



## AIDA (Asylum information database)

آيدا (قاعدة بيانات اللجوء)

بلد التقرير: تركيا

تعدیل 2018

صادر عن المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين



## شكر و منهجية البحث

تم البحث و صياغة مسودة التقرير الأصلي و التحديث الأول من قبل حقوق اللاجئين في تركيا و تم تنقيحها من قبل المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين. وتم البحث و صياغة مسودة تحديثات عام 2017 و عام 2018 من قبل مستشار مستقل و تم التنقيح من قبل المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين.

يبنى تحديث التقرير لعام 2018 على بحوث مكتبية وزيارات ميدانية ومعلومات تم جمعها من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وممارسي المهن القانونية في اسطنبول وإزمير وأنقرة وقونيا و هاتاي وغازي عنتاب و شانلي أورفا وقيصري وأفيون وأنطاليا وموغلا. ويبقى الوصول للمعلومات الرسمية المتعلقة بوضع الأشخاص تحت الحماية الدولية أو المؤقتة في تركيا محدوداً حتى الآن.

إن آخر تحديث لجميع المعلومات الواردة في هذا التقرير هو بتاريخ 31 كانون الأول 2018 إلا إذا ذكر غير ذلك.

## قاعدة بيانات اللجوء

تم تنسيق العمل على قاعدة بيانات اللجوء من قبل المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين. و تهدف إلى تقديم معلومات حديثة عن عملية اللجوء في 23 بلداً. و هذا يتضمن عشرين بلد من أعضاء الاتحاد الأوروبي و هي (النمسا وبلجيكا وبلغاريا وقبرص وألمانيا وإسبانيا وفرنسا واليونان وكرواتيا وهنغاريا وإيرلندا وإيطاليا ومالطا وهولندا وبولندا والبرتغال و رومانيا والسويد و سلوفينيا و المملكة المتحدة) و ثلاث دول من خارج الاتحاد الأوروبي و هي (سويسرا و تركيا) ولدى الباحثين و المحامين و الممارسين الحقوقيين و العامة صلاحيات الوصول لها من خلال الموقع الإلكتروني على الشبكة [www.asylumineurope.org](http://www.asylumineurope.org). و تحاول قاعدة البيانات أن تعزز تنفيذ و إدراج التشريع الأوروبي المتعلق باللجوء بما يعكس أعلى معايير الحماية الممكنة بما يتوافق مع القانون الدولي للاجئين و حقوق الإنسان و بما يعتمد على أفضل ممارسة.

وإن هذا التقرير هو جزء من قاعدة بيانات اللجوء والتي يمولها البرنامج الأوروبي للاندماج و الهجرة، وهي مبادرة تعاونية من قبل شبكة المؤسسات الأوروبية و اللجوء في الاتحاد الأوروبي، و صندوق الهجرة و الاندماج و هورايزون 2020- برنامج البحث و التطوير (صاحب الموافقة رقم 770037). إن محتويات هذا التقرير هي مسؤولية المجلس الأوروبي للجوء وحده ولا يمكن اعتمادها لتعكس آراء البرنامج الأوروبي للاندماج والهجرة ولا الاتحاد الأوروبي.

## قائمة المحتويات

8	قائمة ضوابط وصيغ المديرية العامة لإدارة الهجرة DGMM
10	الإحصائيات
12	مراجعة للإطار القانوني
16	مراجعة لأهم التغيرات منذ آخر تعديل للتقرير
20	إجراءات اللجوء
20	أ. عام
20	1. مخطط بياني
21	2. أنواع الإجراءات:
21	3. قائمة بالسلطات التي تتدخل في كل واحدة من مراحل الإجراءات
22	4. عدد الموظفين وطبيعة سلطة المحكمة الابتدائية
22	5. مراجعة قصيرة لإجراء اللجوء
23	ب. حق الاستفادة من الإجراء و التسجيل
23	1. حق الاستفادة من البقاء في الأرض و الإجبار على الرحيل
24	2. النقل و الإعادة القسرية
27	3. تسجيل طلب اللجوء
32	ت. الاجراءات
32	1. الإجراءات المعتادة
41	2. دبلن
41	3. إجراءات القبول
44	4. الإجراءات الحدودية (الحدود و مناطق العبور)
45	5. الإجراءات المعجلة
48	ث. ضمانات العرضة للخطر
48	1. التعريف:
49	2. ضمانات إجرائية خاصة
51	3. استعمال التقارير الطبية
51	4. التمثيل القانوني للأطفال غير المصحوبين
52	ج. الطلبات اللاحقة
53	ح. مفاهيم البلد الآمن
54	1. بلد اللجوء الأول
54	2. البلد الآمن الثالث
55	خ. معلومات لطالبي اللجوء و الوصول إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و المنظمات غير الحكومية
55	1. تقديم المعلومات بما يتعلق بالإجراءات
56	2. الوصول إلى المنظمات غير الحكومية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين
57	د. المعاملة الخاصة لجنسيات معينة في الإجراءات

57	سورية	1.
57	العراق	2.
57	الجنسيات الأخرى	3.
59	شروط الاستقبال	
59	أ. الدخول ونماذج شروط الاستقبال	
59	1. المعايير والقيود لدخول شروط الاستقبال	
61	2. أشكال ومستويات شروط الاستقبال المادي	
63	3. تخفيض أو سحب شروط الاستقبال	
64	4. حرية التنقل	
67	ب. السكن	
67	1. أنواع الإقامة	
68	2. شروط مرافق الاستقبال	
70	ت. العمل والتعليم	
70	1. الدخول إلى سوق العمل	
71	2. حق التعليم	
73	ث. العناية الصحية	
73	1. مجال تغطية العناية الصحية	
75	2. العقبات الفعلية للحصول على العناية الصحية	
76	ج. حاجات استقبال خاصة للمجموعات المعرضة للخطر	
76	1. استقبال الأطفال غير المصحوبين	
76	2. استقبال الناجين من التعذيب و العنف	
77	3. استقبال الأشخاص من أصحاب الهويات الجنسية المختلفة (LGBTI)	
78	4. استقبال الأشخاص من المتعاشين مع الإيدز	
78	ح. معلومات لطالبي اللجوء و الوصول إلى مراكز الاستقبال	
78	1. تقديم المعلومات عند الاستقبال	
79	2. الدخول إلى الاستقبال من قبل طرف ثالث	
79	خ. المعاملة الخاصة لبعض الجنسيات في الاستقبال	
80	احتجاز طالبي اللجوء	
80	أ. عام	
81	ب. الإطار القانوني للاحتجاز	
81	1. أسس الاحتجاز	
83	2. بدائل الاحتجاز	
84	3. احتجاز المتقدمين المعرضة للخطر	
85	4. مدة الاحتجاز	
86	ت. شروط الاحتجاز	
86	1. مكان الاحتجاز	

89	الأوضاع في مرافق الاحتجاز	2.
94	الدخول لمراكز الاحتجاز	3.
96	ث. ضمانات إجرائية	
96	1. مراجعة قضائية في أمر الاحتجاز	
98	2. المساعدة القانونية لمراجعة الاحتجاز	
99	ج. المعاملة الخاصة لجنسيات معينة في الاحتجاز	
100	محتوى الحماية الدولية	
101	أ. الحالة والإقامة	
101	1. تصريح إقامة	
102	2. التسجيل المدني	
103	3. الإقامة الطويلة الأمد	
103	4. التجنيس:	
103	5. التوقف و مراجعة حالة الحماية	
104	6. سحب حالة الحماية	
106	ب. لم الشمل	
106	1. المعايير و الشروط	
107	2. حالة وحقوق أفراد العائلة	
107	ت. التنقل و الحركة	
107	1. حرية التنقل	
107	2. ثبوتيات السفر	
108	3. إعادة التوطين	
108	ث. السكن	
109	ج. العمل و التعليم	
109	1. الدخول إلى سوق العمل	
109	2. الحصول على التعليم	
109	ح. الرعاية الاجتماعية	
109	خ. الرعاية الصحية	
111	إجراءات الحماية المؤقتة	
111	أ. نطاق وإجراءات التفعيل	
112	ب. معايير الحماية المؤقتة	
112	1. معايير الأهلية	
113	2. إيقاف الحماية المؤقتة	
115	3. استبعاد و إلغاء الحماية المؤقتة	
116	ت. الدخول للحماية المؤقتة و التسجيل	
116	1. الدخول إلى الأراضي	
117	2. التسجيل تحت الحماية المؤقتة	

119	الاستئناف	3.
119	المساعدة القانونية	4.
120	ث. الاحتجاز في إطار الحماية المؤقتة	
121	محتوى الحماية المؤقتة	
122	أ. الحالة والإقامة	
122	1. الحماية من الإعادة القسرية	
122	2. وثيقة تعريف بالحماية المؤقتة	
123	3. التجنيس	
124	ب. لم الشمل	
125	ت. الحركة و التنقل	
125	1. حرية التنقل	
126	2. وثائق السفر	
126	3. إعادة التوطين و المغادرة من أجل لم الشمل	
128	ث. السكن	
128	1. مراكز الإقامة المؤقتة	
129	2. المناطق الحضرية و الريفية	
131	ج. العمل و التعليم	
131	1. الدخول لسوق العمل	
135	2. الوصول إلى التعليم	
139	ح. الرعاية الاجتماعية	
140	خ. الرعاية الصحية	
140	1. شروط الرعاية الصحية المجانية:	
142	2. عقبات الحصول على الخدمات بشكل عملي	
143	د. ضمانات الفئات المعرضة للخطر	
143	1. الأطفال تحت الحماية المؤقتة غير المصحوبين بذويهم	
144	2. النساء و الفتيات تحت الحماية المؤقتة	
147	3. الناجون من التعذيب تحت الحماية المؤقتة	
148	4. الأشخاص من أصحاب الهويات الجنسية المختلفة الخاضعون للحماية المؤقتة	
148	5. الأقليات العرقية الخاضعة للحماية المؤقتة	

## المعجم و قائمة الاختصارات

سلطة إدارة المخاطر و الكوارث	AFAD
تحويل المال الشرطي للتعليم	CCTE
مركز تواصل الرئاسة	CIMER
مركز دعم الطفل	CODEM
المديرية العامة لإدارة الهجرة	DGMM
اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية	ECHR
محكمة حقوق الإنسان الأوروبية	ECTHR
شبكات الأمان الاجتماعي للطوارئ	ESSN
مركز التعليم المؤقت	GEM
تأمين الصحة العام	GSS
برنامج التعليم السريع	HEP
مؤسسة تطوير الموارد البشرية	IKGV
هيئة تقييم الحماية الدولية	IPEC
وكالة العمل التركية	ISKUR
قانون الأجانب والحماية الدولية	LFIP
مركز دعم اللاجئين	MUDEM
مديرية إدارة الهجرة	PDMM
الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية	RFIP
رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء	SGDD-ASAM
الصحة	SIHHAT
مركز القضاء على العنف	SONIM
توجيهات التطبيقات الصحية	SUT
أنظمة الحماية المؤقتة	TPR
المفوضية العليا لشؤون اللاجئين	UNHCR
مركز تواصل الأجانب	YIMER
رقم تعريف الأجانب	YKN
رئاسة جاليات الأتراك في الخارج و الجاليات الأخرى	YTB
مقاتل أجنبي إرهابي	YTS

## قائمة ضوابط وصيغ المديرية العامة لإدارة الهجرة DGMM

أصدرت الضوابط من قِبَل المديرية العامة لإدارة الهجرة و لكن هذه الضوابط لا تخضع لمعايير واضحة و متوفرة للعامة. و لا ينص القانون على تطبيق و تنظيم هذه الضوابط ولكن من المرجح أنها في الدوائر الداخلية والتعليمات الداخلية للإدارة.

وتشير كل من الحروف لمجموعة مختلفة من الأشخاص. حرف الألف A يشير إلى قرارات المحكمة وحرف السين C يشير إلى حظر دخول مؤقت و يشير حرفي الجيم و الواو G و O إلى حظر الدخول بينما الحرف نون N يشير إلى الدخول بناء على تصريح عمل. و فيما يلي مجموعة أمثلة لهذه الضوابط:

99A	غير قادر على مغادرة تركيا
114C	أجنبي قيد الإجراءات الجنائية
116C	أجنبي يهدد الأخلاق العامة و الصحة العامة
119C	أجنبي تحت غرامة إدارية تبعاً للقانون رقم 4817 للعمل غير المعلن
120C	تأشيرة \ انتهاك لإذن الإقامة
137C	الشخص مدعو للرحيل
141C	حظر دخول
78G	مرض
82G	نشاطات ضد الأمن الوطني
87G	الأمن العام
89G	مقاتل أجنبي إرهابي
42H	جنح مرتبطة بالمخدرات
82N	تصريح عمل – نشاطات ضد الأمن الوطني
99N	تصريح عمل – نشاطات أخرى
100O	حظر دخول – وإلغاء اللجوء
71V	موقع غير معروف
74V	شخص يطلب إذن بالخروج
84V	دخول لفترة قصيرة (180\90 يوم)
87V	أجنبي عائد بإرادته
89V	عائد من اليونان
91V	يحمل الحماية المؤقتة و يطلب الإذن بالخروج
92V	أجنبي لاحق التسجيل
26Y	نشاط إرهابي غير شرعي

و لدى المديرية العامة لإدارة الهجرة أرقام مختلفة لصيغ أعطيت لأشخاص في إجراءات الهجرة و طلبات اللجوء. و هذه أمثلة تتضمن التالي:



ترحيل ا طلب دخول غير نظامي	1T
طلب دعوة لمغادرة البلاد	2T
طلب قرار مراقبة إدارية يطالب بإطلاق سراح من مركز الترحيل و التعهد بالتبليغ	6T

## الإحصائيات

تُزود المديرية العامة لإدارة الهجرة بالإحصائيات الموجودة عن تركيا و تنشر المعلومات عن العدد الكامل للأشخاص المستفيدين من الحماية المؤقتة و الحماية الدولية، بالإضافة إلى بيانات عن التسجيل في تركيا في جميع الولايات. و لا يتوفر عدد القرارات عن الحماية الدولية التي أصدرتها المديرية العامة لإدارة الهجرة.

### المتقدمين للحماية الدولية 2018

114,537	العدد الكلي
68,117	العراق
37,854	أفغانستان
5,036	إيران
1,723	الصومال
227	الباكستان
183	فلسطين
168	تركمستان
138	اليمن
96	أوزبكستان

المصدر: المديرية العامة لإدارة الهجرة، الحماية الدولية: <http://bit.ly/1CRBEPX>

وكما ورد في المقدمة العامة، تم أيضاً تسجيل الأشخاص الخاضعين لإجراءات الحماية الدولية في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حتى تاريخ 10 أيلول 2018. و سجلت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (84170) متقدم للحماية الدولية بين الأول من كانون الثاني و العاشر من أيلول لعام 2018 و اتخذت قراراً حول 5410 حالة<sup>1</sup>.

### المسجلين من المستفيدين من الحماية المؤقتة: 10 كانون الثاني 2019

النسبة	المستفيدون	العدد الكلي
-	3,628,180	العدد الكلي
96%	3,484,562	خارج مراكز الإقامة المؤقتة
4%	143,558	داخل مراكز الإقامة المؤقتة

### التفاصيل في الولايات العشرة الأساسية: 10 كانون الثاني 2019

الولاية	العدد في مراكز الإقامة المؤقتة	العدد الكلي	النسبة
اسطنبول	0	557,569	15.4%
شانلي أورفا	44,261	452,531	12.5%
هاتاي	16,857	445,295	12.3%
غازي عنتاب	3,747	423,949	11.7%
أضنة	27,276	233,806	6.4%
ميرسين	0	206,220	5.7%
بورصة	0	165,218	4.6%
إزمير	0	142,381	3.9%
كلس	14,737	115,372	3.2%
قونية	0	105,695	2.9%
ماردين	0	89,858	2.5%
أنقرة	0	88,597	2.4%

<sup>1</sup> المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، تركيا: أهم مستجدات العمليات 2018، موجودة على موقع <https://bit.ly/2Cr3tBB>

2.4%	87,269	13,648	قهرمان مرعش
2.1%	77,849	0	قيصري
1.5%	54,333	0	كوجايي
1.4%	49,010	14,135	عثمانية
0.9%	33,884	0	دياريكر
0.8%	29,356	8,927	مالاطيا
0.8%	27,383	0	أدي يمان
0.6%	22,260	0	باتمان

المصدر: المديرية العامة لإدارة الهجرة، الحماية المؤقتة <http://bit.ly/2Bn2gMI>

## مراجعة للإطار القانوني

القوانين الأساسية المرتبطة بالحماية الدولية والحماية المؤقتة

العنوان الإلكتروني	الاختصار	العنوان (باللغة التركية)	العنوان
<a href="http://bit.ly/1fATdsC">http://bit.ly/1fATdsC</a> (EN) <a href="https://bit.ly/2ISX0RA">https://bit.ly/2ISX0RA</a> (TR)	LFIP قانون الأجانب والحماية الدولية	6458 Yabancılar ve Uluslararası Koruma Kanunu, 11 nisan 2013	القانون رقم 6458 المتعلق بالأجانب و الحماية الدولية، 11 نيسان 2013
<a href="http://bit.ly/2z0t3wh">http://bit.ly/2z0t3wh</a> (TR)		676 Kanun Hukmunde Kararname Olağanüstü Hal Kapsamında Bazı Düzenlemeler Yapılması Hakkında Kanun Hükmünde Kararname, 29 ekim 2016	تم تعديله بموجب مرسوم الطوارئ رقم 676، في 29 تشرين الأول 2016
<a href="http://bit.ly/2S5DZzL">http://bit.ly/2S5DZzL</a> (TR)		7070 Olağanüstü Hal Kapsamında Bazı Düzenlemeler Yapılması Hakkında Kanun Hükmünde Kararnamenin Değiştirilerek Kabul Edilmesine Dair Kanun, 1 şubat 2018	تم تعديله بموجب المرسوم رقم 703 في الأول من شباط 2018 بناء على تشريعات تدابير الطوارئ
<a href="https://bit.ly/2WAu8nx">https://bit.ly/2WAu8nx</a> (TR)		703 Anayasada yapılan değişikliklere uyum sağlanması amacıyla bazı kanun ve kanun hükmünde kararname, 9 temmuz 2018	تم تعديله بموجب المرسوم رقم 703 للمواءمة بين القوانين في 9 تموز 2018
<a href="http://bit.ly/2EqekOa">http://bit.ly/2EqekOa</a> (TR)		7148 Değişiklik Yapılması Hakkında Kanun, 26 ekim 2018	تم تعديله بموجب القانون رقم 7148 المتعلق بتعديل العديد من القوانين في 26 تشرين الأول 2018
<a href="http://bit.ly/2jtRexU">http://bit.ly/2jtRexU</a> (TR)		6735 Uluslararası İşgücü Kanunu, 13 ağustos 2016	القانون رقم 6735 المتعلق باليد العاملة الدولية في 13 آب عام 2016
<a href="http://bit.ly/1KcDTzg">http://bit.ly/1KcDTzg</a> (TR)		2577 İdari Yargılama Usulleri Kanunu, 6 ocak 1982	القانون رقم 2577 المتعلق بإجراءات المحكمة الإدارية في 6 كانون الثاني 1982
<a href="http://bit.ly/1fATsUx">http://bit.ly/1fATsUx</a> (TR)		1136 Avukatlık Kanunu, 19 mart 1969	القانون رقم 1136 المتعلق بالمحامين في 19 آذار 1969
<a href="http://bit.ly/1Rw8wyN">http://bit.ly/1Rw8wyN</a> (TR)		1512 Noterlik Kanunu, 18 ocak 1972	القانون رقم 1512 المتعلق بكتاب العدل في 18 كانون الثاني 1972

المبادئ الأساسية للمراسيم التنفيذية و الإدارية و التشريعات المتعلقة بالحماية الدولية و الحماية المؤقتة

العنوان الإلكتروني	الاختصار	العنوان (باللغة التركية)	العنوان
<a href="http://bit.ly/1Rw8wyN">http://bit.ly/1Rw8wyN</a> (TR)		Cumhurbaşkanlığı Kararnamesi 4, 15 temmuz 2018	المرسوم الرئاسي رقم 4 في 15 تموز 2018
<a href="http://bit.ly/1Rw8wyN">http://bit.ly/1Rw8wyN</a> (TR) <a href="http://bit.ly/2ANihVE">http://bit.ly/2ANihVE</a> (EN)	RFIP	Yabancılar ve Uluslararası Koruma Kanunu'nun Uygulanmasına Dair Yönetmelik, 17 mart 2016	التشريع رقم 29656 المتعلق بتنفيذ قانون الأجانب والحماية الدولية 17 آذار 2016
<a href="http://bit.ly/1He6wvl">http://bit.ly/1He6wvl</a> (TR) <a href="http://bit.ly/1JiGVSI">http://bit.ly/1JiGVSI</a> (EN) <a href="https://bit.ly/2WAu8nx">https://bit.ly/2WAu8nx</a> (TR)  <a href="http://bit.ly/209ErLI">http://bit.ly/209ErLI</a> (TR)  <a href="https://bit.ly/2GynE4b">https://bit.ly/2GynE4b</a> (TR)		Geçici Koruma Yönetmeliği 2014/6883, 22 ekim 2014  Geçici Koruma Yönetmeliğinde Değişiklik Yapılmasına Dair Yönetmelik 2016/8722, 5 nisan 2016  Geçici Koruma Yönetmeliğinde Değişiklik Yapılmasına Dair Yönetmelik 2018/11208, 16 mart 2018	قانون تشريع الحماية 2014\6883 في 22 تشرين الأول  تم تعديله بموجب التشريع رقم 8722\2016 في 5 نيسان 2016  تم تعديله بموجب التشريع رقم 11208\2018 في 16 آذار 2018
<a href="https://bit.ly/1S5rETG">https://bit.ly/1S5rETG</a> (TR)	تعميم أنظمة الحماية المؤقتة 2016/8	2016/8 sayılı Geçici Koruma Kapsamındaki Yabancılarla İlgili Yapılacak İş ve İşlemlerin Uygulanmasına Dair Usul ve Esaslara İlişkin Genelge, 5 nisan 2016	تعميم المديرية العامة لإدارة الهجرة 2016\8 المتعلق بتنفيذ إجراءات و مبادئ الحماية المؤقتة في 5 نيسان 2016
	تعميم أنظمة الحماية المؤقتة 2017/10	2017/10 Geçici Koruma Altındakilere Uygulanacak Prosedürler ve İlkeler Hakkında Genelge, 27 kasım 2017	تعميم المديرية العامة لإدارة الهجرة 2017\10 المتعلق بالمبادئ والإجراءات للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة في 29 تشرين الثاني 2017
	تعميم أنظمة الحماية المؤقتة 2019/1	Gönüllü Geri Dönüş Nedeniyle Kaydı Sonlandırılan	تعميم المديرية العامة لإدارة الهجرة 2019 / 1 المتعلق بإنهاء وضع السوريين

		Suriyeliler hk., 07 ocak 2019	بسبب العودة الطوعية في 7 كانون الثاني 2019
<a href="http://bit.ly/2z08v74">http://bit.ly/2z08v74</a> (TR)	قانون تصريح العمل	Uluslararası Koruma Basvuru Sahibi ve Uluslararası Koruma Statüsüne Sahip Kisilerin Çalışmasına Dair Yönetmelik, 26 nisan 2016	القانون رقم 29695 المتعلق بتصريح العمل للمتقدمين للحماية الدولية و أولئك المتمتعين بالحماية الدولية في 26 نيسان 2016
<a href="http://bit.ly/2ApyMKf">http://bit.ly/2ApyMKf</a> (EN)			
<a href="http://bit.ly/2Aso4H0">http://bit.ly/2Aso4H0</a> (TR)	قانون تصريح العمل في أنظمة الحماية المؤقتة	Geçici Koruma Sağlanan Yabancıların Çalışma İznine Dair Yönetmelik, 15 ocak 2016	القانون رقم 29594 المتعلق بتصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة في 15 كانون الثاني 2016
<a href="http://bit.ly/2AYqdqH">http://bit.ly/2AYqdqH</a> (EN)			
<a href="http://bit.ly/1Ln6Ojz">http://bit.ly/1Ln6Ojz</a> (TR)	قانون مراكز الترحيل	Kabul ve Barınma Merkezleri ile Geri Gönderme Merkezlerinin Kurulması, Yönetimi, İşletilmesi, Denetimi Hakkında Yönetmelik, 22 nisan 2014	القانون رقم 28980 المتعلق بمؤسسة و عمليات مراكز الاستقبال و الإقامة و مراكز الترحيل 22 نيسان 2014
<a href="http://bit.ly/1dg9Nwd">http://bit.ly/1dg9Nwd</a> (TR)	قانون الحماية القانونية	Türkiye Barolar Birliği Adli Yardım Yönetmeliği, 30 mart 2004	قانون رقم 25418 المتعلق بالمساعدة القانونية لرابطة المحامين في 30 آذار 2004
<a href="https://bit.ly/2IY5JC7">https://bit.ly/2IY5JC7</a> (TR)	تعميم الحماية القانونية 59/2013	Türkiye Barolar Birliği'nin Geçici Koruma Altındakilere Verilecek Adli Yardım Hizmetiyle İlgili 2013/59 sayılı ve 22 temmuz 2013 tarihli duyurusu	تعميم اتحاد رابطة المحامين 59/2013 المتعلق بالمساعدة القانونية المقدمة للسوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في 22 تموز 2013
<a href="http://bit.ly/1dgakOF">http://bit.ly/1dgakOF</a> (TR)	قانون كاتب العدل	Noterlik Kanunu Yönetmeliği, 13 temmuz 1976	القانون المتعلق بتنفيذ قانون كاتب العدل في 13 تموز 1976
<a href="https://bit.ly/2Yd9GdV">https://bit.ly/2Yd9GdV</a> (TR)	تعميم قانون كاتب العدل 3 / 2016	YUKK Uyarınca Verilen Belge ve Kimlikler Hakkında tarihli 3 numaralı Noterler Birliği Genel Yazısı, 2 mart 2016	تعميم قانون كاتب العدل 3/2016 المتعلق بالملفات و بطاقات التعريف الصادرة عن قاعدة قانون الأجانب والحماية الدولية في 2 آذار 2016
<a href="http://bit.ly/1NLbaz5">http://bit.ly/1NLbaz5</a> (TR)		Geçici Koruma Altına Alınanlara Verilecek Sağlık Hizmetlerine Dair Esaslar Yönergesi, 4 kasım 2015	تعميم وزارة الصحة رقم 9468 المتعلق بالاستحقاقات الصحية للمستفيدين من الحماية المؤقتة في 4 تشرين الثاني 2015

<a href="http://bit.ly/1KabY1f">http://bit.ly/1KabY1f</a> (TR) <a href="http://bit.ly/2AP9I3d">http://bit.ly/2AP9I3d</a> (TR)		Evlendirme Yönetmeliği, 10 temmuz 1985 Evlendirme Yönetmeliğinde Değişiklik Yapılması Hakkında Yönetmelik, 08 aralık 2016	قانون إجراءات الزواج في 10 تموز 1985 المعدل بقانون تعديل قانون إجراءات الزواج في 8 كانون الأول 2016
<a href="https://bit.ly/2IVMskR">https://bit.ly/2IVMskR</a> (TR)		Mülteciler ve Geçici Koruma Altına Alınanların Evlenme ve Çocuklarının Tanınması Konulu Yazı, 13 ekim 2015	تعميم وزارة الداخلية رقم 40004962- E-010.07.01 المتعلق بالزواج و تسجيل أطفال اللاجئين و المستفيدين من الحماية المؤقتة في 13 تشرين الأول 2015
<a href="https://bit.ly/1VeEOn5">https://bit.ly/1VeEOn5</a> (TR)	قانون مكافحة الاتجار بالبشر	İnsan Ticaretiyle Mücadele ve Mağdurların Korunması Hakkında Yönetmelik, 17 mart 2016	قانون وزارة الداخلية رقم 29656 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في 17 آذار 2016
<a href="https://bit.ly/1ppy1L1">https://bit.ly/1ppy1L1</a> (TR)	قانون SONİM	Şiddet Önleme ve İzleme Merkezleri Hakkında Yönetmelik, 17 mart 2016	قانون وزارة السياسات الاجتماعية و العائلة رقم 29656 المتعلق بمراكز منع أو الحد من العنف
<a href="https://bit.ly/2Uj8IO0">https://bit.ly/2Uj8IO0</a> (TR)	قانون تأمين المأوى للنساء	Kadın Konukevlerinin Açılması ve İşletilmesi Hakkında Yönetmelik, 5 ocak 2013	القانون رقم 28519 المتعلق بتأمين المأوى للنساء في 5 كانون الثاني 2019
<a href="https://bit.ly/2pKR7xh">https://bit.ly/2pKR7xh</a> (TR)		Refakatsiz Çocuklar Yönergesi, 20 ekim 2015	قانون وزارة السياسات الاجتماعية و العائلة رقم 152065 المتعلق بالأطفال الغير مصطحبين في 20 تشرين الأول 2015

## مراجعة لأهم التغييرات منذ آخر تعديل للتقرير

إن آخر تعديل للتقرير كان بتاريخ آذار 2018.

- ❖ النظام الرئاسي: بعد تنصيب النظام الرئاسي التركي لعام 2018، تم إجراء الكثير من التغييرات في السلطات المتعلقة بالهجرة واللجوء. فقد تم استبدال مجلس الوزراء، و الذي كان مسؤولاً عن إعلان أو إنهاء نظام الحماية المؤقتة تحت البند 91 لقانون الأجانب والحماية الدولية، بالرئاسة<sup>2</sup>. إضافة إلى ذلك فقد تم تحديد دور ومسؤوليات المديرية العامة لإدارة الهجرة و سلطة إدارة المخاطر و الكوارث بموجب المرسوم الرئاسي رقم 4 في 15 تموز لعام 2018. و أصبحت وزارة الخدمات الاجتماعية و العائلة الآن مسؤولة عن التشغيل و أمور الأمان الاجتماعي.
- ❖ عدم الترحيل: تم دعم الاستثناء من مبدأ عدم الترحيل لأسباب مثل النظام العام، الأمن و الإرهاب، و الذي جاء بمرسوم طارئ في تشرين الأول 2016، تم دعمه بقانون في شباط 2018. و تم استعمال قرارات الترحيل بشكل متزايد بناء على هذا الأساس في 2018.

أصدرت المحكمة الدستورية حكماً تجريبياً في قضية ي. ت. في 12 حزيران 2018 و بدأت الإجراءات التجريبية لفحص ما إذا كانت طلبات التدابير المؤقتة التي تلقتها ناجمة عن مشكلة هيكلية للحماية من الترحيل و إن كان الأمر كذلك، ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها. و تلقت المحكمة الدستورية 866 طلب للتدابير المؤقتة للحماية من الترحيل منذ أن بدأ العمل بهذا المرسوم حتى حزيران 2018 و منحت المحكمة تدابير مؤقتة ل 784 من هذه الحالات. و استمرت المحكمة الدستورية بمنح التدابير المؤقتة لمنع الترحيل للأشخاص ذوي الحالات التي تتعلق بالنظام العام و الأمن على الرغم من أنها كانت صالحة لعدة أيام فقط.

### الحماية الدولية

#### إجراءات الحماية الدولية

- ❖ التسجيل: لقد تغير الوصول إلى إجراءات الحماية الدولية بشكل جوهري في 2018 حيث أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في 10 أيلول 2018 إنهاء نشاطات التسجيل الخاصة بها في تركيا. و تُسجل طلبات الحماية الدولية بشكل رسمي الآن من قِبل مديرية إدارة الهجرة في أي من الولايات الواحدة و الثمانين. و لكن عملياً، تسبب نقل العملية إلى مديرية إدارة الهجرة في أيلول 2018 بكثير من العقبات للوصول إلى إجراءات الحماية الدولية. فبينما طُلب من مواطني جميع البلدان ما عدا أفغانستان أن يمثلوا أمام مديرية إدارة الهجرة خلال 6 إلى 9 شهور من أجل عملية التسجيل، تم إعطاء أقرب موعد للمواطنين الأفغان في 2021. بالإضافة إلى ذلك، بعد تعديل قانون الأجانب و الحماية الدولية في تشرين الأول 2018، توقفت مديرية إدارة الهجرة عن إصدار سندات تسجيل عند تحويل طالب اللجوء إلى "المدينة التابعة" المحددة آخذين بعين الاعتبار طلب التسجيل للحماية الدولية. و يتلقى المتقدم بطاقة تعريف خاصة بالمتقدمين للحماية الدولية بعد أن يقوم بتسجيل الطلب في الولاية المحددة. وهذا معناه أنه من المطلوب من طالبي اللجوء السفر إلى الولاية المحددة بدون تزويدهم بالمستندات المطلوبة التي تثبت نيتهم بطلب الحماية الدولية و بذلك سيواجهون مخاطر الاعتقال و الاحتجاز و الحرمان من حقوقهم الأساسية مثل الرعاية الصحية.
- ❖ المساعدة القانونية: تتوفر المساعدة القانونية بشكل مجاني لطالبي اللجوء في 18 ولاية نموذجية في جميع مراحل إجراءات الحماية الدولية، الاحتجاز، و أمور القانون المدني و ذلك من خلال مشروع الدعم القانوني الذي تنفذه نقابة المحامين في تركيا بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. و تم إنشاء أول عيادة لقوانين اللاجئين في شانلي أورفا. حيث يهدف المشروع للتوسع لمزيد من الولايات و إنشاء المزيد من عيادات قوانين اللاجئين في المرحلة القادمة.

<sup>2</sup> البند رقم 71 من المرسوم رقم 703 الصادر في 9 تموز 2018 المتعلق بمواءمة القوانين الذي ينص على تعديل العديد من الأحكام المتعلقة ب قانون الأجانب والحماية الدولية و الموجود باللغة التركية موقع <https://bit.ly/2WAu8nx> و الجدير بالذكر أنه لم يتم تعديل أنظمة الحماية المؤقتة لتعكس هذا التغيير.



## احتجاز طالبي اللجوء

- ❖ الاحتجاز دون أسس قانونية: تسببت دوريات الشرطة المتزايدة و اعتقال أشخاص وُجدوا خارج "المدينة التابعة" المحددة بتزايد الاحتجاز في مراكز الترحيل على الرغم من عدم وجود أسس في قانون الأجانب والحماية الدولية لاحتجاز المتقدم إن قام باختراق ضوابط السكن.
- ❖ مكان الاحتجاز: تضاعفت طاقة استيعاب الاحتجاز خلال سنة 2018 إلى إجمالي 24 مركز ترحيل يستضيف 16116 شخص. و تضم مراكز الترحيل المؤقتة كل من مراكز الاحتجاز المؤقتة اغدر (Igdir) وعثمانية- دوز ايتشي (Osmaniye-Duzici) ، فالأخيرة كانت تعمل كمركز إقامة مؤقت. ومع تزايد الوافدين عبر الحدود مع إيران، لجأت مديرية إدارة الهجرة في نيسان 2018 إلى مراكز أخرى بما يتعلق بالاحتجاز الذي يسبق الترحيل بسبب نقص القدرة ف أرزورم و الأشخاص المحتجزين في ثلاث مرافق رياضية.
- ❖ الدخول إلى مراكز الاحتجاز: قامت العديد من مراكز الترحيل بإضافة مطلب آخر للمحامين الذي يطلبون بالدخول إلى مراكز الاحتجاز في 2018 حيث يطلب منهم الآن إحضار ترجمان محلف عند لقاء الموكلين.

## الحماية المؤقتة:

### إجراءات الحماية المؤقتة

- ❖ التسجيل: بحكم الأمر الواقع توقفت الولايات الكبيرة مثل اسطنبول، هاتاي و ماردين في 2018 عن التسجيل و إعطاء سندات للسوريين القادمين الجدد باستثناء بعض الحالات العرصة للخطر.
- ❖ التوقف: صرح وزير العدل أن 315000 مواطن سوري قد غادروا تركيا حديثاً عائدين لبلادهم وأنه من المتوقع أن يعود المزيد إلى المناطق الآمنة التي يتم إنشاؤها في البلاد. ولكن تم الإعراب عن القلق عن طبيعة العودة الطوعية لبعض من الحالات. واستمرت المفاوضات العليا لشؤون اللاجئين في 2018 برصد عمليات العودة الطوعية و راقبت مقابلات العودة الطوعية ل 10395 عائلات. بالإضافة إلى ذلك أصدرت مديرية إدارة الهجرة في 7 كانون الثاني 2019 تعميماً أوضح فيه أنه يجب أن يُسمح للأشخاص العائدين إلى تركيا ابتداءً من 1 كانون الثاني 2019 بعد أن وقعوا مستند العودة الطوعية و خاصة النساء الحوامل و كبار السن و الأطفال بالحصول على الخدمات مجدداً.

### محتوى الحماية المؤقتة

- ❖ السكن: بعد تعديل 2018 لقانون الحماية المؤقتة، أصبحت مسؤولية السكن و باقي الخدمات الأخرى المقدمة للمتبعين بالحماية المؤقتة لدى مديرية إدارة الهجرة. فقد انخفض عدد مراكز السكن المؤقت بشكل ثابت. فقد تم إغلاق 6 مخيمات في 2018 حيث تم منح معظم سكانها مبالغ مالية كمساعدة لإيجاد شقق سكنية في أماكن سكنية.
- ❖ فرص التعليم: قامت وزارة التعليم الوطني في منتصف 2018 ببدء حملة لبرنامج التعليم السريع للوصول إلى الأطفال من 10 إلى 18 عاماً من الذين تخلفوا عن المدرسة مدة سنتين أو ثلاث. و قد وصل البرنامج لحوالي 6600 طفل بنهاية عام 2018. و مع ذلك يستمر عدد مراكز التعليم المؤقت بالانخفاض.

## مقدمة عن سياق اللجوء في تركيا

تستضيف تركيا حالياً أكثر من 3 ملايين لاجئ من سوريا المجاورة لها و بضع مئات الألوف من طالبي اللجوء و المتمتعين بالحماية من جنسيات أخرى و بشكل أساسي من العراق و أفغانستان و إيران و الصومال و دول أخرى. و تخضع هذه المجموعتان من طالبي الحماية لمجموعتين مختلفتين من قوانين اللجوء و الإجراءات. و على ذلك فلدَى قانون اللجوء التركي هيكل ثنائي.

تحافظ تركيا على التقييد الجغرافي بناء على اتفاقية اللجوء لعام 1951 و تطبقها فقط على اللاجئين من الدول الأوروبية. ففي نيسان عام 2013 تبنت تركيا قانون شامل و مستوحى عن الاتحاد الأوروبي يتعلق بالأجانب و الحماية الدولية و الذي ينص على إطار قانوني مخصص للجوء في تركيا و يؤكد التزام تركيا بواجباتها تجاه كافة الأشخاص الذين يحتاجون الحماية الدولية بغض النظر عن البلد الذي أتوا منه. و أسس القانون أيضاً مديرية إدارة اللجوء كوكالة مسؤولة عن الهجرة و اللجوء.

تنفذ تركيا نظام حماية مؤقت للاجئين من سوريا و الذي يمنح المستفيدين منه حق البقاء القانوني و فرصة الحصول على الحقوق الأساسية و الخدمات إلى حد ما. و يمكن الحصول على حالة الحماية المؤقتة على أساس ظاهر و على أساس المجموعة للمواطنين السوريين و الفلسطينيين القادمين من سورية. و تشكل مديرية إدارة اللجوء السلطة المسؤولة عن التسجيل و قرار الحالات وفق نظام الحماية المؤقت و الذي يعتمد على البند رقم 91 من قانون الأجانب و الحماية الدولية و قانون الحماية المؤقتة في 22 تشرين الأول 2014.

و على الجانب الآخر، يجب على طالبي اللجوء من بلدان أخرى أن يتقدموا بحالة حماية دولية فردية تحت قانون الأجانب و الحماية الدولية و يكونوا خاضعين لإجراء تحديد الحالة الذي تقوم به مديرية إدارة الهجرة. و استلمت مديرية إدارة الهجرة حتى نهاية عام 2018 كافة المهام المتعلقة بالحماية الدولية و أما المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و شريكها التنفيذي، رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء، فقد توقفتا عن تسجيل المتقدمين للحماية الدولية في 10 أيلول 2018. و تبقى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على اتصال مع السلطات المسؤولة و لديها اتفاقية مع الدولة المستضيفة في تركيا و التي تم توقيعها في 2016 و دخلت حيز التنفيذ في 1 تموز 2018.<sup>3</sup>

<sup>3</sup> المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تركيا: أهم مستجدات العمليات 2018، و موجودة على موقع <https://bit.ly/2Cr3tBB>

# الحماية الدولية

أ. عام

1. مخطط بياني

طلبات على الأراضي لمديرية إدارة الهجرة

طلبات في الاحتجاز لمديرية إدارة الهجرة

إبلاغ للمدينة التابعة (15 يوماً)

تسجيل الطلب لدى مديرية إدارة الهجرة

الإجراء الاعتيادي (6 أشهر)  
لدى مديرية إدارة الهجرة

الإجراء المعجل (8 أيام) لدى  
مديرية إدارة الهجرة

حالة اللاجئ  
حالة لجوء شرطية  
حماية ثانوية

الرفض

استئناف  
المحكمة الإدارية

الطعن  
مجلس الدولة

إيقاف

## 2. أنواع الإجراءات:

مؤشرات: أنواع الإجراءات				
	لا	X	نعم	❖ ماهي أنواع الإجراءات الموجودة في بلادك؟
	لا	X	نعم	❖ الإجراء الاعتيادي:
	لا		نعم	● الاختبارات ذات الأولوية <sup>4</sup>
X	لا		نعم	● المعاملة المعجلة <sup>5</sup>
X	لا		نعم	❖ إجراءات دبلن:
	لا	X	نعم	❖ إجراءات القبول:
X	لا		نعم	❖ إجراءات الحدود:
	لا	X	نعم	❖ الإجراءات المعجلة <sup>6</sup> :
				❖ أخرى

هل هناك أي من الإجراءات الموجودة في القانون ليس قيد التطبيق؟

نعم لا  X

## 3. قائمة بالسلطات التي تتدخل في كل واحدة من مراحل الإجراءات

مرحلة الإجراءات	السلطة المختصة (باللغة العربية)	السلطة المختصة (باللغة التركية)
الطلب	مديرية إدارة الهجرة	Göç İdaresi Genel Müdürlüğü (GİGM)
تحديد حالة اللاجئ	مديرية إدارة الهجرة	Göç İdaresi Genel Müdürlüğü (GİGM)
الاستئناف	المحكمة التنفيذية لهيئة تقييم الحماية الدولية	Uluslararası Koruma Değerlendirme Komisyonu İdare Mahkemesi
الطعن	مجلس الدولة	Danıştay
الطلب اللاحق	مديرية إدارة الهجرة	Göç İdaresi Genel Müdürlüğü (GİGM)

4 للطلبات المبررة أو المقدمة من قبل متقدمين ذوي حالة خاصة.  
5 تسريع العملية لبعض القضايا المعروضة كجزء من الإجراءات الاعتيادية.  
6 تصنف "إجراءات معجلة" في القانون الوطني.

#### 4. عدد الموظفين وطبيعة سلطة المحكمة الابتدائية

هل هناك أي تدخل سياسي ممكن من قبل الوزير المسؤول في صنع القرار في الحالات الفردية من قبل سلطة المحكمة الابتدائية؟	الوزارة المسؤولة	عدد الموظفين	الاسم باللغة العربية
لا <input checked="" type="checkbox"/> نعم	وزارة الداخلية	غير متوفر	مديرية إدارة الهجرة

إن هيكل مديرية إدارة الهجرة هو هيكل وكالة مدنية فهي لديها مديريات لإدارة الهجرة في 81 ولاية في تركيا. و قد أسس قرار مجلس الوزراء في شباط 2018 36 مديرية لإدارة الهجرة في 16 ولاية تحت مسؤولية مديرية إدارة الهجرة المناسبة<sup>7</sup>.

وتمت مراجعة وظائف و هيكلية مديرية إدارة الهجرة في 2018 بعد تنصيب النظام الرئاسي في تركيا. وقد ألغى المرسوم الرئاسي رقم 4 كافة المجالس السابقة في مديرية إدارة الهجرة مثل مجلس سياسية الهجرة و المجلس الاستشاري للهجرة و الذين كانوا مسؤولين عن تطوير السياسات في المنطقة<sup>8</sup>.

وتستمر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بدعم مديرية إدارة الهجرة ببناء القدرات فيما يخص قانون اللجوء و قدمت التدريب ل 250 موظف في 2018<sup>9</sup>.

و بحسب أصحاب المصلحة فإن مديرية إدارة الهجرة توظف ما يقارب 40 محامي ممن يدعمون الوكالة بالمرافعات أمام المحكمة لجميع المناطق المعنية من قبل المديرية. و يبقى عدد المحامين غير كافي ليغطي حجم القضايا التي تتعامل معها مديرية إدارة الهجرة و لذلك أثار على طلباتها<sup>10</sup>.

#### 5. مراجعة قصيرة لإجراء اللجوء

لتسجيل طلب الحماية الدولية، يُطلب من المتقدمين المستقبليين أن يحضروا إلى أحد مراكز مديرية إدارة الهجرة لتسجيل طلبهم. فابتداءً من 10 أيلول عام 2018، لم تعد المفوضية السامية لحقوق اللاجئين معنية بتسجيل الطلبات. و إن كانت مديرية إدارة الهجرة غير قادرة على تسجيل الطلب، تطلب من المتقدم أن يتقدم بولاية أخرى (المدينة التابعة) خلال 15 يوماً في المكان الذي يُطلب منه أن يسكن و أن يسجل الطلب هناك. إن الممارسات غير موحدة حيث ترفض طلبات التسجيل لأشخاص دون أن يتم إرسالهم إلى مديرية أخرى من مديريات إدارة الهجرة.

يحق للمتقدم للحماية الدولية البقاء في المكان خلال فترة إجراءات اللجوء ولكن يُطبق على المتقدم الاستثناء في حالات تتعلق ب "السلامة العامة"، "الصحة العامة"، و "الانتماء لمجموعة إرهابية أو مجموعة إجرامية". و قد أصدرت المحكمة الدستورية حكم تجريبي في حالة المدعو ي. ت. في 2018 لتبدأ الإجراءات النموذجية لتدرس ما إذا كانت الطلبات من أجل التدابير المؤقتة التي تلقفتها تتبع من مشكلة هيكلية في الحماية من العودة القسرية و إن كان الأمر كذلك، ما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها.

و تهدف مديرية إدارة الهجرة تحت قانون الأجانب و الحماية الدولية إلى أن تصدر قرار للمحكمة الابتدائية خلال 6 أشهر في الإجراءات الاعتيادية. و إن هذه المدة الزمنية ليست مُلزمة و يمكن تمديدها إن كان ذلك ضرورياً. و من خلال الإجراءات المعجلة يجب إجراء المقابلة الشخصية خلال 3 أيام من تاريخ التقديم و يجب إصدار القرار خلال 5 أيام من المقابلة.

و يقدم قانون الأجانب و الحماية الدولية مجموعة من سبل الإنصاف المختلفة ضد أي قرار صدر تحت الإجراءات الاعتيادية مقارنة بالإجراءات المعجلة و قرارات القبول. و يجب إرسال الطعون القضائية ضد أي قرار سلبي تحت الإجراءات المعجلة و قرارات القبول خلال 15 يوماً. و يمكن الطعن في أي قرار سلبي في الإجراءات الاعتيادية في هيئة تقييم الحماية الدولية خلال 10 أيام

<sup>7</sup> قرار مجلس الوزراء 11464/2018 في 19 شباط 2018. انظر أيضاً في أناضولو "36 İlçe İlçe Göç İdaresi Müdürlüğü kurulacak" في 29 آذار 2018 و متوفر باللغة التركية على الموقع: <https://bit.ly/2TCRGWV>

<sup>8</sup> البند رقم 158 - 167 من المرسوم الرئاسي رقم 4 في 15 تموز 2018 و هو متوفر على الموقع <https://bit.ly/2HHXsnG>

<sup>9</sup> المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تركيا: أهم مستجدات العمليات 2018 و هو متوفر على الموقع <https://bit.ly/2Cr3tBB>

<sup>10</sup> المعلومات الواردة مقدمة من قبل محامي في رابطة محامي إزمير في آذار 2019

أو من خلال المحكمة التنفيذية المختصة خلال 30 يوماً، و فعلياً فإن الحل الأخير هو الذي يُطبق. و تحمل كل الطعون المتعلقة بالحماية الدولية بشكل عام أثر إيقافي و تتضمن حق المتقدم بالبقاء في تركيا حتى انتهاء كافة سبل الانصاف ما عدا الأشخاص الذين يواجهون الترحيل على خلفية "السلامة العامة"، "الصحة العامة"، و "الانتماء لتنظيم إرهابي أو إجرامي".

## ب. حق الاستفادة من الإجراء و التسجيل

### 1. حق الاستفادة من البقاء في الأرض و الإيجار على الرحيل

مؤشرات: حق الاستفادة من البقاء في الأرض

1. هل هناك أي تقارير (تقارير صادرة عن منظمات غير حكومية، إعلام، شهادات، إلخ) للأشخاص الذين لم يُسمح لهم بالدخول على الحدود و عادوا دون دراسة حاجتهم للحماية؟

نعم  لا

#### 1.1. الدخول عبر الحدود

تستمر تركيا ببناء حائط بطول 144 كم على الحدود مع إيران و الذي يتوقع أن ينتهي في عام 2019<sup>11</sup>. ازداد عدد الأشخاص الذين يدخلون تركيا عبر الحدود الإيرانية بشكل كبير في 2018. و تقول معظم التقارير أن أغلب الواصلين الجدد جاؤوا إلى فان، آغري، و أرزورم و معظمهم من المواطنين الأفغان. و بحسب إحصائيات مديرية إدارة الهجرة، كانت الجنسية الأفغانية هي الجنسية الأكثر من حيث الاعتقال بسبب الهجرة غير الشرعية فقد بلغ العدد 100841 من أصل 268003 شخص اعتقلوا في 2018<sup>12</sup>. وقد وصل هؤلاء سيراً على الأقدام أو بمساعدة المهربين بعد أن امتنعت شركات النقل عن بيع البطاقات للأشخاص الذين لا يحملون أوراق ثبوتية بناء على تعليمات وزارة الداخلية<sup>13</sup>.

و تسبب الوصول المتزايد عبر الحدود الإيرانية إلى اتخاذ تدابير تقييدية و اعتقال عشوائي و ممارسات ترحيل (انظر إلى مكان الترحيل) و تصدر صيغة قرار 1T الترحيل بحق الذكور الأفغان بشكل أساسي<sup>14</sup>. و تصدر صيغة قرارات الترحيل على خلفية احتجاز إداري في أحد مراكز الترحيل أو في مركز للشرطة و تُخزن في نظام إدارة الملفات الإلكتروني الخاص بمديرية إدارة الهجرة و يسمى "GOC-Net". و لا يستطيع الشخص التقدم إلى الحماية الدولية إن صدر قرار الترحيل و يمكن الطعن بالقرار عن طريق الطعن القضائي فقط<sup>15</sup>.

و تقول التقارير أنه تم ترحيل 31000 مواطن أفغاني من تركيا في 2018<sup>16</sup>.

و تمت مناقشة الدخول إلى الأراضي عبر الحدود مع الأراضي السورية بالتفاصيل في الحماية المؤقتة: الدخول إلى الأراضي.

#### 1.2. الدخول عبر المطار

يستمر مطار أتاتورك في اسطنبول بالخدمة كمركز دولي رئيسي للرحلات الجوية من المناطق التي يأتي منها اللاجئين إلى وجهة اللجوء في أوروبا و مناطق غربية أخرى. و يجب الإشارة إلى أن القيود المفروضة على التأشيرة تنطبق على المواطنين السوريين القادمين من دول ثالثة عبر الجو أو البحر منذ 2016.

TRT<sup>11</sup> "وضع الحائط لتحسين الأمن على طول الحدود التركية-الإيرانية" 8 تشرين الثاني 2018 و هو متوفر على الموقع

<https://bit.ly/2C0ppDB>

<sup>12</sup> مديرية إدارة الهجرة، إحصائيات الهجرة غير الشرعية و هو متوفر على الموقع <https://bit.ly/2B08chL>

<sup>13</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019

<sup>14</sup> انظر إلى شبكة المحللين الأفغان "الترحيل الجماعي للأفغان من تركيا: آلاف المهاجرين تم إعادتهم إلى بلادهم كإجراء ترحيل" 21 حزيران 2018

و هو متوفر على الموقع <https://bit.ly/2IMx4Ni>

<sup>15</sup> تم تزييد المعلومات من قبل منظمة غير حكومية، آذار 2019

<sup>16</sup> انظر في ايفرنسيل، 'Muhammed gibi binlerce mülteci ölümüne gönderiliyor'، 28 شباط 2019، و هو متوفر باللغة التركية

على <https://bit.ly/2CtMnmF>

## 2. النقل و الإعادة القسرية

### 2.1 الاستثناء من مبدأ الإعادة القسرية

يحق للمتقدمين للحماية الدولية البقاء على الأراضي التركية خلال الإجراءات<sup>17</sup>. لكن كان هناك استثناء لهذه القاعدة كمرسوم طوارئ في تشرين الأول 2016 و يقر بأن قرار الترحيل "يؤخذ في أي وقت خلال إجراءات الحماية الدولية" ضد أي متقدم للأسباب التالية: (1) قيادة أو الانتماء أو دعم منظمة إرهابية أو مجموعة إجرامية هدفها الفائدة المادية، (2) تهديد للأمن العام أو الصحة العامة، أو (3) الانتماء لمنظمات إرهابية معروفة من قبل مؤسسات أو منظمات دولية.<sup>18</sup> و تم تعزيز ذلك الإصلاح بالقانون رقم 7070 في الأول من شباط 2018.

يوضح تعديل حديث للقانون بالنسبة للأجانب الذين تمت إدانتهم بجرم معين أن المدعي العام سيطلب رأي وزارة الداخلية فيما إذا كان يجب ترحيلهم من البلاد أم لا.<sup>19</sup>

و يمكن القانون بشكل فعال من الترحيل غير القانوني لطالبي اللجوء، و المتمتعين بالحماية الدولية و المتمتعين بالحماية المؤقتة (انظر الحماية المؤقتة: الحماية من الترحيل) بناء على الأسباب السابق ذكرها و التي تبقى غاية في الغموض و يمكن تفسيرها بشكل واسع.<sup>20</sup> و تعرض هذا التعديل الذي قدمه المرسوم للنقد لأنه يسهل و يفاقم خطر الترحيل غير المشروع و يعرض حياة وسلامة اللاجئين للخطر.<sup>21</sup>

و قد ازدادت حالات الترحيل بشكل ملحوظ تحت البند 54 (1) (ب)، (د) و (ك) من قانون الأجانب و الحماية الدولية في 2018<sup>22</sup> متضمناً حالات ضد أشخاص قد كانوا مقيمين في تركيا لفترة طويلة<sup>23</sup>. و تشير الحالات التي قدمها المحامون إلى تحريات تتعلق بالجرائم، حتى لو لم تنتهي بالإدانة، أو اعتقال إداري بهدف الترحيل (انظر في أسس الترحيل).

و يرتبط الترحيل على أسس الأمن و الأمان العام بضوابط أمنية وضعتها مديرية إدارة الهجرة، و هو ممارسة لا تحكمها معايير واضحة أو متوفرة للعامة<sup>24</sup>. وإن تطبيق و تنفيذ هذه الضوابط غير موضوعة في القانون ولكن على الأغلب موجودة في تعميمات داخلية و تعليمات داخل الإدارة.

و تبدو الضوابط المتعلقة بالأمن مثل "89G" المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب و "87G" للأمن العام تبدو أنها تطبق بشكل واسع على الرغم من أنها غير موحدة في البلاد<sup>25</sup>. و يقدر المحامون عدد الأشخاص الذين تلقوا هذه الضوابط ب 100000 في 2018<sup>26</sup>. و تتم صياغة تقييم المخاطر الذي ينفذه قسم تحليل المخاطر بما يتعلق بالمطارات<sup>27</sup> بالإشارة إلى معايير واسعة و قد تكون تعتمد في التطبيق على المظهر أو نقطة الدخول للشخص، مثل الحدود التركية-السورية<sup>28</sup>. و تؤدي

<sup>17</sup> البند رقم 180 (ي) قانون الأجانب و الحماية الدولية

<sup>18</sup> البند رقم 54 (2) قانون الأجانب و الحماية الدولية، كما تم تعديلها بالبند رقم 36 بمرسوم الطوارئ 676 في 29 تشرين الأول 2016. و يشير التقديم إلى البند رقم 54 (1) (ب) و (ك) قانون الأجانب و الحماية الدولية، و قد أدخل الأخير عبر مرسوم الطوارئ 676.

<sup>19</sup> البند رقم 77 من القانون رقم 28578 بما يتعلق بشروط إطلاق السراح المشروط في 5 آذار 2013 كما تم تعديله في البند رقم 1 من القانون رقم 30631 في 20 كانون الأول 2018.

<sup>20</sup> رابطة محامي إزمير *Izmir Geri Gönderme Merkezlerinde Adalet Erişim Hakkı Çerçevesinde Yaşanan Sorunlar Raporu*، في تموز 2017 و متوفر باللغة التركية على الموقع <http://bit.ly/2Dyc87X>، <sup>25</sup>

<sup>21</sup> انظر إلى منظمة العفو الدولية "اللاجئين المعرضين لخطر الترحيل بسبب حالة الطوارئ في تركيا" في 22 أيلول 2017، أوروبية التصنيف كارهابيين 23 تشرين الثاني 2017 و متوفر على الموقع <http://bit.ly/2ytEIQJ>

<sup>22</sup> المعلومات مقدمة من محامي في رابطة محامي قيصري في شباط 2019؛ و محامي من رابطة محامي أنقرة في آذار 2019، و محامي من رابطة محامي إزمير في آذار 2019.

<sup>23</sup> المعلومات مقدمة من محامي في رابطة محامي إزمير، آذار 2019.

<sup>24</sup> المعلومات مقدمة من محامي في رابطة محامي اسطنبول في شباط 2019.

<sup>25</sup> المعلومات مقدمة من محامي في رابطة محامي أنطاكية في شباط 2019

<sup>26</sup> المعلومات مقدمة من محامي في رابطة محامي اسطنبول في شباط 2019

<sup>27</sup> قرار، 'Risk analiz merkezi kapılarını KARAR'a açtı'، في 28 نيسان 2016، و هو متوفر على الموقع باللغة التركية <https://bit.ly/2GaDXEO>

<sup>28</sup> المعلومات مقدمة من رابطة حقوق اللاجئين الدولية في شباط 2018.



الاستخبارات من الدول الأخرى غالباً إلى إصدار ضوابط أمنية على الرغم من أن محتوى و نوعية الاستخبارات تختلف تبعاً للبلد الذي تصدره<sup>29</sup>.

و يمكن الطعن بالقيود الأمنية فقط أمام المحكمة الإدارية في أنقرة بما أنهم قد صدروا من قبل مديرية إدارة الهجرة. إن المستندات السرية التي تقدمها مديرية إدارة الهجرة غير متوفرة للأفراد ولا لمحاميهم في حالات الطعن بإصدار القيود، ويمكن الوصول إلى هذه المستندات لصاحب العلاقة فقط عن طريق السجل في المحكمة الإدارية في أنقرة.<sup>30</sup> و تترك المحكمة بشكل عام هامش تقديري واسع لمديرية إدارة الهجرة بما يتعلق بإصدار القيود. و لم تتخذ نهج موحد تجاه تدقيق القيود، و توجد بعض الأحكام التي تلغي إصدار القيود لعدم وجود أدلة و أحكام أخرى تعزز إصدارها.<sup>31</sup>

و في العديد من الحالات<sup>32</sup> تتعرض أحكام المحكمة التنفيذية التي تلغي إصدار القيود تتعرض للنقض لاحقاً من قبل محاكم أعلى درجة.<sup>33</sup> في أحد أحكام كانون الثاني 2019، أعلنت المحكمة الدستورية عدم الاختصاص للبت في شكوى تتعلق بإلغاء أحد القيود.<sup>34</sup>

## 2.2 الطعن أمام المحكمة الإدارية

يمكن الطعن في قرارات النقل أمام المحكمة الإدارية خلال 15 يوماً من تاريخ الإشعار.<sup>35</sup> و أوضحت المحاكم أنه يجب إخطار الأفراد بالقرار بشكل مناسب، إما كتابياً أو شفهيّاً و يجب إضافة أي معلومات تتعلق بإمكانية النقص.<sup>36</sup>

إن نقض قرار ترحيل هو بشكل عام ذو أثر إيقافي تلقائي، و الذي هو عبارة عن حل مختلف عن الحلول في إجراءات الحماية الدولية<sup>37</sup>، على الرغم من أن الاستثناء لحق البقاء على الأرض موجود من تشرين الأول في 2016. عقب إصدار مرسوم الطوارئ رقم 676، لا يحق للأفراد الذين يريدون نقض قرار ترحيل البقاء حيث صدر قرار الترحيل للأسباب التالية: (1) قيادة أو الانتماء أو دعم أي تنظيم إرهابي أو مجموعة إجرامية ساعية لتحقيق الأرباح، (2) تهديد النظام العام أو الصحة العامة، (3) علاقات مع منظمات إرهابية معرفة من قبل مؤسسات و منظمات دولية<sup>38</sup>.

تمتتع المحاكم الإدارية عادةً عن منح تدابير مؤقتة<sup>39</sup>، و نادراً ما توقف الترحيل مؤقتاً لتجنب الترحيل لإعادة القسرية.<sup>40</sup> و في حالة حدثت مؤخراً في نهاية عام 2018، وجدت المحكمة الإدارية في مانسيا أن قرار ترحيل مواطن إيراني غير قانونية و صرحت أنه على الرغم من أن الولاية تتمتع بهامش لتقدير الحالات التي تتعلق بالنظام و الأمن العام، فإن تقدير خطورة عدم التعرض للتعذيب لم تتم بالشكل المطلوب.<sup>41</sup> تقوم المحاكم الإدارية بالقيام بعملية تقييم موضوعي أولاً ثم تقييم قانوني غير موضوعي تتعلق بالشروط في بلد منشأ المتقدم و ملفه كل حالة على حدة. و في حالة أخرى تتعلق بامرأة كازاخستانية في

29 المعلومات مقدمة من رابطة حقوق اللاجئين الدولية في شباط 2019، محامي من رابطة محامي غازي عنتاب في شباط 2019.

30 المعلومات مقدمة من رابطة حقوق اللاجئين الدولية في شباط 2019

31 مثلاً قرارات تلغي القيد 87G بسبب عدم توفر الأدلة، انظر المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة، القرار رقم 2207/2018، 13 شباط 2019: القرار 524/2018، 14 آذار 2018.

32 انظر مثلاً ولاية أنقرة، القرار رقم 462/2018، في السابع من أيلول 2018، الذي نقض قرار المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة 524/2018 في 14 آذار 2018.

33 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي غازي عنتاب في شباط 2019، و رابطة حقوق اللاجئين الدولية في شباط 2019، و من قبل محام في رابطة محامي أنطاكية في آذار 2019.

34 المحكمة الدستورية، القرار رقم 1624/2019 في 16 كانون الثاني 2019.

35 البند رقم 53(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية. تم تحديد هذه المدة الزمنية تماشياً مع الدستور التركي: المحكمة الدستورية، القرار 135/2016، 14 تموز 2016، متوفر باللغة التركية على <http://bit.ly/2DQwB8m>

36 محكمة ولاية إزمير، الغرفة السادسة، القرار رقم 1109/2017، في 15 أيلول 2017. نقضت المحكمة قرار المحكمة الإدارية الأولى في إزمير والتي اعتبرت أن الطعن غير مقبول بسبب انتهاء مهلة الخمسة عشر يوماً.

37 البند رقم 53 من قانون الأجانب والحماية الدولية.

38 البند رقم 53(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية، كما تم تعديله بالبند رقم 35 من مرسوم الطوارئ 676 في 29 تشرين الأول 2016. و يذكر الحكم البند رقم 54 (1)(ب)، (د) و (ك) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

39 انظر مثلاً في المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة، القرار رقم 35/2019، في 6 شباط 2019، القرار 2229/2018، في 13 كانون الأول 2018، القرار رقم 2228/2018، في 22 تشرين الثاني 2018، القرار رقم 2095/2018، في 17 تشرين الأول 2018، المحكمة الإدارية الأولى في هتاي، القرار رقم 904/2018 في 16 تشرين الثاني 2018.

40 و كمثل على القرارات الإيجابية لمنع الترحيل، انظر في المحكمة الإدارية الأولى في مانسيا، القرار رقم 1456/2018 في 31 كانون الأول 2018، المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة، القرار رقم 2467/2018، في 18 كانون الثاني 2019 القرار رقم 2095/2018 في 18 أيلول 2018

2018، القرار رقم 2094/2018، في 18 أيلول 2018. وفي الحالة الأخيرة دعم القرار الترحيل: المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة، القرار رقم 2018/2094، في 8 كانون الثاني 2019.

41 المحكمة الإدارية الأولى في مانسيا، القرار رقم 1456/2018 في 31 كانون الأول 2018.

مراحل الحمل الأخيرة تم منحها القيد 82G بسبب نشاطات ضد الأمن القومي، وقامت المحكمة الإدارية في أنطاليا بإلغاء قرار الترحيل بسبب حالة المرأة الصحية، بناء على تقرير طبي.<sup>42</sup>

بما أنه لا تتم مشاركة القرارات الابتدائية للمحكمة الإدارية مع العامة في تركيا، فإنه من الصعب على الخبراء والمحامين الوصول إلى فعالية و جودة المراجعة القانونية. لكن هناك اتفاق عام على أنه لا يوجد طلب موحد لمبدأ عدم الترحيل في مراجعات قرارات الترحيل للمحكمة الإدارية. ففي حالة أشارت إليها منظمة العفو الدولية في 2016، فشلت المحكمة الإدارية في أيدي إعادة النظر في الخطورة المترتبة على سوء المعاملة في حال عودة شخص إلى سورية و رفضت الطعن لأنه لم يتم التقديم ضمن الوقت المحدد.<sup>43</sup> وأشار المحامون في أنقرة أيضاً إلى حالات لا تُمنح فيها التدابير المؤقتة من قبل المحكمة الإدارية.<sup>44</sup>

حتى عندما يتم إيقاف النقل من قبل المحاكم الإدارية، تشير التقارير إلى أن الالتزام بأوامر المحكمة يكون اعتباطياً ويعتمد على عنصر الشرطة المعني نفسه بشكل فردي. و يشير محامون من غازي عنتاب و إزمير على حالات لعدة موكلين تم ترحيلهم دون إخطار محاميهم على الرغم من وجود تدابير مؤقتة تحميهم من الترحيل. و كانت التدابير المؤقتة من المحكمة الإدارية في أنقرة و اسطنبول غير فعالة في بعض الحالات بسبب المخالفات الإجرائية في القرارات النمطية مثلاً حذف الختم او التفاصيل الشخصية بسبب بعض القرارات المنسوخة سابقاً.<sup>45</sup>

### 2.3 رفع الشكوى أمام المحكمة الدستورية

إن إجراء الشكوى الفردي متوفر أمام المحكمة الدستورية والذي تم تصميمه ليشبه إجراء الشكوى الفردي أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتي تهدف بشكل جزئي إلى تخفيض العدد الكبير من الشكاوى ضد تركيا في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. يمكن للأفراد أن يرسلوا طلب الشكوى عن طريق المحكمة الدستورية بدعوى انتهاك "أحد الحقوق الأساسية أو الحريات التي يقدمها الدستور التركي و تحميها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان و بروتوكولها" خلال 30 يوماً من استنفاد كافة سبل الانتصاف الإداري و القانوني.<sup>46</sup>

لا تحمل الشكاوى الفردية للمحكمة الدستورية أي أثر إيقاف و لكن يمكن للمتقدم طلب تدبير مؤقت بشكل عاجل كما جاء في المادة 73 من لائحة المحكمة بسبب "خطورة حقيقية على حياة المتقدم و سلامته البدنية و المعنوية." إن طلب الإجراء العاجل هذا من قبل المحكمة الدستورية في حالات خطر الترحيل الوشيك عندما يدعي الشخص المعني أن حياته في خطر أو أنه معرض لخطر التعذيب في حال عودته هو مشابه بطبيعته القانون رقم 39 في إجراءات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن إجراء الشكوى الفردي في المحكمة الدستورية في تركيا ليس ذو أثر إيقاف تلقائي و يتطلب تقديم طلب تدبير مؤقت مختلف و تفرره المحكمة كل حالة على حدة، وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان **Sakkal and Fares**.<sup>47</sup> في تركيا أن هذا الإجراء شكلاً حلاً مجدياً أخذين بعين الاعتبار السوابق القضائية من المحكمة الدستورية التي أوقفت الترحيل من تركيا. وقد أعطي التدبير المؤقت للمرة الأولى في 2014 في حالة معارض سياسي أفغاني كان قد تعرض للتعذيب و السجن بسبب آرائه السياسية.<sup>47</sup> و عملياً، يبدو أن المحكمة الدستورية تمنح تدابير مؤقتة في قضايا مختلفة مثل حق الحصول على محامي أو منع الترحيل.<sup>48</sup>

<sup>42</sup> المحكمة الإدارية الأولى في أنطاليا، القرار رقم 2018/613 في 25 تشرين الأول 2018

<sup>43</sup> المحكمة الإدارية الأولى في أيدي، القرار رقم 2016/950 في 3 تشرين الثاني 2016

<sup>44</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنقرة في آذار 2019.

<sup>45</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنقرة، في كانون الثاني 2019، رابطة حقوق اللاجئين الدولية في شباط 2019.

<sup>46</sup> البند رقم 45-51 من القانون رقم 6216 المتعلق بتشكيل وإجراءات المحكمة الدستورية.

<sup>47</sup> المحكمة الدستورية، رضا بودرا، القرار رقم 9673/2013، في 30 كانون الأول 2013. انظر في 'Anayasa, Mülteci.net

<sup>48</sup> المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، صفال و فارس في تركيا، الطلب رقم 15/52902، الحكم الصادر في 7 تموز 2016، الجزء 64. وعلى

الرغم من أن المحكمة كانت قد أعطت القانون رقم 39 تدبير مؤقت في 26 تشرين الأول 2015، رفضت الطلب على أنه غير مقبول.

منذ بدأ العمل بمرسوم الطوارئ رقم 676، كان السبيل الفعال الوحيد لمنع النقل هو الشكوى أمام المحكمة الدستورية بالإضافة إلى طلب التدابير مؤقتة. أما الوسيلة الأخرى للمحامين هي القيام بطلب منع الخروج من تركيا انتظاراً لنتيجة الإجراءات الجنائية لمنع ترحيل موكلهم.

ولقد منحت المحكمة الدستورية تدابير مؤقتة لحالات مختلفة لحماية الأفراد من النقل.<sup>49</sup> و منذ دخول المرسوم حيز التنفيذ حتى حزيران 2018، كانت المحكمة الدستورية قد تلقت 866 طلباً فردياً للحصول على التدابير المؤقتة ضد الترحيل. و من هذا العدد، منحت المحكمة تدابير مؤقتة في 784 من الحالات، و بناء على ذلك أوقفت الترحيل في 90 بالمئة من هذه الطلبات.<sup>50</sup> و على الرغم من أنه يجب البت في حيثيات القضية خلال 6 أشهر من تاريخ منح التدابير المؤقتة، كانت المحكمة الدستورية قادرة أن تتخذ قراراً حول 10 حالات من الأسس الموضوعية.<sup>51</sup> وشكل الإطار القانوني الحالي عبئاً كبيراً على المحكمة.<sup>52</sup>

قدمت المحكمة حكماً تجريبياً في حالة المدعو ي. ت. في 12 حزيران 2018، و أطلقت الإجراء التجريبي للبحث فيما إذا كانت هذه الطلبات للتدابير المؤقتة آتية من مشكلة هيكلية للحماية من الترحيل وإن كان الأمر كذلك فما هي التدابير التي يمكن اتخاذها.<sup>53</sup> و في غضون ذلك، تستمر المحكمة بمنح تدابير مؤقتة ضد الترحيل السريع،<sup>54</sup> على الرغم من أنها محدودة بفترة زمنية محددة مدتها 6 أشهر.<sup>55</sup> ووفقاً لتجربة أحد المحامين في أنقرة،<sup>56</sup> فإن التدابير المؤقتة من المحكمة الدستورية للأشخاص في الحالات التي تتعلق بالنظام العام أو الأمن العام كانت صالحة لعدة أيام.<sup>57</sup>

أما بالنسبة للمكان الذي تمنح فيه المحكمة الدستورية التدابير المؤقتة، فهذا يعود إلى الممثل القانوني للمتقدم ليقوم بنقل الطلب من مديرية إدارة الهجرة لكي يمنع تنفيذ قرار الترحيل.<sup>58</sup> وكانت هناك حالات حدث فيها الترحيل بسبب فشل المحامين بإخبار مديرية إدارة الهجرة بوجود تدابير مؤقتة.

### 3. تسجيل طلب اللجوء

#### مؤشرات التسجيل

1. هل ينص القانون على مواعيد زمنية محددة لطالبي اللجوء لتقديم طلباتهم؟

نعم  لا

2. إن كان الأمر كذلك، ما هي الفترة الزمنية المحددة لتقديم الطلبات؟

49 المعلومات مقدمة من محامي في رابطة محامي أضنة، شباط 2018.  
50 المصدر السابق ذاته. انظر على سبيل المثال المحكمة الدستورية، القرار رقم 19506/2014.  
51 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي اسطنبول، شباط 2019.  
52 المعلومات مقدمة من رابطة حقوق اللاجئين الدولية، شباط 2019.  
53 المحكمة الدستورية، القرار التجريبي 22418/2016، في 12 حزيران 2018 و متوفر باللغة التركية على الموقع: <https://bit.ly/2SaX5sn>  
54 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019، من محام في رابطة محامي قيصري، شباط 2019.  
55 انظر المثال، المحكمة الدستورية، القرار رقم 36314/2018، في 17 كانون الأول 2018.  
56 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنقرة، آذار 2019  
57 انظر المثال، المحكمة الدستورية، الطلب 26767/2018، في 18 أيلول 2018، و الذي منح تدابير مؤقتة لمدة شهر.  
58 و على العكس، تُعطي مديرية إدارة الهجرة إخطاراً بقرارات المحكمة الإدارية بما أنها أحد أطراف الدعوى.

وفقاً لقانون الأجانب والحماية الدولية، فإن مديرية إدارة الهجرة هي السلطة المسؤولة عن استقبال وتسجيل الطلبات للحماية الدولية.<sup>59</sup>

### 3.1. الطلبات على الأرض

تقدم الطلبات للحماية الدولية إلى الولايات بحضور صاحب العلاقة، و هذا معناه أنه يُتوقع من المتقدم الحضور شخصياً إلى مديرية إدارة الهجرة و تقديم الطلب بنفسه.<sup>60</sup> وليس من الضروري أن تُقدم الطلبات للحماية الدولية عن طريق محام أو ممثل قانوني. ولكن يمكن للمتقدم أن يتقدم عن باقي أفراد عائلته المرافقة له، و هذا يعني الزوج(ة)، الأطفال و القاصرين كما ورد في البند 3(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.<sup>61</sup> في حال كان المتقدم يريد تقديم طلب نيابة عن أحد أفراد العائلة الراشدين، فيجب الحصول على موافقتهم الخطية.

وفقاً للقانون، بالنسبة للمتقدمين الغير القادرين جسدياً على الحضور إلى مبنى مديرية إدارة الهجرة من أجل تقديم الطلب للحماية الدولية، يمكن لموظفي مديرية إدارة الهجرة أن يأتوا إلى مكان إقامة المتقدم لاستكمال عملية التقديم.<sup>62</sup> و في السياق نفسه، يمكن أن تتم مقابلات التسجيل للفتور غير المصحوبين و الأشخاص الآخرين غير القادرين على الحضور إلى المبنى المخصص للتسجيل، يمكن أن تتم في مكان إقامتهم.<sup>63</sup> و لا يوجد أي دليل أن هذه الأحكام هي بالفعل قيد التنفيذ حتى الآن.

لا يفرض البند رقم 65 من قانون الأجانب والحماية الدولية أي فترة زمنية محددة على الأشخاص بغية تقديم الطلبات مثل ضرورة تواجدهم في البلاد، في الاحتجاز أو على الحدود. ولكن يبدو أن البند رقم 65 (4) يفرض على المتقدمين مسؤولية الحضور إلى السلطات المختصة "خلال فترة زمنية معقولة" كشرط لتجنب عقوبة الدخول أو البقاء غير القانوني. و يتم تقييم ما إذا كان الطلب قد قدم "خلال فترة زمنية معقولة" على أساس فردي.<sup>64</sup>

وينص قانون الأجانب و الحماية الدولية على أنه يجب أن تُسجل الطلبات للحماية الدولية من قبل مديرية إدارة الهجرة.<sup>65</sup> و يمكن للمتقدمين طلب خدمات الترجمة الفورية و يتم تقديم هذه الخدمات لهم من أجل مقابلة التسجيل و لاحقاً من أجل المقابلة الشخصية.<sup>66</sup>

ولقد تغير فعلياً حق الحصول على إجراء الحماية الدولية إلى حد كبير في 2018. وبينما كان هناك اتفاق تسجيل مشترك معمول به بين مديرية إدارة الهجرة و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حيث سجلت المفوضية و شريكها المنفذ رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء الطلبات في أنقرة و من ثم حولوا المتقدمين إلى المدن المخصصة لتقديم طلباتهم عند مديرية إدارة اللجوء،<sup>67</sup> أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في 10 أيلول 2018 إنهاء نشاطاتها التسجيلية في تركيا.<sup>68</sup>

ويجب أن تُسجل طلبات الحماية الدولية الآن طريق مديرية إدارة الهجرة فقط في أي من الولايات الواحد والثمانون. ولكن فعلياً، إذا جاء طالب لجوء إلى مديرية إدارة اللجوء فلن يستطيع الحصول على الطلب، فتقوم بتحويل الشخص إلى مدينة مخصصة بغية تسجيل الطلب هناك.<sup>69</sup> ويجب على المتقدمين أن يسجلوا أمام مديرية إدارة اللاجئين في المدينة المخصصة خلال 15 يوماً. و يؤدي عدم الحضور خلال 15 يوماً إلى اعتبار الطلب ملغى.

<sup>59</sup> إن تركيا مقسمة إدارياً إلى 81 ولاية. و إن مجلس الولاية هي السلطة الإدارية الأعلى في كل ولاية. وبناء على ذلك، تقوم كل مديرية في الوكالات الحكومية بتقديم التقارير إلى مكتب الحاكم. و إن الوكالة المسؤولة عن تسجيل كل الطلبات للحماية الدولية هي مديرية إدارة الهجرة و التي تعمل تحت سلطة مجلس الولاية.

<sup>60</sup> البند رقم 1)65 من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>61</sup> البند رقم 3)65 من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>62</sup> البند رقم 1)65 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>63</sup> البند رقم 2)65 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>64</sup> البند رقم 1)65 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>65</sup> البند رقم 1)69 من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>66</sup> البند رقم 2)70 من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>67</sup> لمزيد من التفاصيل، انظر في قاعدة بيانات اللجوء، بلد التقرير تركيا، تحديث 2017، آذار 2018، و هو متوفر على الموقع

<https://bit.ly/211S9fS> 27 – 28

<sup>68</sup> المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "ستنتهي المفوضية عملية التسجيل في تركيا في 10 أيلول 2018"، و هو متوفر على الموقع

<https://bit.ly/2HRy2FO>

<sup>69</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.

تم نقل عملية التسجيل من مفوضية اللاجئين إلى مديرية إدارة الهجرة بشكل سريع على الرغم من أن مديرية إدارة الهجرة مازالت في طور عملية بناء القدرات اللازمة لاستقبال الحجم الكبير لطلبات اللجوء. وبناء على ذلك، قامت مديرية إدارة الهجرة بتمرين تجريبي في نهاية 2017 حتى نيسان 2018 من أجل المتقدمين من بلدان غير أفغانستان و العراق، وبموجبه سجلت المديرية طلبات للحماية الدولية، وأصدرت مستند تسجيل، و أرسلت المتقدم للمدينة المخصصة.<sup>70</sup>

وسجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بين 1 كانون الثاني و 10 أيلول من عام 2018، 84170 متقدم جديد للحماية الدولية في تركيا. <sup>71</sup> و مازال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقدم الدعم في المناطق حيث يتم ملاحظة أي تحديات بما في ذلك تحديات القدرات المادية و التوظيف المتعلقة بمديرية إدارة اللاجئين في تسجيل المتقدمين الجدد. <sup>72</sup>

لا يُقر البند 69 من قانون الأجانب والحماية الدولية أي ضوابط زمنية لإنهاء التسجيل عن طريق مديرية إدارة اللجوء على الرغم من أن اللائحة التنفيذية (الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية) تنص على أن يتم تسجيل المتقدمين "خلال أقصر فترة ممكنة على نظام برمجيات مديرية إدارة الهجرة". <sup>73</sup> و تنص الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على أن السلطات المتعلقة بتقديم الطلبات ستقوم بإخطار المتقدم بتاريخ لموعد مقابلة التسجيل خلال التقديم إن أمكن، أو في مرحلة لاحقة. <sup>74</sup>

ولكن فعلياً أدى استلام مديرية إدارة الهجرة للعملية في أيلول 2018 إلى وضع عقبات كبيرة تحول دون الاستفادة من إجراءات اللجوء. وكانت هناك شكاوى من بعض الناس أنهم كانوا غير قادرين على التسجيل بسبب الافتقار إلى القدرات في مديرية إدارة اللجوء. ارتفع وقت انتظار مقابلات التسجيل في مديرية إدارة الهجرة بشكل كبير في 2018. لاحظ المحامون أنه يُطلب من المتقدمين المحتملين أن الولاية المقصودة (مثل شانلي أورفا، اسطنبول، مالاطيا) لا تستطيع تسجيل طلبهم،<sup>75</sup> أو يُطلب منهم العودة إلى مديرية إدارة الهجرة بعد عدة أشهر. <sup>76</sup> و في الحالة الأخيرة، بينما يُطلب من مواطني الدول عدا أفغانستان أن يحضروا أمام مديرية إدارة اللجوء خلال 6 إلى 9 أشهر بغية التسجيل، فإن أقرب موعد للتسجيل يُعطى للمواطنين الأفغان هو في 2021.

إن مهمة مقابلة التسجيل هي تجميع معلومات و ملفات من المتقدم للتعريف بهويته، أسباب الهروب، ما مر به بعد تركه لبلاده، طريق السفر، طريقة وصوله إلى تركيا وإن كان هناك أي طلبات مقدمة سابقاً للحماية الدولية في بلد آخر. <sup>77</sup> و يمكن أن تقوم مديرية إدارة الهجرة بالقيام بنفثيش جسدي و نفثيش على الممتلكات الشخصية للمتقدم من أجل التأكد أن جميع المستندات مقدمة لديها. <sup>78</sup> عندما يكون المتقدم غير قادر على تقديم المستندات لإثبات هويته، تقوم السلطات المتعلقة بالتسجيل بالاعتماد على تحليل البيانات الشخصية و المعلومات الحاصلة عليها من بحث آخر. عندما تكون إجراءات تحديد الهوية هذه غير قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة، يُقبل ما يقوله المتقدم على أنه حقيقي. <sup>79</sup>

عندما يكون هناك أي قلق من أن يكون لدى المتقدم أي حالة صحية تهدد الصحة العامة، يمكن أن يُرسل إلى الفحص الطبي.<sup>80</sup> وستُسجل المعلومات عن أي حالات خاصة. <sup>81</sup> قامت رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء بتحديد حالات احتياجات خاصة محتملة من خلال نظام التسجيل المشترك السابق. و ليس واضحاً كيف تقوم مديرية إدارة الهجرة بالتعامل مع التسجيل منذ إنهاء نشاط التسجيل للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في 2018. ويظهر أنه على الرغم من ذلك يُسمح بالتسجيل بشكل استثنائي لطالبي اللجوء الذين يواجهون حالات طارئة مثل الحمل أو الأمراض الخطيرة ويتم تسجيلهم من أجل التأكد من حصولهم على المساعدة الطبية. <sup>82</sup>

<sup>70</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في آذار 2019.

<sup>71</sup> المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تركيا: أهم مستجدات العمليات 2018 و هو متوفر على الموقع <https://bit.ly/2HRy2FO>

<sup>72</sup> المعلومات مقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في شباط 2019.

<sup>73</sup> البند رقم 4(70) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>74</sup> البند رقم 2(66) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>75</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي شانلي أورفا، شباط 2019، رابطة حقوق اللاجئين الدولية، شباط 2019. ملاحظة، على الرغم من ذلك، أنه وفق مكتب قانون اللجوء في شانلي أورفا، إن مديرية إدارة اللجوء تقبل طلبات الحماية الدولية.

<sup>76</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.

<sup>77</sup> البند رقم 2(69) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>78</sup> البند رقم 2(69) من قانون الأجانب والحماية الدولية، البند رقم 4(69) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>79</sup> البند رقم 3(69) من قانون الأجانب والحماية الدولية، البند رقم 3(69) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>80</sup> البند رقم 6(69) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

<sup>81</sup> البند رقم 5(70) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>82</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.

وفي وقت التقديم، يقوم طالب اللجوء بتقديم رسالة مكتوبة بخط اليد و موقعة و تتضمن معلومات عن طلب الحماية الدولية مكتوبة بلغة يستطيع المتقدم التعبير بها عن نفسه. و تحتوي الرسالة على معلومات تتعلق بأسباب دخول تركيا و أي حاجات خاصة للمتقدم. 83 ويعفى من هذا الطلب المتقدمون الأميون. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم مديرية إدارة الهجرة بالحصول على أي مستندات يمكن أن يملكها المتقدم وتعبئة طلب رسمي للحماية الدولية و سيُقدم لمديرية إدارة الهجرة في مقرها الرئيسي خلال 24 ساعة.

و في نهاية مقابلة التسجيل يقوم المتقدم بقراءة دقيقة لكافة المعلومات التي تم تسجيلها على شاشة النظام الإلكتروني وسيكون لديه الفرصة للتصحيح. 84 وسيحصل المتقدم على نسخة مطبوعة من طلب التسجيل التي تم ملؤها إلكترونياً. 85

ونص القانون سابقاً على أنه بعد انتهاء عملية التسجيل، يحصل المتقدم على وثيقة متقدم مسجل للحماية الدولية مجاني و التي يتم استبدالها ببطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية حالما تتم المقابلة. وكانت وثيقة التسجيل صالحة لمدة 30 يوماً و يمكن تمديدتها لفترة 30 يوماً. 86 ولقد أُلغى تعديل تشرين الأول 2018 لقانون الأجانب والحماية الدولية هذه الخدمة. 87

ويقر القانون الآن بأن المتقدم يحصل على بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية عند انتهاء التسجيل. 88 ولكن ما زال قانون الأجانب و الحماية الدولية ينص على أن لا تُعطى هذه الوثيقة للمتقدمين الذين يُصنفون تحت الإجراء المعجل أو أحكام عدم القبول. 89 وإن الحرمان من حق الحصول على هذه الوثيقة التعريفية له عواقب كبيرة لطالبي اللجوء لأن هذا يحرمهم من حق الحصول على العناية الطبية بسبب عدم توفر الوثائق المطلوبة لإثبات وجودهم القانوني في تركيا. 90

وبعد هذا الإصلاح، فإن مديرية إدارة الهجرة لا تُصدر وثيقة تسجيل عندما تحول طالب اللجوء إلى "المدينة المخصصة" بغية تسجيل طلب الحماية الدولية. وإن الوثيقة الوحيدة التي يحصل عليها المتقدم هي بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية بعد أن يسجل الطلب مع مديرية إدارة الهجرة في الولاية المحددة. 91 وهذا معناه أنه يجب على طالبي اللجوء أن يسافروا إلى الولاية المحددة دون الحصول على الوثائق لإثبات نيتهم بالحصول على الحماية الدولية. وبالفعل فإن العديد من الناس يتم إلقاء القبض عليهم من قبل دوريات الشرطة في مختلف أنحاء البلاد و هم في هذه الحالة في خطر النقل إلى مراكز الترحيل (انظر في اعتقال طالبي اللجوء). وهم أيضاً غير قادرين على الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية بسبب عدم توفر الوثائق. 92

و كان للضغط المتزايد على مديرية إدارة الهجرة بعد نقل مسؤولية تسجيل المتقدمين للحماية الدولية في أيلول 2018 أثر على المتقدمين الموجودين و ذلك لأنه سبب تأخيراً كبيراً في تجديد بطاقات تعريف المتقدمين للحماية الدولية. فعلى سبيل المثال، في دينزلي، كان بعض طالبي اللجوء ينامون خارج مبنى مديرية إدارة الهجرة و هم بانتظار الدخول لتجديد بطاقاتهم. و قالت التقارير أن الشرطة قامت بتفريق تجمعات الناس التي خيّم خارج المبنى مديرية إدارة الهجرة عن طريق إطلاق الغاز المسيل للدموع في بداية آذار 2019. 93

### 3.2. الطلاب من مكان الاحتجاز وعلى الحدود

83 البند رقم 65(5) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

84 البند رقم 70 (6) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

85 البند رقم 70(7) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

86 البند رقم 69(7) من قانون الأجانب والحماية الدولية، كان يستعمل سابقاً، و البند رقم 71(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

87 البند رقم 69(7) من قانون الأجانب والحماية الدولية، ألغى بالبند رقم 35 من القانون رقم 7148 في 18 تشرين الأول 2018.

88 البند رقم 76(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية كما تم تعديله بالبند رقم 35 من القانون رقم 7148 في 18 تشرين الأول 2018.

89 البند رقم 76(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

90 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنقرة، شباط 2019.

91 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.

92 انظر في Sendika: 'Kimliği olmadığı için tedavi edilmeyen Afgan mülteci hayatını kaybetti'، في 5 كانون الثاني

2019، و هو متوفر باللغة التركية على الموقع <https://bit.ly/2TXQAZX> و يشير إلى طالب لجوء أفغاني توفي لأنه لم يُسمح له بالدخول إلى

مشفى في إزمير بسبب عدم توافر وثائق التعريف و كان قد قدم طلباً إلى مديرية إدارة الهجرة في فان و التي أرسلته إلى مديرية إدارة الهجرة في أفيون

لتسجيل طلبه و تم إلغاء طلبه بسبب عدم الالتزام بالمدة الزمنية المحددة ب 15 يوماً.

93 أهفال، "استعملت الشرطة التركية الغاز المسيل للدموع ضد المهاجرين المنتظرين لبطاقات التعريف الجديدة" في 5 آذار 2019، وهو متوفر على

<https://bit.ly/2TPPrGwj>

عندما يتم تقديم طلب للحماية الدولية إلى إحدى وكالات إنفاذ القانون<sup>94</sup> على الأرض أو على البوابات الحدودية، يتم إخطار مديرية إدارة الهجرة "في الحال" و يتم معالجة الطلب.<sup>95</sup> و يتم أيضاً إخطار مديرية إدارة الهجرة "في الحال" فيما يتعلق بطلبات الحماية الدولية المقدمة من أشخاص في الحجز.<sup>96</sup> وبالإضافة لمراكز الترحيل من أجل الحجر لما قبل الترحيل، هناك منشأة واحدة في منطقة العبور في مطار أتاتورك في اسطنبول وواحدة في مطار إيسنبوغا في أنقرة و الذي يستخدم لحجز أشخاص تم اعتراضهم في مرحلة العبور أو خلال محاولتهم الدخول إلى تركيا (انظر في مكان الحجز).

بالنسبة للأشخاص الذين تصدر طلبات الحماية الدولية الخاصة بهم بينما هم محتجزون، يتم إخلاء سبيلهم من مراكز الترحيل أو مخافر الشرطة و يتم إعطاؤهم استمارة قرار مراقبة إدارية (Formu) *Idari Gözetim Kararı Sonlandırma Tebliği* و يُعرف أيضاً باسم "ت 6" و الذي يطلب منهم أن يزوروا أحد مراكز مديرية إدارة الهجرة المحددة. و يمكن أن تكون مديرية إدارة الهجرة المحددة هذه في ولايتهم و يمكن أن تكون في مكان آخر (انظر في بدائل الاحتجاز).<sup>97</sup> وأصبحت استمارة "ت 6" أكثر شيوعاً في 2018 و استخدمت كرسالة إحالة تسمح للناس بالحضور إلى مديرية إدارة الهجرة من أجل التسجيل. وكانت تصدر بشكل خاص بما يتعلق بطالبي اللجوء الأفغان القادمين من ولايات حدودية مثل إرزورم، فام، هاكاري، و ماردين.<sup>98</sup>

وعلى الرغم من الضمانات القانونية التي يقدمها قانون الأجانب والحماية الدولية لضمان الحصول على إجراءات اللجوء، يستمر الناس في مراكز الترحيل بمواجهة العديد من المصاعب الكبيرة في تسجيل طلباتهم للحماية الدولية لدى مديرية إدارة الهجرة.<sup>99</sup> و يتم التبليغ عن المزيد من الصعوبات المتعلقة بالتسجيل للمزاعم على الحدود و في المطارات مثل مطار أتاتورك في اسطنبول، لأن مديرية إدارة الهجرة ترفض تسجيل الطلبات و لأن المحامين ليس لديهم حق الدخول إلى مرافق الاحتجاز.<sup>100</sup>

و الحصول على الإجراء في الاحتجاز يخص أيضاً الأشخاص الذين سُمح لهم بالدخول مجدداً إلى تركيا. و بينما تعهد المادة 64 من قانون الأجانب والحماية الدولية لوزارة الداخلية بتأسيس إطار خاص بالإجراءات للأشخاص الذين سُمح لهم بالدخول إلى تركيا مجدداً بناءً على اتفاقيات إعادة الدخول، لم يكن هناك أي أداة لتشريع دخول الأشخاص الذين تم قبولهم مجدداً في إجراءات الحماية الدولية حتى الآن.

وفي سياق تنفيذ بيان تركيا في الاتحاد الأوروبي منذ 4 نيسان 2016، قامت تركيا بإعادة إدخال 1841 شخصاً من اليونان منهم 710 قادمين بالأصل من الباكستان، و 351 من سورية، و 193 من الجزائر و 105 من أفغانستان و 101 من بنغلاديش.<sup>101</sup> و تم نقل كل الأشخاص من غير السوريين و أبقى عليهم في مراكز الاحتجاز في بهليغان كوي في كيركارلي و لاحقاً في قيصري.<sup>102</sup> قامت مديرية إدارة الهجرة بتأسيس رمز محدد "ف 8" و يُسمى "اليونان – العودة" ولكن الأطراف المعنية لم تشر إلى استعمال ذلك على أرض الواقع.

وبناءً على تقارير في 2016 و 2017، كانت قد رُفضت محاولات بعض العائدين للتقدم للحماية الدولية في الاحتجاز أو لم يُنظر بها بشكل مناسب من قِبل السلطات في العديد من الحالات.<sup>103</sup> يواجه المحتجزون عدداً من العقبات بما في ذلك معلومات عن حقوقهم و عقبات تمنعهم من التواصل مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و المنظمات غير الحكومية بسبب عدم توافر الفرصة لاستخدام الهاتف أو كون الفرصة محدودة، بالإضافة إلى عقبات لتوكيل محامٍ (انظر في المساعدة القانونية في مراجعة الاحتجاز).

94 في تركيا، بينما تقول الشرطة الوطنية بممارسة واجبات إنفاذ القانون في المناطق السكنية و البوابات الحدودية، يقوم الدرك بممارسة واجبات الشرطة خارج المناطق السكنية.

95 البند رقم (2)65 من قانون الأجانب والحماية الدولية.

96 البند رقم (5)65 من قانون الأجانب والحماية الدولية.

97 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.

98 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في آذار 2019.

99 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019، محامٍ في رابطة محامي اسطنبول، في شباط 2019، و محامٍ في رابطة محامي أنطاكية في آذار 2019.

100 كما ورد في الحاشية السابقة.

101 مديرية إدارة الهجرة، إحصائيات العودة، متوفرة على <http://bit.ly/2AMi7g5>

102 الاتحاد الأوروبي، تقرير التطور السادس على بيان تركيا في الاتحاد الأوروبي، COM 2017، 232، في 13 حزيران 2017.

103 انظر على سبيل المثال في مجلس أوروبا للممثلين الخاصين باللاجئين والمهاجرين، تقرير عن مهمة البحث عن الحقيقة في تركيا في 30 أيار إلى

4 حزيران 2016، في 10 آب 2016 و هو متوفر على <http://bit.ly/2bnNilx>، 9، Orçun Ulusoy and Hemme Battjes، حال المهاجرين الذين تم إدخالهم مجدداً من اليونان إلى تركيا بناءً على بيان تركيا في الاتحاد الأوروبي، سلسلة قانون اللجوء رقم 15، في أيلول 2017،

وهو متوفر على 22. <http://bit.ly/2xaf7vm>

## ت. الإجراءات

### 1. الإجراءات المعتادة

#### 1.1. عام (النطاق والحدود الزمنية)

##### مؤشرات: الإجراءات المعتادة: عام

1. الفترة الزمنية المحددة في القانون للسلطات صاحبة القرار لاتخاذ القرار بما يخص طلب اللجوء في المرحلة الابتدائية: 6 أشهر
2. هل يتم مشاركة الأسباب التفصيلية للرفض في المرحلة الابتدائية لطلب اللجوء مع المتقدم كتابياً؟
3. الأعمال المتأخرة للقضايا المعلقة في المرحلة الابتدائية منذ 31 كانون الأول 2018: غير متوفرة  لا  نعم

سيتم دراسة طلبات الحماية الدولية و البت فيها من قِبل مديرية إدارة الهجرة.<sup>104</sup> خبراء الهجرة" قسم الحماية الدولية هم المسؤولون بشكل خاص عن معالجة الطلبات في المقر الرئيسي و مديرية إدارة الهجرة. ويتم اتخاذ كافة الخطوات الإجرائية من قِبل مديرية إدارة الهجرة منذ أيلول 2018. ولكن إن مديرية إدارة الهجرة مازالت في طور بناء الخبرات الضرورية و طريقة التنفيذ بما أنه يتم تكريس مسؤولية طلبات الحماية الدولية إلى مديرية إدارة الهجرة.<sup>105</sup> وبسبب ذلك و بسبب عدد الطلبات الجديدة، تظهر فعلياً مشاكل متعلقة بالقدرات بشكل كبير.

وسيتم إصدار قانون خلال 6 أشهر من تاريخ التسجيل.<sup>106</sup> ولكن إن هذا الحد الزمني ليس ملزماً لأن القانون يقر أنه في حال لم يتم التوصل إلى قرار بشأن الطلب خلال 6 أشهر، سيتم إعلام المتقدم بذلك. وفعلياً يُلاحظ الكثير من التأخير في إتمام إجراءات الحماية الدولية على خلفية نقص القدرات في مديرية إدارة الهجرة. يمكن أن ينتظر المتقدمون لسنوات لاتخاذ قرار بشأن طلباتهم.<sup>107</sup> و في قونيا، تصل فترة انتظار المقابلة إلى ما يقارب السنتين.<sup>108</sup>

و ليس هناك أي إحصائيات عن عدد القرارات التي اتخذتها مديرية إدارة الهجرة في 2017 و 2018. و إن أحدث الإحصائيات المتوفرة أشارا إلى 30380 قراراً تم اتخاذهم في 2016 وكان منهم 23,886 مقبولين و 6,494 مرفوضين.<sup>109</sup>

#### 1.2. الدراسات ذات الأولوية و التعقب السريع للمعاملات

سيتم إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتعلق بجميع الحقوق و الإجراءات المتعلقة بإصدار الأحكام لطلبات الحماية الدولية.<sup>110</sup> وفعلياً و على الرغم من كل العقبات المتعلقة بالتسجيل، استفاد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مثل النساء في المراحل المتقدمة من الحمل و الأشخاص ذوي الاحتياجات الصحية الشديدة، أو الأطفال غير المصحوبين قد استفادوا من الأولوية في التسجيل على طلبات الحماية الدولية في مديرية إدارة الهجرة.<sup>111</sup>

104 البند رقم 78 قانون الأجانب والحماية الدولية

105 وتستمر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بدعم مديرية إدارة الهجرة تحت مشروع جديد بدأ في 2018 لتقوية إجراءات اللجوء: مديرية إدارة

الهجرة 'باللغة التركية على الموقع <https://bit.ly/2Wr0Vv8> في 21 آذار 2019، و هو متوفر

106 البند رقم (1)78 من قانون الأجانب والحماية الدولية.

107 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي اسطنبول، في شباط 2019.

108 تم جمع المعلومات بعد زيارة لمنظمة غير حكومية في شباط 2019.

109 مديرية إدارة الهجرة، تقرير الهجرة السنوي 2016 و متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2TQdqU4> و 74 و 75.

110 البند رقم 67 من قانون الأجانب والحماية الدولية.

111 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.



## مؤشرات: الإجراءات المعتادة: المقابلة الشخصية

1. هل يتم إجراء المقابلة الشخصية لطالب اللجوء في معظم الحالات فعلياً في الإجراءات الطبيعية؟

نعم  لا

❖ إذا كان الأمر كذلك، هل يتم توفير المترجمين الفوريين فعلياً في المقابلات؟

نعم  لا

2. في الإجراءات الطبيعية، هل يتم إجراء المقابلة عن طريق السلطة المسؤولة عن اتخاذ القرار؟

نعم  لا

3. هل يتم إجراء المقابلات عبر الانترنت على الفيديو؟

بشكل متكرر  أحياناً  ابداً

يجب على مديرية إدارة الهجرة المختصة في الإجراءات المعتادة أن تقوم بمقابلة شخصية مع المتقدمين خلال 30 يوماً من التسجيل،<sup>112</sup> ويجب أن تتم عن طريق شخص مختص بهذا المجال مثل قانون اللاجئين و حقوق الإنسان و معلومات عن بلد المنشأ.<sup>113</sup>

ويتم إخطار المتقدمين بزمان المقابلة الشخصية في نهاية مقابلة التسجيل.<sup>114</sup> وإن لم يكن بالإمكان إجراء المقابلة في الموعد المحدد، يجب إقرار موعد مقابلة جديد.<sup>115</sup> و يجب أن يكون الموعد اللاحق للمقابلة بعد 10 أيام على الأقل من الموعد السابق. ويمكن إجراء مقابلات أخرى مع المتقدم إن كان ذلك ضرورياً.<sup>116</sup> ولكن فعلياً يواجه المتقدمون تأخيراً كبيراً و معظم الأحيان لعدة شهور قبل المقابلة الأولى.

ويمكن أن يصطحب المتقدم إلى المقابلة: (أ) أفراد العائلة، (ب) محاميه كمراقب، (ت) مترجم فوري، (ث) طبيب نفسي، أخصائي تربوي، خبير أطفال أو عامل اجتماعي و (ج) الممثل القانوني إن كان المتقدم طفلاً.<sup>117</sup>

ويمكن تسجيل المقابلة بشكل صوتي أو فيديو على الرغم أنه في الممارسات الحالية لم يتم استخدام أي فيديو أو تسجيل صوتي.

بشكل عام إن الممارسات غير موحدة في الولايات ونوعية الإجراءات تعتمد على الموظف المسؤول الذي يعالج الحالة.<sup>118</sup> ووفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إن جهود بناء القدرات تعطي نتائجاً و هناك تحسن في نوعية المقابلات خاصة من الناحية الإجرائية.<sup>119</sup> ولكن وفقاً للمجتمع المدني و المحامين، فإن جودة المقابلات تبقى منخفضة في معظم مديريات إدارة الهجرة. ففي ولايات مثل اسطنبول، تقول تقارير الجهات المعنية أن مديرية إدارة الهجرة لا تأخذ تقديمات المحامين المكتوبة بعين الاعتبار<sup>120</sup> و في أوقات أخرى منعت المحامين من التكلم خلال المقابلات.<sup>121</sup> و اعتبرت جودة المقابلات منخفضة في قونيا.<sup>122</sup>

<sup>112</sup> البند رقم 75(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

<sup>113</sup> البند رقم 81(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>114</sup> البند رقم 69(5) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

<sup>115</sup> البند رقم 75(4) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>116</sup> البند رقم 75(5) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>117</sup> البند رقم 82(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>118</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.

<sup>119</sup> المعلومات مقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في شباط 2019.

<sup>120</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.

<sup>121</sup> المعلومات مقدمة من محامٍ في رابطة محامي اسطنبول في آذار 2019.

<sup>122</sup> المعلومات مقدمة من محامٍ في رابطة محامي قونيا في شباط 2019.

يتم تقديم خدمة الترجمة الفورية للمتقدمين إن طلبوا ذلك من أجل المقابلة الشخصية عند تقديم الطلب و التسجيل و مراحل المقابلات الشخصية.<sup>123</sup>

و بالنسبة لجودة الترجمة الفورية خلال المقابلة الشخصية، سيتم تأجيل المقابلة الشخصية لموعد لاحق عندما يكتشف المسؤولون أن المتقدم و المترجم الفوري لديهم صعوبات في فهم بعضهم البعض.<sup>124</sup> ويخبر الشخص الذي يجري المقابلة المترجم الفوري بنطاق المقابلة و القواعد التي يجب الالتزام بها.<sup>125</sup>

و في الممارسات الحالية، إن عدد المترجمين الفوريين المنخفض في مديرية إدارة الهجرة يبقى صعوبة أساسية. و قدمت رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء حوالي 60 مترجماً فورياً لمديرية إدارة الهجرة بينما قدمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين دعم في الترجمة منذ حزيران 2017 من خلال شركة خاصة،<sup>126</sup> و من خلال تدريب المترجمين الفوريين في 2018.<sup>127</sup> و في ولايات مثل أذننة، يتوفر المترجمون الفوريون لمديرية إدارة الهجرة من قبل رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء و دعم الحياة<sup>128</sup> على الرغم من أن مديرية إدارة الهجرة لم تقبل المترجمين الفوريين في بعض الأحيان التي قدمتهم منظمات المجتمع المدني إن لم يكونوا مترجمين محلفين.<sup>129</sup> و في الولايات الأصغر، يأتي بعض الأفراد من مجتمع طالبي اللجوء المسجلين كمترجمين فوريين. و يُظهر المتقدمون بشكل عام القلق حيال مراعاة هؤلاء المترجمين المحليين لسرية المعلومات التي يشاركونها وجود الترجمة.

في معظم الولايات، هناك نقص في المترجمين الفوريين في بعض اللغات النادرة التي يتكلم بها بعض المتقدمين. بالإضافة لذلك، يبقى عدد المترجمات الإناث قليل جداً.<sup>130</sup> وكانت هناك تقارير عن انعدام الحساسية و المساواة إزاء ما يقوله المتقدم حول مزاعم متعلقة بالمبول الجنسية و الهوية الجنسية.<sup>131</sup>

## التقرير

ينبغي للموظف المسؤول عن المقابلة أن يستعمل قالب موحد يدعى "استمارة مقابلة للحماية الدولية" لتسجيل ما يقوله المتقدم خلال المقابلة الشخصية. و هذه الاستمارة هي عبارة عن قالب يتكون من مجموعة من الأسئلة المعرفة سابقاً و التي يجب أن تُعطى للمتقدم و تغطي المعلومات الأساسية، و الملف الموجز، و أسباب الهروب و الخوف من العودة بالإضافة لأمر أخرى.<sup>132</sup>

و يُطلب من الموظف المسؤول عن المقابلة أن يقرأ مضمون استمارة مقابلة الحماية الدولية للمتقدم في نهاية المقابلة و أن يسأل المتقدم ما إذا كان هناك أي شيء في هذه الاستمارة يريد تصحيحه و ما إذا كان هناك أي معلومات إضافية يود إظهارها.<sup>133</sup>

و سيتم صياغة مسودة تقرير المقابلة في نهاية المقابلة و سيقوم المتقدم عليها و سيحصل على نسخة منها.<sup>134</sup> و فعلياً، لا يُعطى المتقدمون نسخة من تقرير المقابلة و خاصة في ولايات مثل سيفاس و تشانكيري.<sup>135</sup>

## 1.4. الاستئناف

- 123 البند رقم 70(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية  
 124 البند رقم 86(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية  
 125 البند رقم 83(3) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية  
 126 المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء في شباط 2018.  
 127 المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تركيا: أهم مستجدات العمليات 2018 و هو متوفر على <https://bit.ly/2Cr3tBB>  
 128 المعلومات مقدمة من رابطة محامي أذننة في شباط 2019.  
 129 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.  
 130 المعلومات مقدمة من مؤسسة التضامن النسائية في شباط 2019.  
 131 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.  
 132 البند رقم 81(5) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية  
 133 البند رقم 86(3) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية  
 134 البند رقم 75(6) من قانون الأجانب والحماية الدولية  
 135 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

### مؤشرات: الإجراءات المعتادة: الاستئناف

1. هل يتيح القانون الاستئناف ضد قرار المحكمة الابتدائية في الإجراءات الطبيعية؟

نعم  لا

❖ إن كانت الإجابة نعم، هل هو قضائي  إداري

❖ إن كان قضائي، فهل هو إيقافي

نعم  لا

2. متوسط الوقت اللازم لهيئة الاستئناف لاتخاذ القرار: غير متوفر

يجب أن ترسل القرارات كتابياً<sup>136</sup> يجب أن يوضح إخطار القرار السلبي (الرافض) الأسباب الموضوعية و الأسس القانونية لهذا القرار. يجب أن يعلم المتقدم بالعواقب القانونية للقرار و آلية الطعن في حال لم يكن لديه محامٍ يمثله. بالإضافة لذلك، سيعطي الإخطار بالقرارات ضمن مجال قانون الأجنبي و الحماية الدولية الاهتمام الواجب "للأشخاص المعنيين كمواطنين أجنبي" و سيصدر تعميم منفصل من قبل مديرية إدارة الهجرة لتقديم تفاصيل عن أساليب الإخطار الخطي.<sup>137</sup> وفعلياً، فإن القرارات مكتوبة باللغة التركية و لكنها تترجم من قبل مديرية إدارة الهجرة إلى لغة المتقدم.<sup>138</sup>

ويقدم قانون الأجنبي والحماية الدولية سبيلي انتصاف للتظلم ضد القرار السلبي الصادر عن الإجراء المعتاد؛ أحدهم طعن اختياري إداري، والآخر طعن قضائي. وعندما يواجه المتقدم قرار حالة سلبي من مديرية إدارة الهجرة ضمن الإجراء المعتاد، يمكنه أن:<sup>139</sup>

1. تقديم الطعن الإداري عن طريق هيئة تقييم الحماية الدولية خلال عشرة أيام و يمكن أيضاً أن يقدم الطعن القضائي عن طريق المحكمة الإدارية المختصة فقط إذا كان الطعن الإداري المبدئي غير ناجح، أو
2. يقدم طعن قضائي مباشر للمحكمة الإدارية المختصة خلال 30 يوماً.

وفعلياً، إن سبيل التظلم الأخير هو المعتمد. وكلا أساليب الطعن لها أثر إيقافي تلقائي. ووفقاً لقانون الأجنبي والحماية الدولية، يُسمح للمتقدمين بشكل عام أن يبقوا في تركيا حتى استنفاد جميع أساليب التظلم المقدمة من قانون الأجنبي والحماية الدولية للطعن بالقرار السلبي،<sup>140</sup> الخاضعة للاستثناءات التي تمت مناقشتها في **الإعادة و الترحيل**.

#### 1.4.1. الطعن الإداري أمام هيئة تقييم الحماية الدولية

يمكن نقض القرار السلبي في الإجراءات المعتادة في هيئة تقييم الحماية الدولية خلال عشرة أيام من الإخطار الخطي بالقرار.<sup>141</sup> ويُنظر إلى هيئة تقييم الحماية الدولية على أنها هيئة للطعن الإداري التخصصي و تخدم بموجب تنسيق مقرات مديريات إدارة الهجرة.<sup>142</sup> ويمكن إنشاء هيئة تقييم للحماية الدولية أو أكثر من واحدة تحت رعاية مقرات المديرية العامة لإدارة الهجرة و / أو مديرية إدارة الهجرة.

<sup>136</sup> البند رقم 78(6) من قانون الأجنبي والحماية الدولية

<sup>137</sup> البند رقم 100 من قانون الأجنبي والحماية الدولية

<sup>138</sup> المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء في شباط 2018

<sup>139</sup> البند رقم 80 من قانون الأجنبي والحماية الدولية

<sup>140</sup> البند رقم 80(ي) من قانون الأجنبي والحماية الدولية

<sup>141</sup> البند رقم 80(أ) من قانون الأجنبي والحماية الدولية

<sup>142</sup> القانون رقم 115 من قانون الأجنبي والحماية الدولية: البند رقم 164 المرسوم الرئاسي رقم 4

ويرأس كل لجنة أحد ممثلي المديرية العامة لإدارة الهجرة وسيضمن موظفاً آخرًا من المديرية العامة لإدارة الهجرة و ممثلًا من وزارة العدل و وزارة الخارجية. يمكن أن تُدعى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتعيين ممثل كمراقب. و سيعين المسؤول من المديرية العامة لإدارة الهجرة المرسل إلى هيئة تقييم الحماية الدولية لمدة سنتين بينما يعين ممثلو وزارة العدل و وزارة الخارجية لسنة واحدة. ويُنظر لهيئة تقييم الحماية الدولية على أنها تعمل كمحكمة لجوء متخصصة متفرغة و لذلك لن يوكل إلى أعضائها أية مهام أخرى.

إن هيئة تقييم الحماية الدولية متخصصة بتقييم و اتخاذ القرار بما يتعلق بالطعن ضد القرارات التالية:143

- أ. قرارات الوضع السلبي الصادر عن طريق الإجراء المعتاد
- ب. قرارات أخرى سلبية متعلقة بالمتقدمين و حاملي وضع الحماية الدولية، والتي لا تمت لأمر وضع الحماية الدولية بصلة مثل:
- ت. إيقاف أو سحب القرارات المتعلقة بالوضع

ومن جانب آخر فإن قرارات الاحتجاز الإداري و قرارات عدم القبول و القرارات في الإجراءات المعجلة تقع خارج اختصاص هيئة تقييم الحماية الدولية.

تقوم هيئة تقييم الحماية الدولية بمراجعة مبدئية لقرار مديرية إدارة الهجرة بما يتعلق بالحقائق و القانون.144 و يمكن أن تطلب الهيئة ملف القضية كاملاً من مديرية إدارة الهجرة إن تطلب الأمر. و لهيئة تقييم الحماية الدولية الحق بمقابلة المتقدمين إن تطلب الأمر أو الطلب من إحدى مديريات إدارة الهجرة المختصة أن تجري مقابلة إضافية مع المتقدم.

وبينما لا يحدد قانون الأجانب و الحماية الدولية فترة زمنية محددة لإنهاء الطعون المقدمة لهيئة تقييم الحماية الدولية، ينص البند رقم 100 (3) من قانون الأجانب و الحماية الدولية أن الهيئة ستبت بأمر الطعون المقدمة و تخطر المتقدم خلال 15 يوماً من تاريخ استلام الطلب و يمكن التمديد لخمس أيام أخرى.

لا تملك هيئة تقييم الحماية الدولية السلطة بإلغاء قرارات مديرية إدارة الهجرة. يمكن للهيئة أن ترفض الطعن و بناء عليه تؤيد قرار مديرية إدارة الهجرة المبدئي و يمكن أن للهيئة تطلب من مديرية إدارة الهجرة أن تعيد النظر في قرارها المبدئي بما يتعلق بالحقائق و القانون.145 و بناء على ذلك، لا يمكن اعتبار قرارات هيئة تقييم الحماية الدولية ملزمة لمديرية إدارة الهجرة. فإن اختارت مديرية إدارة الهجرة أن تلتزم بقرارها المبدئي السلبي، يتوجب على المتقدم أن يتقدم باستئناف قضائي في المحكمة الإدارية المختصة.

و في الممارسات الراهنة، يبدو أن هيئة تقييم الحماية الدولية لا تدرس الطعون ضد القرارات السلبية. و في إحدى الحالات المعروفة لمحام تقدم بطعن لهيئة تقييم الحماية الدولية، لم يتلق المحامي أي معلومات لعدة أشهر.146 و يبدو من خلال المحامين والخبراء في هذا المجال أن هيئة تقييم الحماية الدولية ليست آلية طعن إدارية فعالة و يفضل المتقدمون أن يتقدموا بطعون قضائية أمام المحكمة الإدارية.147

#### 1.4.2 الطعون القضائية في المحكمة الإدارية

ويمكن الطعن بالقرارات السلبية في الإجراءات المعتادة بشكل مباشر عن طريق المحكمة الإدارية المختصة خلال 30 يوماً من الإخطار الخطي بالقرار.148 لا يشترط للمتقدم أن يستنفذ خطوة اللجوء لهيئة تقييم الحماية الدولية قبل أن يتقدم للطعن القضائي ضد قرار سلبي. ولكن إن اختار المتقدم أن يتقدم بطعن إداري عن طريق هيئة تقييم الحماية الدولية أولاً، و بناء على نتائج هذا الطعن، يمكنه الطعن بقرار الهيئة السلبي لاحقاً في المحكمة الإدارية.

143 البند رقم 115(2) من قانون الأجانب و الحماية الدولية

144 البند رقم 100(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية

145 البند رقم 100(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية

146 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير، آذار 2019.

147 المعلومات مقدمة رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبو اللجوء

148 البند رقم 80(1) من قانون الأجانب و الحماية الدولية

بموجب القانون التركي، يتوجب تقديم طعون المحكمة الإدارية في نفس المكان حيث صدر القرار.<sup>149</sup>

بينما لم يشكل قانون الأجانب و الحماية الدولية محكمة متخصصة باللجوء و المهاجرين، سيحدد مجلس تركيا الأعلى للقضاء والمدعين العامين إحدى غرف المحكمة الإدارية في الولاية القضائية المحلية المحددة و ستكون مسؤولة عن الطعون في القرارات الإدارية ضمن مجال قانون الأجانب والحماية الدولية.<sup>150</sup> وأصدر المجلس قراراً يحدد فيه الغرفة الأولى في كل المحاكم الإدارية للطعون ضد القرارات السلبية ضمن مجال قانون الأجانب والحماية الدولية. وبناء على ذلك، تستمر هذه الغرف المختصة بالتعامل مع كافة أنواع القضايا و لا تخدم بشكل حصري كهيئة استئناف للجوء والهجرة.

وليس هناك أي حدود زمنية مفروضة على المحاكم الإدارية للبت في الطعون ضد القرارات السلبية في الإجراءات المعتادة.

و يتم الفصل في طلبات المحكمة الإدارية بشكل عام كتابياً. ونظرياً، يمكن للمتقدم أن يطلب جلسة استماع والتي يمكن أن تمنحها المحكمة المختصة في بعض الأحيان.

إن المحاكم الإدارية مكلفة بمراجعة قرارات مديرية إدارة الهجرة بما يتعلق بالحقائق و القانون. فإن نجح الطلب يقوم القضاء بإبطال قرار مديرية إدارة الهجرة، و لكنه لا يلغيه. وبناء على القانون الإداري، يتوجب على السلطة الابتدائية أن تراجع القرار المطعون به أو أن تطعن بقرار المحكمة الإدارية في مجلس الدولة (*Danıştay*) خلال 30 يوماً.<sup>151</sup>

ولقد أصبحت المحاكم الإدارية حديثاً نشيطة أكثر في مجال الحماية الدولية، مما أدى إلى ازدياد في القرارات الإيجابية في الطعون خلال سنة 2017.<sup>152</sup> وتوضح هذه القرارات الفجوات المستمرة في نوعية قرارات المحكمة الابتدائية. وتعتبر المحاكم الإدارية في أنقرة و اسطنبول بشكل خاص المحاكم الأكثر خبرة واختصاصاً في قضايا اللاجئين. تقوم كلا المحكمتين و بجد بدراسة ما إذا كانت القرارات السلبية على طلب الحماية الدولية متوافقة مع مبدأ عدم الترحيل و لقد أبطلت العديد من القرارات الصادرة بعد تقييم خاطئ من مديرية إدارة الهجرة. فعلى سبيل المثال، كانت هناك حالة لمتقدم إيراني مسيحي<sup>153</sup> ورفضت المحكمة الإدارية في أنقرة الحجة المقدمة من مديرية إدارة الهجرة و قررت أنه، استناداً إلى البند رقم 93 من قانون الأجانب والحماية الدولية، كان يجب على مديرية إدارة الهجرة أن تجمع المعلومات و تقيم المزاعم معتمدة على دلائل موضوعية و غير موضوعية مثل الوضع الراهن للمسيحيين في إيران اعتماداً على المفوضية السامية للاجئين و منظمات دولية غير حكومية، بالإضافة إلى ما يقوله المتقدم. وذكّرت المحكمة أنه كان على مديرية إدارة الهجرة أن تقيم في كل حالة أن المتقدم يمكن أن يكون محمي كلاجئ أو كلاجئ مشروط أو تحت حماية فرعية.

إن هذا اللجوء إلى المحكمة قد تبعه عدد من الحالات مثل متقدمين قادمين من روسيا (الشيشان) و الصومال و تركمانستان.<sup>154</sup> وكانت المحكمة الإدارية في أدرنه قد رفضت طلب لامرأة أفغانية كانت تدعي أنه في حال الرفض و الترحيل، ستعرض للمعاملة السيئة والتعذيب على يد زوجة أخيها. اعتمدت المحكمة على الدليل المقدم من مديرية إدارة الهجرة مثل حقيقة أنها عاشت مع زوجة أخيها لمدة عشرين سنة و أنه كان لديها طلب آخر للحماية الدولية كان قد رُفض من قِبل السلطات و أنها رفضت مغادرة تركيا بإرادتها و تركت المدينة المخصصة دون إعلام السلطات بذلك وأنه قد تم إلقاء القبض عليها من قِبل الشرطة على حاجز أمن في كيريكالي.<sup>155</sup> وفي طلب آخر لمواطن أفغاني، دعمت المحكمة الإدارية في أنقرة قرار الرفض الصادر عن مديرية إدارة الهجرة لأن سبب دخول المتقدم للأراضي التركية كان اقتصادياً وحسب.<sup>156</sup>

#### 1.4.3. الطعن اللاحق أمام مجلس الدولة

149 لا يوجد محكمة إدارية في كل الولايات في تركيا. ويتم خدمة الولايات الصغيرة التي لا تملك محكمة إدارية من قِبل محاكم تعمل تحت رعاية المحكمة الإدارية الأقرب. وتُقسم المحكمة الإدارية في كل ولاية إلى عدد غرف نوات أرقام.

150 البند رقم 101 من قانون الأجانب والحماية الدولية

151 البند رقم 28 من قانون إجراءات المحكمة الإدارية

152 المعلومات مقدمة من مولتيبي ديير في كانون الأول 2017. مجموعة من قوانين المحكمة الإدارية من رابطة محامي إزمير و يمكن الوصول لها

على الموقع <http://bit.ly/2DmwHTU>

153 المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة، القرار رقم 849/2015، في 22 نيسان 2015

154 المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة، القرار رقم 491/2015، في 12 آذار 2016، و رقم 1601/2015، في 20 أيار 2015

155 المحكمة الإدارية الأولى في أدرنه، القرار رقم 426/2017 في 21 آذار 2017

156 المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة، القرار رقم 177/2018، في 28 كانون الثاني 2015.

يمكن للمتقدمين أن يتقدموا بالطعون اللاحقة أمام مجلس الدولة خلال 30 يوماً<sup>157</sup> وليس هناك أي توقيت محدد لمجلس الدولة ليتخذ قراراً للبت في الطلب. وبشكل قرار مجلس الدولة المتعلق بالطعن اللاحق سيشكل القرار النهائي على الطلب بما أنه لا يمكن الطعن به لاحقاً.

و من الصعب إعطاء رقم محدد للقرارات المرفوضة والمقبولة من مجلس الدولة. و لكن الحالة التالية تقدم أمثلة من السوابق القضائية:

- في حالة كانت المحكمة الإدارية في أنقرة قد رفضتها، وافق مجلس الدولة على قرار المحكمة المتعلق بطلب الحماية الدولية لعائلة أفغانية كانت قد صرحت في المقابلة الشخصية أن سبب دخولهم لتركيا كان "للحصول على خدمات صحية أفضل لطفلتيهما المعاقين" والذي لا يشكل أساساً قانونياً للحماية الدولية<sup>158</sup>
- وفي حالة أخرى تتعلق بمتقدم إيراني لم يمثل أمام مديرية إدارة الهجرة في المدينة المخصصة، وافق مجلس الدولة على رفض القرار الصادر عن المحكمة الإدارية في قونيا و الذي قرر أن المتقدم لم يقدم أي دليل أو بيان لتأخره في تنفيذ واجباته الإدارية. وزعم المتقدم أنه "كان يعاني من الاكتئاب في ذلك الوقت" في الطعن الذي تقدم به لمجلس الدولة<sup>159</sup>.

## 1.5. المساعدة القانونية

### مؤشرات: الإجراءات الطبيعية: المساعدة القانونية

1. هل المساعدة القانونية متاحة لطالبي اللجوء في المحكمة الابتدائية فعلياً؟

نعم  بصعوبة  لا

❖ هل تغطي المساعدة القانونية المجانية:

التمثيل في المقابلة  
الاستشارة القانونية

2. هل المساعدة القانونية متاحة لطالبي اللجوء في الطعون ضد القرارات السلبية فعلياً؟

نعم  بصعوبة  لا

❖ هل تغطي المساعدة القانونية التمثيل في المحكمة و الاستشارة القانونية؟

التمثيل في المقابلة   
الاستشارة القانونية

لدى المتقدمين و المستفيدين من الحماية الدولية الحق بالتمثيل من قبل محام بما يتعلق بالقرارات القانونية في مجال الحماية الدولية في قانون الأجانب و الحماية الدولية بشرط أن يدفعوا أتعاب المحامي بأنفسهم<sup>160</sup>.

ومن حيث المبدأ، يجب توفر توكيل قانوني ليستطيع المحامي تمثيل طالب اللجوء<sup>161</sup> إلا إذا كان المتقدم مستفيداً من خدمة المساعدة القانونية و في هذه الحالة ستكون رسالة الموعد كافية لتمثيل المتقدم. وبناء عليه، كان هناك أخبار عن محامين مقدمين للحماية القانونية كانوا غير قادرين على الدخول إلى مبنى مديرية إدارة الهجرة دون هذا التوكيل القانوني<sup>162</sup>.

<sup>157</sup> البند رقم 28 من قانون إجراءات المحكمة الإدارية

<sup>158</sup> مجلس الدولة، الغرفة العاشرة، القرار رقم 4288/2017

<sup>159</sup> مجلس الدولة، الغرفة العاشرة، القرار رقم 5137/2017 في 27 تشرين الثاني 2017

<sup>160</sup> البند رقم 81(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>161</sup> لهذه النقطة، انظر المحكمة الدستورية القرار رقم 87/2015 في 8 تشرين الأول 2015 و هو متوفر باللغة التركية على الموقع

<http://bit.ly/2E3xSIn> .

<sup>162</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي اسطنبول في آذار 2019.

بناء على ما ورد في تعميم اتحاد الكُتاب بالعدل 3/2016 في 2 آذار 2016، فإن بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية (و وثيقة التسجيل الصادرة سابقاً) هي من ضمن قائمة الوثائق التي يقبلها الكاتب بالعدل. ولكن تنطوي متطلبات توكيل محامي تكاليف إضافية والتي تختلف حسب الموقع و تفرض عوائق كبيرة للمتقدم في الاحتجاز.

### 1.5.1 المساعدة القانونية في المحكمة الابتدائية

يمكن للمحامين و الممثلين القانوني الحضور مع المتقدمين خلال المقابلة الشخصية.<sup>163</sup> ويُعطى المحامون الممثلون القانونيون حق الوصول إلى الوثائق المتعلقة بالأمن الوطني، حماية النظام العام ومنع الجريمة.<sup>164</sup> و يمكن للمتقدمين للحماية الدولية والحاصلين على الإقامة أن يطلبوا خدمات استشارية تقدمها منظمات غير حكومية.<sup>165</sup>

و تسجل هذه الضمانات على أنها "حريات" وليست "استحقاقات" يمكنها أن تجبر الحكومة إيجابياً على حماية حق الحصول فعلياً على استشارة ومساعدة و خدمات التمثيل القانوني. ولقد منعت مديرية إدارة الهجرة في بعض الحالات، وليست بالضرورة حالات مرتبطة بإجراء الحماية الدولية، منعت المحامين من تقديم استشارة شفوية للموكلين في غياب التوكيل القانوني.

ويبقى التقديم الفعلي للمساعدة القانونية المجانية الجيدة لطالبي اللجوء في تركيا محدوداً بسبب العقوبات الفعلية. وبناء على ذلك، تم توجيه تمويل الاتحاد الأوروبي المخصص لتسهيلات اللاجئين في تركيا إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واتحاد رابطة المحامين الأتراك بمشروع قيمته 5 ملايين يورو بدأ في كانون الثاني 2018 لتأمين المساعدة القانونية لطالبي اللجوء واللاجئين في 18 ولاية.<sup>166</sup> وقد أدت هذه الجهود إلى تحسينات في هذا المجال، فأصبح هناك المزيد من نقابات المحامين التي انخرطت في مجال الحماية الدولية و الحماية المؤقتة في 2017 و 2018.

و قامت هذه النقابات في الولايات الثمانية عشر التي تعمل ضمن مشروع المساعدة القانونية (في أنقرة، إزمير، اسطنبول، غازي عنتاب، شانلي أورفا، أنطاكية، قيصري، أضنة، ديينزلي، بورصا، تشانكاكاليه، كلس، ميرسين، طرابزون، إدرنه، فان، إرزورم) قامت بعمل قوائم منفصلة من المحامين المتدربين في قانون اللاجئين للتعامل مع جملة من الأمور المتعلقة بإجراءات الحماية الدولية. و يُسمح للمحامين المتدربين بتولي هذه القضايا.<sup>167</sup> و لكن في ولايات أخرى مثل قونيا، ليس لدى النقابة أي ترتيبات لتعطي الأولوية لحالات اللجوء ولا يبدو أن هناك خطة لأخذ هكذا تدابير في القريب العاجل.

وتهتم بالقضايا التي تتعلق بالترحيل و إجراءات الحماية الدولية و الحماية المؤقتة ونزاعات القانون المدني بينما تستثنى القضايا المتعلقة بسوق العمل والإجراءات الجنائية.<sup>168</sup>

يمكن لطلبات الحصول على المساعدة القانونية أن تصدر عن طريق طالب اللجوء، طرف ثالث أو مركز الترحيل. ولكن فعلياً لا تقبل كل نقابات المحامين الحالات من منظمات غير دولية أو طرف ثالث.<sup>169</sup> وتخصص نقابات المحامين الحالات من خلال نظام آلي و تقرر ما إذا كانت الحالات تستحق المساعدة القانونية ضمن المشروع أو تحول إلى برنامج المساعدة القانونية العام الخاص بها و الذي سُنقش لاحقاً.<sup>170</sup>

وتوجد قضية عملية متعلقة بتقديم المساعدة القانونية ضمن المشروع تتعلق بطالبي اللجوء الذين صدر بحقهم رمز أمني مثل 87G أو 89G "الأمن العام" و "مقاتل إرهابي أجنبي" فهؤلاء لا يشملهم مشروع المساعدة القانونية المدعوم مادياً السابق ذكره ويعود الأمر لنقابة المحامين لتغطية التكاليف الإضافية. ولكن لا تملك أغلب النقابات الدعم المادي الإضافي لدعم مثل هذه القضايا.<sup>171</sup>

<sup>163</sup> البند رقم (3)75 من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>164</sup> البند رقم (2)94 من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>165</sup> البند رقم (3)81 من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>166</sup> Hukuksuz uygulamanın iptalini İzmir Barosu sağladı، Izgazete التركية على <http://bit.ly/2DI9UmO>. انظر أيضاً في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تركيا: تقوية الحماية القانونية و حق الحصول

على العدالة، في أيار 2018 و متوفر على الموقع <https://bit.ly/2HTqCAk>

<sup>167</sup> المعلومات مقدمة من اتحاد رابطة المحامين الأتراك في شباط 2019.

<sup>168</sup> نفس المصدر السابق

<sup>169</sup> نفس المصدر السابق

<sup>170</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير في شباط 2019.

<sup>171</sup> المعلومات مقدمة من اتحاد رابطة المحامين الأتراك في شباط 2019

و تلقى المشروع بين كانون الثاني 2018 و 15 شباط 2019 تلقى 653 طلباً للمساعدة القانونية من النقابات الثمانية عشر و كانت أغلبها من شانلي أورفا و إزمير و اسطنبول.<sup>172</sup>

بالإضافة إلى ذلك، قامت رابطة نقابات المحامين في تركيا بتأسيس المركز القانوني الأول للاجئين بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و موقعه في شانلي أورفا. و يقدم المركز الاستشارة، إدارة القضايا، الدعم النفسي و الاجتماعي من خلال ثلاث محامين و مساعد و طبيب نفسي.<sup>173</sup> و قدم المركز مساعدة قانونية لستمئة و خمسون شخصاً كان ضمنهم حوالي 70 حالة متعلقة بالحماية الدولية.<sup>174</sup> و استناداً على هذا النموذج، سيقوم المشروع بتأسيس مراكز قانونية في هاتاي و غازي عنتاب و هيئة تنسيق لهذه المراكز في أنقرة.<sup>175</sup>

وبدا اتحاد نقابات المحامين في تركيا بخدمة الترجمة الهاتفية لموظفي المحكمة و المحامين و التي تقدم المساعدة القانونية للمتقدمين السوريين و غير السوريين في لغتين. ولكن لا يمكن استعمال هذه الخدمة في مراكز الترحيل لأنه لا يُسمح للمحامين بحمل هواتفهم في مراكز الاحتجاز.<sup>176</sup> و تلقت 833 قضية المساعدة من خلال خدمة الهاتف في 15 شباط 2019.<sup>177</sup>

بالإضافة إلى عمل نقابات المحامين، كان هناك العديد من المنظمات غير الحكومية التي تقدم معلومات قانونية متواضعة و خدمات المساعدة و لكنها لا تملك الموارد أو القدرات التشغيلية لتأسيس مستوى جيد لإثبات الوجود في هذا المجال في مختلف أنحاء البلاد. بالأخذ بعين الاعتبار عدد طالبي اللجوء و سياسية التوزيع الجغرافية في تركيا (انظر في حرية التنقل) لا يملك أغلب طالبي اللجوء في معظم الأماكن حق الاستشارة القانونية التخصصية و خدمات المساعدة من منظمات غير حكومية في المحكمة الابتدائية. و تضم هذه المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة القانونية و تمثيل طالبي اللجوء رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء، دعم الحياة، رابطة حقوق اللاجئين الدولية، حقوق اللاجئين في تركيا، Mülteci-Der و مؤسسة بودرم للتضامن مع المرأة، و رابطة المظلة الحمراء لحقوق الإنسان و الصحة الجنسية بالإضافة لمنظمات أخرى. وفي غياب أي دعم مادي مخصص من الدولة لدعم خدمات المساعدة القانونية من قبل المنظمات غير الحكومية لطالبي اللجوء، و بسبب العدد المحدود من المشاريع المدعومة مادياً من الخارج المتوفرة لمزودي المنظمات غير الحكومية، و بسبب عدم تحديد الأولويات بشكل كافٍ لنشاطات الخدمات القانونية المباشرة في برامج التبرعات و بسبب المتطلبات البيروقراطية الصارمة لدعم المشاريع مادياً، كل ذلك يجعل الأمر صعباً على المنظمات غير الحكومية المتخصصة بتقديم الخدمات القانونية بالنشوء و الازدهار.

## 1.5.2 المساعدة القانونية في الطعون القضائية

يُحال الأشخاص الذين لا يملكون القدرة المادية للدفع لمحامي إلى برنامج الدعم القانوني الذي تدعّمه الحكومة مادياً للطعون القضائية في إجراءات الحماية الدولية.<sup>178</sup>

ويقوم قانون الأجانب و الحماية الدولية بالإشارة إلى برنامج الدعم القانوني الموجود و هو متاح نظرياً لكل الأفراد المحرومين مادياً في تركيا بمن فيهم المواطنين الأجانب.

يعمل برنامج المساعدة القانونية تحت رعاية نقابات المحامين في كل ولاية و هو خاضع لمعايير "الوسائل والأسس" بناء على تقدير هيئات نقابات المحامين. يختلف تقييم "الوسائل" عبر النقابات ففي مرسين و كهرمان مرعش يُطلب وثيقة تثبت حاجة الشخص المادية بينما لا تطلب هذه الوثيقة في أماكن أخرى مثل غازي عنتاب و شانلي أورفا.<sup>179</sup>

وهناك عقبة عملية تعيق الانخراط الفعال لنقابات المحامين و هي شح الدعم المادي للمساعدة القانونية بشكل عام المقدمة لنقابات المحامين من ميزانية الدولة. و بينما تقع كل أنواع "خدمات المحامين" تقنياً ضمن مجال الدعم القانوني كما ورد في القانون

<sup>172</sup> المصدر السابق ذاته

<sup>173</sup> المعلومات مقدمة من المركز القانوني للاجئين في شانلي أورفا في شباط 2019

<sup>174</sup> المصدر السابق نفسه، انظر أيضاً في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تركيا: أهم مستجدات العمليات في 2018 و هو متوفر على

<https://bit.ly/2Cr3fBB>

<sup>175</sup> المصدر السابق ذاته

<sup>176</sup> المعلومات مقدمة من رابطة حقوق اللاجئين الدولية في شباط 2019

<sup>177</sup> المعلومات مقدمة من اتحاد رابطة المحامين الأتراك في شباط 2019

<sup>178</sup> البند رقم 81(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>179</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019 من محامٍ في نقابة محامي شانلي أورفا في شباط 2019



التركي الخاص بالمحامين، ولكن عملياً يقدم برنامج الدعم القانوني تمثيلاً قانونياً للجهات المستفيدة بما يتعلق بالإجراءات القضائية كشيء منفصل عن الاستشارة القانونية و الخدمات الاستشارية التي لا تتوفر في إجراءات المحكمة. وهذا بالفعل مبدأ يؤكد البند رقم 81(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية والذي ينص على أنه يمكن للمتقدمين للحماية الدولية أن يطلبوا المساعدة القانونية المدعومة مادياً من قبل الحكومة المتعلقة بالطعون القضائية المرتبطة بأي قرارات ضمن إجراءات الحماية الدولية.

وتتضمن التكاليف المرتبطة بتقديم قضية أمام المحكمة الإدارية في تركيا أجور الكاتب بالعدل للحصول على توكيل قانوني، وترجمة معتمدة الوثائق الشخصية و طلب التقديم للمحكمة و أجور أخرى قضائية و بريدية. ورغم أن برنامج الدعم القانوني يغطي أتعاب المحامين بشكل متواضع، يجب على المتقدمين التكفل بهذه الرسوم على نفقتهم على الرغم من أن بعض نقابات المحامين مثل أضنة و أنطاكية تلقوا دعم مادي لتغطية رسوم الكاتب بالعدل و النقل.<sup>180</sup> على الرغم من أنه يوجد إمكانية طلب إعفاء من هذه الرسوم من المحكمة، لدى القضاة سلطة تقديرية لمنح مثل هذا الإعفاء و في بعض الأحيان رفضه دون إعطاء أي سبب ملموس.<sup>181</sup>

إن مستوى التعويض المادي المقدم للمحامين ضمن برنامج المساعدة القانونية المدعوم مادياً من الحكومة متواضع و يهدف لجذب المحامين الشباب في المراحل الأولى من مسيرتهم المهنية. إن الدفع لمحامي الدعم القانوني يأتي على أساس نوع العمل القانوني و ليس على أساس الساعات في العمل على القضية.<sup>182</sup> وبالنتيجة، ليس هناك دافع كافٍ لمحامي المساعدة القانونية لتكريس وقتهم وجهودهم لحالات اللجوء. وبناء عليه، ينص مشروع المساعدة القانونية السابق ذكره الذي أنشأته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و رابطة نقابات المحامين على إعطاء دعم مادي لثمانية عشر نقابة في الحالات المتعلقة بالحماية الدولية و الحماية المؤقتة.

## 2. دبلن

بما أن تركيا ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي فإن نظام دبلن غير سارٍ فيها.

## 3. إجراءات القبول

### 3.1 عام (النطاق، المعايير والحدود الزمنية)

بناء على البند رقم 72(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية هناك أربع قواعد على أساسها يمكن أن يُعتبر الطلب غير مقبول:

أ. **طلب لاحق** عندما "يتقدم المتقدم بنفس الطلب دون إضافة أي عنصر جديد"

ب. **طلب تم تقديمه من شخص، و كان قد تم التعامل معه كفرد من أفراد عائلة و وقع إعفاء للتنازل عن حقه بتقديم طلب شخصي، ثم قام لاحقاً بتقديم طلب شخصي: (1) إما بعد رفض الطلب الأصلي دون إبراز أي عنصر إضافي، أو (2) في أي مرحلة خلال إجراء عملية الطلب الأصلي دون إعطاء أي سبب منطقي.**

ت. **طلب تم تقديمه من شخص وصل إلى تركيا من بلد اللجوء الأول**

ث. **طلب تم تقديمه من شخص وصل إلى تركيا من بلد آمن ثالث**

<sup>180</sup> المعلومات مقدمة من نقابة محامي أضنة في شباط 2018 و نقابة محامي أنطاكية في شباط 2018  
<sup>181</sup> قرر مجلس الدولة في واحدة من القضايا أن حق طلب إعفاء من هذه الرسوم يجب أن يُدرس من قبل المحكمة الإدارية في كل حالة: القرار رقم 1830/2016 في 31 آذار 2016  
<sup>182</sup> على سبيل المثال، في 2018، أعطت نقابة محامي آيدن 933 ليرة تركية للمرافعة أمام محكمة الصلح و 1980 ليرة تركية للمرافعة أمام المحاكم المدنية: نقابة محامي آيدن G Yardım Adli Tarifeleri- revlendirmeleri و هو متوفر باللغة التركية على الموقع <https://bit.ly/2umZFNk>

ويمكن اتخاذ قرار الرفض "في أي مرحلة من مراحل الإجراءات" عندما تكون معايير الرفض معرفة<sup>183</sup> ولكن دراسة معايير الرفض ضمن البندر رقم 72 من قانون الأجانب والحماية الدولية يجب أن تتم من خلال مديرية إدارة اللاجئين خلال مرحلة التسجيل.<sup>184</sup>

واعتماداً على نتائج تقييم الرفض من قبل مديرية إدارة الهجرة

❖ إن كان المتقدم يقع ضمن المعايير (أ) و (ب) المذكورة سابقاً، تُصدر مديرية إدارة الهجرة قرار الرفض و تقوم بإخطار المقر العام للمديرية العامة لإدارة الهجرة خلال 24 ساعة ولكن ليس هناك فترة زمنية محددة لإنهاء تقييم قرار الرفض من قبل مديرية إدارة الهجرة.

❖ إن كان المتقدم يقع ضمن المعايير (ت) و (ث) المذكورة سابقاً، تقوم مديرية إدارة الهجرة بإرسال الملف إلى المقر العام للمديرية العامة لإدارة الهجرة والتي ستقوم بالبت بقرار الرفض و يمكن أن (لا) تُصدر قرار الرفض. و ليس هناك فترة زمنية محددة للإحالة للمقر العام للمديرية العامة لإدارة الهجرة وللبت النهائي في قرار الرفض.

و يجب إرسال قرار الرفض إلى المتقدم خطياً.<sup>185</sup>

---

<sup>183</sup> البند رقم 72(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية و البند رقم 74(3) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية  
<sup>184</sup> البند رقم 73 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية  
<sup>185</sup> البند رقم 72(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية

### 3.2 المقابلة الشخصية

#### مؤشرات: إجراءات القبول: المقابلة الشخصية

مثل الإجراءات المعتادة    
 1. هل تجري المقابلات الشخصية لطالبي اللجوء في معظم الحالات فعلياً عن طريق إجراءات القبول؟

نعم  لا    
 ❖ إن كان الأمر كذلك، هل تنحصر الأسئلة بالهوية و الجنسية و طريق السفر؟

نعم  لا    
 ❖ إن كان الأمر كذلك، هل يتوفر المترجمون الفوريون فعلياً للمقابلات؟

نعم  لا

2. هل يتم إجراء المقابلات من خلال الفيديو على الانترنت؟

بشكل متكرر  احياناً  ابدأ

ينص البند رقم 74(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على أن تقوم مديرية إدارة الهجرة بإجراء المقابلات للمتقدمين قبل اتخاذ قرار الرفض.

### 3.3 الطعن

#### مؤشرات: إجراءات القبول: الطعن

مثل الإجراءات المعتادة    
 1. هل ينص القانون على الطعن ضد قرار الرفض؟

نعم  لا    
 ❖ إن كان الأمر كذلك، يكون الطعن

قضائياً  إدارياً    
 ❖ أن كان الأمر كذلك، هل يكون الطعن إيقافي؟

نعم  لا

يمكن الطعن بقرارات الرفض من قبل المحكمة الإدارية المختصة<sup>186</sup> يجب الطعن في هذه القرارات خلال 15 يوماً من الإخطار الخطي للقرار على عكس الثلاثين يوماً في **الإجراءات المعتادة: الطعن**<sup>187</sup>. يحمل الطلب للمحكمة الإدارية أثر إيقافي تلقائي.

تم الاعتراض على المدة الزمنية (15 يوماً) للطعن بقرارات الرفض أمام المحكمة الإدارية لأنها غير دستورية على أساس أنها غير مناسبة بسبب عدم قدرة المتقدم على الحصول على المساعدة القانونية في هذه الحالات (**إجراءات الرفض: المساعدة**

<sup>186</sup> البند رقم 80(1)(أ) من قانون الأجانب والحماية الدولية  
<sup>187</sup> البند رقم 80(1)(ب) من قانون الأجانب والحماية الدولية

**القانونية).** ووجدت المحكمة أن البند رقم 80(1) (ث) من قانون الأجانب والحماية الدولية متناسباً مع الدستور التركي، معتبراً أن قوانين الرفض ليس معقدة لدرجة أنها تمنع المتقدم من الطعن في القرار السلبي بشكل شخصي خلال المدة الزمنية المحددة بخمسة عشر يوماً<sup>188</sup>.

### 3.4 المساعدة القانونية

#### مؤشرات: إجراءات الرفض: المساعدة القانونية

مثل الإجراءات المعتادة    
 1. هل لدى طالبي اللجوء الحق بالحصول على المساعدة القانونية في المحكمة الابتدائية فعلياً؟

نعم  لا    
 ❖ هل تغطي المساعدة القانونية المجانية التمثيل في المقابلة و النصيحة القانونية؟

نعم  لا    
 2. هل لدى طالبي اللجوء الحق بالمساعدة القانونية المجانية في الطعن ضد قرارا الرفض فعلياً؟

نعم  بصعوبة  لا    
 ❖ هل تغطي المساعدة القانونية المجانية:

التمثيل في المحكمة  
 النصيحة القانونية

وتعد القوانين و الممارسات في **الإجراءات المعتادة: المساعدة القانونية** سارية. ولكن، يواجه المتقدمون الذين تم رفض مطالبهم عقبات في الحصول على التمثيل القانوني من أجل تقديم الطعن بسبب أنهم لم يحصلوا على بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية والتي يمكن على أساسها الحصول على توكيل قانوني. وما يجعل الوضع أسوأ أن المدة الزمنية هي 15 فقط لتقديم الطعن ضد قرار الرفض بالمقارنة بالثلاثين يوماً في الإجراءات الاعتيادية.

#### 4. الإجراءات الحدودية (الحدود و مناطق العبور)

لا يستوجب قانون الأجانب و الحماية الدولية إجراءات حدودية معينة على الرغم من أن الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية تذكر أنه يجب إخطار مديرية إدارة الهجرة فوراً بأي طلب تم تقديمه على الحدود<sup>189</sup>.

تخضع الطلبات المقدمة بعد عبور الحدود للقوانين العامة التي وضعها قانون الأجانب والحماية الدولية. ولكن بما يتعلق بالطلبات المقدمة قبل عبور الحدود، في المناطق العبور في المطارات أو بعد أن لم يُسمح للشخص بالعبور على الحدود، تقوم السلطات الحدودية بإخطار مديرية إدارة الهجرة المختصة التي تقوم بالتعامل مع الطلب. ويقوم موظفون معينون من مديرية إدارة الهجرة "بتحديد" ما إذا كان يجب على الطلب أن يكون خاضعاً **للإجراءات المعجلة** "بما أنها مسألة ذات أولوية"<sup>190</sup>.

وتوجد المرافق التي يوضع فيها الأشخاص الذين يتم إلقاء القبض عليهم لعدم وجود وثائق صالحة في مطار أتاتورك في اسطنبول و مطار صبيحة كوكتش في اسطنبول و مطار ايسنبوغا في أنقرة و مطار عدنان مندريس في إزمير.

<sup>188</sup> المحكمة الدستورية، القرار رقم 134/2016 في 14 تموز 2016 متوفر باللغة التركية على الموقع <http://bit.ly/2rU0GOE>.

<sup>189</sup> البند رقم 67(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>190</sup> المصدر السابق ذاته

## 5. الإجراءات المعجلة

### 5.1 عام (النطاق والأسس للإجراءات المعجلة و الحدود الزمنية)

يضع البند رقم 79(1) من قانون الأجانب و الحماية الدولية 7 أسس تفر شروط إحالة متقدم إلى الإجراءات المعجلة إن كان المتقدم:

- أ. لم يثير أي قضية متعلقة بالحماية الدولية عند تقديم الطلب.
- ب. أضل الحكومة بتقديم وثائق كاذبة أو معلومة ووثائق مضللة أو بعدم تقديم معلومات او وثائق يمكن أن يكون لها أثر سلبي على القرار.
- ت. تخلص من هويته أو وثيقة سفره عن سوء نية في محاولة لمنع معرفة هويته وجنسيته.
- ث. قام بتقديم طلب للحماية الدولية بعد أن تم حجزه بغية ترحيله.
- ج. كان قدم تقدم للحماية الدولية فقد من أجل منع أو تأجيل تنفيذ قرار الترحيل.
- ح. يشكل خطراً على النظام العام أو الأمن أو كان قد تم ترحيله من تركيا بسبب واحدة من هذه الأسباب.
- خ. قام بتقديم طلب لاحق بعد أن تم اعتبار طلبه السابق ضمناً مسحوب.

يجب أن تتم دراسة معايير الإجراءات المعجلة تحت البند رقم 79 من قانون الأجانب و الحماية الدولية من قبل مديرية إدارة الهجرة خلال مرحلة التسجيل.<sup>191</sup>

سيتم إجراء المقابلة الشخصية خلال 3 أيام من تاريخ تقديم الطلب أثناء التعامل مع الطلبات المقدمة تحت الإجراءات المعجلة، وسيتم إصدار القرار خلال 5 أيام من المقابلة الشخصية.<sup>192</sup> وبما أنه لا يمكن الالتزام بهذه المدة الزمنية يمكن سحب المتقدم من الإجراءات المعجلة و إحالته إلى الإجراءات المعتادة.<sup>193</sup>

وكما ورد في **احتجاز طالبي اللجوء** يسمح البند رقم 68 من قانون الأجانب والحماية الدولية بالحجز الإداري للمتقدمين للحماية الدولية خلال معالجة طلبهم لمدة 30 يوماً. وتقنياً فإن المتقدم الذي يخضع للإجراءات المعجلة يمكن أن (لا) يُحتجز بناء على تقييم مديرية إدارة الهجرة المختصة لظروف المتقدم بالمقارنة مع سبب الاحتجاز.

ويتم تنفيذ الإجراءات المعجلة فعلياً مثلاً في حالات الأشخاص المحتجزين في مراكز الترحيل على الرغم من أن الإحصائيات غير متوفرة علنياً.<sup>194</sup> ووفقاً لمنظمات غير حكومية و محامين في هذا المجال، تخضع الطلبات للإجراءات المعجلة ويلتزم مسؤولو مراكز الترحيل بالمدة الزمنية المحددة في القانون. و لكن تم اتخاذ القرارات دون احترام المدة الزمنية (8 أيام).<sup>195</sup> و في حالة واحدة تم تحويل الطلب إلى الإجراءات المعجلة في 21 كانون الأول 2016 و تلقى القرار في 3 شباط 2017 و ذلك بعد 44 يوماً.<sup>196</sup>

191 البند رقم 73 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

192 البند رقم 79(2) من قانون الأجانب و الحماية الدولية

193 البند رقم 79(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية و البند رقم 80(3) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

194 المعلومات مقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في شباط 2019

195 المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء في شباط 2018

196 المحكمة الإدارية في أنقرة القرار رقم 3192/2017 في 29 كانون الأول 2017

## 5.2. المقابلة الشخصية

### مؤشرات: الإجراءات السريعة: المقابلة الشخصية

مثل الإجراءات المعتادة  X  
1. هل تتم المقابلة الشخصية لطالبي اللجوء فعلياً في معظم الحالات في الإجراءات السريعة؟

نعم  X لا   
❖ إن كان الأمر كذلك، هل الأسئلة محدودة بالهوية و الجنسية و طريق السفر؟

نعم  لا  X  
❖ إن كان الأمر كذلك، هل يتوفر المترجمون فعلياً في المقابلات؟

نعم  X لا   
2. هل تتم المقابلات من خلال الفيديو على الانترنت؟

بشكل متكرر  احياناً  ابدأ  X

ينص البند رقم 80(2) على أن الإجراءات المعجلة "سوف تمنع تقييم الطلب بالتفصيل". و لكن التقييم ليس شاملاً و تفصيلياً بالفعل. تتم المقابلات الشخصية لمتقدمي الحماية الدولية في مراكز الترحيل من قبل مسؤولي مراكز الترحيل و تتطلب من 5 إلى 10 دقائق عموماً. 197 و أفادت التقارير عن ملاحظات شبيهة لمقابلات في المطار: تم الإبلاغ عن حالات قام فيها الأشخاص الذي يجرون المقابلات بإمكانية "التلاعب" بما يقوله المتقدم ومحاولة الوصول إلى نتيجة أن الحاجة الاقتصادية هي السبب في دخولهم تركيا.

## 5.3. الطعن

### مؤشرات: الإجراءات السريعة: الطعن

مثل الإجراءات المعتادة  X  
1. هل ينص القانون على الطعن ضد القرار في الإجراءات السريعة؟

نعم  X لا   
❖ إن كان الأمر كذلك، هل هو قضائي أم إدارية؟

قضائي  X إداري   
❖ إن كان الأمر كذلك، هل هو إيقاف؟

نعم  X لا

هناك العديد من الاختلافات المهمة بين الطعن في الإجراءات المعتادة و الطعن في الإجراءات المعجلة. يجب الطعن في القرارات السلبية في الإجراءات المعجلة مباشرة أمام المحكمة الإدارية المختصة. ولدى الطلب للمحكمة الإدارية أثر إيقاف تلقائي.

و على عكس الطعن في الإجراءات المعتادة، يجب أن تقرر المحكمة فيما يخص الطعن خلال 15 يوماً في الطعون التي تأتي من الإجراءات المعجلة. إن قرار المحكمة الإدارية نهائي. و لا يمكن الطعن به أمام محكمة أعلى.

197 المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء في آذار 2018.

درست المحكمة الإدارية حالات في الإجراءات المعجلة و في بعض الحالات أبطلت القرار الابتدائي. فعلى سبيل المثال، في حكمها في حالة امرأة عراقية كانت قد تقدمت بطلبها للحماية الدولية بعد 3 سنوات من دخول تركيا. قيمت المحكمة الإدارية في تركيا أن المزاعم المتعلقة بالعنف حسب الجنس للمتقدمة لم يتم تقييمها ودرستها بشكل كافٍ من قِبل السلطات العامة و أبطلت القرار السلبي.<sup>198</sup> و في حكم حديث، أبطلت المحكمة الإدارية قراراً ابتدائياً تم اتخاذه في الإجراءات المعجلة يتعلق برجل يواجه الاضطهاد الديني في إيران.<sup>199</sup>

#### 5.4. المساعدة القانونية

##### مؤشرات: الإجراءات السريعة: المساعدة القانونية

مثل الإجراءات المعتادة  X  
1. هل لدى طالبي اللجوء الحق بالمساعدة القانونية المجانية في المحكمة الابتدائية فعلياً؟

نعم  بصعوبة  لا  X

❖ هل تغطي المساعدة القانونية:

النصيحة القانونية   
المجانية التمثيل في المقابلة   
2. هل يملك طالب اللجوء الحق بالحصول على المساعدة القانونية المجانية في الطعن ضد قرار سلبي فعلياً؟

نعم  بصعوبة  X لا

❖ هل تغطي المساعدة القانونية المجانية

تنطبق نفس القوانين كما في الإجراءات المعتادة: المساعدة القانونية. أما بما يتعلق بمراجعة المصاعب التي تواجه المتقدم في الإجراءات المعجلة في الاحتجاز عند محاولة الحصول على حق خدمات المساعدة القانونية، انظر في قسم المساعدة القانونية لمراجعة الاحتجاز. وبما أن المتقدمين في الإجراءات المعجلة لا يحصلون على بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية، فإن قدرتهم على الحصول على توكيل قانوني محدودة جداً. و لكن فعلياً، تطلب المحكمة الإدارية تسليم توكيل قانوني لمحام خلال 10 أيام و إلا سيُعتبر الطعن مرفضاً.<sup>200</sup>

<sup>198</sup> المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة، القرار رقم 3192/2017 في 29 كانون الأول 2017  
<sup>199</sup> المحكمة الإدارية الأولى في إزمير، القرار رقم 894/2018 في 22 تشرين الأول في 2018  
<sup>200</sup> المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي اسطنبول، في شباط 2019

## ث. ضمانات العرضة للخطر

### 1. التعريف:

#### مؤشرات: التعريف

1. هل هناك آلية تعريف منهجية محددة عملياً لتعريف طالبي اللجوء الضعفاء؟

نعم  لبعض الحالات  لا  X  
❖ إذا كان ذلك لمجموعات معينة، حدد ما هي.

2. هل ينص القانون على آلية تعريف للأطفال غير المصحوبين؟

نعم  X لا

وفقاً للقانون، تتضمن فئة "الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة" القاصرين غير المصحوبين و الأشخاص المعاقين والمسنين والنساء الحوامل والعائل الوحيد الذي لديه أطفال صغار و ضحايا التعذيب و الاغتصاب و ضحايا العنف النفسي و الجسدي و الجنسي. 201

ولكن لا يتضمن أي من قانون الأجانب و الحماية الدولية و لا الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية أي من الفئات الجنسية المثلية في قائمة "الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة". كان هناك العديد من الصعوبات فعلياً المتعلقة بالطريقة التي تتم بها مقابلة المتقدمين بما يتعلق بالاتجاهات الجنسية و الهوية الجنسية و تتراوح ما بين المصطلحات المسيئة أو الأسئلة الهجومية إلى الإساءة اللفظية خلال مقابلات التسجيل. 202

### 1.1. الكشف عن العرضة للخطر

تنص الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية على أنه "سيتم تحديد بشكل مبني" ما إذا كان المتقدم شخص من ذوي الاختصاصات الخاصة. 203 و يجب على مديرية إدارة الهجرة أن يقوموا بعمل تقييم خلال التسجيل ما إذا كان المتقدم ينتمي لأحد مجموعات "الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة" و يجب إضافة ملاحظة في ملف التسجيل الخاص بالمقدم إذا تم تحديد أنه ينتمي لإحدى هذه المجموعات. ويمكن أن يتم تحديد ما إذا كان المتقدم "من ذوي الاحتياجات الخاصة" لاحقاً في الإجراءات. 204

ووفقاً لما جاء في القانون، يمكن أن تتعاون مديرية إدارة الهجرة مع المؤسسات العامة المعنية و المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية من أجل التعامل مع الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب أو العنف الخطير. 205

لم يتم تأسيس أي آلية رسمية لتحديد العرضة للخطر في إجراءات اللجوء حتى الآن. مكنت مقابلة التسجيل المشتركة من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء في نظام التسجيل السابق مكنت من اكتشاف الاحتياجات الخاصة للمتقدمين و التي تم أخذها بعين الاعتبار لاحقاً ضمن جملة أمور في تحديد المدينة المخصصة بالتنسيق مع مقرات المديرية العامة لإدارة الهجرة (انظر في حرية التنقل). و بعد أن انتقلت عملية التسجيل بشكل حصري من قبل المديرية العامة لإدارة الهجرة فإنه من غير الواضح كيف تقيم مديرية إدارة الهجرة الاحتياجات الخاصة بشكل فعلي. 206

201 البند رقم 3(1)(أ) من قانون الأجانب والحماية الدولية

202 كاوس ج ل. "بانظر أن نصبح بأمان": تركيا محطة اللاجئين من الفئات الجنسية المثلية في تموز 2016 متوفر على

<http://bit.ly/2ynEqdO> من 33 إلى 37

203 البند رقم 113(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

204 البند رقم 113(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

205 البند رقم 113(3) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

206 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019



ولكن ما تزال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقوم بتحويل الحالات الخاصة إلى مديرية إدارة الهجرة لإعطائهم الأولوية في التسجيل.

## 1.2. تقييم العمر للأطفال غير المصحوبين

بينما لا يحتوي قانون الأجانب و الحماية الدولية أي أحكام تتعلق بتقييم العمر فإن الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية تنص على توجيه يتعلق بدور تقييم العمر بتحديد المتقدمين من الأطفال غير المصحوبين. ينص القانون على أنه إن كان المتقدم يزعم أنه قاصر و لكنه لا يملك أي وثائق للتعريف بعمره، تقوم المحافظات "بتحديد عمر شامل" يتألف من تقييم جسدي و نفسي.<sup>207</sup> و يجب إخطار المتقدم بالسبب المتعلق بالإحالة و إجراءات تقييم العمر التي ستتخذ.<sup>208</sup>

إذا كان إجراء تقييم العمر يدل من دون شك على عمر المتقدم أنه في عمر الثمانية عشر أو أكبر، سيتم التعامل معه على أنه راشد. أم إذا فشل تقييم العمر بتحديد ما إذا كان المتقدم فوق الثامنة عشرة أم لا بشكل قطعي، سيتم الأخذ بالعمر الذي قاله المتقدم على أنه صحيح.

لا يحتوي أي من قانون الأجانب والحماية الدولية و لا الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية أية أحكام تتعلق بطرق فحص تحديد العمر للمتقدمين للحماية الدولية فإنه بناء على الخطوط الأساسية المحددة من قبل وكالة الدولة للطلب الشرعي و من أجل فحص تحديد العمر فإن الفحص الجسدي و التصوير الشعاعي للشخص (بما في ذلك الأكواع و الأرسغ و الأيدي و الأكتاف و الحوض و الأسنان) كلها مدرجة كمصدر أساسي للتقييم. ولا يوجد أي إشارة للتقييم العقلي-الاجتماعي للشخص. ووفقاً لتعليمات وزارة والسياسات الاجتماعية سابقاً في 2015 المتعلقة بالأطفال غير المصحوبين فإن مديرية إدارة الهجرة تُصدر تقريراً طبياً على الحالة الجسدية للأطفال قبل وضعهم في مباني الوزارة.<sup>209</sup>

وعملياً، تستعمل فحوصات العظام لتقييم عمر الأطفال غير المصحوبين المحالين إلى وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية ليتم العناية بهم.<sup>210</sup> وحين تظهر نتيجة الفحوصات أن العمر هو أكبر من 17 إلى 18 سنة، يتم اعتبار المتقدم راشداً و لا يُعطى أي من فوائد الشك بأنه قاصر. و لإيقاف هذه الممارسة قامت إجراءات قانونية من نقابة محامي أنقرة و رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء بالحصول على أوامر حماية للأطفال من أجل حماية مكانهم في المؤسسات العامة للأطفال.<sup>211</sup> إذا حدد فحص العظام أن الطفل أصغر من 17، تقوم الوزارة بإجراء فحص نفسي أيضاً.

## 2. ضمانات إجرائية خاصة

### مؤشرات: ضمانات إجرائية خاصة

1. هل هناك أي ترتيبات إجرائية خاصة/ضمانات للأشخاص الضعفاء؟

نعم  لا

❖ إن كان لفئات معينة، حدد ما هي:

<sup>207</sup> البند رقم 123(2)(ب) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية  
<sup>208</sup> البند رقم 123(2)(ت) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية  
<sup>209</sup> البند رقم 6 من تعليمات وزارة العائلة والسياسات الاجتماعية رقم 152065 المتعلق بالأطفال غير المصحوبين  
<sup>210</sup> المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي أنقرة في آذار 2019  
<sup>211</sup> انظر على سبيل المثال في المحكمة الثالثة في أنقرة، القرار رقم 712/2017 في 29 كانون الأول 2017 و المعتمد على البند رقم 9 من القانون رقم 4395 المتعلق بحماية الأطفال

## 2.1. دعم كاف خلال المقابلة

لدى قانون الأجانب والحماية الدولية عدد من الأحكام "للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة" المتعلقة بالأطفال غير المصحوبين. و لكن مع استثناء الأطفال غير المصحوبين، لا يرقى القانون لمستوى تقديم ضمانات إجرائية إضافية شاملة للفئات المعرضة للخطر من متقدمي الحماية الدولية.

سيتم خلال المقابلة الشخصية أخذ الوضع الحساس للمتقدم بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة.<sup>212</sup> ولكن لم يكن هناك توجيهات في قانون الأجانب والحماية الدولية و لا في الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية فيما إذا كان ما يفضله المتقدم من جنس المترجم سيؤخذ بعين الاعتبار. وعملياً فإن سرية المقابلات ليست مكفولة بشكل مناسب في معظم الحالات حيث يتم إجراء المقابلات في أماكن مفتوحة في مختلف مديريات إدارة الهجرة. وهذا يشكل عائقاً للمتقدمين ذوي الحالات الحساسة مثل الأشخاص ذوي الفئات الجنسية المثلية.<sup>213</sup>

تنص الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على أن المقابلات مع الأطفال ستجري من قبل موظفين مدربين ولديهم معرفة كافية بتطور الطفل النفسي والشعوري والجسدي.<sup>214</sup> وسيقوم الموظف المسؤول عن اتخاذ القرار بإعطاء المراعاة المطلوبة لإمكانية أن الطفل كان غير قادراً على طلب الحماية الدولية بشكل كامل. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان هناك طبيب نفس أو تربوي أو مسؤول اجتماعي يحضر المقابلة فيؤخذ تقرير الخبير المكتوب عن الطفل بعين الاعتبار.

## 2.2. إعطاء الأولوية و الإعفاء من الإجراءات الخاصة

يتطلب القانون إعطاء "الأولوية" "للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة" في كل الإجراءات و الحقوق و الفوائد المعطاة للمتقدمين للحماية الدولية.<sup>215</sup> بالنسبة للقاصرين غير المصحوبين و الأشخاص الغير قادرين على الحضور إلى مراكز التسجيل المحددة في الولاية يمكن أن تجري مقابلات التسجيل في مكان إقامتهم.<sup>216</sup> و يفهم من الممارسات الحالية أن مديرية إدارة الهجرة تعطي الأولوية للأطفال غير المصحوبين في عملية التسجيل و المقابلات الشخصية.

إن الأطفال غير المصحوبين معفيين من الإجراءات المعجلة و يمكن أن لا يتم احتجازهم خلال عملية الطلب بما أن البند رقم 66 من قانون الأجانب و الحماية الدولية ينص بشكل غامض على أنه سيتم تحويل المتقدمين القصر غير المصحوبين إلى مرافق سكنية مناسبة تحت سلطة وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية.

وليس هناك أحكام مشابهة بالنسبة لبقية الفئات من المتقدمين العرضة للخطر. إن الفرق العرضة للخطر باستثناء الأطفال غير المصحوبين قد تكون خاضعة للإجراءات المعجلة.

<sup>212</sup> البند رقم 75(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>213</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

<sup>214</sup> البند رقم 123(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية و البند رقم 113(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>215</sup> البند رقم 67 من قانون الأجانب والحماية الدولية و البند رقم 113(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>216</sup> البند رقم 65(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

### 3. استعمال التقارير الطبية

#### مؤشرات: استعمال التقارير الطبية

1. هل ينص القانون على إمكانية تقديم تقرير طبي داعم لبيان المتقدم بتعرضه السابق للاضطهاد و الأذى الكبير؟

نعم  لا

2. هل تؤخذ التقارير الطبية بعين الاعتبار عند تقييم مصداقية تصريحات المتقدم؟

نعم  لا

ينص البند رقم 69(4) على أنه في وقت التسجيل ستقوم السلطات المسؤولة بالطلب من المتقدمين للحماية الدولية أن يقدموا معلومات و وثائق تتعلق بأسباب تركهم بلادهم و الأحداث التي أدت إلى تقديمهم للطلب. ويمكن أن يُفسر هذا الطلب كإمكانية للمتقدم ليقوم بتقديم تقرير طبي لدعم الطلب. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك أي حكم في قانون الأجانب والحماية الدولية يمنع الأفراد من إظهار الوثائق والمعلومات لدعم طلب الحماية الدولية في أي مرحلة من إجراءات اتخاذ القرار.

لا تقترح الممارسات الحالية أن المتقدمين يعتمدون على التقارير الطبية في إجراءات الحماية الدولية. ولكن تعتبر التقارير الطبية دليلاً قوياً يدعم طلب الحماية الدولية و يزيد من امكانية الحصول على قرار إيجابي من المديرية العامة لإدارة الهجرة.

#### 4. التمثيل القانوني للأطفال غير المصحوبين

#### مؤشرات: الأطفال غير المصحوبين

1. هل ينص القانون على تعيين ممثل عن الأطفال غير المصحوبين؟

نعم  لا

وفقاً للبند رقم 66 من قانون الأجانب والحماية الدولية فمنذ اللحظة التي يتم تحديد فيها الطفل غير المصحوب كمتقدم للحماية الدولية يجب مراعاة مبدأ المصلحة العليا للطفل و يجب تطبيق الأحكام المرتبطة بقانون حماية الطفل في تركيا<sup>217</sup>. و يجب إحالة الطفل المتقدم إلى مرافق إقامة مناسبة تحت سلطة وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية. و بسبب النقص في نظام التسجيل الحالي لا يتم تقديم الوثائق للأطفال الغير مصحوبين المتقدمين للحماية الدولية من قبل مديرية إدارة الهجرة و لا يمكن بناء على ذلك أن يتم تحويلهم إلى وزارة العناية.<sup>218</sup>

وبناء على ما جاء في القانون المدني التركي<sup>219</sup> يجب تحديد وصي لكل طفل يوضع تحت رعاية الدولة. وخاصة الأطفال الذين لا يتمتعون بوصاية الأهل فيجب تقديم الوصاية لهم.<sup>220</sup> إن تعيين وصية يتم عن طريق محاكم الصلح في الاختصاص المدني و بالنسبة لأمر الوصاية تتم متابعتها لاحقاً من قبل المحاكم المدنية ذات الاختصاص العام. و تحت القانون المدني التركي يجب أن يكون الوصي "راشداً مؤهلاً ليؤدي متطلبات المهام" وليس منخرطاً في "نمط حياة غير أخلاقي" أو لديه "تضارب مصالح كبيرة أو عداة مع الطفل المعني". و يُعطى الأقارب الأولوية لتعيينهم كوصاة.<sup>221</sup> وبناء على ذلك فيما يتعلق بالمتطلبات القانونية، إن موظفي المنظمات غير الحكومية المؤهلين و موظفي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و موظفي وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية مؤهلون ليتم تعيينهم كوصاة على طالبي اللجوء القاصرين غير المصحوبين.

<sup>217</sup> القانون رقم 4395 المتعلق بحماية الطفل

<sup>218</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

<sup>219</sup> القانون رقم 4721 من القانون المدني

<sup>220</sup> البند رقم 404 من القانون المدني

<sup>221</sup> القانون رقم 413 و 414 و 418 من القانون المدني

يكون الوصاية مسؤولين عن حماية مصلحة القاصرين الشخصية و المادية من خلال مسؤوليتهم و لتمثيل مصالحهم في الإجراءات القانونية.<sup>222</sup> تقع إجراءات اللجوء ضمن ولاية الوصي رغم أن هذا لم يرد في الأحكام. وكقاعدة يتم تعيين الوصي لمدة سنتين و بعد ذلك يمكن أن يُعين مجدداً لفترةين إضافيتين.<sup>223</sup>

تتم عملية تعيين الوصاية على الأطفال غير المصحوبين دون صعوبة. وتم حل جميع المشاكل السابقة المتعلقة بتعيين وصاية في شانلي أورفا في 2018.<sup>224</sup> ولكن يستمر المحامون في أنقرة بمشاهدة الصعوبات المتعلقة بتعيين الوصاية.<sup>225</sup>

إن الغالبية العظمى من الأطفال الغير مصحوبين المتقدمين للحماية الدولية في تركيا يأتون من أفغانستان.<sup>226</sup> ما تزال الإجراءات الجنائية معلقة منذ 2014 ضد رجال الشرطة في حالة لطفالله تاسيك، طفل أفغاني مريض غير مصحوب والذي يُشك بأنه قُتل في فان. تتابع منظمات حقوق الإنسان الحالة عن قرب وذلك بسبب حالة العرصة للخطر المتعلقة بالطفل. لم يتم تطبيق الانخراط والتمثيل القانوني لأهل الطفل في الوقت لأنهم يعيشون في منطقة ريفية من أفغانستان و بسبب غياب التوكيل الرسمي الصادر باسم المحامي.<sup>227</sup>

## ج. الطلبات اللاحقة

### مؤشرات: الطلبات اللاحقة

1. هل ينص القانون على إجراء محدد للطلبات اللاحقة؟

نعم  لا

2. هل يتم إيقاف أمر الترحيل خلال دراسة الطلب اللاحق الأول؟

❖ في القرار الابتدائي؟

نعم  لا

❖ في مرحلة الطعن؟

نعم  لا

3. هل يتم إيقاف أمر الترحيل خلال دراسة الطلب الثاني و الثالث و التالي؟

❖ في المرحلة الأولى؟

نعم  لا

❖ في مرحلة الطعن؟

نعم  لا

بينما لا ينص قانون الأجانب و الحماية الدولية على إجراء خاص محدد لمعالجة الطلب اللاحق يتم الإشارة إلى طلبات لاحقة في التوجيهات التشريعية المتعلقة بتقييم القبول و اعتبارات المعاملة المعجلة.

<sup>222</sup> البند رقم 445-448 من القانون المدني

<sup>223</sup> البند رقم 456 من القانون المدني

<sup>224</sup> المعلومات مقدمة من مركز شانلي أورفا القانوني في شباط 2019

<sup>225</sup> المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي أنقرة في آذار 2019

<sup>226</sup> المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء شباط 2018

<sup>227</sup> منظمة العفو الدولية Uluslararası Af rgütü Olarak Lütfillah Tacik Davasının Takipçisiyiz في 19 كانون الثاني في 2016 و متوفر باللغة التركية على الموقع <https://bit.ly/2lcnIDB>

وبناء على البند رقم 172(أ) من قانون الأجانب و الحماية الدولية، يتم رفض الطلب اللاحق في حال "تقدم المتقدم بنفس الطلب دون إضافة أي عناصر جديدة". وفي هذه الحالة، ستصدر مديرية إدارة الهجرة قرار الرفض وتقوم بإخطار مقر المديرية العامة لإدارة الهجرة خلال 24 ساعة ولكن ليس هناك أي وقت زمني محدد لاتخاذ قرار الرفض.

وفي الوقت نفسه يتوقع البند رقم 179(ف) طلبات الإجراءات المعجلة حيث يقوم المتقدم "بتقديم طلب لاحق بعد أن تم اعتبار طلبه السابق ضمناً مسحوب". وبناء على ذلك، إن نجح طلب لاحق بتخطي فحص الرفض، سيتم التعامل معه على أنه تحت الإجراءات المعجلة.

إن مديرية إدارة الهجرة مسؤولة عن تقييم القبول المبدئي للطلبات اللاحقة والاختبارات اللاحقة للطلبات في الإجراءات المعجلة. وعلى الرغم من أن مديرية إدارة الهجرة هي من ثبتت في قرارات الرفض فإن قرارات الحالة في الإجراءات المعجلة سُحال إلى مقرات المديرية العامة لإدارة الهجرة للبت في القرارات استناداً إلى المقابلة الشخصية التي أجرتها مديرية إدارة الهجرة.

وعلى الرغم من أن القانون لا ينص على تعريف معين "للطلب اللاحق" فإنه يشير إلى أن المتقدمين "الذين يتقدمون بنفس الطلب دون إبراز أي عناصر جديدة" سيعتبرون مرفوضين. وفي غياب أي توجيه تشريعي إضافي يعود الأمر بتقدير مديرية إدارة الهجرة المسؤولة عن تسجيل الطلبات لتقرر ما إذا كان المتقدم "تقدم بأي عناصر جديدة أم لا". إن الأمر معقد جداً.

لا يحدد القانون أي حدود زمنية لتقديم الطلب اللاحق أو أي حدود لعدد المرات التي يمكن للأشخاص التقدم بطلب لاحق.

ليس هناك أي معلومات كافية من الممارسة الفعلية لتشير إلى كيف يتم التعامل مع الطلبات اللاحقة في الوقت الحالي. وفي تقرير في آذار 2018، أبلغت الجمعية الوطنية الكبرى عن 15 طلباً لاحقاً في تركيا. 228

## ح. مفاهيم البلد الآمن

### مؤشرات: مفهوم البلد الآمن

1. هل يسمح التشريع الوطني باستعمال مفهوم "بلد المنشأ الآمن"؟

نعم  لا

❖ هل هناك قائمة وطنية لبلدان المنشأ الآمنة؟

نعم  لا

❖ هل يستعمل مبدأ بلد المنشأ الآمن فعلياً؟

نعم  لا

2. هل يسمح التشريع الوطني باستعمال مبدأ "البلد الآمن الثالث"؟

نعم  لا

❖ هل مبدأ البلد الآمن الثالث مستعمل فعلياً؟

نعم  لا

3. هل يسمح التشريع الوطني باستعمال مبدأ "بلد اللجوء الأول"؟

نعم  لا

تظهر مفاهيم البلد الآمن في إجراءات القبول في إجراءات الحماية الدولية في تركيا. ينص قانون الأجانب والحماية الدولية على مبدأ "بلد اللجوء الأول" ومبدأ "البلد الآمن الثالث" ولكنه لا ينص على مبدأ "بلد المنشأ الآمن". سيتم إصدار قرار بالرفض تحت

البند رقم 72 من قانون الأجانب والحماية الدولية إن تم تحديد أن المتقدم قد وصل إلى تركيا من "بلد اللجوء الأول" أو "البلد الآمن الثالث".

## 1. بلد اللجوء الأول

يعرف البند رقم 73 من قانون الأجانب والحماية الدولية "بلد اللجوء الأول" على أنه (1) البلد "الذي تم التعريف بالمتقدم سابقاً على أنه لاجئ" وأنه ما زال قادراً على الاستفادة من تلك الحماية" أو أنه (2) "المكان الذي يستطيع أن يستمتع بحماية كافية وفعالة بما في ذلك الحماية ضد الترحيل".<sup>229</sup>

ينص البند رقم 76 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على توجيه تعريفي إضافي فيما يتعلق بماهية ما يعتبر "حماية كافية وفعالة". ويجب أن يكون الشرط التالي محققاً عند المتقدم ليتم اعتباره مستفيداً من "الحماية الكافية والفعالة" في البلد الثالث:

1. ليس هناك خطر من مخاوف حقيقية من الاضطهاد و الأذى الكبير للمتقدم في البلد الثالث المعني.
2. ليس هناك خطر ترحيل مستقبلي للمتقدم من البلد الثالث المعني إلى بلد آخر حيث يكون فيه المتقدم غير قادراً على التمتع بالحماية الكافية والفعالة.
3. إن البلد الثالث المعني هو طرف يمثل دولة بالنسبة لاتفاقية اللاجئين في 1951 و بروتوكول 1967 و يعمل بالممارسات بما يتوافق مع القوانين الواردة في اتفاقية 1951.
4. إن الحماية الكافية والفعالة المقدمة من الدولة الثالثة المعنية للمتقدم ستستمر حتى إيجاد حل دائم للمتقدم.

## 2. البلد الآمن الثالث

ليتم اعتبار بلد ما "بلداً ثالثاً آمناً"، يجب أن تنطبق عليه الشروط التالية:<sup>230</sup>

- a. حياة الأشخاص و حرياتهم ليست في خطر على أساس عرقي أو ديني أو على أساس الجنسية أو على أساس الانتساب إلى مجموعة اجتماعية محددة أو رأي سياسي معين.
- b. مبدأ عدم الترحيل للأشخاص إلى بلدان حيث يتعرضون للتعذيب و المعاملة الغير إنسانية أو المهينة أو العقاب
- c. لدى المتقدم الفرصة بالتقدم لحالة اللاجئ في البلد و في حال حصل على حالة اللاجئ من قبل السلطات في البلاد سيكون لديه إمكانية الحصول على الحماية وفقاً لاتفاقية اللاجئين في 1951.
- d. لا يتكبد المتقدم أي مخاطرة للتعرض لأي أذى كبير

حتى يتم اعتبار بلد ما "بلد آمن ثالث" للمتقدم يجب إجراء تقييم فردي و يجب إعطاء الاعتبار الكافي "فيما إذا كانت الروابط الحالية بين المتقدم و البلد الثالث ذات طبيعة يمكن أن تجعل عودة المتقدم لذلك البلد منطقية".<sup>231</sup>

ينص البند رقم 77(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على توجيه تعريفي إضافي لتعريف معايير "الرابط المنطقي" وذلك إن انطبق واحد من الشروط التالية على الأقل:

- أ. لدى المتقدم أفراد عائلة موجودين مستقرين في البلد الثالث المعني.
- ب. كان المتقدم قد عاش سابقاً في البلد الثالث المعني بسبب العمل أو الدراسة أو الاستقرار لفترة طويلة الأمد.
- ت. لدى المتقدم روابط ثقافية قوية مع البلد المعني و يظهر ذلك بأن المتقدم لديه القدرة على التكلم بلغة ذلك البلد بمستوى جيد.
- ث. كان المتقدم سابقاً في البلد المعني لفترة طويلة بغية الاستقرار هناك وليس بغرض المرور في ذلك البلد فقط.

<sup>229</sup> البند رقم 73 من قانون الأجانب والحماية الدولية، و البند رقم 75 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية. و تشبه صياغة الجمل تعريف الاتحاد الأوروبي في البند رقم 35 من التوجيه المتعلق بإجراءات اللجوء المعاد صياغته.

<sup>230</sup> البند رقم 74 من قانون الأجانب والحماية الدولية. و تشبه عملية الصياغة تعريف الاتحاد الأوروبي للبند رقم 38 من تعليمات إجراءات اللجوء المعادة صياغتها

<sup>231</sup> البند رقم 74(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية

وليس هناك أي معلومات متوفرة للعلن في الوقت الحالي تتعلق بما إذا كانت المديرية العامة لإدارة الهجرة في حالياً مشتركة أو ستشارك في المستقبل في "نهج القائمة" المبوبة لتقرير ما إذا كان البلد آمناً أم لا لمتقدمي الحماية الدولية. ولكن يشترط كل من قانون الأجانب والحماية الدولية و الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية تقييم فردي فيما إذا كان يمكن اعتبار بلد ثالث معين "بلداً ثالثاً آمناً" لمتقدم معين.

و فعلياً أفادت التقارير أنه في 2015 تم اعتبار إيران كبلد آمن ثالث للأفغان الذين دخلوا تركيا من هناك و أن طلباتهم قد رُفضت بناء على ذلك. و حالياً تستخدم مديرية إدارة الهجرة المنهج ذاته مع طلبات الأفغان القادمين إلى تركيا من الباكستان و التي تم اعتبارها بلداً ثالثاً آمناً.<sup>232</sup>

## خ. معلومات لطالبي اللجوء و الوصول إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و المنظمات غير الحكومية

### 1. تقديم المعلومات بما يتعلق بالإجراءات

#### مؤشرات: معلومات تتعلق بالإجراءات

1. هل يتم تقديم المعلومات الكافية لطالبي اللجوء عن الإجراءات و حقوقهم و واجباتهم فعلياً؟  
نعم  بصعوبة  لا

❖ هل يتم تقديم المعلومات المعدلة للأطفال غير المصحوبين؟  
نعم  لا

بناء على البند رقم 70 من قانون الأجانب والحماية الدولية، خلال التسجيل، يجب على المتقدمين أن يحصلوا على المعلومات المتعلقة بإجراءات الحماية الدولية وآلية الطعن والحدود الزمنية والحقوق والواجبات وعواقب الفشل في الالتزام بالواجبات أو التعاون مع السلطات. يجب تقديم الشرح للمتقدمين إن قاموا بطلبه بهدف التفاعل مع المتقدمين في مرحلة التسجيل ومرحلة مقابلة تحديد الحالة.

قدمت رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء معلومات شفوية وكتابية للمتقدمين بما يتعلق بالخطوات الإجرائية والحقوق والواجبات تحت نظام التسجيل المشترك. وليس من الواضح كيف يتم إعطاء المعلومات من قبل مديرية إدارة الهجرة بعد أن استلمت عملية التسجيل في 2018. ولكن تملك رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء مكاتب في أكثر من 70 مدينة في تركيا بما في ذلك "المدن المخصصة" حيث يقطن المتقدمون.

وحتى آذار 2018، وزعت المديرية العامة لإدارة الهجرة أكثر من 400 ألف كتيب يحتوي معلومات باللغة العربية والتركية والانكليزية لكي تشجع طالبي اللجوء على تسجيل طلباتهم وإعلامهم بحقوقهم وواجباتهم في تركيا.<sup>233</sup>

وتشغل المديرية العامة لإدارة الهجرة خطأً ساخناً للخدمة و يسمى مركز تواصل الأجانب (يامبير). ويمكن الوصول إلى هذه المراكز التي تخدم باللغة التركية والعربية والانكليزية والروسية في أي وقت من النهار. وتخطط المديرية العامة لإدارة الهجرة لزيادة عدد موظفيها وعدد اللغات في المستقبل. استقبل المركز أكثر من 250 ألف اتصالاً منذ افتتاحه في 20 آب 2015. وفقاً لما جاء في تقرير الجمعية الوطنية الكبرى في آذار 2018، حصدت "يامبير" العديد من قصص النجاح بما في ذلك 2595 شخصاً كانت قواربهم تغرق وتم انقاذهم بالتعاون مع خفر السواحل.<sup>234</sup>

<sup>232</sup> المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء في آذار 2018

<sup>233</sup> الجمعية الوطنية الكبرى في آذار 2018

<sup>234</sup> الجمعية الوطنية الكبرى في آذار 2018

بالإضافة إلى ذلك قامت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بإعداد منصة "مساعدة" وتقوم بتقديم المعلومات باللغة الانكليزية و العربية و الفارسية. وتقدم المنظمات الغير حكومية الرئيسية مثل "دعم الحياة" و"مؤسسية تطوير الموارد البشرية" ومؤسسة "يوبا" الدعم والاستشارة.

وزعت نقابات المحامين ما يقارب 150 ألف منشور في 18 ولاية و تم تغطيتها من قبل برنامج الدعم القانوني الذي نفذته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و اتحاد نقابة المحامين في تركيا(انظر أيضاً في الإجراءات الاعتيادية: الدعم القانوني).<sup>235</sup> ويقدم المكتب القانوني المنشأ في شانلي أورفا في 2018 معلومات عن الإجراءات لطالبي اللجوء.

## 2. الوصول إلى المنظمات غير الحكومية و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

### مؤشرات: الوصول إلى المنظمات غير الحكومية و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

1. هل لدى طالبي اللجوء الموجودين على الحدود وصول فعال للمنظمات الغير حكومية و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إن أرادوا ذلك فعلياً؟

نعم  بصعوبة  لا

2. هل لدى طالبي اللجوء الموجودين في مراكز الاحتجاز وصول فعال للمنظمات الغير حكومية و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إن أرادوا ذلك فعلياً؟

نعم  بصعوبة  لا

3. هل لدى طالبي اللجوء المقيمين في أماكن بعيدة على الحدود) ماعدا الحدود نفسها (وصول فعال للمنظمات الغير حكومية و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إن أرادوا ذلك فعلياً؟

نعم  بصعوبة  لا

ينص البند رقم 81(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية أنه لدى المتقدمين للحماية الدولية والحاصلين على الوضع الحرية بطلب خدمات الاستشارة المقدمة من المنظمات غير الحكومية.

تملك رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء وهي واحدة من أكبر المنظمات غير الحكومية والشريك المنفذ للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لديها 72 مكتباً عبر 46 ولاية في تركيا وتشغل خط للمساعدة بعدة لغات والتي أجابت على أكثر من 178250 اتصالاً وأحالت 25680 شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة للدعم في 2018.<sup>236</sup>

ولدى بقية المنظمات مثل حقوق اللاجئين في تركيا ورابطة حقوق اللاجئين الدولية في اسطنبول و"ملتجي-در" في إزمير لديها خطوط للمساعدة ويمكن الوصول لها عن طريق الهاتف. ولدى مركز دعم اللاجئين وجود في العديد من الولايات بينما تملك IKGV عدة مكاتب في تركيا وتعطي المعلومات والدعم النفسي والاجتماعي. إن "دعم الحياة" و "YUVA" هي أيضاً منظمات أساسية فعالة في هذا المجال ولدى الأولى وجود في 8 مدن.

إن المنظمات الدينية هي أي منظمات فعالة جداً في مساعدة المتقدمين، Türk Diyanet Vakfı هي وكالة دينية مدعومة مالياً من الحكومة و مكانها في أنقرة و تستهدف السوريين الشباب المتعلمين و تقدم المساعدات الإنسانية والدعم المالي و دروس لغات. أما İnsani Yardım Vakfı فهي منظمة دينية فعالة في جميع ولايات تركيا.

وهناك أيضاً منظمات غير حكومية تساعد الضعفاء مثل KADAV ومؤسسة التضامن مع المرأة للنساء في اسطنبول وأنقرة بالتتابع، و Kaos GL ومقرها في أنقرة وتساعد الأشخاص ذوي الهوية الجنسية المثلية مثلما تفعل رابطة المظلة الحمراء للصحة الجنسية وحقوق الإنسان. تساعد Pozitif Yasam ومقرها اسطنبول الأشخاص الذين يعيشون مع الإيدز بينما أنشأت

<sup>235</sup> المعلومات مقدمة من رابطة نقابة محامي تركيا في شباط 2019

<sup>236</sup> المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. تركيا: آخر مستجدات العمليات في 2018 و هو متوفر على الموقع: <https://bit.ly/2Cr3tBB>



رابطة المظلة الحمراء للصحة الجنسية وحقوق الإنسان 7 وحدات خدمة في 5 ولايات للأشخاص ذوي الهوية الجنسية المثلية والعاملين بالجنس والأشخاص الذين يعيشون مع الإيدز في تركيا.

بالإضافة إلى ذلك يمكن لمتقدمي الحماية الدولية الوصول إلى المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية التي تنفذ نشاطات تتعلق بإعادة التوطين مثل هيئة الهجرة الكاثوليكية الدولية في اسطنبول.

## د. المعاملة الخاصة لجنسيات معينة في الإجراءات

### المؤشرات: معاملة جنسيات معينة

1. هل تعتبر الطلبات من جنسيات معينة مبررة بشكل جيد؟

نعم  لا

❖ إن كان الأمر كذلك، حدد ما هي:

2. هل تعتبر الطلبات من جنسيات معينة غير مبررة بشكل كبيرة؟

نعم  لا

❖ إن كان الأمر كذلك، حدد ما هي:

### 1. سورية

يخضع اللاجئون القادمون من سورية بشكل مباشر إلى نظام الحماية المؤقتة في تركيا بشكل جماعي بناء على الأدلة الظاهرة. ويغطي نظام الحماية المؤقتة الحالي المواطنين السوريين واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية.

يستثنى من نظام الحماية المؤقتة أولئك القادمون من خلال بلد ثالث. وعلى الرغم من أنه يُسمح لهم بتقديم طلب للحماية الدولية من خلال قانون الأجانب والحماية الدولية إلا أنه فعلياً لا يُسمح لهم بالتقدم للحماية الدولية ويتم منحهم تأشيرة دخول قصيرة المدى وتصريح إقامة قصير المدى. وهذا يتضمن المواطنين السوريين الذين يمكن أن يأتوا من بلد آخر حتى ولو كان أفراد عائلاتهم الموجودون في تركيا متمتعين من الحماية المؤقتة.<sup>237</sup>

### 2. العراق

كانت العراق على رأس قائمة المتقدمين للحماية الدولية (68117) في تركيا في 2018. إن السياسة السابقة التي تقضي بمنح تصريح إقامة إنساني للمواطنين العراقيين لم يعد مطبقاً. يتم إعطاء العراقيين تصريح إقامة مؤقت عندما يأتون إلى تركيا. وحتى عندما يتقدمون للحماية الدولية يتم تشجيعهم على اختيار تصريح الإقامة القصير المدى.<sup>238</sup>

وسابقاً قامت المديرية العامة لإدارة الهجرة بتحويل العراقيين التركمانيين إلى Turkemenli Dernegi في أنقرة بغية التأكد من أصولهم. ويحصل هؤلاء الأشخاص على الحماية الدولية مثل الأويغوريين القادمين من الصين.<sup>239</sup>

### 3. الجنسيات الأخرى

لقد كان لعوائق الوصول إلى الإجراءات بعد أن تم نقل تسجيل المتقدمين على الحماية الدولية إلى المديرية العامة لإدارة الهجرة في أيلول 2018 (انظر التسجيل) أثر سلبي على بعض الجنسيات. يواجه طالبو اللجوء الأفغان الذكور عوائق خاصة في

237 المعلومات مقدمة من المنظمات غير الحكومية في آذار 2019

238 المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية في آذار 2019

239 المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية في آذار 2019

التسجيل بالمقارنة مع بقية الجنسيات حيث أن العديد من مديريات إدارة الهجرة لا يحبذون تسجيل طلباتهم. و عندما يتم إعطاؤهم مواعيد للمقابلات لتسجيل طلباتهم تكون المواعيد في 2021.

بالإضافة إلى ذلك كان هناك التماس لاستنكار ممارسات الرفض المنهجية والتلقائية لطلبات الحماية الدولية المقدمة من مواطنين من إيران بعد أيلول 2018 بما في ذلك حالات كانت قد تمت مقابلتها في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تحت نظام التسجيل السابق. تم الطلب من العديد من طالبي اللجوء الإيرانيين بالمغادرة من قبل مديرية إدارة الهجرة.<sup>240</sup>

يواجه طالبو اللجوء من الأصول الإفريقية تمييز في التسجيل. وأفادت التقارير أن بعض مديريات إدارة الهجرة مثل كاستامونو رفضت تسجيل طلباتهم. و قبل أيلول 2018 كان يتم تحويل هؤلاء المتقدمين وخاصة العائلات الصومالية إلى إسبارتا و بوردور حيث تقطنها تلك الجنسيات. ولكن تغير الحال عندما استلمت المديرية العامة لإدارة الهجرة عملية التسجيل.<sup>241</sup>

---

<sup>240</sup> التماس إلكتروني "رسالة مفتوحة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (تقرير عن حالة طالبي اللجوء الإيرانيين و اللاجئين في تركيا" و متوفر على <https://bit.ly/2U4RgMY>

<sup>241</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

## شروط الاستقبال

### أ. الدخول ونماذج شروط الاستقبال

#### 1. المعايير والقيود لدخول شروط الاستقبال

مؤشرات: المعايير والقيود لدخول شروط الاستقبال

1.	هل يضع القانون شروط استقبال مادية لطالبي اللجوء في المراحل القادمة من إجراءات اللجوء؟	نعم	X	❖ الإجراءات المعتاد
لا	شروط مادية محدودة	نعم		❖ إجراء القبول
لا	شروط مادية محدودة	X		❖ الإجراءات المعجل
لا	شروط مادية محدودة	X		❖ الطعن الأول
لا	شروط مادية محدودة	نعم	X	❖ الاستئناف
لا	شروط مادية محدودة	نعم	X	❖ الطلب اللاحق

2. هل هناك شرط في القانون أن طالبي اللجوء الذين يفتقرون للموارد فقط لديهم الحق بالحصول على شروط الاستقبال المادي؟

نعم  لا

يحق للمتقدمين للحماية الدولية الحصول على شروط الاستقبال من اللحظة التي يقدمون فيها طلب الحماية الدولية ويستمررون بالحصول عليها حتى صدور قرار سلبي.

بناء على البنود رقم 65 و 69 من قانون الأجانب والحماية الدولية هناك فرق بين "طلب الحماية الدولية" والذي يمكن أن يُقدم لأي سلطة في الدولة و بين "التسجيل على طلب الحماية الدولية" من قِبَل المديرية العامة لإدارة الهجرة. وبناء عليه يُعتبر الأشخاص كمتقدمين للحماية الدولية منذ اللحظة التي يأتون فيها لسلطات الدولة ويقدمون فيها طلب للحماية الدولية. و يمكن أن يأتي طلب التسجيل للمتقدم من قِبَل المديرية العامة لإدارة الهجرة لاحقاً.

وبناء على ذلك، يُعد حمل رقم تعريفى للأجانب كشرط رئيسي لجميع المواطنين الأجانب في الإجراءات والعمليات بما يتعلق بالحصول على الحقوق الأساسية والخدمات. لا يحصل المتقدمين للحماية الدولية على رقم تعريفى للأجانب حتى يحصلوا بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية بعد أن يسافروا إلى "المدينة المخصصة" ويقومون بتسجيل طلبهم لدى مديرية إدارة الهجرة المختصة. إن الوقت الزمني بين نية طالب اللجوء بالتقدم للحماية الدولية وإصدار رقم تعريفى للأجانب قد يكون طويلاً جداً وذلك بسبب العقبات الكبيرة والتأخير الطبيعي في الحصول على إجراءات الحماية الدولية في 2018 (انظر في التسجيل). وهذا ينسبب بأن يبقى طالبا اللجوء دون الحصول على حقوقهم الأساسية. في عام 2018 ما يقارب 100 عائلة أفغانية من طالبي اللجوء عاشوا في شوارع مدينة أماسيا. وتم نقلهم لاحقاً إلى بيوت من قِبَل الحكومة و السماح لهم بالتسجيل في مديرية إدارة الهجرة في أماسيا. 242

#### 1.1. قيود على شروط الاستقبال من حيث نوع الإجراءات

يخضع متقدمو الإجراءات المعتادة و متقدمو الإجراءات المعجلة إلى نفس مستوى الحقوق والفوائد بما يتعلق (1) بالمعلومات (2) والترتيبات اللازمة للعائلة و(3) الترتيبات للأشخاص المعرضة للخطر.

242 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.

يما يتعلق (1) بالوثائق و (2) حرية التنقل والسكن و(3) شروط الاستقبال المادي بما في ذلك السكن و المساعدة الاجتماعية و الفوائد و التعويض المادي (4) والعناية الصحية (5) و التدريب المهني (6) و التعليم للقاصرين (7) و العمل فهناك اختلافات في مستوى و طريقة شروط الاستقبال المفروضة للمتقدم الخاضع للإجراءات المعتادة و أولئك الخاضعين للإجراءات المعجلة.

بالإضافة إلى ذلك إن المتقدمين الذين تم احتجازهم خلال عملية معالجة طلبهم و معالجته من خلال الإجراءات المعجلة- بما في ذلك المحتجزين على الحدود- خاضعين لطرق استقبال خاصة. أما بالنسبة للمتقدمين الذين تم اتخاذ قرار الرفض بحقهم – سواء كان طلبهم يُعالج عن طريق الإجراءات المعتادة أو الإجراءات المعجلة – فسيستمر كونهم خاضعين لنفس نظام الاستقبال كما في السابق حتى يصبح قرار الرفض نهائياً.

ولكن فعلياً بما أنه لا يمكن لطالبي اللجوء عن طريق الإجراءات المعجلة أو قرار الرفض الحصول على بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية، فلا يمكنهم الحصول على رقم تعريفى للأجانب و على ذلك لن يكونوا قادرين على الحصول على الخدمات الأساسية.

## 1.2. تقييم الأدوات

يتضمن قانون الأجانب والحماية الدولية على اختبار "طرق" لبعض حقوق و فوائد الاستقبال و ليس للآخرين. أما بما يتعلق بالدخول للتعليم الابتدائي و الثانوي و الدخول إلى سوق العمل، فليس هناك أي طرق للمعايير. أما بالنسبة للعناية الصحية و المساعدة و الفوائد الاجتماعية و البديل المادي، فيخضع المتقدمون لطرق المعايير. و تقوم مديرية إدارة الهجرة بالقيام بتقييم على أساس الاعتبارات التالية:<sup>243</sup>

1. ما إذا كان المتقدم قادراً على الدفع للحصول على ملجأ
2. مستوى الدخل الشهري
3. عدد أفراد العائلة الذين يعيلهم
4. أي عقار يملكه في تركيا أو بلد المنشأ
5. إذا ما كانوا قد تلقوا دعم مادي من أفراد العائلة في تركيا أو بلد المنشأ
6. إذا ما كانوا قد تلقوا دعم مادي من أي هيئة رسمية في تركيا أو أي منظمة غير حكومية
7. إذا ما كانوا يملكون تأمين صحي
8. أي اعتبار آخر يمكن اعتباره مناسباً

فيما إذا تم التأكد أن المتقدم قد استفاد من الخدمات أو المساعدات أو أي من الفوائد دونما حاجة لذلك سيكون عليه إعادة المال كاملاً أو جزئياً.<sup>244</sup>

بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمتقدمين الذين فشلوا في الالتزام بالواجبات المدرجة في البند رقم 89 من قانون الأجانب و الحماية الدولية أو أولئك الذين حصلوا على قرار حالة سلبى، يمكن للمديرية العامة لإدارة الهجرة أن تقوم بتخفيض حقوقهم و فوائدهم باستثناء حق التعليم للأطفال و الرعاية الصحية الأساسية.<sup>245</sup>

<sup>243</sup> البند رقم 106(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية

<sup>244</sup> البند رقم 90(1)(ث) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>245</sup> البند رقم 90(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية

## 2. أشكال ومستويات شروط الاستقبال المادي

### مؤشرات: أشكال و مستويات شروط الاستقبال المادي

1. مبلغ البديل المادي الشهر المعطى لطالبي اللجوء من 31 كانون الأول 2018 (بالعملة الأصلية أو باليورو):  
ليس هناك إجابة

رغم أن قانون الأجانب والحماية الدولية لا يستعمل مصطلح "شروط الاستقبال"، ينص البند رقم 88 و البند رقم 89 من قانون الأجانب والحماية الدولية إلى الالتزام ببعض الحقوق والاستحقاقات و الفوائد لمتقدمي الحماية الدولية، الأمر الذي يقع ضمن مجال توجيه شروط الاستقبال التي أقرها الاتحاد الأوروبي.

ويحكم البند رقم 88 و البند رقم 89 مستوى المخصصات الذي سَتُعطى لمتقدمي الحماية الدولية (و الحاصلين على وضع) في مجال التعليم والعناية الصحية و المساعدة والخدمات الاجتماعية و الدخول إلى سوق العمل و البديل المادي. ولا تلتزم تركيا بتقديم المأوى في الحماية الدولية عند التقديم<sup>246</sup> ولكنها تمنح المديرية العامة لإدارة الهجرة الإذن أن تعطي - بناء على أسس تقديرية- سكن مدفوع من الدولة لمتقدمي الحماية الدولية التي تخضع لإشراف مراكز السكن و الاستقبال. و حالياً هناك مركزين فقط للسكن و الاستقبال قيد العمل.<sup>247</sup>

إن الحقوق والفوائد المقدمة لمتقدمي الحماية الدولية و الحاصلين على الوضع يمكن أن لا تتعدى مستوى الحقوق والواجبات المعطاة للمواطنين.<sup>248</sup>

### 2.1. البديل المادي

يمكن تخصيص بدل مادي من قبل المديرية العامة لإدارة الهجرة للمتقدمين للحماية الدولية الذين تبين أنهم "بحاجة".<sup>249</sup> وتضع المديرية العامة لإدارة الهجرة المعايير و الوسائل لهذا البديل المادي وسيتم طلب مساهمة وزارة المالية لتحديد هذه المبالغ. ويتم استثناء المتقدمين الذين تبين أن طلباتهم قد رُفضت و الذين تمت معالجة طلباتهم في الإجراءات المعجلة من هذا البديل المادي.

ويجب التأكيد على أن هذا لا يُعد حقاً و لكنه فائدة "يمكن" أن تخصص للمتقدمين "المحتاجين" من قبل المديرية العامة لإدارة الهجرة بناء على أسس تقديرية. ويُتوقع أن تضع المديرية العامة لإدارة الهجرة التعليمات النافذة و التي يمكن أن تتضمن توجيهات تتعلق بالمعايير الأساسية و الإجراءات التي يمكن التبين من خلالها أن المتقدم "بحاجة" للحصول على هذا البديل المادي. وبهذا الخصوص يجب على المتقدمين أن يبقوا مديرية إدارة الهجرة المختصة على اطلاع بأخر تحديث بما يتعلق بوضعهم في العمل ودخلهم و أي عقار أو أي ممتلكات حصلوا عليها.<sup>250</sup> وهذا يدل على أن هذه المعلومات تشكل عاملاً في تقييم "الحاجة" للبديل المادي.

و حالياً لا يوجد أي تنفيذ للبند رقم 89(5) من قانون الأجانب والحماية الدولية و بناء على ذلك فإن إمكانية الحصول على البديل المادي لمتقدمي الحماية الدولية من الدولة ستبقى نظرية حتى تاريخه.

### 2.2. المساعدة الاجتماعية و الفوائد

<sup>246</sup> البند رقم 95 من قانون الأجانب و الحماية الدولية  
<sup>247</sup> المديرية العامة لإدارة الهجرة: مراكز الترحيل و متوفر على الموقع <http://bit.ly/2osejRh>  
<sup>248</sup> البند رقم 88(2) من قانون الأجانب و الحماية الدولية  
<sup>249</sup> البند رقم 89(5) من قانون الأجانب و الحماية الدولية  
<sup>250</sup> البند رقم 90(1) من قانون الأجانب و الحماية الدولية

يمكن للمتقدمين للحماية الدولية الذين تم التبين من أنهم "بحاجة" طلب الحصول على المساعدة الاجتماعية و الفوائد. 251 يقوم قانون الأجانب والحماية الدولية فقط بتحويل المتقدمين للحماية الدولية إلى "المساعدة اجتماعية والفوائد" الموجودة و المدعومة من الدولة بواسطة المحافظات بالولايات كما ورد في قانون تركيا المتعلق بالمساعدة الاجتماعية و التضامن. توزع المحافظات المساعدة الاجتماعية و الفوائد من خلال هذا النظام و بواسطة مؤسسة الدعم و التضامن الاجتماعي، وهي عبارة عن وكالات حكومية ضمن المحافظات في كل ولاية.

وفقاً للقانون المتعلق بالدعم الاجتماعي و الضمان، توزع المحافظات كل من المساعدات العينية مثل الفحم و الحطب للتدفئة و الطعام و مواد التنظيف و الدعم المادي "المقيمين الفقراء و المحتاجين" في الولاية بما في ذلك المواطنين الأجانب. وبذلك يكون الأمر عائداً لمؤسسة المساعدة الاجتماعية و التضامن لتقرر ما إذا كانوا ينتمون لمجموعة "الفقراء و المحتاجين".

بناء على القائمة منذ 2018 إذا كان الشخص المحتاج راشداً، تتراوح المساعدة الاجتماعية بين 410 إلى 760 ليرة تركية (82 – 152 يورو) و إن كان المتقدم طالباً في الجامعة ترتفع المساعدة إلى 928 ليرة تركية (186 يورو). وليس هناك أي مساعدات مادية ربعية من المحافظات التي تتراوح بين 80 إلى 100 ليرة تركية (20-15 يورو).<sup>252</sup>

تقدم مؤسسة الدعم الاجتماعي و الضمان مساعدة في العناية المنزلية خاصة بالمعاقين للعائلات التي لديها فرد من الأسرة من ذوي الإعاقات و الغير قادر على تأمين حاجاته اليومية دون العناية أو المساعدة من فرد آخر من العائلة. يُقدم في هذه الحالة مساعدة مالية منتظمة للشخص الذي يقدم العناية.

يوجد أيضاً فوائد و مساعدة اجتماعية ممنوحة من وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية. يقوم الموظفون الاجتماعيون في وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية في وحدات الخدمات الاجتماعية باتخاذ القرار النهائي فعلياً. يعتمد التقييم على معايير مثل وجود فرد من أفراد حاصل على عمل، الحصول على المساعدة الاجتماعية من هيئات أخرى، وجود حالة طارئة أو عدد الأطفال في المنزل. هناك فترات تقييمية سنوية و نصف سنوية يمكن من خلالها للموظفين الاجتماعيين بإيقاف المساعدات إن ارتأوا أن الوضع المادي للعائلة قد تغير. بالإضافة لذلك يوجد لدى وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية برنامج مساعدة لرفع عدد اللاجئين الذين يتكلمون اللغة التركية بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. و حسب لهذا المشروع القادم ستمنح الوزارة 450 ليرة تركية للراشدين و 200 ليرة تركية للأطفال كمساعدة في المواصلات مقابل التسجيل في صف دورات تعليم اللغة التركية.

يمكن للبلديات أن تقدم مساعدات للمتقدمين للحماية الدولية و المتمتعين بها. يختلف نوع المساعدة التي تقدمها البلديات لأنها تعتمد على المصادر الخاصة بكل بلدية. يمكن أن تحتوي المساعدات على الفحم و سلة غذائية و الملابس و أنواع أخرى من المواد الغير غذائية. تختلف معايير استحقاق هذه المساعدات بين البلديات.<sup>253</sup>

يلعب الهلال الأحمر التركي دوراً هاماً في هذا المجال و هو فعال في كل مدينة في تركيا كمؤسسة تعمل للمصلحة العامة. وفي معظم الحالات إن المساعدة الاجتماعية ليست مادية و لكنها عينية فهي تتضمن توزيع كراسي متحركة للمعاقين و توزيع الطعام و الملابس و الحساء في الشتاء للناس المحتاجة. يوجد لديهم أيضاً صندوق خاص بالأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة و الطارئة. و بمساعدة هذا الصندوق يمكنهم إعطاء المساعدة الطبية خاصة مثل شراء الأطراف الصناعية و سماعات الأذن للأطفال.<sup>254</sup>

بالإضافة إلى المساعدة الاجتماعية من الدولة، دعم الاتحاد الأوروبي مادياً برامج المساعدات مثل شبكة السلامة الاجتماعية و الطوارئ و النقل المشروط للمال للتعليم. و جاء وصف هؤلاء في الحماية المؤقتة: الرعاية الاجتماعية بما أنهم بشكل رئيسي -وليس محصوراً في- موجهين للسوريين من حملة الحماية المؤقتة.

و منذ شباط 2019، وزعت شبكة السلامة الاجتماعية و الطوارئ لما يقارب 1,545,674 مستفيد ومنهم 126,966 (8.2%) كانوا من العراقيين و 45,221 (2.9%) من الأفغان و 3,298 (0.2%) من الإيرانيين. أما النقل المشروط للمال للتعليم فقد

251 البند رقم 79(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية

252 المعلومات مقدمة من وزارة العائلة والسياسات الاجتماعية في شباط 2018

253 المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: الدعم المادي والاجتماعي و متوفر على الموقع: <https://bit.ly/2GjSOJ1>

254 المعلومات مقدمة من Türk Kızılay في كانون الثاني 2018

وزعت لما يقارب 487,089 مستفيداً و منهم 42,692 (8.8%) من العراقيين و 20,224 (4.2%) من الأفغان و 3,206 (0.7%) من الإيرانيين.<sup>255</sup>

### 3. تخفيض أو سحب شروط الاستقبال

#### مؤشرات: تخفيض أو سحب شروط الاستقبال

1. هل ينص القانون على إمكانية تقليل شروط الاستقبال المادي؟

نعم  لا

2. هل ينص القانون على إمكانية سحب شروط الاستقبال المادي؟

نعم  لا

بالنسبة للمتقدمين الذين "يفشلون بالالتزام بالواجبات الواردة في البند رقم 190(1)" أو "أولئك الذين صدر بحقهم قرار حالة سلبى"، فإن لدى المديرية العامة لإدارة الهجرة السلطة التقديرية بتقليل الحقوق و الفوائد ما عدا حقوق التعليم للقاصرين و العناية الصحية الأساسية.<sup>256</sup>

يضع البند 190(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية قائمة بالواجبات المتعلقة بالمتقدمين للحماية الدولية كما يلي:

1. الإبلاغ عن أي تغييرات في وضعهم الوظيفي إلى المديرية العامة لإدارة الهجرة في المديرية المختصة خلال 30 يوماً
2. الإبلاغ عن أي تغييرات تتعلق بدخلهم و عقاراتهم وممتلكاتهم خلال 30 يوماً
3. الإبلاغ عن أي تغييرات في سكنهم و بيناتهم التعريفية و حالتهم المدنية خلال 20 يوماً
4. إعادة دفع التكاليف المتكبدة بشكل جزئي أو كامل لأي خدمة أو مساعدة أو فائدة على الرغم من أن المتقدم لم تتوفر لديه المعايير اللازمة للاستفادة منها
5. الالتزام بأي طلب آخر للمديرية العامة لإدارة الهجرة ضمن إطار الالتزامات الإجرائية المتعددة الواردة في قانون الأجانب والحماية الدولية للمتقدمين

إن عدم الالتزام بالإبلاغ للمدينة المخصصة (انظر في حرية التنقل) يمكن أن يؤدي إلى قيود على الحقوق و الفوائد و يستثنى من ذلك حقوق التعليم والعناية الصحية.<sup>257</sup> و لكن إن تم اعتبار الطلب مسحوباً (ملغياً) سيتم إيقاف الضمان الصحي العام.

إن المبدأ المشروح في البند رقم 190(1)(ث) من قانون الأجانب والحماية الدولية سابقاً بما يتعلق بالالتزامات المتقدمين لإعادة دفع تكاليف الخدمات و الفوائد مشروح بشكل مفصل بما يتعلق بتغطية العناية الصحية المجانية.<sup>258</sup> إن المتقدمين "الذين لا يملكون أي تغطية ضمان صحي و لا يملكون أي وسائل مادية للدفع للخدمات الصحية" يتم تغطيتهم من قبل نظام الضمان الصحي العام ضمن نظام الحماية الاجتماعية العام في تركيا.<sup>259</sup> سيتم دفع أقساط نظام الضمان الصحي العام لهؤلاء المستفيدين من قبل المديرية العامة لإدارة الهجرة. ويمكن أن تطلب المديرية العامة لإدارة الهجرة من المتقدمين أن يعيدوا دفع هذه الأقساط جزئياً أو بالكامل لاحقاً حسب حالة المتقدم المادية. بالإضافة إلى ذلك، إذا تم التبين لاحقاً أن المتقدم لديه تغطية ضمان صحية أو إمكانات مادية تمكنه من دفع تكاليف العناية الصحية، ستقوم المديرية العامة لإدارة الهجرة بإيقاف تغطية نظام الضمان الصحي للمتقدم خلال 10 أيام و تطلب منه إعادة دفع تكاليف العلاج الطبي و الدواء المستعمل سابقاً.<sup>260</sup>

<sup>255</sup> Suriye insani yardım operasyonu ، Türk Kızılay، في شباط 2019 و متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2Ycy9jo>

<sup>256</sup> البند رقم 90(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>257</sup> البند رقم 91(6) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية

<sup>258</sup> البند رقم 89(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>259</sup> البند رقم 89(3)(أ) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>260</sup> البند رقم 89(3)(ب) من قانون الأجانب والحماية الدولية

إن مديريات إدارة الهجرة مسؤولة و لديها كامل السلطة لتقوم بتقييم حاجة المتقدم لتغطية نظام الضمان الصحي. ويجب أن يتم التوصل إلى القرار أن المتقدم يجب أن يعيد دفع تكاليف العناية الصحية التي قُدمت له بشكل جزئي أو كلي بما يتناسب مع نفس معايير القدرة المادية.

وفقاً للبند رقم 90(2) من قانون الأجانب و الحماية الدولية فإن القرار لتقليل أو سحب الحقوق و الفوائد يجب أن تكون مبنية على "تقييم لكل حالة" من قِبل مديرية إدارة الهجرة المختصة. ويجب إخطار المتقدم كتابياً. وإن كان المتقدم لا يتم تمثيله عن طريق محامٍ أو ممثل قانوني، يجب أن يتم شرح العواقب القانونية للقرار له بالإضافة إلى آلية الطعن المتوفرة.

يمكن للمتقدمين أن يتقدموا بطعن إداري ضد قرار تقليل أو سحب حقوق الاستقبال عن طريق هيئة تقييم الحماية الدولية خلال 10 أيام من الإخطار الخطي أو يمكنهم أن يتقدموا بالطعن القضائي مباشرة للمحكمة الإدارية المختصة خلال 30 يوماً.<sup>261</sup>

#### 4. حرية التنقل

##### مؤشرات: حرية التنقل

1. هل يوجد آلية لتوزيع المتقدمين على مختلف أنحاء البلاد؟

نعم  لا

2. هل ينص القانون على قيود لحرية التنقل؟

نعم  لا

#### 4.1. نظام "المدن المخصصة"

يتم تعيين كل متقدم بولاية معينة حيث يقوم بالتسجيل مع مديرية إدارة الهجرة و يقوم بتأمين سكن خاص على نفقته الشخصية ويجب أن يبقى هناك طالما أنه يخضع للحماية الدولية بما في ذلك الحصول على الحالة. ويعتمد نظام التوزيع على البند رقم 71 من قانون الأجانب و الحماية الدولية وبناء على ذلك تقوم المديرية العامة لإدارة الهجرة بشكل نادر بتحويل متقدم إلى مركز الإقامة والاستقبال و لكن بشكل عام تطلب منه أن يؤمن سكن خاص في الولاية المحددة.

المدن المخصصة للمتقدمين للحماية الدولية: 2018			
أضنة	تشوروم	كارامان	ساكارايا
أديمان	دينيزلي	كارس	سامسون
أفيون	دوزجه	كاستامونو	سيرت
أغري	إيلازي	قيصري	سينوب
أكساراي	إرزينجان	كيركاليه	شانلي أورفا
أماسيا	إرزوروم	كير شهير	سيفاس
أرداهان	إسكي شهير	كلس	شيرناق
أرتفين	غازي عنتاب	قونيا	توكات
بالك أسير	غيرسون	قوتاهيا	طرابزون
باتمان	كوموش هانه	مالاطيا	أوشاك
بايبورت	هاكاري	مانسيا	فان
بيليجيك	هاتاي	ماردين	يالوفا
بولو	إغدر	ميرسين	بوزكات
بوردور	إسبارتا	نيف شهير	زونكول داك
تشاناكاليه	كهрман مرعش	نيغده	

<sup>261</sup> البند رقم 80 من قانون الأجانب والحماية الدولية



وتشرح الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية سياسة التوزيع. تقوم بتعريف مبدأ "المدينة المخصصة" كولايات حددتها المديرية العامة لإدارة الهجرة حيث يُطلب من متقدمي الحماية الدولية أن يسكنوا.<sup>262</sup> و على الرغم من أن المتقدم للحماية الدولية يمكن أن يبدأ طلبه في ولاية ليس مدرجة على القائمة فإنه من الممكن له أن يبقى هناك حتى يتم تعيين مدينة مخصصة وتحويله إليها.<sup>263</sup>

ووفقاً للائحة الأحدث، فإن 62 ولاية في تركيا قد تم تعيينهم من قبل المديرية العامة لإدارة الهجرة "كمدن مخصصة" من أجل تحويل المتقدمين للحماية الدولية.<sup>264</sup>

ولكن فعلياً ليست كل الولايات متوفرة لكل المتقدمين. فالأمر يعود لمديريات إدارة الهجرة بتحديد "فتح" و "إغلاق" كل من "المدن المخصصة" و عمليات التحويل إليها اعتماداً على سعتها. عندما يتم إغلاق إحدى مديريات إدارة الهجرة تقوم عادة بمعالجة الطلبات الموجودة لإصدار بطاقات تعريف متقدم للحماية الدولية و بطاقات تعريف للحماية المؤقتة. لا يتم الإعلان عن عملية "فتح" و "إغلاق" إحدى مديريات إدارة الهجرة بشكل علني.

إن عملية تنظيم "المدن المخصصة" لا تعتمد على معايير متوفرة للعلن ولا يوجد قرار رسمي بما يتعلق بكل متقدم. و بشكل عام يمكن القول أن المدن الكبيرة والمدن الحدودية ليست من بين المدن المخصصة.

وبما أنه يوجد فقط مركزين للإقامة و الاستقبال قيد العمل وبقدره استيعابية لمئة وخمسين مكاناً، إن أغلب المتقدمين للحماية الدولية يعيشون في سكن خاص على حسابهم الشخصي في الولايات المحددة لهم.

وقبل هذه التغييرات في نظام التسجيل كان على المتقدمين للحماية الدولية الحضور إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين / رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء في أنقرة بغية تسجيل طلبهم من خلال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وخلال التسجيل المشترك، كان بإمكانهم اختيار ولايتهم المفضلة شريطة أن تكون "مفتوحة" و لديها أماكن شاغرة. وبعد ذلك التسجيل كان يتم إعطاؤهم وثيقة تسجيل تشير إلى الولاية التي كان يطلب منهم السكن فيها و التي كان عليهم أن يصلوا إليها بغية إبلاغ مديرية إدارة الهجرة.

ليس هناك أي منهجية للممارسات بعد الآن. إن عملية تعيين "مدينة مخصصة" تتم الآن عن طريق مديرية إدارة الهجرة مع الأخذ بعين الاعتبار وجود أفراد من العائلة في ولايات أخرى على سبيل المثال و لكن ليس من الواضح ما إذا كانت المعايير الأخرى معتمدة أم لا.<sup>265</sup> إن تعريف الارتباطات العائلية محصور بالأقارب من الدرجة الأولى وذلك معناها أن الأشقاء وأبناء العمومة غير مقبولين.

#### 4.2. السفر خارج "المدن المخصصة" و العقوبات

تملك مديرية إدارة الهجرة السلطة بفرض التزامات على المتقدمين بالسكن في عنوان محدد بالإضافة إلى الالتزام بتقديم التقارير.<sup>266</sup> وفعلياً إن المتقدمين ليسوا خاضعين لمتطلبات صارمة بتقديم التقارير ولكن سكنهم الفعلي في المكان المعلن لدى مديرية إدارة الهجرة مراقب إن لم يمثلوا أمام مديرية إدارة الهجرة لفترات طويلة. في هذه الحالة يمكن لمديرية إدارة الهجرة أن تقوم بعمليات تفقد غير معلنة.

<sup>262</sup> البند رقم 2(هـ) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>263</sup> البند رقم 66(3) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

<sup>264</sup> للاطلاع على القائمة السابقة منذ آب 2017، انظر في حقوق اللاجئين في تركيا، *Avukatlar için mülteci hukuku el kitabı* آب

2017 و متوفر باللغة التركية على 409 <https://bit.ly/2G9X5Ti>

<sup>265</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

<sup>266</sup> البند رقم 71(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية

وأي سفر خارج الولاية المحددة يجب أن يكون بعد إذن خطي من مديرية إدارة الهجرة و يمكن أن يتم السماح بأكثر من 30 يوماً و يمكن التمديد لمرة واحدة فقط لمدة أقصاها 30 يوماً إضافياً.<sup>267</sup> ويتم منح إذن السفر من قبل مديرية إدارة الهجرة في الوقت المحدد.<sup>268</sup>

إن عدم الالتزام بالبقاء في نفس الولاية له عواقب خطيرة للمتقدم. إن المتقدمين للحماية الدولية الذين لا يأتون إلى الولاية المخصصة في الوقت المحدد أو الذين لم يكونوا موجودين في عنوانهم المسجل لثلاثة زيارات تفتيش متتابعة من قبل السلطات يتم اعتبار أنهم قد قاموا ضمناً بسحب طلبهم للتقدم للحماية الدولية.<sup>269</sup> و فعلياً إن لم يتم إيجاد الشخص في العنوان المعلن ستقوم المديرية العامة لإدارة الهجرة بإصدار قرار "موقع غير معروف" معلنة بذلك أن المتقدم موجود في "موقع غير معروف" بعد القيام بزيارة تفقدية.

بالإضافة إلى ذلك إن حصول المتقدم على الحقوق و الفوائد التي يقدمها قانون الأجانب والحماية الدولية مشروط بشكل أساسي بالاستمرار بالسكن في الولاية المحددة. و تُعتبر بطاقة تعريف التقدم للحماية الدولية وثيقة صالحة فقط ضمن حدود الولاية حيث تم إصدار الوثيقة. ويمكن أن يكونوا خاضعين لتقليل أو سحب شروط الاستقبال إن لم يلتزموا بالبقاء في المدينة المخصصة المحددة.

ولكن فعلياً يمكن أن يكون المتقدم خاضعاً لعقوبات أصعب و عقوبات اعتباطية مثل الاحتجاز الإداري في مراكز الترحيل بغية نقلهم إلى الولاية المحددة (انظر في أسس الاحتجاز). و لكن يبدو أن دقة هذه العقوبات بسبب عدم الالتزام بقانون البقاء في الولاية المحددة يختلف بناء على الجنسية و الاتجاهات الجنسية أو الهوية الجنسية أو الحالة المدنية للمتقدم (مثلاً النساء العازبات) أو بسبب علاقة العمل بين المتقدم و العاملين في مديرية إدارة الهجرة. فعلى سبيل المثال يواجه المتقدمون الأفغان معاملة أقسى من بقية الجنسيات. وحتى عندما يتم الإفراج عن طالب اللجوء من مراكز الاحتجاز بعد أن تم احتجازه بسبب عدم الالتزام بالبقاء في الولاية المحددة، يُطلب من طالبي اللجوء أن يقوموا بتبليغ مركز الترحيل أو إحدى مديريات إدارة الهجرة في ولاية أخرى مختلفة عن التي يسكنون فيها. وفي 2018 أصدرت مديرية إدارة الهجرة قراراً إدارياً للمراقبة (طلب قرار مراقبة إدارية يطالب بإطلاق سراح من مركز الترحيل و التعهد بالتبليغ) لطالبي اللجوء الأفغان بشكل أساسي الذين تم الإفراج عنهم من مراكز الترحيل و فرضت عليهم تعهدات في الولايات الأناضولية المركزية و الشمالية مثلاً أماسيا ونيغده و أفيون و كاستامونو.<sup>270</sup>

ويمكن للمتقدمين الطلب من المديرية العامة لإدارة الهجرة نقلهم إلى ولاية أخرى بسبب العائلة و الصحة وأسباب أخرى.<sup>271</sup>

ويمكن لطلبات تغيير الولاية المطلوبة بسبب أسباب أخرى أن تعطى من قبل المديرية العامة لإدارة الهجرة على أسس استثنائية.

وعندما يكون المتقدم غير سعيد بسبب الولاية التي تم إرساله إليها و تم رفض طلبه بتغيير الولاية، يمكنه الطعن بهذا الرفض عن طريق تقديم طلب طعن إداري عن طريق هيئة تقييم الحماية الدولية خلال 10 أيام أو عن طريق تقديم طلب طعن قضائي من خلال المحكمة الإدارية المختصة خلال 30 يوماً.

<sup>267</sup> البند رقم 91(1)-(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية

<sup>268</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2018

<sup>269</sup> البند رقم 77 (1) (ث) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>270</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

<sup>271</sup> البند رقم 110(5) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية

## ب. السكن

### 1. أنواع الإقامة

#### مؤشرات: أنواع الإقامة

1. عدد مراكز الاستقبال 272: 2
  2. العدد الكلي لأماكن مراكز الاستقبال: 150
  3. العدد الكلي لأماكن الإقامة الخاصة: (لا يوجد جواب)
- ❖ نوع الإقامة الأكثر استعمالاً في الإجراءات الاعتيادية:
- |                          |              |                          |               |                          |                         |                          |          |                                     |   |                          |      |
|--------------------------|--------------|--------------------------|---------------|--------------------------|-------------------------|--------------------------|----------|-------------------------------------|---|--------------------------|------|
| <input type="checkbox"/> | مركز استقبال | <input type="checkbox"/> | اوتل او هوستل | <input type="checkbox"/> | المأوى في حالات الطوارئ | <input type="checkbox"/> | منزل خاص | <input checked="" type="checkbox"/> | X | <input type="checkbox"/> | اخرى |
|--------------------------|--------------|--------------------------|---------------|--------------------------|-------------------------|--------------------------|----------|-------------------------------------|---|--------------------------|------|

❖ نوع الإقامة الأكثر استعمالاً في الإجراءات المعجلة:

- |                          |              |                          |               |                          |                         |                          |          |                                     |   |                          |        |
|--------------------------|--------------|--------------------------|---------------|--------------------------|-------------------------|--------------------------|----------|-------------------------------------|---|--------------------------|--------|
| <input type="checkbox"/> | مركز استقبال | <input type="checkbox"/> | اوتل او هوستل | <input type="checkbox"/> | المأوى في حالات الطوارئ | <input type="checkbox"/> | منزل خاص | <input checked="" type="checkbox"/> | X | <input type="checkbox"/> | احتجاز |
|--------------------------|--------------|--------------------------|---------------|--------------------------|-------------------------|--------------------------|----------|-------------------------------------|---|--------------------------|--------|

إن واحدة من أبرز مشاكل الإطار القانوني للاجئين في تركيا هو عدم القدرة على الالتزام بتوفير مكان إقامة تموله الدولة للمتقدمين للجوء. وينص البند رقم 95(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية بشكل واضح أنه سيقوم المتقدمون للحماية الدولية والحاصلين على الحالة بتأمين سكن خاص بهم على نفقتهم الشخصية. ولا ينص قانون الأجانب والحماية الدولية ولا الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على أي خطط لتقديم الدعم المالي للمتقدمين للحماية الدولية لتغطية تكاليف السكن.

وعلى الرغم من ذلك فإن لدى المديرية العامة لإدارة الهجرة السلطة لإنشاء مراكز استقبال و سكن ليتم استعمالها من أجل "السكن و التغذية و العناية الصحية و الحاجات الأخرى" للمتقدمين للحماية الدولية و الحاصلين على الحالة. 272 لا يجب الخلط بين مراكز الاستقبال والسكن المشار إليها في البند رقم 95 من قانون الأجانب والحماية الدولية و "مراكز الإقامة المؤقتة" وهي عبارة عن مخيمات كبيرة في جنوب تركيا و تأمين السكن للاجئين السوريين القادمين من سوريا و الخاضعين لنظام الحماية المؤقتة (انظر في الحماية المؤقتة: السكن). 273

وحتى الآن يوجد هناك مركزين فقط للاستقبال والإقامة قيد العمل في ولايات يوزكات و تيكيرداغ بإمكانيات متواضعة بمئة وخمسين مكاناً أما المركز الثالث في قونيا وهو عبارة عن مهجع للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة 274 فهو قيد التجديد و ستكون سعته المستقبلية 76 مكاناً. 275 ويتم النظر إلى هذه المراكز على أنها مرافق للإقامة القصيرة ويمكن استقبال الأشخاص المحتجزين الذين يودون التقدم للحماية الدولية لمدة يومين قبل أن يتم تحويلهم إلى أنقرة لتسجيل طلبهم. وبالفعل إن هذه المراكز متوفرة فقط للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة مثل ضحايا العنف بسبب الجنس أو التعذيب أو العنف الجسدي، والنساء العازبات وكبار السن والعاجزين.

272 البند رقم 95(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية

273 البند رقم 95(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية

274 المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء في شباط 2018

275 المديرية العامة لإدارة الهجرة: مراكز الترحيل و متوفر على <http://bit.ly/2osejRh>

وفي السنوات الأخيرة كان هناك استثناء حيث كان هناك 6 مراكز استقبال وإقامة ستصبح قيد العمل ذات سعة استيعابية لألفان و مئتان و خمسون سريراً. و تم بناء هذه المراكز من خلال إطار برنامج الاتحاد الأوروبي الرابط وقد تم دفع 80% من ميزانية البناء من قبل الهيئة الأوروبية. وتم اختيار إزمير وكيركلاريلي وغازي عنتاب وإرزوروم وقيصري وفان كمواقع لبناء هذه المراكز.<sup>276</sup> وعلى الرغم من ذلك تم تغيير هدف هذه المراكز الستة لتصبح مراكز ترحيل بعد قرار الاتحاد الأوروبي التركي المتعلق بالهجرة في 29 تشرين الثاني 2015 وقرار الاتحاد الأوروبي التركي في 18 آذار 2016 (انظر في مكان الاحتجاز).

وفي الحالات الخطيرة بما في ذلك الحالات المستعجلة، يمكن أن تكون المنظمات الغير حكومية قادرة على إيجاد سكن في فندق للمتقدمين الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن قدراتهم المادية. فعلى سبيل المثال، لدى تورك كيزيلاي مهجع مكون من 14 غرفة و متسع لثلاثين مكاناً وهو مفتوح خاصة باللاجئين الذين يواجهون حالات طارئة.<sup>277</sup>

## 2. شروط مرافق الاستقبال

### مؤشرات: شروط مرافق الاستقبال

1. هل هناك أمثلة لطالبي لجوء ليس لديهم الحق بالإقامة و السكن بسبب العدد المحدود للأماكن؟  
نعم  لا
2. ما هو الوقت الوسطي لإقامة طالب اللجوء في مراكز الاستقبال؟ غير متوفر
3. هل يتم إعطاء السكن للأطفال غير المصحوبين مع الراشدين فعلياً؟  
نعم  لا

وكما تم التوضيح في فقرة أنواع الإقامة فإن مراكز السكن والاستقبال الاثنان الوحيدان في يوزكات و تيكيرداغ لديهما قدرة استيعابية لحوالي 150 مكاناً هما الاثنان. والمعلومات الموجودة لدى المجتمع الدولي المتعلقة بوضع هذه المراكز الفعلي قليلة جداً.

وعلى الرغم من أن القدرة الاستيعابية لمراكز الإقامة و الاستقبال محدودة جداً إذا ما تم مقارنتها بعدد الأشخاص الذين يحاولون الحصول على الحماية الدولية في تركيا، يضع البند رقم 95 من قانون الأجانب والحماية الدولية و القانون الناظمة لتأسيس مراكز الاستقبال و الإقامة و مراكز الترحيل (قانون مراكز الترحيل) في 22 نيسان 2014 أسس العمل والهيكلية التنظيمية لهذه المرافق ومراكز الترحيل.

ويملك الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة الأولوية للحصول على الإقامة المجانية وخدمات الاستقبال الأخرى المقدمة في هذه المرافق.<sup>278</sup>

يمكن أن تمتد خدمات الاستقبال المقدمة في مراكز الإقامة و الاستقبال إلى طالبي الحماية الدولية و الحاصلين على الوضع المقيم خارج هذه المراكز<sup>279</sup> على الرغم من أنه فعلياً وبسبب سياسة التوزيع يمكن للمتقدمين المسجلين والمقيمين في نفس ولاية المركز أن يحصلوا على هذه الخدمات.

ولكن ينص البند رقم 4 من القانون الناظم لمراكز الترحيل أنه يجب مراعاة 9 مبادئ أساسية في هذه المراكز قيد العمل بما في ذلك إعطاء الأولوية للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ومصحة الأطفال وسرية البيانات الشخصية و إخطار المقيمين و المحتجزين بشكل كافٍ عن طبيعة و نتائج العمليات التي يقومون بها واحترام المعتقدات الدينية والعبادة و عدم التمييز.

<sup>276</sup> الهيئة الأوروبية: فيتشيه: (أ. ب. ي.) البرامج الوطنية الغير مركزية: برنامج TR 7 12 17 و متوفر على <http://bit.ly/1Ujxtxl>

<sup>277</sup> المعلومات مقدمة من تورك كيزيلاي في كانون الثاني 2018

<sup>278</sup> البند رقم 95(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>279</sup> البند رقم 95(4) من قانون الأجانب والحماية الدولية

وفي الوقت الحالي إن أغلب المتقدمين للحماية الدولية خاضعين للسكن الخاص في الولايات المحددة لهم على حسابهم الخاص. إن الحصول على سكن يبقى تحدياً كبيراً و ذلك لعدة أسباب منها ارتفاع أسعار الإيجار و الدفعة المقدمة الكبيرة التي يطلبها أصحاب البيوت. إن إيجارات المنازل مرتفعة جداً و كانت النتيجة أن عائلتين أو ثلاثة يعيشون في نفس المكان ليتمكنوا من دفع الإيجار. و لا يتم إعادة الدفعة التأمينية عندما يتم إنتهي العقد. و بناء على ذلك فإن عدداً كبيراً من المتقدمين ومنهم المستفيدين من الحماية المؤقتة (انظر في الحماية المؤقتة: السكن) يبقون معرضين للتشرد والحرمان أو السكن في المخيمات الفقيرة المؤقتة.

وتأتي العقبة الأخرى التي تؤثر في سكن المتقدمين من التهميش من المجتمعات المحلية و مجموعات اللاجئين الآخرين و بسبب ذلك يضطر الناس إلى السكن في ضواحي بعيدة عن مركز المدينة والمشافي ومراكز التعليم والمباني العامة. وعلى الرغم من أن أنواع التحديات تختلف حسب الولاية وملف المتقدم فإن المشكلة الأكثر شيوعاً هي إيجاد مكان مناسب للعيش في المدن المتوسطة و الشرقية الأناضولية المحافظة جداً. فعلى سبيل المثال بالنسبة للمتقدمين من أصول افريقية فإن هذا الأمر يتطلب جهوداً أكبر وذلك بسبب العنصرية السائدة. وفي ولايات أخرى مثل هاتاي، يعيش طالبو اللجوء الأفغان في مجتمع منعزل بعيداً عن مركز أنطاكية وذلك بسبب التمييز من قِبل السكان المحليين و السوريين. و لكن في أنقرة يعيشون بشكل عام في منطقة التنداغ مع اللاجئين السوريين. و في اسطنبول يزداد عدد الأفغان المستقرين في كوتشوك سو ويني مهلة.<sup>280</sup> وفي أضنة ومرسين يعيشون في المناطق الريفية في ظل ظروف غير مستقرة مع السوريين.<sup>281</sup>

وفي 29 تشرين الثاني 2017، أفادت تقارير إعلامية عن 96 شخصاً من أفغانستان و الباكستان تم اختطافهم وحبسهم في قبو من قبل المهربين في اسطنبول و تعرضوا للتعذيب و الجوع لمدة شهر كامل.<sup>282</sup> وفي حادثة سابقة أفادت التقارير بأن بثلاثة لاجئين إيرانيين تم حبسهم في منزل لمدة 37 يوماً و تم تعذيبهم على يد مهربين في 29 تموز 2017.<sup>283</sup> و في 2018 أفادت تقارير إعلامية عن إعلان معلق خارج متجر في دينيزلي محذراً الإيرانيين والأفغان والسوريين من الدخول وإلا تعرضوا للعنف الجسدي.<sup>284</sup>

<sup>280</sup> بيغيد سيهان "تطور الهجرة الأفغانية في اسطنبول" في 17 كانون الأول 2017 و هو متوفر على <http://bit.ly/2tkCRjH>

<sup>281</sup> المعلومات مقدمة من نقابة محامي أضنة في شباط 2018 و نقابة محامي مرسين في شباط 2018

<sup>282</sup> ت 24 "Her gün dövüler, aç bıraktılar" 'işkence' في 29 تشرين الثاني 2017 و هو متوفر باللغة التركية على

<http://bit.ly/2tGEJn8>

<sup>283</sup> 'Sözcü, 'Kadıköy'den korkunç haber: Dehşet dolu 37 gün' في 29 تموز 2017 و متوفر باللغة التركية على الموقع:

<http://bit.ly/2DkOG9z>

<sup>284</sup> إفرينسيل 'İrççi afiş: İran' dayak yer' أفغان müşteri bu dükkâna giremez' Suriye-Irççi afiş: İran' في 15 تشرين الأول في 2018 و هو متوفر باللغة التركية على

<https://bit.ly/2YbyRgJ>

## ت. العمل والتعليم

### 1. الدخول إلى سوق العمل

#### مؤشرات: الدخول إلى سوق العمل

1. هل يسمح القانون بدخول طالبي اللجوء إلى سوق العمل؟

نعم  لا

❖ إن كان الأمر كذلك، متى يدخل طالبو اللجوء إلى سوق العمل؟ 6 أشهر

2. هل يسمح القانون بالحصول على عمل بعد اختبار سوق العمل؟

نعم  لا

3. هل يسمح القانون لطالبي اللجوء بالعمل في قطاعات معينة؟

نعم  لا

❖ إن كان الأمر كذلك، حدد اية قطاعات:

4. هل يحد القانون عمل طالبي اللجوء بحد أقصى للعمل؟

نعم  لا

❖ إن كان الأمر كذلك، حدد عدد الأيام بكل سنة

5. هل هناك قيود على دخول سوق العمل فعلياً؟

نعم  لا

يمكن لطالبي اللجوء التقدم للحصول على تصريح عمل بعد 6 أشهر من تقديم طلب الحماية الدولية.<sup>285</sup>

سيتم تحديد المبادئ و الإجراءات التي تحكم عمالة المتقدمين للحماية الدولية و المستفيدين منها من قبل وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية بالتشاور مع وزارة الداخلية.<sup>286</sup> و على هذا الأساس فإن القانون المعدل في 26 نيسان 2016 لتصريح العمل للمتقدمين للحماية الدولية و أولئك الذين قد تم منحهم الحماية الدولية يؤكد أنه يمكن للمتقدمين التقدم لوزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية للحصول على تصريح عمل من خلال نظام إلكتروني بعد 6 أشهر من تقديم طلب اللجوء.<sup>287</sup>

يجب على المتقدمين أن يحملوا وثيقة تعريف صالحة بغية التقدم<sup>288</sup> و هذا معناه أن أولئك المتقدمين الذين لا يملكون بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية بسبب القبول أو بسبب انطباق الإجراءات المعجلة- لا يحق لهم التقدم لتصريح العمل. وفي جميع الأحوال سيكون من الصعب على هذه الفئات أن من المتقدمين أن يحصلوا على الحق بالدخول إلى سوق العمل نظراً لفترة الانتظار العامة لسنة أشهر قبل التقديم على تصريح العمل.

ويُتوقع أن يتم الحصول على إعفاء من واجب الحصول تصريح عمل للعمل في قطاع الزراعة و المواشي. و لكن في هذه الحالات يجب على المتقدم التقدم لطلب استثناء أمام المديرية المختصة للعائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية في كل ولاية.<sup>289</sup> يمكن لوزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية أن تضع بعض الحدود في كل ولاية أو عدد محدد لكل قطاع.<sup>290</sup>

<sup>285</sup> البند رقم 89(4)أ) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>286</sup> البند رقم 89(4)ب) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>287</sup> البند رقم 6 - 7 من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية

<sup>288</sup> البند رقم 1)6 - (2) من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية

<sup>289</sup> البند رقم 9(1) من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية و لكن مؤقتاً تم تقديم هذه الطلبات لوزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية، المادة المؤقتة البند رقم 1 من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية.

<sup>290</sup> البند رقم 9(2) من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية

وبشكل عام، يخول القانون الوزارة بأن تضع ضوابط قطاعية و جغرافية على حق المتقدم في العمل دون تقديم أي تفاصيل إضافية بما يتعلق بالأسس القابلة للتطبيق لهذه الضوابط.<sup>291</sup> بالإضافة إلى ذلك لا يمكن أن يحصل المتقدمون على أجر أقل من الحد الأدنى للأجور.<sup>292</sup>

و فعلياً تحتاج السلطات حالياً إلى شهر إلى شهرين لمعالجة طلب تصريح العمل.<sup>293</sup> و رغم ذلك يبقى عدد تصاريح العمل التي صدرت لمجموعات من جنسيات مختلفة من طالبي اللجوء بين 2015 و 2016 ضئيلة، ولا تتوفر أية أرقام لعام 2018. ويشير الجدول التالي إلى تصاريح العمل التي تم إصدارها للأفغان والصوماليين والعراقيين وليس محدودة ب المتقدمين للحماية الدولية:

تصاريح العمل الصادرة للمواطنين الأفغان و العراقيين و الصوماليين بين 2015 و 2017			
2017	2016	2015	
609	444	305	أفغانستان
1,137	1,031	692	العراق
0	0	0	الصومال

المصدر: (سابقاً) وزارة العمل و الأمن الاجتماعي، إحصائيات تصريح العمل: <https://bit.ly/2U5RJyB>

ويستمر المتقدمون للحماية الدولية بمواجهة عمالة غير معلنة بشكل كبير و مواجهة الاستغلال في العمل في تركيا و ذلك يشبه المستفيدين من الحماية المؤقتة (انظر في الحماية المؤقتة: الدخول إلى سوق العمل). وفي 2018 ازداد عدد المواطنين الأفغان في العمالة غير المعلنة بشكل كبير في مدن مثل اسطنبول ودينيزلي وكوحايلي.<sup>294</sup>

ويتوقع البرنامج إمكانية حصول المتقدمين على خطط للتدريب المهني تنظمها وكالة العمل التركية.<sup>295</sup> و فعلياً تقدم مراكز التعليم العامة في المحافظات في كل ولاية مع وكالة العمل التركية تقدم دورات مهنية لطالبي اللجوء في العديد من الأماكن.

## 2. حق التعليم

### مؤشرات: حق التعليم

1. هل ينص القانون على حق التعليم لطالبي اللجوء من الأطفال؟  
 لا  نعم

2. هل يستطيع الأطفال الحصول على التعليم فعلياً؟  
 لا  نعم

إن المتقدمين للحماية الدولية وأفراد عائلاتهم سيكون لهم حق الحصول على خدمات التعليم في المدارس الابتدائية والإعدادية في تركيا.<sup>296</sup>

إن تركيا هي طرف من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأطفال منذ 1995. و يعترف الدستور التركي في المادة 42 بحق التعليم و الذي ينص على أنه "لا يجب أن يُحرم أي شخص من حق التعليم و التعلم". و ينص القانون التركي في التعليم الأساسي والتدريب أن التعليم الأساسي إجباري لجميع البنات والبنين بين عمر 6 إلى 13 سنة و يجب أن يكون متوفراً بدون مقابل في

<sup>291</sup> البند رقم 18(1) من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية

<sup>292</sup> البند رقم 17 من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية

<sup>293</sup> اللاجئين الدوليين "أبحث عن حقوقي: ليس بإمكان اللاجئين في تركيا الحصول على العمالة الشرعية حتى الآن" في كانون الأول 2017 و متوفر على <http://bit.ly/2ylz434>

<sup>294</sup> Hepimiz Göçmeniz، 'İSiG Meclisi'nden Murat Çakır'la göçmen işçiler üzerine röportaj'، في 10 آذار 2019 و هو متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2CIXxKj>. انظر في إي ر إي ن "بعد الهرب من الحرب المتفاقمة يجد الأفغان خيارات ضيقة

في تركيا" في 24 أيلول 2018 و متوفر على <https://bit.ly/2W6mfWH>

<sup>295</sup> البند رقم 22 من قانون تصريح العمل للمتقدمين و للمستفيدين من الحماية الدولية

<sup>296</sup> البند رقم 89(1) من قانون الحماية الدولية

المدارس العامة.<sup>297</sup> و حالياً يُقسم التعليم الأساسي الإجباري الممتد لثمانين سنوات إلى مرحلتين لمدة أربع سنوات لكل مرحلة. و يبقى الأهل والوصاة مسؤولين عن تسجيل أطفالهم الذي بلغوا عمر المدرسة في المدارس في الوقت المناسب. بالإضافة لذلك فإن القانون الأساسي في التعليم الوطني يضمن بوضوح عدم التمييز في تقديم خدمات التعليم للأطفال "بغض النظر عن لغتهم أو عرقهم أو جنسهم ودينهم".<sup>298</sup>

ويجب على العائلة أن تكون حاصلة على بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية إن أرادوا تسجيل أطفالهم في المدارس العامة و هذه البطاقة تحتوي على الرقم التعريفي للأجانب الذي خصصته المديرية العامة لشؤون السكان لكل فرد من أفراد العائلة. و يُعد التسجيل على الرقم التعريفي للأجانب ضرورياً جداً للسلطات المدرسية ليكونوا قادرين على معالجة تسجيل الطفل.<sup>299</sup> وعلى الرغم من ذلك تقوم وزارة التعليم الوطني بإعطاء التعليمات للمدارس العامة بتسهيل دخول الطفل إلى المدرسة حتى عندما تكون العائلة لم تستكمل عملية التسجيل على الحماية الدولية من خلال مديرية إدارة الهجرة. و يجب على الأطفال الحضور إلى المدرسة في "المدينة المخصصة" التي تم تخصيصها للعائلة (انظر في حرية التنقل).

وبناء على ما ورد في اليونيسيف، كان عدد الأطفال اللاجئين الغير السوريين الذين سجلوا في المدارس في نهاية تشرين الأول 2018 كان 55026.<sup>300</sup>

وبما أن لغة التعليم هي اللغة التركية فإن عامل اللغة يشكل عائقاً فعلياً للأطفال من طالبي اللجوء. وليس هناك أي تحضير مقدم على المستوى الوطني أو دروس تدارك للأطفال من طالبي اللجوء لكي يبدأوا بتعليمهم في تركيا أو أولئك الذين لم يأتوا إلى المدرسة لبعض الوقت لعدة أسباب. و فعلياً يتم إعطاء الأطفال غير المصحوبين الذين يقطنون في مأوى تابع للدولة دروس في اللغة التركية في المأوى نفسه قبل التسجيل في المدرسة. أما بالنسبة للأطفال من طالبي اللجوء فليدهم حق الحصول على دورات في اللغة التركية نظرياً و التي تقدمها مراكز التعليم العام أو البلديات في الولاية المخصصة و لكن فعلياً إن دورات اللغة هذه المخصصة لهم ليست متوفرة في جميع أنحاء تركيا. ولا يقدم نظام التعليم التركي أي صفوف تدارك أو حصص للتكيف للأطفال الأجانب الذين تلقوا تعليماً سابقاً بمناهج مختلفة. و لكن تقدم المراكز المجتمعية التي تعمل في تورك كيزلاي (الهلال الأحمر التركي) عبر البلاد دورات في اللغة التركية و خدمات أخرى للمتقدمين (انظر في محتوى الحماية المؤقتة).

إن كان الطفل ذو خبرة تعليمية سابقة قبل الوصول إلى تركيا فسيتم القيام بتقييم تعادلي من قبل مديرية التعليم في الولاية لتحديد أي صف أو مرحلة ستكون مناسبة لهم للتسجيل فيها. و بشكل خاص عندما لا تملك العائلة أية وثائق عن دراسة الطفل السابقة فإن عملية التقييم التعادلية ستكون معقدة.

وأخيراً على الرغم من أن التعليم مجاني فإن التكاليف الإضافية مثل الكتب و القرطاسية و اللباس المدرسي سيشكل عبئاً مادياً على الأهل الذين هم بالأصل غير قادرين على تدبير أمور المعيشة في الولايات المخصصة.

وبما يتعلق بطالبي اللجوء من الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة فتعزز وزارة التعليم الوطني أنه عندما يكون هناك طالب أجنبي تبين أنه بحاجة لتعليم خاص لذوي الاحتياجات الخاصة فسيتم اتخاذ الإجراءات الضرورية بما يتناسب مع قانون خدمات التعليم الخاص الذي ينظم تقديم خدمات التعليم للأطفال من ذوي الإعاقة الجسدية أو العقلية.<sup>301</sup>

ويمكن للأطفال من طالبي اللجوء الدخول إلى المدارس الخاصة أيضاً و لكنها مدفوعة التكاليف. إن مثل هذه المدارس موجودة في أنقرة للأطفال من العراق و ليبيا و يتم الإشراف عليها من قبل وزارة التعليم الوطني مثلاً.<sup>302</sup>

<sup>297</sup> قانون التعليم الأساسي والتدريب رقم 222

<sup>298</sup> القانون الأساسي في التعليم الوطني رقم 1738

<sup>299</sup> وينظم تعميم وزارة التعليم الوطني تفاصيل إجراءات التسجيل العائد بتاريخ 23 أيلول 2014 المتعلقة بتقديم التعليم و خدمات التدريب للمواطنين الأجانب.

<sup>300</sup> منظمة اليونيسيف تركيا 2018 النتائج الإنسانية في كانون الأول 2018، 3.

<sup>301</sup> المصدر السابق نفس

<sup>302</sup> المعلومات مقدمة من دراسات الهجرة في البوسفور في كانون الثاني 2019



## ث. العناية الصحية

### مؤشرات: العناية الصحية

1. هل يضمن التشريع الوطني حق الحصول على العناية الصحية الطارئة لطالبي اللجوء؟  
نعم  لا
2. هل يحصل طالبو اللجوء على عناية صحية مناسبة فعلياً؟  
نعم  محدودة  لا
3. هل تتوفر فعلياً العناية الخاصة لضحايا التعذيب أو لأولئك الذين تعرضوا لصدمة؟  
نعم  محدودة  لا
4. إن تم تقليل الشروط المادية أو تم سحبها، فهل ما يزال يستطيع طالبو اللجوء الحصول على العناية الصحية؟  
نعم  محدودة  لا

إن نظام الضمان الصحي العام في تركيا ينص على إلزامية تقديم بعض تغطية التأمين الصحي لسكان تركيا سواء كان عام أو خاص. أما بالنسبة للأشخاص الذين يحصلون على دخل قليل لا يتجاوز عتبة معينة و بذلك لا يكونوا قادرين على تغطية تأمينهم الصحي بأنفسهم فإن النظام يقدم تغطية من العناية الصحية المجانية.<sup>303</sup>

ينص البند رقم 89(3) من قانون الأجانب و الحماية الدولية أنه سيتم تغطية "المتقدمين للحماية الدولية و الحاصلين على الحالة الذين لا يغطيهم أي نظام تأمين صحي و الذين لا يملكون المال للحصول على الخدمات الصحية" سيتم تغطيتهم من قبل نظام التأمين الصحي العام في تركيا و على ذلك لديهم الحق بالحصول على خدمات العناية الصحية المجانية من قبل مقدمي خدمات الرعاية الصحية العامة. و بالنسبة لهؤلاء الأشخاص فتدفع المديرية العامة لإدارة الهجرة الدفعات الأساسية المتعلقة بالتأمين الصحي.

ويُتوقع أن يصدر قانون يتعلق بتقييم الوضع المادي في سبيل قرارات تغطية العناية الصحية للمتقدمين (انظر في معايير وقيود الحصول على شروط الاستقبال). و يقر القانون بأنه عندما تتبين المديرية العامة لإدارة الهجرة لاحقاً أن المتقدم قادر بشكل جزئي أو كلي على دفع أقساط التأمين الصحي الخاص بهم فيمكن أن يُطلب منهم أن يقوموا بإعادة دفع الأقساط بشكل كلي أو جزئي التي قامت بدفعها المديرية العامة لإدارة الهجرة لنظام التأمين الصحي العام.

وفي المقابل وعلى الرغم من أن البند رقم 89(3) من قانون الأجانب و الحماية الدولية ينص على أن المديرية العامة لإدارة الهجرة ستدفع الدفعات الأساسية بالنيابة عن المتقدمين للحماية الدولية و الحاصلين على الحالة، فإنه فعلياً، تقوم وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية بالدفع في إطار التنسيق بين الوكالتين. إن عملية تقييم الوضع المادي تقوم على أساس "تقييم الدخل" و الذي يصنف المستفيد بناء على مستوى دخله. يتم تغطية أقساط العناية الصحية بشكل كامل للأشخاص الذين يصنفون في الفئة (ج صفر) أما بالنسبة للأشخاص الذين يصنفون بالفئات (ج واحد) و (ج اثنان) و (ج ثلاثة) فتتم تغطية تكاليف الرعاية الصحية الخاصة بهم بشكل جزئي.<sup>304</sup>

### 1. مجال تغطية العناية الصحية

من خلال النظام الصحي التركي يتم تبيين الفروقات بين مراكز العناية الصحية العامة الأساسية والثانوية والدرجة الثالثة:

- يصنف ما يلي على أنه مراكز عناية صحية أساسية: المحطات الصحية و المراكز الصحية و مراكز تنظيم الأسرة و العناية بالطفل و الأم مستوصفات معالجة السل الموجودة في كل منطقة من كل ولاية.
- تصنف مشافي الدولة على أنها مراكز عناية صحية ثانوية.

<sup>303</sup> يضع قانون التأمين الصحي العام و الأمن الاجتماعي رقم 2210 نطاق و طرائق نظام التأمين الصحي العام في تركيا.  
<sup>304</sup> تورك كيزلاي "المستفيدون السوريون من مركز أنقرة المجتمعي" في أيلول 2018 و متوفر على <https://bit.ly/2Yx50zB>

▪ تصنف مشافي البحث والتدريب و مشافي الجامعة على أنها مراكز عناية صحية درجة ثالثة.

يحق للأشخاص الذين يغطيهم نظام التأمين الصحي العام أن يأتوا بشكل تلقائي من أجل التشخيص و العلاج و خدمات إعادة التأهيل في أي من مراكز العناية الصحية الأساسية. و تقوم هذه المراكز بالتصوير الشعاعي و إعطاء اللقاحات ضد الأمراض المعدية و خدمات خاصة للرضع والأطفال والمراهقين بالإضافة إلى رعاية الأمومة والخدمات الصحية الإنجابية.

بحق للمستفيدين من نظام التأمين الصحي العام القوم بشكل تلقائي إلى المشافي العامة و المشافي البحثية والتدريبية في ولايتهم. ولكن يأتي حصولهم على العناية الصحية و الطبابة من مشافي الجامعة بناء على تحويلية من المشافي الحكومية. وفي بعض الحالات يمكن للمشافي الحكومية أن تحول أحد المستفيدين إلى مشفى خاص حيث لا تتوفر العناية الصحية المناسبة في أي من مراكز العناية الصحية العامة في الولاية. وفي هذه الحالة يتم تعويض المشفى الخاص من قبل نظام التأمين الصحي العام ولا يتم تكليف المستفيد بالدفع.

ومن حيث المبدأ تتم عملية التحويل من مشفى جامعي إلى مشفى خاص في الحالات الطارئة فقط و خدمات العناية المشددة بالإضافة إلى حالات الحروق و معالجة السرطان. وبناء على ذلك في حالات الطوارئ الصحية يمكن للأشخاص المعنيين القوم بشكل تلقائي إلى مشافي الجامعة و المشافي الخاصة دون تحويلية.

إن دخول مستفيدي نظام التأمين الصحي العام إلى خدمات الرعاية الصحية الثانوية والدرجة الثالثة مشروط بما إذا كانت الحالة الصحية تقع ضمن مجال توجيه التطبيق الصحي لعام 2013.<sup>305</sup>

أما بالنسبة لمعالجة الحالات التي لا تقع ضمن مجال توجيه التطبيق الصحي أو بالنسبة لدفعات العلاج المرتبطة بالحالات الصحية التي يغطيها توجيه التطبيق الصحي و التي تتجاوز قيمة التعويض المادي الأعظم الذين يسمح به توجيه التطبيق الصحي، يمكن أن يُطلب من المستفيدين أن يقوموا بتسديد دفعات إضافية.

ووفقاً لتوجيه التطبيق الصحي فيجب على الأشخاص الذين يغطيهم نظام التأمين الصحي العام أن يشاركوا بعشرين بالمئة من المبلغ الكامل لقيمة العلاج المطلوب. بالإضافة إلى ذلك يجب على المستفيدين أن يدفعوا 3 ليرة تركية لكل مادة طبية مستعملة و ذلك لعدد أقصاه 3 مواد طبية و يدفعون أيضاً ليرة تركية واحدة لكل مادة طبية إن تم وصف أكثر من 3 مواد لهم.

أما بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من مرض عضال يتطلب أخذ أدوية بشكل مستمر مثل داء السكري و ارتفاع ضغط الدم أو الربو ففي هذه الحالة يمكنهم الحضور إلى أحد مشافي الدولة وطلب الحصول على تقرير طبي. و بإعطاء التقرير الطبي لأي صيدلية يمكنهم الحصول على إعفاء من رسوم المشاركة.

ويمكن للأشخاص الحضور إلى مراكز طبية عامة في المدن المخصصة للاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية المجانية.

ووفقاً للبند رقم 67(2) من قانون الأجانب و الحماية الدولية سيتم تقديم العلاج المناسب لأولئك الذين تبين أنهم "ضحايا للتعذيب و الاغتصاب و أشكال أخرى للعنف الجنسي و الجسدي و النفسي" بغية إصلاح الضرر الذي سببته تلك التجارب السابقة. ولكن بالنسبة للتنفيذ الفعلي لهذا الإجراء فإن التوجيه يذكر فقط أن سلطات المديرية العامة لإدارة الهجرة يمكن أن تتعاون مع المؤسسات العامة المعنية و المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية لهذه الغاية.<sup>306</sup> وبناء على ذلك فإن تغطية العناية الصحية المجانية للمتقدمين تمتد أيضاً لأي حاجات علاج صحية عقلية للمتقدمين ناجمة عن الاضطهاد الذين تعرضوا له سابقاً. وفي كل الحالات تمتد تغطية العناية الصحية المجانية تحت نظام التأمين الصحي العام لخدمات الصحة العقلية من قبل مراكز العناية الصحية العامة. تقدم مديريات المحافظات للسياسات الاجتماعية و العائلية مساعدة نفسية على الرغم من أن المترجمين الفوريين غير متوفرين في معظم هذه المديريات.

<sup>305</sup> التوجيه رقم 28597 في 24 آذار 2013  
<sup>306</sup> البند رقم 113(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

تقدم عدد من المنظمات غير الحكومية مجموعة من الخدمات الاجتماعية النفسية في بعض المناطق حول تركيا و لكن بقدرات محدودة. تمثل رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء ومؤسسة تطوير الموارد البشرية وتورك كيزلاي ودعم الحياة بعض من المنظمات الغير حكومية التي تقدم الدعم النفسي والاجتماعي في مدن مختلفة عبر تركيا.

## 2. العقبات الفعلية للحصول على العناية الصحية

للاستفادة من نظام التأمين الصحي العام يجب على المتقدمين أن يكونوا قد تم تسجيلهم من قبل مديرية إدارة الهجرة وحصلوا على بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية و التي تدرج أيضاً الرقم التعريفي للأجانب المعطى من قبل المديرية العامة لشؤون السكان لكل متقدم. إن هذا الرقم التعريفي للأجانب هو ضرورة لكي تستطيع المشافي و مراكز تقديم الخدمات الصحية استقبال و معالجة طالب اللجوء. و إن العقبات الحالية لعملية التسجيل ذات انعكاسات على حصول طالبي اللجوء على العناية الصحية.

إن عائق اللغة يبقى العقبة الأكثر بروزاً الذي يواجهه طالبي اللجوء الذين يريدون الحصول على خدمات العناية الصحية.<sup>307</sup> تعطي المشافي في تركيا مواعيد للمرضى على الهاتف. وبما أن خط إعطاء المواعيد في المشافي لا يخدم أي مريض مستقبلي بأي لغة غير اللغة التركية فإن المواطنين الأجانب بحاجة للمساعدة من متكلم باللغة التركية في مرحلة الحصول على موعد في المشفى. و ليس هناك أي نظام على مستوى الدولة لتقديم المساعدة في الترجمة للمتقدمين للحماية الدولية و المستفيدين على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قام بتمويل "صحة" وجملة من الأمور الذي يقدم الدعم المالي للمترجمين الفوريين للمتبعين بالحماية المؤقتة من السوريين (انظر في الحماية المؤقتة: العناية الصحية). و تقدم المنظمات غير الدولية أيضاً في بعض الأماكن خدمات محدودة لمرافقة طالبي اللجوء الضعفاء في المشافي.

وفي بعض الولايات مثل هاتاي لا يقبل الأطباء إلا المترجمين المحلفين بينما في أنقرة لدى المشافي مترجمين خاصين بها.<sup>308</sup>

عندما يكون لدى المتقدم للحماية الدولية مشكلة صحية و علاجها غير متوفر في الولاية المخصصة حيث يقطن فيمكنه أن يطلب النقل إلى ولاية أخرى ليستطيع الحصول على العلاج (انظر في حرية التنقل). يسمح البند رقم 110(5) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية أن يطلبوا النقل إلى ولاية أخرى لأسباب صحية.

وتنص المادة رقم 90(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية على أن المتقدمين الذين لا يلتزمون بالواجبات الواردة في البند رقم 90 (1) أو الذين صدر بحقهم قرار حالة سلبي فيمكن للمديرية العامة لإدارة الهجرة الشروع في تخفيض الحقوق و الفوائد باستثناء حقوق التعليم للفاصرين و العناية الصحية الأساسية. و لكن فعلياً بدأت مديرية إدارة الهجرة بعملية إلغاء التأمين الصحي العام للأشخاص الذين تم اعتبار طلبهم للحماية الدولية مسحوب (ملغي) بسبب عدم الالتزام بواجبات البقاء في المدينة المخصصة أو تم رفضهم حتى لو لم يكن القرار نهائياً. و تم الطعن بهذه القرارات من قبل المحامين و لكن لم تحقق نتائج ناجحة حتى الآن.<sup>309</sup>

بالإضافة إلى ذلك في ولايات مثل أفيون و كيركاليه حيث يمكن للأشخاص أن يعيدوا تفعيل التأمين الصحي العام و لكن لا يمكنهم الاستفادة من العناية الصحية قبل دفع ديون الأقساط المستحقة للفترة التي كان فيها التأمين الصحي العام الخاص بهم غير مفعّل.<sup>310</sup>

307 المعلومات مقدمة من دراسات الهجرة في البوسفور في كانون الثاني 2019

308 المعلومات مقدمة من دراسات الهجرة في البوسفور في كانون الثاني 2019

309 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

310 المصدر السابق نفسه

## ج. حاجات استقبال خاصة للمجموعات المعرضة للخطر

### مؤشرات: حاجات استقبال خاصة

1. هل يوجد تقييم لحالات الاستقبال الخاصة للأشخاص الضعفاء فعلياً؟

نعم  لا

وتتضمن الفئة المسماة "الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة" "القاصرين غير المصحوبين والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن و النساء الحوامل والعائل الوحيد الذي معه أطفال صغار وضحايا التعذيب والاغتصاب وأشكال أخرى للعنف الجنسي والجسدي والنفسي".<sup>311</sup>

بالإضافة إلى المعايير المستخدمة في تحديد الهوية، يقوم قانون الأجانب والحماية الدولية بعدد من الاحترازمات الخاصة المتعلقة بخدمات الاستقبال ليتم منحها "لذوي الاحتياجات الخاصة" بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين. ولكن معايير الاستقبال الإضافية التي يصفها القانون ليست كافية.

### 1. استقبال الأطفال غير المصحوبين

ينص البند رقم 66 من قانون الأجانب والحماية الدولية بما يتعلق بالأطفال غير المصحوبين على أنه يجب الانتباه إلى مبدأ "مصلحة الطفل" في أي قرار يتعلق بالمتقدمين غير المصحوبين القاصرين. سيتم وضع المتقدمين الذين لم يتجاوزوا السادسة عشر من عمرهم في مأوى للأطفال أو مكان آخر تحت سلطة وزارة العائلة والعمل والخدمات الاجتماعية<sup>312</sup> أما بالنسبة للمتقدمين الذين تجاوزوا السادسة عشر من العمر فيمكن أن يقيموا في مراكز خاصة ضمن مراكز الإقامة والاستقبال. ولكن إبقاء الأطفال بين عمر 16 – 18 في مرافق الوزارة يبقى صعباً في مناطق من تركية.

### 2. استقبال الناجين من التعذيب والعنف

ووفقاً للبند رقم 67(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية فسيتم تقديم العلاج المناسب للمتقدمين الذين تبين أنهم "ضحايا التعذيب والاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي والجسدي والنفسي" بغية إصلاح الأذى الذي سببته التجارب السابقة. ولكن بالنسبة للتنفيذ الفعلي لهذا الالتزام فإن التوجيه يذكر فقط أن سلطات الإدارة العامة لمديرية الهجرة يمكن أن تتعاون مع المراكز العامة المختصة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لهذا الهدف. (انظر في العناية الصحية)

إن العنف على أساس الجنس ضد اللجاننات يستمر كخطر موجود كما تم الإشارة في أبحاث 2018 من نقابة الأطباء في تركيا.<sup>313</sup> وفي 2016 تم اغتصاب أختين من أوغندا و تعرضتا للضرب وسبب ذلك بموت إحدهن في اسطنبول.<sup>314</sup> وفي 2017 تم الاعتداء بالضرب على امرأة من قبرغيزستان من قبل رجال الشرطة في أنطاليا.<sup>315</sup> وفي عام 2018 اختفت امرأة أفغانية لمدة شهر ثم وجدت مقتولة في بوردور.<sup>316</sup> وفي بداية 2019 تم اغتصاب امرأة أوزباكستانية من قبل رجل شرطة في

<sup>311</sup> البند رقم 3(1)(ل) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>312</sup> للمناقشة انظر في سابين ستراسر و إذا إليف تيببت "الحدث الفاصل في كل يوم: الأمل والقيود في حياة طالبي اللجوء الصغار الغير مصحوبين في تركيا" مجلة دراسات العرق والهجرة في 20 آذار 2019 و متوفر على <https://bit.ly/2Cxhga8>

<sup>313</sup> 'Birgün, 'Göçün kadına yansıması: Zorla fuhuş, şiddet, hastalık'، في 23 آب 2018 و متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2JudcgC>

<sup>314</sup> 'Violet ve Beatrice için adalet çağırısı'، في 5 كانون الأول 2016 و هو متوفر باللغة التركية على <http://bit.ly/2z3QdyB>

<sup>315</sup> 'Antalya'daki kadına polis şiddeti için flaş tutuklama'، في 27 تشرين الأول 2017 و متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2TQ4Gxi>

<sup>316</sup> 'Burdur'da kadın cinayeti: Kayıp Afgan kadın gömülmüş halde bulundu'، في 8 شباط 2019 و هو متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2T80vYi>

اسطنبول وبينما كانت الإجراءات الجنائية معلقة أمام المحكمة الجنائية الثامنة في اسطنبول، أفاد تقارير المحامين أنه تم ترحيل المرأة بسبب خروقات في التزامات تصريح الدخول ولم يعد بالإمكان الوصول إليها في أوزبكستان لتوكيل محامي.<sup>317</sup>

وفي بعض الحالات يمكن استعمال تاريخ العنف حسب الجنس للمتقدمات الإناث ضدهن من قبل السلطات العامة التي تملك بياناتهم الخاصة من خلال المقابلات الشخصية. بالإضافة إلى ذلك وبناء على حوادث في إسكي شيهير ودينيزلي فإن بعض المترجمين الغير المحلفين يمكن أن يسربوا مثل هذه المعلومات من خلال شبكات صغيرة في المدن المخصصة. ومن المعروف بشكل عام للمنظمات الغير حكومية التي تعمل مع النساء أن هناك مثل هذه الحوادث من الاغتصاب و التحرش الجنسي يقوم بها موظفون حكوميون أو طرف ثالث ضد النساء العازبات و ضحايا العنف القائم على أساس الجنس.

وفي 2018 تم تحويل النساء من ضحايا العنف إلى ولايات واجهوا فيها صعوبات بما في ذلك بيبورت وإيلازيه وكوموش هانه. وكانت هناك 4 حالات تتعلق بنساء عازبات إيرانيات و أفغانيات تم إرسالهم إلى نيف شيهير وقد تعرضن هناك إلى التحرش.<sup>318</sup>

يتم تحويل ضحايا العنف على أساس الجنس إلى مراكز القضاء على العنف و مراقبته والذي بدوره يحولهم إلى مأوى للنساء و الذي تديره وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية و البلديات و المنظمات غير الحكومية.<sup>319</sup> وتملك تركيا ما يقارب 144 ملجأ منتشراً في 79 بلدية بقدرة استيعابية لثلاثة آلاف وأربعمائة وأربع وخمسون مكاناً بما في ذلك مأوى واحد تديره المديرية العامة لإدارة الهجرة في 12 مكان.<sup>320</sup>

وبما يتعلق بضحايا التهريب هناك اثنان من المرافق المخصصة، أحدهم يعمل في المديرية العامة لإدارة الهجرة في كيركاليه في 12 مكاناً و مأوى آخر يعمل في بلدية أنقرة في 30 مكاناً.<sup>321</sup>

ولكن تختلف الشروط في هذه المراكز. فعلى سبيل المثال هربت امرأة من المركز الذي تديره المديرية العامة لإدارة الهجرة في كيركاليه بسبب الشروط الأمنية السيئة.<sup>322</sup>

وتقدم بعض المنظمات غير الحكومية و البلديات مناطق للإقامة المؤقتة في الحالات الطارئة (انظر في الحماية المؤقتة: المجموعات المعرضة للخطر)

### 3. استقبال الأشخاص من أصحاب الهويات الجنسية المختلفة (LGBTI)

لا يصنف قانون الأجانب و الحماية الدولية الأشخاص أصحاب الهويات الجنسية المختلفة (المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين) على أنهم "ذوي احتياجات خاصة". ولكن على الرغم من ذلك تم أخذ هذه الحالات بعين الاعتبار في عملية الإرسال إلى "المدن المخصصة" في الماضي.<sup>323</sup> وقبل إنهاء نظام عملية التسجيل المشتركة في أيلول 2018 كانت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء تقوم بتحويل الأشخاص أصحاب الهويات الجنسية المختلفة إلى ولايات محددة تُعرف مجتمعاتها بكونها أكثر انفتاحاً و حساسية لهذا النوع من الأشخاص. و في 2018 توقفت عملية تحويل الأشخاص أصحاب الهويات الجنسية المختلفة إلى بعض الولايات بسبب مشاكل ظهرت في إجراءات اللجوء التي كانت تقوم بها مديرية إدارة الهجرة.<sup>324</sup>

<sup>317</sup> 'Birgün, 'İstanbul'da polis, taksiden indirildiği kadına tecavüz etti', في 20 كانون الثاني 2019 و متوفر باللغة التركية

على <https://bit.ly/2U2HuMb> و المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاليا في آذار 2019

<sup>318</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

<sup>319</sup> وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية و متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2U2HuMb>

<sup>320</sup> وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية في 6 أيلول في 2018 و متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2Ofi7AT>

<sup>321</sup> المديرية العامة لإدارة الهجرة: ضحايا تهريب البشر و متوفر على <https://bit.ly/2Ofi7AT>

<sup>322</sup> المعلومات مقدمة من مؤسسة التضامن مع المرأة في شباط 2019

<sup>323</sup> المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء

<sup>324</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

وبسبب مشكلة نقص القدرات في هذه الولايات، تم تحويل المتقدمين إلى ولايات محافظة حيث أصبحوا يواجهون خطر التمييز بشكل أكبر.<sup>325</sup> و إن عدد الأشخاص أصحاب الهويات الجنسية المختلفة الذين تم إرسالهم إلى الولايات الحساسة حتى نهاية 2018 انخفض إلى الصفر.<sup>326</sup>

و في العديد من الولايات يواجه المتقدمون من أصحاب الهويات الجنسية المختلفة تحديات إضافية في الاستقبال و ذلك بسبب النقص في السكن الذي تقدمه الدولة ومتطلبات حماية سكنهم. و بالنسبة للأشخاص الذين لا ينتمون إلى التقسيمات الجنسية الأساسية خاصة تصبح مسألة إيجاد السكن أكثر صعوبة و غير مستقرة و ذلك بسبب خوف معظمهم من الطرد إن اكتشف المؤجر اتجاهاتهم أو هويتهم.<sup>327</sup> قامت رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء بتحويل المتقدمين المتحولين جنسياً إلى "مركز المتحولين جنسياً" في اسطنبول للإقامة المؤقتة لأن المتقدم لديه حاجات خاصة.<sup>328</sup>

بالإضافة لذلك يمكن أن يواجه الأشخاص المتحولون جنسياً الذين بدأوا بعملية التحول الجنسي العقوبات بحماية العلاج بسبب معرفة المشافي المحدودة بهذا المجال بالإضافة إلى الموارد المادية المحدودة لتقديم الهرمونات التي لا يغطيها الضمان الاجتماعي.<sup>329</sup> وبشكل عام يتم استشارة المركز الأقرب و المشافي التدريبية العامة التي لديها مجالس طبية المسؤولة عن تحديد العملية القانونية و الطبية. كان الحكم الأول للاعتراف القانوني لطلب امرأة إيرانية متحولة جنسياً في 2016 و تم النشر في 25 كانون الثاني 2018 و سُمح لها بعملية التغيير الجنسي.<sup>330</sup> و في قرار آخر إيجابي أقرت المحكمة المدنية السابعة في إزمير بعملية التحول الجنسي للاجئة إيرانية.<sup>331</sup> و لكن حالياً شهد المحامون قرارات من المحكمة رافضة إجراءات التحول الجنسي للاجئين في إزمير و يالوفا. هناك طلب واحد معلق أمام المحكمة الدستورية.<sup>332</sup>

#### 4. استقبال الأشخاص من المتعاشين مع الإيدز

لا يصنف قانون الأجانب و الحماية الدولية بشكل واضح الأشخاص المتعاشين مع مرض الإيدز على أنهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. هناك القليل من المنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع الحاجات الأساسية لهذه المجموعات مثل الحياة الإيجابية في اسطنبول و رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء في أنقرة. وللأسف فإن المعلومات عن هذه الحالات ليست معلنة حتى الآن. إن التدريب المحدود و الضلوع بحالاتهم من قِبل مراكز العناية الصحية تشكل عقبة في طريق الحصول على الرعاية الصحية الفعالة.<sup>333</sup>

### ح. معلومات لطالبي اللجوء و الوصول إلى مراكز الاستقبال

#### 1. تقديم المعلومات عند الاستقبال

و بعد التغييرات في نظام التسجيل في 2018 عندما تكون مديرية إدارة الهجرة غير قادرة على تسجيل طلبهم يتم إخطار المتقدمين للحماية الدولية في بعض الأحيان بالولاية (المدينة المخصصة) و يجب عليهم تبليغ مديرية إدارة الهجرة لتسجيل طلبهم و المكان الذي سيطلب منهم السكن فيه. و لكن لا يتم العمل بهذا الأسلوب بشكل ثابت في جميع الولايات.

بالإضافة إلى ذلك تقدم منصة المساعدة التي أسستها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين معلومات عن الحقوق مثل التعليم والعمل والرعاية الصحية باللغة الانكليزية والتركية والعربية والفارسية.

<sup>325</sup> انظر في دويتش ويل Suriyelilerin İstanbul'a kaydı durduruldu في 6 شباط 2018 و متوفر باللغة التركية على

<http://bit.ly/2sjHtWS>

<sup>326</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

<sup>327</sup> كاوس ج ل "بانتظار أن نصبح بأمان: تركيا كمحطة للاجئين من أصحاب الهويات الجنسية المختلفة في تموز 2016، 37 - 39

<sup>328</sup> المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء في آذار 2018

<sup>329</sup> كاوس ج ل "بانتظار أن نصبح بأمان: تركيا كمحطة للاجئين من أصحاب الهويات الجنسية المختلفة في تموز 2016، 39

<sup>330</sup> المحكمة المدنية الثانية في دينيزلي القرار رقم 19/2018 في 25 كانون الثاني في 2018

<sup>331</sup> المحكمة المدنية السابعة في إزمير القرار 370/2018 في 9 تشرين الأول 2018

<sup>332</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

<sup>333</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

## 2. الدخول إلى الاستقبال من قبل طرف ثالث

### مؤشرات: الوصول إلى مراكز الاستقبال

1. هل يملك أفراد العائلة والمستشارون القانونيون والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الغير حكومية حق الدخول إلى مراكز الاستقبال؟

نعم  مع بعض القيود  لا

كما ورد في أنواع الإقامة فإن مراكز الإقامة و الاستقبال التي تعمل حالياً لإيواء المتقدمين للحماية الدولية هي في ولايات يوزغات و تيكيرداغ و لديها اتساع بسيط لمنة و خمسين مكاناً في الولايتين. و بما أن مراكز الاستقبال و الإقامة تُعرّف بأنها مراكز مفتوحة فلا يقدم البند رقم 95 من قانون الأجانب والحماية الدولية و لا قوانين مراكز الترحيل أي أحكام تتعلق بحق القاطنين باستقبال أفراد العائلة و المستشارين القانونيين و مفوضية اللاجئين. و بما يتعلق بدخول المنظمات الغير حكومية إلى مراكز الإقامة و الاستقبال خاصة فبناء على ما ورد في البند رقم 95(8) ستكون زيارات المنظمات غير الحكومية لهذه المرافق خاضعة لإذن من المديرية العامة لإدارة الهجرة.

وأخيراً تضمن المادة رقم 92(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية حق دخول المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى جميع المتقدمين للحماية الدولية. وإن حق الدخول هذا يجب أن يمتد إلى المتقدمين المقيمين في مراكز الاستقبال والإقامة.

### خ. المعاملة الخاصة لبعض الجنسيات في الاستقبال

بسبب النظام الثنائي القائم في تركيا و الذي يفرّق بين الحماية الدولية و الحماية المؤقتة، توضع ترتيبات استقبال مختلفة للمتقدمين للحماية الدولية و الأشخاص الخاضعين للحماية المؤقتة. إن قسم صغير من المتمتعين بالحماية المؤقتة من سورية يستمرون بالسكن في مراكز الإقامة المؤقتة و لكن الغالبية العظمى يتوجب عليهم تأمين السكن تماماً مثل المتقدمين للحماية الدولية. و بناء على ذلك إن حصول السوريين على حقوقهم الأساسية يوصف بأنه سهل و مباشر أكثر من بقية المتقدمين للحماية الدولية من غير السوريين.

مؤشرات: معلومات عامة تتعلق بالاحتجاز

1. العدد الكامل لطالبي اللجوء المحتجزين في 2018: 334 (غير متوفر)

2. عدد طالبي اللجوء في الاحتجاز في نهاية 2018 (غير متوفر)

3. عدد مراكز الترحيل (24)

4. سعة مراكز الترحيل (16,116)

إن الإحصائيات عن طالبي اللجوء المحتجزين في ما قبل الترحيل و المهاجرين الآخرين غير متوفرة. و ليس هناك أي إحصائيات عن عدد الأشخاص المتقدمين من الاحتجاز عبر البلاد أيضاً.

و على الرغم من أن المتقدمين للحماية الدولية ليسوا محتجزين بشكل منظم، فإن المجموعات من متقدمي الحماية الدولية المحتجزين تتضمن بشكل عام:

- الأشخاص الذين تقدموا بطلب الحماية الدولية على الحدود
- الأشخاص الذين تقدموا بطلب الحماية الدولية بعد أن تم اعتراض طلبهم بسبب الوجود غير النظامي و بسبب تواجدهم في مراكز الترحيل بما في ذلك الأشخاص الذين تم قبولهم في تركيا من بلد آخر
- الأشخاص الذين تقدموا بطلب للحماية الدولية و تم احتجازهم بدون وثائق أو خارج ولايتهم المحددة (المدينة المخصصة) دون إذن
- الأشخاص الذين صدرت بحقهم قيود مفروضة مثلاً بسبب الاشتباه بكونهم مقاتلين إرهابيين أجنب

و على الرغم من أن مراكز الترحيل تُعرّف بشكل أساسي على أنها مرافق مخصصة للاحتجاز الإدارية من أجل الترحيل، فإنها فعلياً تستخدم لحجز المتقدمين للحماية الدولية (انظر في مكان الاحتجاز). و وفقاً للمديرية العامة لإدارة الهجرة كما جاء في آذار 2019، كان هناك 24 مركز فعال للترحيل في تركيا بسعة احتجاز قدرتها 16116 مكاناً.

ينص قانون الأجانب والحماية الدولية أن طلبات متقدمي الحماية الدولية المحتجزين يجب أن يتم إنهاؤها "بالسرعة الممكنة"<sup>334</sup> و تقع ضمن نطاق الإجراءات المعجلة.<sup>335</sup>

<sup>334</sup> متضمنة كل من المتقدمين المحتجزين خلال عملية إجراءات اللجوء والأشخاص الذين يقدمون الطلبات و هم محتجزون

<sup>334</sup> البند رقم 68(5) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>335</sup> البند رقم 79(1)(ب) من قانون الأجانب والحماية الدولية



## ب. الإطار القانوني للاحتجاز

### 1. أسس الاحتجاز

#### مؤشرات: أسس الاحتجاز

1. هل يتم احتجاز معظم طالبي اللجوء فعلياً:

❖ على الأراضي  
نعم  لا

❖ على الحدود  
نعم  لا

2. هل يتم احتجاز طالبي اللجوء خلال الإجراءات الاعتيادية فعلياً؟  
تتنوع الإجابة

ينص قانون الأجانب والحماية الدولية على نوعين من الاحتجاز الإداري:

- ❖ الاحتجاز الإداري للمتقدمين للحماية الدولية خلال عملية معالجة طلباتهم<sup>336</sup>
- ❖ الاحتجاز الإداري بهدف الترحيل.<sup>337</sup>

#### 1.1. احتجاز المتقدمين للحماية الدولية

إن قرار احتجاز متقدم للحماية الدولية يصدر من قبل المحافظات في "المدن المخصصة" حيث يقطن المتقدم. وبناء على ذلك يجب أن يكون الاحتجاز الإداري لمتقدم الحماية الدولية قراراً استثنائياً.<sup>338</sup> "لا ويمكن احتجاز أشخاص بسبب أنهم قد قاموا فقط بالتقدم بطلب الحماية الدولية".<sup>339</sup>

يُعرف البند رقم 68(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية 4 أسس يمكن أن تبرر احتجاز المتقدمين للحماية الدولية:

1. إن كان هناك أي شك حقيقي بما يتعلق بحقيقة هوية و معلومات جنسية المتقدم التي قدمها من أجل التحقق من هويته وجنسيته.
2. وعند البوابات الحدودية من أجل منع الدخول غير النظامي
3. حيث لا يمكن أن التبين من حقيقة عناصر مزاعم المتقدم للحماية الدولية إلا إذا تم الاحتجاز الإداري.
4. عندما يشكل المتقدم خطراً حقيقياً على النظام العام أو الأمن العام

و فعلياً ليس هناك أي معلومات حقيقية عن كون الاحتجاز يتم عبر البند 68 من قانون الأجانب والحماية الدولية. يتم تجريد معظم طالبي اللجوء من حريتهم على أساس الاحتجاز بغية الترحيل.

#### 1.2. الاحتجاز قبل الترحيل

وفقاً للمادة 57(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية فإن الاحتجاز بغية الترحيل يمكن أن يتم لأشخاص صدر بحقهم قرار الترحيل الذين:

<sup>336</sup> البند رقم 68 من قانون الأجانب والحماية الدولية  
<sup>337</sup> البند رقم 57 من قانون الأجانب والحماية الدولية  
<sup>338</sup> البند رقم 68(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية و البند رقم 96(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولي  
<sup>339</sup> البند رقم 68 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية

- ❖ يشكلون تهديداً بالهروب
- ❖ كانوا قد خرقوا قوانين الدخول من وإلى تركيا
- ❖ استعملوا وثائق كاذبة أو مزورة
- ❖ لم يغادروا تركيا بعد فترة المغادرة الطوعية دون عذر منطقي
- ❖ يشكلون تهديد للنظام العام و الأمن العام و الصحة العامة

ينص القانون أيضاً أن الاحتجاز سيتوقف حالاً إن لم يعد ضرورياً.<sup>340</sup> وقضت الأحكام من محاكم الصلح في أنطاليا و هاتاي في 2018 أنه ليس هناك أي أساس للاستمرار في الاحتجاز بناء على البند رقم 57 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية إذا كان من غير الممكن الترحيل بسبب إجراءات مؤقتة من المحكمة الدستورية و المحكمة الإدارية.<sup>341</sup> و بالعكس فقد وصلت محكمة الصلح في فان إلى نتيجة مغايرة في حالات مشابهة.<sup>342</sup>

تنص الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية أنه إن قدم شخص طلباً للحماية الدولية بينما هو محتجز في مركز الترحيل فسبقي في الاحتجاز دون أن يكون قيد أمر احتجاز آخر من أجل إجراءات الحماية الدولية.<sup>343</sup>

وهذا يجرى على عكس ما ينص عليه قانون الأجانب و الحماية الدولية الذي ينص على حماية المتقدمين للحماية الدولية من الترحيل و هو أيضاً يطرح خطورة أنه لن يتم تقييم أسس الاحتجاز وفقاً للبند رقم 68 من قانون الأجانب و الحماية الدولية بشكل كافٍ بغية الاحتفاظ بالمتقدم أو إطلاق سراحه من مراكز الاحتجاز. و فعلياً يبقى طالبوا اللجوء تحت أمر الاحتجاز السابق للترحيل على الرغم من أن بعض الأشخاص تم إطلاق سراحهم بعد أن تم تسجيل طلبهم للحماية الدولية.<sup>344</sup> ولكن حتى هذا يمكن أن يترتب عليه فترة احتجاز طويلة لما قبل الترحيل بسبب العقبات الكبيرة لتسجيل الطلبات من مراكز الترحيل.

### 1.3. الاحتجاز دون أسس قانونية

بعد الاحتجاز في إجراءات الحماية الدولية و الاحتجاز قبل الترحيل فإن هناك عدد من المهاجرين و طالبي اللجوء الذين تم احتجازهم بشكل اعتباطي دون أي أسس قانونية. أولاً هناك الأشخاص الذين تم احتجازهم خارج ولايتهم المحددة "المدينة المخصصة" و يمكن احتجازهم من أجل أن يتم إعادتهم إلى هناك. و يبدو أن الاحتجاز مفروض على المتقدمين الذين ينتهكون قيود السكن بدرجات متفاوتة و عادة ما يعتمد الأمر على عدة عوامل مثل جنسية الشخص، ففي 2018 قامت السلطات بتكثيف عمليات التفتيش على الأشخاص المسافرين خارج ولايتهم المحددة مما أدى إلى ارتفاع عدد المتقدمين للحماية الدولية في الاحتجاز في مراكز الترحيل (انظر في حرية التنقل).

بالإضافة إلى ذلك يتم احتجاز الأشخاص الذين يصلون إلى المطارات الدولية و لا يُسمح لهم بالدخول إلى تركيا تحت نظام الاحتجاز "كأشخاص غير مقبولين" على الرغم من أن ذلك يحدث بشكل فعلي. لا تنتظر تركيا إلى البقاء في أماكن العبور كنوع من أنواع الاحتجاز بسبب أنه "في أي وقت يمكن للمسافرين المرفوضين أن يغادروا مكان الاحتجاز إلى أي بلد يرغبون بالذهاب إليه".<sup>345</sup> و يُطلب من هؤلاء أن يوقعوا "وثيقة مسافر مرفوض".<sup>346</sup>

و فعلياً تفيد التقارير بشكل واسع أنه يتم احتجاز المتقدمين للحماية الدولية في مرافق في المطارات و كان هناك تزايد في هكذا حالات في 2018.<sup>347</sup>

<sup>340</sup> البند رقم 57(4) من قانون الأجانب و الحماية الدولية

<sup>341</sup> محكمة الصلح الثانية في أنطاليا القرار رقم 1761/2018 في 2 نيسان 2018 و محكمة الصلح الثانية في هاتاي القرار رقم 4659/2018

26 كانون الأول في 2018

<sup>342</sup> محكمة الصلح الثانية في فان القرار رقم 6023/2018 في 27 تشرين الثاني 2018 و القرار رقم 6166/2018 في 7 كانون الثاني في 2018

<sup>343</sup> البند رقم 96(7) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية

<sup>344</sup> المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء

<sup>345</sup> المجلس الأوروبي، رداً على الحكومة التركية على تقرير السي بي تي في زيارته إلى تركيا من 16 إلى 23 تموز 2015، سي بي تي

(2017)، 33، في 17 تشرين الأول 2017 و متوفر على <http://bit.ly/2G8tjL7>، 3.

<sup>346</sup> المديرية العامة لإدارة الهجرة و متوفر على <https://bit.ly/2Fz961>

<sup>347</sup> المعلومات مقدمة من نقابة محامي إزمير في آذار 2019

وفقاً للقانون إن فترة تقييم الطلبات في الإجراءات المعجلة لا تتجاوز 2 – 3 أيام.<sup>348</sup> وعلى الرغم من ذلك فإن ذلك لا يُعتبر نوع من أنواع الاحتجاز الرسمي كما ورد في حكم المحكمة الدستورية أن أي احتجاز لأكثر من 48 ساعة قبل التحويل إلى مراكز الترحيل ليس قانونياً ويشكل خرقاً لحق الحرية.<sup>349</sup>

## 2. بدائل الاحتجاز

### مؤشرات: بدائل الاحتجاز

واجبات الإبلاغ	X
تسليم أوراق	
ضمانات مالية	
قيود السكن	X
اخر	

1. ما هي بدائل الاحتجاز التي وضعها القانون؟

2. هي تستعمل بدائل الاحتجاز فعلياً؟

نعم  لا

يتطلب البند رقم 68(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية تقييم مخصص لضرورة الاحتجاز و الاعتبارات للخيارات الأقل قسرية قبل الاحتجاز في إجراءات الحماية الدولية. و تعطي التعليمات للسلطات لاعتبار ما إذا كان السكن الحر في الولاية المحددة وواجب التبليغ المنتظم كما ورد في البند رقم 71 من قانون الأجانب والحماية الدولية لن يشكل إجراءً كافياً". إن السكن و الالتزام بالتبليغ كما ورد في البند رقم 71 من قانون الأجانب والحماية الدولية يتضمن السكن في مراكز الإقامة و الاستقبال المحددة في مكان محدد أو ولاية محددة و يجب التبليغ للسلطات في فترات زمنية محددة.<sup>350</sup>

و على العكس لا تشير المادة 57 من قانون الأجانب و الحماية الدولية إلى خيارات أقل قسرية في سياق الاحتجاز ما قبل الترحيل.

ولا يتم تطبيق الخيارات البديلة للاحتجاز بشكل فعلي.<sup>351</sup>

بالإضافة لذلك ينص قانون الأجانب والحماية الدولية أنه يمكن للسلطة المختصة أن تنهي الاحتجاز في وقت لاحق بعد صدور أمر الاحتجاز و يمكن أو يوضع الشخص في مكان ذو إجراءات بديلة أقل قسرية.<sup>352</sup> ويتكرر ذلك من خلال الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية الذين ينص على أن المتقدم الذي يتم إطلاق سراحه من الاحتجاز الإداري يمكن أن يُطلب منه أن يقوم بالالتزامات أخرى بالإضافة إلى السكن الإجباري والالتزام بالتبليغ.<sup>353</sup> وينطوي الحكم على مشاكل لأنهما يشيران إلى هذه الالتزامات بعد رفع الاحتجاز وليس قبل أن يصدر.

وتمت ملاحظة أنه يتم إصدار قرار مراقبة إداري للمتقدمين الذين تم إطلاق سراحهم بعد انتهاء المدة القصوى لاحتجاز ما قبل الترحيل ويتم إجبارهم على تقديم التقارير المنتظمة إلى مديرية إدارة الهجرة (انظر في التسجيل).<sup>354</sup> وهذا بما يتعلق بالممارسة،

<sup>348</sup> المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية في آذار 2018

<sup>349</sup> المحكمة الدستورية القرار رقم 15769/2014 في 30 تشرين الثاني 2017 و متوفر على <https://bit.ly/2Fz961>. كان المتقدم مواطناً أوزبكستاني و حاول الخروج من تركيا و الدخول إلى اليونان عن طريق جواز سفر مزور و لكن تم اعتقاله في مطار صبيحة كوكتشن في اسطنبول لمدة 6 أيام قبل أن يتم نقله إلى مركز كرم كابي للترحيل. قام بالتقدم للحماية الدولية هناك وبعد 44 تم إطلاق سراحه و تم إرساله إلى سينوب. انظر أيضاً في الوكالة الأناضولية في 16 شباط 2018 و متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2plzGhq>

<sup>350</sup> البند رقم 71(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>351</sup> المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي أنقرة في كانون الثاني 2018: محام في نقابة محامي أنطاليا في شباط 2018 و محام في نقابة محامي أضنة في شباط 2018 و محام في نقابة محامي مرسين في شباط 2018

<sup>352</sup> البند رقم 68(6) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>353</sup> البند رقم 96(5) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية. البند رقم 68(6) من قانون الأجانب والحماية الدولية يشير فقط إلى الالتزامات بالمادة رقم 71 من قانون الأجانب والحماية الدولية عند رفع الاحتجاز

<sup>354</sup> المعلومات مقدمة من ملتجي-دير في كانون الأول في 2017

أما بما يتعلق بفرض التزام التبليغ لمديرة إدارة الهجرة فهو يعمل كقيد إضافي عندما لا يتم تطبيق الاحتجاز وليس كبديل عن الاحتجاز. ويُطلب من المتقدمين أن يقدموا التقارير إلى مديرية إدارة الهجرة في مراكز الاحتجاز التي تم إطلاق سراحهم منها أو من الولايات الواقعة بعيداً عن "المدينة المخصصة" خلال فترات زمنية محددة دون الأخذ بالاعتبار ما إذا كانوا بالضرورة يملكون المال للقدوم إلى هناك. إن المنظمات الغير حكومية واعية لهذه الحالات حيث كان على بعض الموكلين أن يقوموا بتنفيذ مهمات التقرير في مدن بعيدة لمدة يومين و ثلاث و حتى خمسة أيام في الأسبوع وهذا يؤدي إلى تكاليف نقل وإقامة غير مناسبة للمتقدمين.<sup>355</sup> بالإضافة إلى ذلك هناك أشخاص لم يتم إعلامهم بشكل جيد عن هذا الالتزام عند إطلاق سراحهم من مراكز الترحيل.<sup>356</sup>

قام المحامون بالطعن في هذه حالات الالتزام بالتقرير بعد انتهاء الاحتجاز و لكن كانت النتائج متفاوتة حتى الآن. وكان هناك واحدة من الحالات أمام المحكمة الإدارية في غازي عنتاب المتعلقة بمواطن يماني صدر بحقه قرار إداري يتعلق بالالتزام بالتبليغ خمسة أيام كل أسبوع في مدينة غير المدينة المخصصة التي يسكن فيها. قامت المحكمة بإبطال هذا القرار على أساس أن "تطبيق هذا الالتزام سيسبب أذى لا يمكن لا رجعة فيه للمتقدم الذي يقطن في اسطنبول بما يتعلق بوحدة أسرته و العبء المادي".<sup>357</sup> و في قضية مماثلة تتعلق بالالتزام بالتقرير في كيركلاريلي بما يتعلق بمواطن عراقي يقطن في أنقرة، وجدت محكمة الصلح في كيركلاريلي أن الالتزام بتقديم التقارير المفروضة موجودة في مدينة غير المكان الذي يسكن فيه المتقدم.<sup>358</sup>

### 3. احتجاز المتقدمين المعرضة للخطر

#### مؤشرات: احتجاز المتقدمين المعرضة للخطر

1. هل يتم احتجاز الأطفال الغير مصحوبين من طالبي اللجوء فعلياً؟  
 بشكل متكرر  نادراً  أبداً  X

❖ إن كان الجواب للسؤال (1) هو بشكل متكرر او بشكل نادر، فهل يتم احتجازهم على الحدود أو في مناطق العبور؟  
 نعم  لا

2. هل يتم احتجاز الأطفال من طالبي اللجوء الذين لديهم عائلة فعلياً؟  
 بشكل متكرر  X  نادراً  أبداً

يجب أن يُستثنى متقدمو الحماية الدولية من الأطفال الغير مصحوبين من الاحتجاز بما أنه يجب أن يوضعوا في مرافق إقامة مناسبة تحت سلطة وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية.<sup>359</sup> إن مثل هؤلاء الأطفال لا يتم احتجازهم في مراكز الترحيل و لكن يتم نقلهم إلى مرافق في وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية.<sup>360</sup> ولكن فعلياً غالباً ما يعلن الأطفال الغير مصحوبين أن عمرهم تجاوز الثامنة عشرة و ذلك لكي يتجنبوا الانفصال عن مجموعاتهم.<sup>361</sup>

وفقاً للقانون فإن الأطفال المعرضين للخطر أو الأطفال الذين تمت إدانتهم بجنحة فيجب تحويلهم إلى مراكز دعم الطفل.<sup>362</sup> ولكن القلق يبقى موجوداً بما يتعلق بعدد الأطفال – عادة المتسولين في الشوارع و البائعين- الذين تقوم مراكز الشرطة باحتجازهم اعتباطياً.<sup>363</sup> وقد شوهد تزايد للأطفال الذين ينخرطون بالتسول رغماً عنهم في ولايات مثل موغلا في 2018.<sup>364</sup>

355 المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية في شباط 2018

356 المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية في شباط 2019

357 المحكمة الإدارية الاولى في غازي عنتاب القرار رقم 1302/2017 في 9 تشرين الأول 2017

358 محكمة الصلح في كيركلاريلي القرار رقم 455/2017 في 28 شباط 2017

359 البند رقم (1)66(ب) من قانون الأجانب والحماية الدولية

360 المعلومات مقدمة من مولتجي-دير في كانون الأول 2017

361 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

362 القانون رقم 29310 في 29 آذار 2015 مراكز دعم الطفل و متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/19Iwjfo>

363 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

364 المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المرأة في بوردم في شباط 2019

أما بالنسبة للأطفال الذين لهم عائلة، فيتم احتجازهم بشكل عام.<sup>365</sup> وفي 2017 وتم إصدار قرارات 89G الذي يقابل المقاتلين الإرهابيين الأجانب لأطفال كانوا محتجزين مع عائلاتهم في إزمير و هذا يوضح النقص في التقييم المخصص قبل إعطاء الأمر بالاحتجاز. عبرت نقابة المحامين في إزمير و أفراد من الجمعية الوطنية الكبرى مخاوفهم من هذه الممارسات و التي ازدادت بما أن نظام الترميز المطبق من قبل السلطات ليس له أي أسس قانونية.<sup>366</sup> ويتم مشاهدة حالات لأطفال و كبار السن يصدر بحقهم قانون YTS "مقاتل إرهابي أجنبي" في العديد من الولايات.<sup>367</sup>

إن الأشخاص أصحاب الهويات الجنسية المختلفة هم بشكل خاص عرضة أكثر لخطر الاحتجاز عند تواجدهم خارج الولاية المحددة لهم. و حتى نهاية 2018 تمت مشاهدة ازدياد في عدد حالات الاحتجاز من قبل الجهات المعنية.<sup>368</sup> بالإضافة إلى ذلك يشكل العاملون في الجنس و ضحايا الإتجار (المحتملين) أيضاً مجموعة من الأشخاص الذين يتم احتجازهم في مراكز الترحيل بسبب النظام العام و الصحة العامة تحت البند 57 من قانون الأجانب و الحماية الدولية على الرغم من أنهم ليسوا بالضرورة منخرطين في إجراءات الحماية الدولية. إن النساء من بلدان مثل روسيا و أندريجان وكازاخستان وقيرغيزستان غالباً ما يتم حجزهم في مراكز الترحيل في أدرنه إزمير و آيدن. و في أحد الأحكام دعمت محكمة الصلح الثانية قراراً بالاحتجاز بسبب "الأمن العام" الصادر بحق 8 نساء كن يعملن بشكل غير رسمي في نادي ليلى.<sup>369</sup>

يتم احتجاز الأشخاص من ذوي الحالات الصحية أيضاً في مراكز الترحيل. و في حالة رجل مسن طالب للجوء كان قد عانى من ذبحة قلبية، قامت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية برفض طلبه للتدابير المؤقتة تحت القانون رقم 39 من قوانين المحكمة لتؤكد على تسريحه من الاحتجاز بسبب عدم وجود خطر انتهاك حق الحياة.<sup>370</sup> ما تزال القضية معلقة أمام المحكمة الدستورية للتدابير المؤقتة.<sup>371</sup> وفي حالة أخرى رفضت المحكمة الدستورية أن تمنح التدابير المؤقتة بسبب أنه من الممكن للشخص أن يحصل على الرعاية الصحية في مراكز الترحيل و أن الاحتجاز لم يكن بحد ذاته يشكل خطراً على حياته.<sup>372</sup>

#### 4. مدة الاحتجاز

##### مؤشرات: مدة الاحتجاز

1. هي فترة الاحتجاز الأقصى المنصوص عليها في القانون:
  - ❖ احتجاز اللجوء شهر واحد
  - ❖ احتجاز ما قبل الترحيل 12 شهراً
2. ما هي الفترة الوسطية لاحتجاز طالبي اللجوء بشكل فعلي؟ غير موجودة

يُسمح بالاحتجاز الإداري لإجراءات الحماية الدولية لمدة أقصاها 30 يوماً.<sup>373</sup>

و على الجانب الآخر يمكن الحكم بالاحتجاز ما قبل الترحيل لمدة 6 أشهر و يمكن أن يكون قابلاً للتديد لمدة 6 أشهر أخرى.<sup>374</sup> و يتم تطبيق هذا التمديد فعلياً بصورة منهجية و خاصة للأشخاص الخاضعين لقانون "مقاتل إرهابي أجنبي".<sup>375</sup> و لكن في

<sup>365</sup> في واحدة من الحالات المتعلقة بطفل يبلغ الرابعة من العمر صاحب جنسية أمريكية محتجز و لكن محكمة الصلح الثانية في هتاي قررت أن الاحتجاز له تأثيرات سلبية على الطفل: محكمة الصلح الثانية في هتاي القرار رقم 2686/2018 في 13 تموز 2018  
<sup>366</sup> غازيتي كارينكا 2 كانون الأول 2017 و هو متوفر باللغة التركية على <http://bit.ly/2DHILNM> و 12 كانون الأول 2017 و متوفر باللغة التركية على <http://bit.ly/2BNNPB3>  
<sup>367</sup> المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي اسطنبول في شباط 2019  
<sup>368</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019  
<sup>369</sup> محكمة الصلح الثانية في آيدن القرار الصادر في 6 نيسان 2017  
<sup>370</sup> محكمة حقوق الإنسان الأوروبية يابكان ضد تركيا، التطبيق رقم 18/160  
<sup>371</sup> المعلومات مقدمة من رابطة حقوق اللاجئين الدولية في آذار 2019  
<sup>372</sup> المحكمة الدستورية، القرار رقم 35518/2018 في 25 كانون الأول 2018  
<sup>373</sup> البند رقم 5)68 من قانون الأجانب والحماية الدولية  
<sup>374</sup> البند رقم 3)57 من قانون الأجانب والحماية الدولية  
<sup>375</sup> المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي اسطنبول في شباط 2019

إحدى الحالات أسقطت محكمة الصلح الثانية أدرنه قراراً بالاحتجاز و ذلك بسبب أن الاحتجاز لأكثر من 6 أشهر يتجاوز الحدود الزمنية المنطقية.<sup>376</sup>

و في الممارسات الحالية و بما أن القانون يسمح للأشخاص الذين يسجلون طلباً للحماية الدولية بالبقاء في الاحتجاز لما قبل الترحيل دون قرار احتجاز منفصل وفقاً للبند رقم 68 من قانون الأجانب والحماية الدولية (انظر في أسس الاحتجاز)،<sup>377</sup> فإن المحامين و خبراء آخرين على علم بهذه الحالات حيث أنه لم يتم تبين المادة رقم 68 لقرارات الاحتجاز للأشخاص المعنيين الذين تم احتجازهم لأكثر من 30 يوماً بينما كانت طلباتهم للجوء قيد المعالجة من قبل مديرية إدارة الهجرة في انتهاك واضح للقانون.

و على الرغم من أن فترة الاحتجاز يمكن أن تختلف مع اختلاف الجنسيات أو من مركز لآخر، إلا أن المحامين قد لاحظوا ازدياداً في فترة الاحتجاز في 2018.<sup>378</sup>

يجب أن يتم نقل الأشخاص الذين يواجهون الترحيل إلى مراكز الترحيل خلال 48 ساعة من إصدار قرار الاحتجاز.<sup>379</sup> و كما وضحت المحكمة الدستورية في حكمها في قضية ب. ت. في 2017 فهذا معناه أنه يمكن احتجاز الأشخاص فقط في مركز الشرطة لمدة أقصاها 48 ساعة قبل أن يتم نقلهم إلى مركز الترحيل.<sup>380</sup> و لكن يُعد الاحتجاز الذي يتجاوز 48 ساعة إجراءً عادياً في ولايات مثل اسطنبول وهاتاي.<sup>381</sup>

## ت. شروط الاحتجاز

### 1. مكان الاحتجاز

#### مؤشرات: مكان الاحتجاز

1. هل يسمح القانون بأن يتم احتجاز طالبي اللجوء في السجن من أجل إجراءات اللجوء (ليس بسبب تهمة جنائية)؟  
نعم  لا
2. إن كان الأمر كذلك، هل يتم احتجاز طالبي اللجوء فعلياً في السجن من أجل إجراءات اللجوء؟  
نعم  لا

يوضح قانون الأجانب و الحماية الدولية الفرق بين الاحتجاز الإداري بهدف الترحيل و الاحتجاز بسبب إجراءات الحماية الدولية التي ينظمها البند رقم 57 و 68 بالتالي. ولكن فعلياً يتم احتجاز المتقدمين للحماية الدولية في مراكز الترحيل.

### 1.1. مراكز الترحيل

وفقاً للمديرية العامة لإدارة الهجرة، فقد تضاعفت القدرة على استيعاب المحتجزين خلال عام 2018. ومنذ كانون الأول 2018 كان هناك 24 مركزاً للترحيل قيد العمل في تركيا بسعة 16116 مكاناً للاحتجاز وفي 18 مركزاً بسعة 8276 مكاناً للاحتجاز في شباط 2018.

تم إنشاء المراكز في إزمير و كيركاريلي و غازي عنتاب و إرزورم و قيصري و فان في البداية كمراكز للإقامة والاستقبال للمتقدمين و الحماية الدولية و بتمويل من الاتحاد الأوروبي قبل أن تصبح لاحقاً مراكز للترحيل (انظر في أنواع الإقامة). و يتم

<sup>376</sup> محكمة الصلح الثانية في إدرنه القرار رقم 2746/2018 في 3 تموز 2018

<sup>377</sup> البند رقم 96(7) من الأنظمة المتعلقة بقانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>378</sup> المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي اسطنبول في شباط 2019

<sup>379</sup> البند رقم 57(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>380</sup> المحكمة الدستورية، ب.ت. القرار رقم 15768/2014 في تشرين الثاني 2017 و متوفر على الموقع <https://bit.ly/2IWjuS0>

<sup>381</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

التخطيط لأحد عشر مركزاً للترحيل بسعة كاملة تتألف من 5350 مكاناً للاحتجاز. وبناء على ذلك، عند إنهاء هذه المرافق ستصل السعة العامة للاحتجاز الذي يسبق الترحيل في تركيا إلى 21466 مكاناً.

وفي ما يلي أماكن و قدرة مراكز الترحيل الاستيعابية:

سعة مراكز الاحتجاز الذي يسبق الترحيل في تركيا	
القدرة الاستيعابية	مركز الاحتجاز الذي يسبق الترحيل
المراكز الموجودة	
80	أضنة
400	آغري
170	أنطالية
564	آيدن
400	تشانكااليه
500	إدرنه
750	إرزورم 1
750	إرزورم 2
750	غازي عنتاب
192	هاتاي
2,090	إغدر
270	اسطنبول (سيليفيري)
120	اسطنبول (بينكيليتش)
900	اسطنبول (توزلا)
750	إزمير (هاماندالي)
750	كايسيري
200	قيصري
750	كيركاليه
250	كوجايلي
250	ملاطيا
88	موغلا
4,000	عثمانية
392	فان
750	فان (قورو باش)
<b>16,116</b>	<b>العدد الكلي</b>
المراكز المخطط إنشاؤها	
750	تشانكيري
200	بالك اسير
400	أضنة
400	قوتاهيا
400	نيغده
600	شانلي أورفا
700	اسطنبول (المطار الثالث)
500	أنقرة
400	هاتاي
150	بايبورت
400	تيكيرداغ
<b>5,350</b>	<b>العدد الكلي المخطط له</b>
<b>21,466</b>	<b>المجموع الكلي</b>

المصدر: المديرية العامة لإدارة الهجرة، مراكز الترحيل: <http://bit.ly/2osejRh>

تُصنف المرافق الموجودة في إغدر وعثمانية (دوز إيتشي) على أنها مراكز للترحيل المؤقت و يعمل المركز الأخير كمركز إقامة مؤقت. و وفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فقد توقف مركز دوز إيتشي عن العمل لبعض الوقت في صيف 2018 بسبب أعمال التجديد.<sup>382</sup>

وعلى الرغم من ازدياد سعة القدرة على الاحتجاز، كانت هناك تقارير عن الازدحام في هذه المراكز مثل إرزورم وإزمير خلال عام 2018.<sup>383</sup>

إن المراكز التي كانت تعمل كمراكز ترحيل مثل اسطنبول (كوم كابي) وأنقرة و إزمير (أسيكنت) أصبحت مغلقة الآن.

وبناء على بعض الملاحظات من المحامين يبدو أن بعض مراكز الترحيل تستقبل فئات مختلفة من الأشخاص. فعلى سبيل المثال في 2017 كان مركز إدرنه يستقبل المهاجرين الغير نظاميين الذين تم إلقاء اعتراضهم في أثناء محاولتهم الخروج من تركيا أما بالنسبة لمركز هاتاي و إرزورم و غازي عنتاب فقد استقبلوا أشخاصاً تبين أنهم مقاتلين إرهابيين أجانب. في سنة 2018 استقبل مركز إزمير (هارماندلي) العديد من الأشخاص من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتم استعمال إرزورم لاحتجاز و ترحيل الأفغان الذين تم اعتقالهم في الولايات القريبة من الحدود الإيرانية.<sup>384</sup>

## 1.2. مرافق الاحتجاز في المطار ومحطات الشرطة

هناك مرفق واحد على الحدود للأشخاص الذين لم يُسمح لهم بدخول تركيا (المسافرين غير المسموح لهم بالدخول) في المطارات الدولية. وتتضمن مطار أتاتورك في اسطنبول ومطار صبيحة كوكتش في اسطنبول ومطار إيزنيوغا في أنقرة و مطار عدنان مينديرس في إزمير.

و بشكل عام لا تعتبر السلطات أن الاحتجاز في مناطق العبور هو سلب للحرية على الرغم من أن تقرير 2016 الذي أعده المجلس الأوروبي يشير إليهم و يقر أن الأشخاص المحتجزين في هذه المرافق هم أشخاص مجردون من حريتهم.<sup>385</sup>

يمكن استعمال مراكز الشرطة كمراكز احتجاز لفترة قصيرة لا تتجاوز 48 ساعة قبل النقل إلى مراكز الترحيل.<sup>386</sup> ويتم استعمال هذه الأماكن فعلياً في ولايات مثل اسطنبول و مرسين.

## 1.3. مرافق الاحتجاز الغير رسمية

لاحظت الجهات المعنية عدداً من الممارسات التي تتضمن احتجازات على أرض الواقع لأشخاص في مراكز احتجاز مثل صالات رياضية في مختلف الولايات دون وجود أمر احتجاز، قبل النقل إلى مراكز الترحيل أو توقيع وثائق العودة الطوعية. و ليس من الواضح ما إذا كانت تتم إدارة هذه المراكز عن طريق المديرية العامة لإدارة الهجرة أو من قبل المديرية العامة للشؤون الأمنية.

إرزورم: في نيسان 2018 و بسبب أن مراكز الترحيل وصلت إلى طاقتها الاستيعابية القصوى بعد الازدياد في عدد المعتقلين و المحتجزين من المواطنين الأفغان، لجأت المديرية العامة لإدارة الهجرة إلى مرافق أخرى للاحتجاز لما قبل الترحيل و لوضع المحتجزين في ثلاث مرافق رياضية.<sup>387</sup>

<sup>382</sup> المعلومات مقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في شباط 2019

<sup>383</sup> شبكة المحللين الأفغان "عمليات الترحيل الجماعية للأفغان من تركيا: آلاف المهاجرين تم إرجاعهم عن طريق إجراءات الترحيل" في 21 حزيران

2018 و متوفر على الموقع <https://bit.ly/2IMx4Ni> و المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي إزمير في شباط 2019

<sup>384</sup> شبكة المحللين الأفغان "عمليات الترحيل الجماعية للأفغان من تركيا: آلاف المهاجرين تم إرجاعهم عن طريق إجراءات الترحيل" في 21 حزيران

2018 و متوفر على الموقع <https://bit.ly/2IMx4Ni>

<sup>385</sup> المندوب الخاص لمجلس أوروبا للهجرة و اللاجئين، تقرير لبعثة تقصي الحقائق في تركيا في 10 آب 2016 الفقرة 9.1 (أ)

<sup>386</sup> البند رقم 57(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>387</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019



شانلي أورفا: يتم احتجاز الأشخاص المعتقلين في صالة رياضية لمدة تصل إلى أسبوع قبل نقلهم إلى مركز الترحيل الأقرب في غازي عنتاب.<sup>388</sup>

إزمير: بسبب العدد المتزايد للأشخاص الذين تم احتجازهم من قبل خفر السواحل في صيف 2018 و بسبب نقص القدرة الاستيعابية في مركز هاماندالي للترحيل، استعملت السلطات صالة رياضية لاحتجاز الأشخاص لفترات تصل إلى شهر. تم احتجاز النساء و الرجال في نفس المكان دون وجود أي خصوصية في مع تدني شروط النظافة. تعرض رجال الأمن أيضاً لمخاطر صحية مثل التهاب الكبد في مثل هذه المرافق.<sup>389</sup>

اسطنبول: و يتم استعمال إحدى مرافق الاحتجاز في بينديك لاحتجاز طالبي اللجوء و ذلك بسبب الازدحام في مراكز الشرطة. و يستقبل هذا المكان ما يقارب 500 إلى 600 شخصاً في وقت إعداد هذا التقرير. و يمكن أن تصل فترة الاحتجاز في هذا المكان إلى شهر واحد.<sup>390</sup>

مرسين: يستعمل قبو مركز الشرطة يوموك تبه في منطقة دميرتاش بشكل غير رسمي لاحتجاز الأشخاص الذين ينتظرون النقل إلى مراكز الترحيل. و في بعض الحالات يستمر الاحتجاز إلى شهر أو شهرين و تتم عمليات الترحيل و إجراءات الحماية الدولية في هذه المرافق.<sup>391</sup>

هاتاي: يتم استعمال أحد المرافق السابقة التابع وحدة القوات الخاصة في مديرية الشرطة الواقعة في منطقة كونوتلار 500 و هو قريب من مركز الترحيل و يستعمل لاحتجاز الأشخاص الذين تم الإمساك بهم في وضع غير قانوني أو الأشخاص الخاضعين للتحقيق الجنائي الذين تم إطلاق سراحهم من قبل المدعي العام. تم الطلب من الأشخاص الذين تم احتجازهم هناك أن يوقعوا وثائق عودة طوعية و إن لم ينفذوا ذلك فسيتم نقلهم إلى مراكز الترحيل.<sup>392</sup>

## 2. الأوضاع في مرافق الاحتجاز

### مؤشرات: الأوضاع في مرافق الاحتجاز

1. هي يملك المحتجزون حق العناية الصحية فعلياً؟

نعم  لا

❖ إن كان الأمر كذلك، هل هي محصورة في الحالات الصحية الطارئة؟

نعم  لا

إن جميع مراكز الترحيل خاضعة لسلطة المديرية العامة لإدارة الهجرة و تتم إدارة كل مركز عن طريق مدير مسؤول.<sup>393</sup> لا ينص قانون الأجانب والحماية الدولية على أي شروط لاحتجاز المتقدمين للحماية الدولية. و لكن ينص البند رقم 4 من قانون مراكز الترحيل أن "عملية التأسيس و عمل هذه المراكز و تنفيذ هذه الخدمات المقدمة من خلال هذا القانون ستتم وفقاً للمبادئ و الإجراءات التالية:

1. حماية حق الحياة
2. منهج يركز على الإنسان
3. الأخذ بعين الاعتبار الأطفال غير المصحوبين
4. أولوية المتقدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة
5. سرية المعلومات الشخصية

<sup>388</sup> المعلومات مقدمة من مركز سانلورفا لقانون اللاجئين في شباط 2019

<sup>389</sup> المعلومات مقدمة نقابة محامي إزمير في آذار 2019

<sup>390</sup> المعلومات مقدمة من رابطة حقوق اللاجئين الدولية في شباط 2019 و من محام في نقابة محامي اسطنبول في شباط 2019

<sup>391</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

<sup>392</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية في شباط 2019

<sup>393</sup> المادة رقم 11 من قانون مراكز الترحيل

6. إخطار الأشخاص المعنيين عن العمليات التي سوف يتم إجراؤها
7. تعزيز الجانب الاجتماعي و النفس للسكن
8. احترام حرية المعتقدات و العبادة للأفراد
9. تقديم الخدمات للمقيمين دون التمييز بناء على اللغة والعرق واللون والجنس والأفكار السياسية والمعتقدات الفلسفية والدين والطائفة وأسباب مشابهة."

يُطلب من مراكز الترحيل أن يقدموا الإقامة و الغذاء بالإضافة لأمر أخرى مثل الأمن و الخدمات الصحية الأساسية و الطارئة و الدعم الاجتماعي و النفسي.<sup>394</sup> و في سلسلة من الأحكام من المحكمة الدستورية ضد الاحتجاز في اسطنبول و الذي تم إغلاقه الآن، تم التنبيه إلى الحاجة إلى تقديم ظروف احتجاز مناسبة في تركيا.<sup>395</sup>

وفي عام 2017 و بالتوافق مع قانون المتابعة<sup>396</sup> طلبت المديرية العامة لإدارة الهجرة من كل البلديات التي تدير مراكز الهجرة أن تقيم هيئات للهجرة متخصصة و تتألف من خبراء و أكاديميين و مجتمع مدني و مسؤولين من المراكز الصحية و التعليمية و ممثلي البلديات و مهمتهم هي الزيارات المنتظمة للمراكز. و يعتمد تأليف كل هيئة بشكل كامل على مجالس البلدية: فمثلاً إن رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء هي عضو من أعضاء الهيئة في إزمير بينما تشارك منظمة أخرى غير حكومية في الهيئة مثل كايسيري و هاتاي. و بشكل عام يكون الهلال الأحمر التركي موجود في هذه الهيئات.<sup>397</sup>

## 2.1. الظروف المادية في الاحتجاز

تختلف الظروف في مراكز الترحيل من مركز لآخر. و تتضمن الملاحظات الأخيرة لظروف الاحتجاز في المراكز المختارة ما يلي:

إزمير: يملك المركز سعة تقارب 750 مكاناً في ما يقارب 126 غرفة موجودة في مبنيين. يؤمن المبنى الأول "أ" الإقامة للراشدين العازبين و الأشخاص تحت قانون المقاتلين الإرهابيين الأجانب بينما تقيم العائلات في المبنى الثاني "ب".<sup>398</sup> و هناك غرفتان مختلفتان للأشخاص من ذوي الإعاقة و يمكن الصعود لها عن طريق المصعد. و تملك كل غرفة ستة غرف و مجهزة بحمام و تواليت. و إن بعض الغرف بحجة للإصلاحات و لا تملك أي ستائر. بالإضافة إلى ذلك تؤثر الحرارة و الرطوبة بشكل سلبي على ظروف المعيشة في المركز.<sup>399</sup> يتم تنظيف الغرف يومياً و لكن الوحدات العائلية تواجه تفشي الحشرات و الذي أدى إلى الحساسية لدى الأطفال.<sup>400</sup>

يتضمن المركز نادٍ رياضي و مكتبة و مكانين فسيحين للممارسات الدينية و ملعبين و تلفاز و محطة إنترنت بالإضافة إلى حلاق و مصفف شعر.

و خلال زيارة إلى هيئة حقوق الإنسان و المساواة في 2018، استضاف المركز 475 شخصاً. و من هؤلاء كان هناك نساء من بينهن ثلاث نساء حوامل و 36 طفلاً و شخصين من كبار السن و شخص واحد من أصحاب الهويات الجنسية المختلفة. و كان العدد الكامل للأشخاص المحتجزين في هذا المركز 172 شخصاً تحت قانون المقاتلين الإرهابيين الأجانب.<sup>401</sup>

<sup>394</sup> البند رقم 14(1) من قانون مراكز الترحيل

<sup>395</sup> المحكمة الدستورية ف. أ. و م. أ. الطلب رقم 655/2013 و الحكم في 20 كانون الثاني 2016 أ. ف. و الطلب رقم 1649/2013 و الحكم في 20 كانون الثاني 2016 ت. ب. و الطلب رقم 8810/2013 و الحكم في 18 شباط 2016 و الطلب رقم 2841/2014 و الطلب رقم

15824/2014 و الحكم في 22 أيلول 2016

<sup>396</sup> البند رقم 16 من قانون مراكز الترحيل

<sup>397</sup> المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء في شباط 2018

<sup>398</sup> هيئة حقوق الإنسان و المساواة التركية: 18/2018 في كانون الأول 2018 و متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2UOmJJI> المقطع

رقم 11 - 12 و 20

<sup>399</sup> المصدر السابق ذاته المقطع 21 - 26

<sup>400</sup> المصدر السابق ذاته المقطع 28

<sup>401</sup> المصدر السابق ذاته المقطع 19 - 20

إرزورم: تم إنشاء مركزين للترحيل في عقدة كبيرة: الأولى فيها أربع أبنية للأشخاص المحتجزين و الثانية فيها مبنيين. وكان كل مركز فيه مبنى منفصل للمكاتب والإدارة.<sup>402</sup> وكل مركز فيه 750 مكاناً.<sup>403</sup> ويتم وضع النساء في الطابق العلوي من المبنى الثاني.<sup>404</sup>

تتسع غرف النوم لستة أشخاص وسطياً و تتضمن حماماً و تواليت و لكن ليس هناك أي ستائر.<sup>405</sup> حددت هيئة المساواة و حقوق الإنسان التركية أوجه النقص خلال زيارتها في 2018 مثل المراحيض المسدودة و التسيروبات و المغاسل المكسورة و أبواب المراحيض و مقابض الأبواب المكسورة و الأسقف التي تضررت بسبب الرطوبة و نقص التهوية المطلوبة.<sup>406</sup> و شهدت أيضاً انقطاع في المياه الساخنة في المبنى الثاني.<sup>407</sup>

يملك المبنى الأول ملعباً رياضياً و ملعب كرة قدم و سلّة و كرة يد و كافتيريا و غرفة صلاة<sup>408</sup> و ملعب أطفال و مكتبة و غرفة انترنت و لكن لا يُسمح للمحتجزين بدخولها و غرفة جهاز إسقاط و محل حلاقة و تصفيف شعر بينما يملك المبنى الثاني ملعباً و مرافق داخلية مشابهة.<sup>409</sup> و اشتكى البعض أنه لم يتم السماح لهم بالخروج في المبنى الثاني في بعض الأيام و أنهم لا يستطيعون الدخول للمرافق الرياضية.<sup>410</sup>

و خلال زيارة هيئة المساواة و حقوق الإنسان في 2018 كان عدد المحتجزين 1157 و منهم 627 في المبنى الأول و 530 في المبنى الثاني و 16 طفلاً و 14 امرأة و شخص واحد من كبار السن و شخص واحد لديه إعاقة.<sup>411</sup>

غازي عنتاب: إن الظروف المادية في المرافق تتحسن. يتم وضع العائلات مع بعضهم. و لكن كان هناك حالة شغب تبعت حالة انتحار لمواطن أفغاني في المركز في شباط 2019. و بحث المحامون من هيئة اللجوء و الهجرة من نقابة محامي غازي عنتاب في الحادثة و لكن لم يتم توفير المعلومات من إدارة المركز. و قد توصلت النقابة إلى أن المحتجزين قد قاموا بإضرار عن الطعام في المركز.<sup>412</sup>

اسطنبول: يتم احتجاز النساء في مركز سيليفري للترحيل بينما يتم احتجاز الرجال في بينكليك.<sup>413</sup>

أنطاليا: يتم احتجاز الأشخاص في زرنانات يتم قفلها من الخارج. و يقيم النساء و الرجال في أماكن منفصلة.<sup>414</sup>

تشاناكاليه: وردت التقارير عن أن الظروف جيدة بشكل عام.<sup>415</sup>

هاتاي: تلقى المحامون تقارير عن ظروف سيئة. فليس لدى الأشخاص الحق بالاستحمام أو الحصول على المياه الساخنة و يمكنهم الخروج لمدة 40 دقيقة فقط.<sup>416</sup> إن جزء من مركز الترحيل قيد التجديد و بسبب ذلك يتم نقل عدد من الأشخاص إلى غازي عنتاب.

قيصري: يتسع المركز لسبعمئة و خمسون شخصاً و بدأ بالعمل في 2016.<sup>417</sup> تملك الغرف أسرة مزدوجة و يوجد فيها خزائن و حمامات و مرحاض.<sup>418</sup> و هناك غرفتان للأشخاص ذوي الإعاقة و يمكن الوصول لهم بمصعد.<sup>419</sup> و تبين أن الحيطان و الغرف

<sup>402</sup> هيئة المساواة و حقوق الإنسان التركية 16/2018 في كانون الأول 2018 و متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2UJyKd>

<sup>403</sup> المصدر السابق ذاته المقطع 24

<sup>404</sup> المصدر السابق ذاته المقطع 28

<sup>405</sup> المصدر السابق ذاته المقطع 29 و لكن المباني الإدارية لديها ستائر

<sup>406</sup> المصدر السابق ذاته المقطع 30، 35-36

<sup>407</sup> المصدر السابق ذاته المقطع 32

<sup>408</sup> و وفقاً للهيئة قال الناس أنهم لم يكونوا قادرين على استعمالها، المصدر السابق نفسه المقطع 37.

<sup>409</sup> المصدر السابق نفسه المقطع 12 - 13

<sup>410</sup> المصدر السابق نفسه المقطع 49 - 51

<sup>411</sup> المصدر السابق نفسه المقطع 24 - 25

<sup>412</sup> المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي غازي عنتاب في شباط 2019

<sup>413</sup> المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي اسطنبول في شباط 2019

<sup>414</sup> المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي أنطاليا في آذار 2019

<sup>415</sup> المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي أنقرة في شباط 2018

<sup>416</sup> المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي إزمير في شباط 2018

<sup>417</sup> هيئة المساواة و حقوق الإنسان التركية 14/2018 في تشرين الثاني 2018 و متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2HLRi62> المقطع

10 - 13

<sup>418</sup> المصدر السابق ذاته المقطع 23

<sup>419</sup> المصدر السابق ذاته المقطع 25

والبطانيات في حالة جيدة خلال زيارة من هيئة المساواة وحقوق الإنسان في 2018. 420 ولكن تبين أن التهوية و توفر الماء الساخن ليس بحالة جيدة. 421

ولدى المركز غرفة صلاة و مكتبة و نادٍ رياضي و غرفة كومبيوتر. 422

خلال زيارة لجنة حقوق الإنسان والمساواة في عام 2018 ، استوعب المركز 630 شخصًا ، من بينهم 18 امرأة و 59 طفلًا واثنين من الأشخاص المعوقين. 423 نظرًا للتغير السريع في عدد الأشخاص ، لم يتجاوز المركز طاقته 424. فسيقل الأشخاص إلى مراكز الترحيل الأخرى مثل كيركاليه أو تشانكيري إذا لم تكن هناك أماكن متوفرة في المركز. 425

يتلقى الأشخاص ثلاث وجبات يوميًا في الكافيتريا في إزمير (هارماندالي) وإرزروم. 426 ومع ذلك ، أثارت وسائل الإعلام في 2018 مخاوف بشأن سلامة الأغذية في مراكز الترحيل بعد تسمم 100 شخص من الأغذية المقدمة في قيصري. 427 وأشارت لجنة حقوق الإنسان والمساواة في وقت لاحق من العام أن قوائم الوجبات لا تشارك مع المحتجزين مسبقًا. 428

فيما يتعلق بالمباني الحدودية، يوجد في منشأة الاحتجاز في مطار إسطنبول أتاتورك وحدتان ، الوحدة الأولى لـ "الأشخاص غير المسموح لهم" الذين لا يسمح لهم بالدخول إلى تركيا، والأخرى للأشخاص الذين تقدموا بإدعاء القبول للحماية الدولية. 429 تعرضت الوحدة الأولى لانتقادات الهيئات الدولية باستمرار، 430 وما زالت لا ترقى إلى مستوى المعايير لا تحتوي الغرفة على أسرة ، فقط أرائك تحت إضاءة الفلورسنت. يمكن للمحتجزين شراء المواد الغذائية من الأسواق الحرة فقط، والتي عادة ما تكون باهظة الثمن. 431

افتتحت الوحدة الأخيرة في 20 أبريل 2016 وتضم مهجعين - مهجع للرجال وآخر للنساء - وغرفة للعائلات والأشخاص المستضعفين ، بالإضافة إلى كافيتريا. ومع ذلك، لا يمكن لأي وحدة الوصول إلى الضوء الطبيعي أو الهواء الطلق. 432 وتجدر الإشارة إلى إن كل من المحامين في إسطنبول ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم يكونوا على علم بوجود منشأة ثانية في المطار حتى الآن.

و توجد منشأة أخرى في مطار إيسنبوغا في أنقرة، وتعدُّ ظروف هذه المنشأة محدودة ولكنها أفضل من ظروف مطار أتاتورك. فيمكن للناس الوصول إلى الإنترنت والهاتف والمياه والطعام أثناء إقامتهم في المطار. 433

## 2.2. الموظفون والرعاية الصحية والاحتياجات الخاصة

في إزمير (هارماندالي)، تم التوصل من خلال زيارة تفقدية أجرتها لجنة حقوق الإنسان والمساواة في عام 2018 أن هناك أخصائيًا نفسيًا واثنين من الأخصائيين الاجتماعيين واثنين من المدرسين موجودين في المركز، بالإضافة إلى طبيب واحد و 5 موظفين صحيين. 434 وبالرغم من ذلك، أفاد معظم المحتجزين بعدم علمهم بوجود الطبيب النفسي. 435 وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها إزاء عدم وجود مجموعات الاستجابة للطوارئ في عيادة المركز خلال الزيارة التي قامت بها. 436

420 المصدر السابق ذاته المقطع 32 - 34

421 المصدر السابق ذاته المقطع 52

422 المصدر السابق ذاته المقطع 51

423 المصدر السابق ذاته المقطع 14 - 15

424 المصدر السابق ذاته المقطع 24

425 المعلومات مقدمة من محامٍ في نقابة محامي قيصري ، شباط 2019

426 اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة 18/2018 ، كانون الأول 2018 ، الصفحة 27 في 16/2018 ، كانون الأول 2018 الصفحة 33

427 دينزي بوسناسي في 21 شباط 2018 ، متوفر باللغة التركية على الموقع: <https://bit.ly/2i7p6r1>

428 اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة في 14/2018 ، شباط 2018 الصفحة 41

429 الممثل الخاص لمجلس أوروبا المعني بالهجرة واللجئين ، تقرير عن مهمة البحث عن الحقيقة في تركيا ، 10 آب 2016 ، الفقرة التاسعة. 1(أ)

430 انظر المثال ، اللجنة الأوروبية لمكافحة التعذيب ، تقرير عن الزيارة إلى تركيا من 16 إلى 23 حزيران 2015 ، 17 تشرين الأول 2017 ،

الصفحات 36-39

431 المعلومات مقدمة من محامٍ في رابطة محامي إسطنبول، آذار 2019

432 الممثل الخاص لمجلس أوروبا المعني بالهجرة واللجئين ، تقرير عن مهمة البحث عن الحقيقة في تركيا ، 10 آب 2016 ، الفقرة التاسعة. 1(أ)

433 المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء ، آذار 2018

434 اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة 18/2018 ، كانون الأول 2018 ، الصفحة 18

435 المصدر السابق ذاته. الصفحة 37

436 المصدر السابق ذاته. الصفحة 44

يوجد في قيصري عامل اجتماعي وأربعة معلمين وطبيب واحد.<sup>437</sup> ولا يوجد في أيدن، ووفقاً لزيارة الجمعية الوطنية الكبرى في 2017 سوى موظف واحد مسؤول عن الرعاية الصحية.<sup>438</sup> وفي إرزورم، يتوفر طبيب من الساعة 8:00 إلى الساعة 17:00 وتعمل الممرضات في نوبات.<sup>439</sup>

وتختلف الأنشطة في مراكز الترحيل في جميع أنحاء البلاد. في إرزورم، على سبيل المثال، تمكن الأطفال الأفغان المحتجزون من الحصول على التعليم في عام 2018.<sup>440</sup> وقد أبلغ عن الشيء ذاته في إزمير (هارماندالي)، على الرغم من تطبيق برنامج تدريبي قياسي على الأطفال بغض النظر عن العمر أو الجنسية.<sup>441</sup> أما في أنطاليا، لا يمكن للأطفال المحتجزين الوصول إلى التعليم ولكن الدعم النفسي والاجتماعي متاح في مركز الترحيل.<sup>442</sup>

كانت هناك مزاعم حول سوء المعاملة ضد المحتجزين على أيدي موظفين مثل حراس الأمن في إزمير (هارماندالي).<sup>443</sup> ففي أنطاليا، تعرض مواطن سوري للتعذيب من قبل ضباط في مركز الترحيل في حزيران 2018 ونقل بعد ذلك إلى مركز الترحيل في غازي عنتاب، وكان يعاني طيلة الوقت من العنف الجسدي أثناء عملية النقل.<sup>444</sup> وكما أبلغ عن حوادث عنف وتقييد اليدين والضغط من أجل التقدم بطلب "للعودة الطوعية" من الحراس في هاتاي.<sup>445</sup> وأبلغ عن شكاوى مماثلة من المتقدمين أو الأجانب المفرج عنهم من غازي عنتاب. يشير هذا بشكل خاص إلى سوء المعاملة ضد الأشخاص الذين لديهم رمز (YTS) (المقاتلين الإرهابيين الأجانب)، بما في ذلك الحواجز التي تحول دون حصولهم على المياه والنظافة.<sup>446</sup> وفقاً للمحامين، من المرجح أن تُستخدم ظروف الاعتقال السيئة في مراكز الترحيل كأداة للضغط على المهاجرين لاختيار العودة الطوعية.

يجب توفير "خدمات الرعاية الصحية العاجلة والأساسية التي لا يستطيع الشخص المعني توفيرها" للمحتجزين<sup>447</sup> وبالإضافة إلى ذلك، يجب إتاحة الوصول إلى خدمة الدعم النفسي والاجتماعي.<sup>448</sup>

وفيما يتعلق بتحديد نقاط الضعف، وقّعت كل من المديرية العامة لإدارة الهجرة و رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء على بروتوكول بشأن تحديد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.<sup>449</sup>

437 اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة في 14/2018، شباط 2018، الصفحة 19.

438 الجمعية الوطنية الكبرى في تشرين الثاني 2017، و متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2n38uZJ>

439 اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة في 16/2018، كانون الأول 2018، الصفحة 52.

440 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.

441 اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، 18/2018، كانون الأول 2018، الصفحة 53.

442 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاليا، آذار 2019.

443 اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، 18/2018، كانون الأول 2018، الصفحات 32-33.

444 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاليا، آذار 2019.

445 انظر المثال، Dev Haber، 'Antep Geri Gönderme Merkezin'de mülteciler ters kelepçeleniyor'، 25 كانون الأول 2017، وهو متوفر على الموقع: <http://bit.ly/2ETCOWC>

446 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي غازي عنتاب، آذار 2018.

447 البند رقم 14 (1) من قانون مراكز الترحيل.

448 البند رقم 14 (2) من قانون مراكز الترحيل.

449 المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء، شباط 2018.

مؤشرات: الدخول لمراكز الاحتجاز

1. هل يسمح بالدخول إلى مراكز الاحتجاز ل:

❖ المحامون:

نعم  محددة  لا

❖ المنظمات غير الحكومية:

نعم  محددة  لا

❖ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

نعم  محددة  لا

❖ أفراد الأسرة:

نعم  محددة  لا

بموجب البند رقم 68 (8) من قانون الأجانب والحماية الدولية، سيتمنح المتقدمون للحماية الدولية المحتجزين فرصاً للقاء ممثلهم الشرعيين و ومسؤولي المفوضية وكتاب العدل. ورغم ذلك فشل القانون في الإشارة بشكل واضح وصريح لحقوق مقدمي الطلبات المحتجزين كي يلتقوا بممثلي المنظمات الغير حكومية. ويُعتقد أن هذا الغياب المتعمد يهدف إلى تقييد أو حرمان المتقدمين المحتجزين من الوصول إلى المستشارين القانونيين للمنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يجب اعتباره بمثابة تخفيض تعسفي للضمانات في البند رقم 68 من قانون الأجانب والحماية الدولية .

ويمكن للمتقدمين المحتجزين أن يستقبلوا الزوار و في هذا المنظور ستحتاج جميع الزيارات للإذن .ستحتاج زيارات المتقدمين المحتجزين في الأماكن الحدودية أخذ الإذن من مكتب نائب المحافظ المسؤول عن البوابة الحدودية.

كما ويؤخذ الإذن لزيارة المتقدمين المحتجزين في الإقليم من مسؤول المديرية العامة لإدارة الهجرة المسؤول عن المنشأة، و من الممكن ان يرفض طلب الزيارة حيث تكون "حالة مقدم الطلب والظروف العامة غير مناسبة". وتزيد هذه الصياغة الغامضة كثيراً من المخاوف بأنه من الممكن أن تفرض هذه التقييدات الاعتباطية على زوار المراكز أيضاً.

من الأفضل أن تحدد سلطات الحجز مدة الاجتماعات والزيارات المعتمدة و من ناحية أخرى، يتعين عليهم اتخاذ تدابير لضمان سرية اللقاءات.

### 3.1. دخول المحامين لمراكز النقل

استناداً على تعميم لم ينشر في المديرية العامة لإدارة الهجرة المؤرخة في ١٧ كانون الاول ٢٠١٥ يمكن للمحامين أن يدخلوا تلك المراكز لكن حسب مطالب مكتوبة،<sup>450</sup> ومن الممكن أن يطلبوا نسخة من الوثائق التي تعد غير سرية و لكن بشرط أن يكون لديهم توكيل رسمي.<sup>451</sup> وبشكل فعلي، يستمر المحامون في التبليغ عن صعوبة الدخول بشكل اعتباطي لمراكز الترحيل والتي يمكن أن تختلف تبعاً للعلاقات بين إدارة المركز والمحامي الواحد.

سابقاً وصف الأطراف المعنية وصول المحامين للمحتجزين في (هارماندالي) في إزمير بأنه كان أمراً إشكالياً جداً و أنه تطور عام 2018،<sup>452</sup> لا يوجد أي طريقة للوصول للمحتجزين هاتفياً.<sup>453</sup> واستناداً إلى لجنة الهجرة واللاجئين التابعة لرابطة محامي إزمير، يجب على المحامين أن يذكروا بشكل صحيح تفاصيل الدقيقة للمحتجزين الذين يمثلوهم، لأن أي خطأ سيؤدي إلى رفض الوصول لمراكز الترحيل.<sup>454</sup> كما وتعرض المحامون أيضاً إلى التأخير الطويل و عمليات تفتيش أمنية. بما في ذلك عمليات

<sup>450</sup> وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وضع هذا الإجراء بهدف ضمان أن الأشخاص الذين يصلون إلى المراكز هم محامون

معتمدون ولا يشكلون انتهاكاً للحق في الاستعانة بمحام: المعلومات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، شباط 2018

<sup>451</sup> تعميم المديرية العامة لإدارة الهجرة رقم 36499-000-31386081 الصادر في 17 كانون الأول 2015

<sup>452</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير، شباط 2019

<sup>453</sup> المعلومات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شباط 2018

<sup>454</sup> رابطة محامي إزمير، تموز 2017، المتوفر باللغة التركية على، 8-9 <http://bit.ly/2Dyc87X>

التفتيش الجسدي عن طريق الأشعة السينية قبل أن تكون قادرة على مقابلة الموكلين.<sup>455</sup> وكما سُئلوا باستمرار عما إذا كان لدى موكلهم رمز "89G"، وفي هذه الحالة تكون عمليات الفحص أكثر شمولاً، على الرغم من أن هذه العملية قد تغيرت في الأشهر الأخيرة.<sup>456</sup> كانت هناك مزاعم عموماً بأنه لم يُسمح للمحتجزين بمقابلة المحامين حتى عندما يطلب المحامون الوصول إليهم بالاسم.<sup>457</sup> وكما قدّم المحامون شكاوى ضد حراس الأمن.<sup>458</sup>

استحدثت إسطنبول وإزمير وغازي عنتاب وكيركاليه وغيرها من مراكز الترحيل مطلباً إضافياً للمحامين الذين يسعون للوصول إلى مركز الترحيل في عام 2018، حيث يتطلبون الآن وجود مترجمين فوريين محققين للاجتماعات مع الموكلين.<sup>459</sup> عندما لا يوفر المحامي مترجماً محلفاً، تعتمد إدارة المركز عادة على محتجزين آخرين لتقديم الترجمة الفورية، وهي ممارسة تثير أسئلة تتعلق بسرية المقابلات في مراكز الترحيل.<sup>460</sup> لا يُفرض شرط وجود مترجم محلف في مراكز أخرى مثل أنطاليا أو هاتاي أو قيصري. يقدم موظفو المركز الناطقون بالعربية المساعدة في الترجمة الفورية للمحامين عند الحاجة.<sup>461</sup>

وأبلغ عن حواجز خطيرة تحول دون الوصول إلى مراكز الترحيل في هاتاي، أضنة ومرسين. يتعين على المحامين تقديم التفاصيل الكاملة لموكلهم من خلال طلب خطي بالإضافة إلى التوكيل الرسمي. قد تتراوح فترة الانتظار للحصول على حق الوصول من أسبوع إلى شهر واحد.<sup>462</sup> كما يخضع وصول المحامين إلى مراكز الترحيل في إسطنبول لقيود لأن إدارة المراكز لا تقبل وثائق تعيين مواعيد المساعدة القانونية للسماح للممثلين مقابلة موكلهم.<sup>463</sup> يُطلب من المحامين الحصول على توكيل رسمي حتى بعد زيارات متعددة لرؤية نفس الوكيل.<sup>464</sup> كما يتوفر هذا الأمر بشكل محدود في إرزورم،<sup>465</sup> كما أبلغ عن صعوبات تتعلق بالوصول إلى المحامين في فان مؤخراً عام 2018.<sup>466</sup>

من ناحية أخرى، لا يخضع المحامون في تشانكاليه التي تستوعب بشكل أساسي التركمان العراقيين لفحوصات أمنية خاصة و يحق للموكلين مكالمات هاتفية واحدة يومياً.<sup>467</sup> أبلغ المحامون في قيصري أيضاً عن إمكانية الوصول الكامل إلى مركز الترحيل والاستفادة من غرفة منفصلة للاجتماعات مع الموكلين؛ ففي السابق، كان موظفو مركز الترحيل حاضرين أثناء الاجتماعات ولكن ليس بعد الآن.<sup>468</sup> في أنطاليا، يوجد حارس أمن أثناء اجتماعات المحامي / الموكل إذا أُصدر رمز YTS (مقاتل إرهابي أجنبي) للشخص.<sup>469</sup> في غازي عنتاب، تحسن وصول المحامين إلى المركز في عام 2018 حيث تقلصت أوقات الانتظار لدخول المنشأة.<sup>470</sup>

ولا يُسمح للمحامين الذين يدخلون مراكز الترحيل مثل إزمير (هارماندالي) أو هاتاي أو أضنة أو مرسين إلا برؤية موكلهم في قاعات اجتماعات مؤمنة للغاية مجهزة بالكاميرات.<sup>471</sup> في غازي عنتاب، توجد غرفة للاجتماعات مع المحامين قيد الإنشاء حالياً.<sup>472</sup> في بعض المراكز، تكون أبواب غرفة الاجتماعات مفتوحة، وبالتالي لا تُضمن السرية.

أخيراً، غالباً ما يلاقي وصول المحامين إلى الموكلين المحتجزين صعوبة عن طريق عمليات نقل المحتجزين بين مراكز الترحيل دون إخطار ممثلهم القانوني أو أفراد الأسرة.<sup>473</sup> في عام 2018، يكون المحامون على دراية بالأشخاص الذين يتعرضون لضغوط توقيع وثائق الإعادة الطوعية لتجنب نقلهم إلى مركز الترحيل الواقع بعيداً عن أسرهم.<sup>474</sup>

455 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير، آذار 2019، جمعية حقوق الإنسان ف 9 تموز 2017، متوفر بالتركية على:

<http://bit.ly/2G7ZGtq>

456 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير، كانون الثاني وأذار 2018.

457 الممثل الخاص لمجلس أوروبا المعني بالهجرة واللجئين، تقرير عن مهمة البحث عن الحقيقة في تركيا، 10 آب 2016، الصفحة 2.1V.

458 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير، كانون الثاني وأذار 2018.

459 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019، من محام في رابطة محامي إسطنبول، آذار 2019، من محام في رابطة محامي غازي عنتاب، شباط 2019.

460 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

461 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي قيصري، شباط 2019، من محام في رابطة محامي أنطاكية، آذار 2019.

462 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية، شباط 2019، من محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018، من محام في رابطة محامي مرسين، شباط 2018، انظر إلى الجمعية الوطنية الكبرى في تشرين الثاني 2017.

463 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

464 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إسطنبول، شباط 2019.

465 المعلومات مقدمة من رابطة حقوق اللاجئين الدولية، شباط 2018.

466 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

467 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنقرة، شباط 2018، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شباط 2018.

468 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي قيصري، شباط 2019.

469 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاليا، آذار 2019.

470 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي غازي عنتاب، شباط 2019.

471 الجمعية الوطنية الكبرى، Izmir-Aydın Geri Gönderme Merkezleri İnceleme Raporu، تشرين الثاني، 20.

472 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي غازي عنتاب، شباط 2019، منظمات غير حكومية، شباط 2019.

473 المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية، شباط 2019، من محام في رابطة محامي أنطاكية، آذار 2019.

474 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية، آذار 2019.

وقُيد وصول المحامين إلى المطارات في السنوات الأخيرة.<sup>475</sup> يخضع هذا الوصول إلى منشأة الحجز في مطار أتاتورك في إسطنبول لإذن من محافظة مطار أتاتورك. تتواجد سلطات الشرطة خلال اجتماعات المحامي / الموكل حيث تُعقد في مكان عام بالقرب من مراقبة الجوازات. إنهم موجودون أيضاً عندما يقوم المحامون والموكلين بتبادل المستندات أو الأموال.<sup>476</sup> كما أُبلغ عن صعوبات تتعلق بالوصول في مطار صبيحة كوكتش في إسطنبول.<sup>477</sup>

### 3.2. وصول المفوضية والمنظمات غير الحكومية إلى مراكز النقل

لا ينظم قانون مراكز الترحيل بشكل واضح الشروط التي يمكن بموجبها للمفوضية والمنظمات غير الحكومية الوصول إلى مراكز الترحيل.

وبشكل عملي، ليس لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إمكانية الوصول دون عوائق إلى مراكز النقل ولكنها طورت أساليب عمل مع مديرية إدارة الهجرة. بموجب هذه الممارسة، تقدم المفوضية طلبات لزيارة مراكز النقل على أساس دوري. تزور المفوضية أماكن العمل وتراقب الإجراءات وتقدم التوصيات. وتُحدد هذه الزيارات بناءً على الاحتياجات التشغيلية.<sup>478</sup>

ويطبق ذات النظام أيضاً للوصول إلى منطقة مطار إسطنبول أتاتورك. وبخلاف هذه الزيارات المنتظمة، تبلغ المفوضية مديرية إدارة الهجرة طلباتها لمقابلة طالبي الحماية الدولية إذا كان لدى الشخص طلب معلق لدى مفوضية شؤون اللاجئين.<sup>479</sup>

لا تملك المنظمات غير الحكومية بروتوكولات مع مديرية إدارة الهجرة للوصول إلى مراكز النقل.<sup>480</sup> وتختلف الإجراءات المتعلقة بالوصول إلى أفراد الأسرة والاتصال بهم في جميع المراكز. ففي غازي عنتاب، يمكن للمحتجزين الاتصال بأفراد الأسرة لمدة أقصاها 15 دقيقة يومياً في الأسبوع، بينما في هاتاي لديهم هذه الإمكانية كل يوم. أما الزيارات العائلية فهي مقيدة في غازي عنتاب.<sup>481</sup>

## ث. ضمانات إجرائية

### 1. مراجعة قضائية في أمر الاحتجاز

#### مؤشرات: مراجعة قضائية في أمر الاحتجاز

1. هل هناك مراجعة تلقائية لشرعية الاحتجاز؟

❖ احتجاز اللاجئين

نعم  لا

❖ الاحتجاز قبل الترحيل

نعم  لا

2. إذا كانت الإجابة بنعم، في أي فترة تجري مراجعة أمر الاحتجاز؟ شهر واحد

يجب الإبلاغ عن قرار احتجاز مقدم طلب الحماية الدولية أثناء معالجة ادعائه كتابياً.<sup>482</sup> - يجب أن يقدم خطاب الإخطار الأسباب التي تبرر الاحتجاز وطول مدة الاحتجاز. يجب إخطار مقدم الطلب أيضاً من العواقب القانونية لقرار الاحتجاز وإجراءات الاستئناف المتاحة. ومع ذلك، فلا يفرض قانون الأجانب والحماية الدولية شرطاً لتقديم هذه المعلومات كتابياً.

<sup>475</sup> المعلومات مقدمة من منظمات غير الحكومية، شباط 2019، المعلومات مقدمة من رابطة حقوق اللاجئين الدولية، شباط 2019.

<sup>476</sup> المعلومات مقدمة من محام من رابطة محامي إسطنبول، آذار 2019.

<sup>477</sup> المعلومات مقدمة من محام من رابطة محامي أنطاكية، آذار 2019.

<sup>478</sup> المعلومات مقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في شباط 2019.

<sup>479</sup> المعلومات مقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في شباط 2018.

<sup>480</sup> المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء في شباط 2018.

<sup>481</sup> المعلومات مقدمة من محام من رابطة محامي أنطاكية، آذار 2018.

<sup>482</sup> البند رقم 68 (4) من قانون الأجانب والحماية الدولية.



وبشكل عملي، نظرًا لمحدودية الإلمام بحقوق المحامين من جانب موظفي مراكز النقل ، نادرًا ما يتلقى المتقدمون وممثلهم القانونيين نسخة من قرار الإقالة و / أو أمر الاحتجاز لمعرفة متى يبدأ الوقت المحدد للاستئناف،<sup>483</sup> أو استلام المستندات دون توقيعات وأختام رسمية. في حالات أخرى ، يُمنع المحامون من فحص ملفات قضايا موكلهم. في هاتين وأضنة ، لا يمكن الوصول إلى هذه الوثائق إلا بعد تقديم استئناف وطلب من مديرية إدارة الهجرة تقديم المستندات إلى المحكمة.<sup>484</sup> يفهم المحامون هذا كإجراء لمنعهم من التدخل السريع في قضايا الاحتجاز. في إرزورم، أبلغ الناس عن عدم اطلاعهم بشكل كافٍ على أسباب احتجازهم وقضيتهم.<sup>485</sup>

وقد أبلغت المفوضية أيضًا أن الوصول إلى المعلومات ، بما في ذلك المعلومات المكتوبة وخدمات الترجمة الفورية، هي من بين المجالات التي تقدم الدعم إلى المديرية العامة لإدارة الهجرة.<sup>486</sup>

في حين لا يوجد أي شرط للمراجعة الدورية التلقائية لقرار الاحتجاز من قبل القضاء أو المديرية العامة لإدارة الهجرة ذاتها فيما يتعلق بالاحتجاز في إجراءات الحماية الدولية،<sup>487</sup> يجب مراجعة حالة احتجاز قبل الإبعاد من قبل المحافظة شهريًا.<sup>488</sup>

ويمكن الطعن في قرار الاحتجاز لدى محكمة الصلح المختصة من خلال استئناف غير مؤقت.<sup>489</sup> لا يحدد القانون مهلة زمنية لاستئناف الاعتقال، في حين أن الموعد النهائي لاستئناف قرار الترحيل هو 15 يومًا.<sup>490</sup> وبشكل فعلي، لا تفسر محاكم الصلح في هاتين وأضنة هذه المتطلبات بدقة وقبلت الاستئنافات المقدمة بعد انقضاء المهلة المحددة بـ 15 يومًا.<sup>491</sup>

يجب على قاضي محكمة الصلح المختصة أن يبيت في طلب المراجعة القضائية في غضون 5 أيام. قرار محكمة الصلح النهائي ولا يمكن الطعن فيه. ومع ذلك، لا توجد قيود على الاستئنافات الجديدة المقدمة من مقدم الطلب للطعن في احتجازه المستمر.<sup>492</sup>

ووفقًا لملاحظات المحامين ، فلا تزال تمثل النوعية المتدنية لمراجعة محاكم الصلح مشكلة. في مراكز إزمير وإسطنبول آيدن وهاتاي وغازي عنتاب وأضنة وقيصري وإرزورم،<sup>493</sup> ترفض الطلبات ضد الاحتجاز كقاعدة عامة.<sup>494</sup> وقُبل 61 من بين 702 من طلبات الاستئناف ضد الاحتجاز والترحيل التي قُدمت حتى أيار 2018 في إزمير<sup>495</sup>. و يُقدم في هاتاي حوالي 200 استئناف ضد الاحتجاز سنويًا.<sup>496</sup>

أصدرت محكمة الصلح في كيركلاريلي أحد القرارات الإيجابية النادرة في هذا المجال بناءً على طلب رضا بودراع، أول مقدم طلب حصل على تدبير مؤقت من المحكمة الدستورية. طعن محامي مقدم الطلب مرة أخرى في قرار الاعتقال الإداري بعد صدور حكم المحكمة الدستورية وقضت محكمة الصلح بالطلب على أساس أن "مقدم الطلب لديه إقامة قانونية وحياة أسرية في تركيا ولا يوجد خطر الفرار من البلاد".<sup>497</sup> في قضية 2018، ألغت محكمة الصلح الثانية في أدرنه أمر اعتقال على أساس أن الاحتجاز لمدة تزيد عن 6 أشهر تجاوزت الحدود الزمنية المعقولة.<sup>498</sup> قد تعتمد المرونة فيما يتعلق بمراجعة الاحتجاز على قيام محكمة الصلح بفحص الاستئناف. في حالة شخص محتجز لمدة ستة أشهر ، رفضت محكمة الصلح في أنقرة الاستئناف ،

483 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير، آذار 2018. اعترف بهذا باعتباره ذا صلة بالالتزامات الإجرائية للسلطات: محكمة إزمير المحلية ، القرار 5711-5111/2017 ، 6 نيسان 2017.

484 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية، شباط 2018؛ محام من رابطة محامي أضنة، شباط 2018.

485 اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة ، 16/2018 ، كانون الأول 2018، الصفحة 47.

486 المعلومات مقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في شباط 2018.

487 البند رقم 68 (6) من قانون الأجانب والحماية الدولية ينص فقط على أنه يجوز رفع الاحتجاز في أي وقت.

488 البند رقم 57 (3) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

489 البند رقم 68 (7) من قانون الأجانب والحماية الدولية؛ البند رقم 96 (6) من قانون الأجانب والحماية الدولية. في تشرين الثاني 2015 ، أصدر المجلس الأعلى للقضاء والمدعين العامين قراراً بتسمية الدائرة الثانية لكل محكمة قضائية مسؤولة عن الاستئنافات في قرارات الاعتقال الإداري التي تدخل في نطاق قانون الأجانب والحماية الدولية.

490 البند رقم 53 (3) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

491 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية، شباط 2018؛ محام من رابطة محامي أضنة، شباط 2018.

492 البند رقم 68 (7) من قانون الأجانب والحماية الدولية؛ البند رقم 96 (6) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

493 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية، شباط 2018؛ محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018؛ من رابطة حقوق اللاجئين الدولية، شباط 2018؛ محام في رابطة محامي قيصري، شباط 2019؛ محام في رابطة محامي إسطنبول، شباط 2019.

494 انظر إلى المثال، محكمة الصلح الثانية في غازي عنتاب، القرار 7568/2018، 13 كانون الأول 2018؛ القرار 1773/2018 ، 6 آذار 2018؛ القرار 6166/2018 ، 7 كانون الثاني 2018؛ محكمة الصلح الثانية في أنطاكية، القرار 4287 /2018 ، 27 تشرين الثاني 2018.

495 اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة 18/2018 كانون الأول 2018، الصفحة 35.

496 المعلومات مقدمة من محام، شباط 2019.

497 محكمة الصلح في كيركلاريلي، القرار 2732/2016 ، 24 تشرين الأول 2016.

498 محكمة الصلح الثانية في أدرنه، القرار 2746/2018 ، 3 تموز 2018.

الذي أمر بتمديد فترة الاحتجاز لستة أشهر أخرى،<sup>499</sup> ولكن بعد استئناف منفصل، أمرت محكمة صلح تشاناكاليه بالإفراج عنه وفرضت الترامات الإبلاغ.<sup>500</sup>

هناك فجوة حاسمة في أحكام قانون الأجانب و الحماية الدولية بشأن سبل الانتصاف من مخاوف الاحتجاز مقابل ظروف الاحتجاز.<sup>501</sup> في 11 تشرين الثاني 2015، قضت المحكمة الدستورية في قضية ك. أ. بأن الآليات المنصوص عليها في قانون الأجانب والحماية الدولية " فشلت في توقع أي علاج إداري أو قضائي محدد يحدد معايير ظروف الاحتجاز ويتضمن مراقبة ومراجعة الشروط" لضمان مراجعة التوافق مع المعايير ذات الصلة.<sup>502</sup> كررت المحكمة هذا الموقف في عدة قضايا في عام 2016،<sup>503</sup> والتي - على غرار قضية ك. أ. - تتعلق بظروف الاحتجاز في مركز الترحيل السابق في إسطنبول (كوم كابي). وأخيراً، عندما يكون الاحتجاز الإداري غير قانوني، يمكن لمقدم الطلب رفع دعوى تعويض أمام المحكمة الإدارية.<sup>504</sup>

## 2. المساعدة القانونية لمراجعة الاحتجاز

### مؤشرات: المساعدة القانونية لمراجعة الاحتجاز

هل ينص القانون على إمكانية الحصول على المساعدة القانونية المجانية من أجل إعادة النظر في الاحتجاز؟  
نعم  لا

هل تتاح لطالبي اللجوء إمكانية الحصول على مساعدة قانونية مجانية فعليه؟  
نعم  لا

يجب أن تتاح الفرصة لمقدمي طلبات الحماية الدولية المحتجزين للقاء ممثلين قانونيين وكاتب العدل ومسؤولي المفوضية إذا رغبوا في ذلك.<sup>505</sup> يجب إحالة الأشخاص الذين ليس لديهم المقدرة المالية للدفع لمحام إلى مخطط المساعدة القانونية الذي تموله الدولة فيما يتعلق بـ "الطعون القضائية" المتعلقة بأي أعمال وقرارات في إطار إجراءات الحماية الدولية.<sup>506</sup>

ورغم ذلك، فإن عمل برنامج المساعدة القانونية في تركيا يتطلب من مقدم الطلب الاتصال بنقابة المحامين لتقديم طلب رسمي للمساعدة القانونية. يظل من الصعب للغاية بالنسبة لطالب اللجوء المحتجز الوصول إلى آلية المساعدة القانونية من قبله، خاصة وأن السلطات لا تقدم معلومات عن الحق في المساعدة القانونية بلغة يفهمها الفرد.<sup>507</sup> في معظم الحالات، تقوم أي منظمة غير حكومية أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنبيه نقابة المحامين وتسعى لضمان تعيين محام للمساعدة القانونية للشخص. فلدَى المحامون الذين تعينهم نقابات المحامين علاقات ويعملون مع المنظمات غير الحكومية في القضايا الفردية. ومع ذلك، يلاحظ من الميدان أنه لا تملك أي منظمة غير حكومية إمكانية الوصول المباشر إلى مراكز الترحيل بغرض تقديم المساعدة القانونية. ويعدُّ هذا الأمر مستحيل عملياً إذا صنف مقدم الطلب على أنه مقاتل إرهابي أجنبي.<sup>508</sup>

هذا ويفرض شرط التوكيل الرسمي الموثق قيوداً إضافية (انظر إلى الإجراء المنتظم: المساعدة القانونية). نظراً لعدم منح طالبي اللجوء المحتجزين بطاقة هوية قبل أن يكون لديهم إمكانية للتسجيل في مديرية إدارة الهجرة، فمن المستحيل بالنسبة لهم توثيق

499 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنقرة، كانون الثاني 2019.  
500 محكمة صلح في تشاناكاليه، القرار 3777/2018 ، 12 تشرين الأول 2018.

501 للاطلاع على مناقشة، انظر إلى حقوق اللاجئين تركيا، حاجة ملحة: عدم وجود حل قانوني في ظل الظروف المادية الصعبة التي يعاني منها الأجانب الخاضعين للاحتجاز الإداري في تركيا، كانون الثاني 2017، المتوفر على: <https://bit.ly/2WkCcZm>  
502 المحكمة الدستورية، ك. أ. استمارة رقم 13044/2014 ، حكم 11 تشرين الثاني 2015. أشارت المحكمة الدستورية إلى المادة 17 من الدستور التركي، والتي تتوافق مع المادتين 3 و 13 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.  
503 المحكمة الدستورية، (ف.أ.) و (م.أ.) استمارة رقم 655/2013 ، حكم 20 كانون الثاني 2016؛ أ.ف.، استمارة رقم 1649/2013 ، حكم 20 كانون الثاني 2016؛ ت.ت.، استمارة رقم 8810/2013 ، حكم 18 شباط 2016؛ أ.س.، استمارة رقم 2841/2014 ، حكم 9 حزيران 2016؛ ي.س.، استمارة رقم 15824/2014 No ، حكم 22 أيلول 2016.  
504 المحكمة الدستورية، ب.ت.، القرار 15769/2014 ، 30 تشرين الثاني 2017.  
505 البند رقم 68 (8) من قانون الأجانب والحماية الدولية.  
506 البند رقم 81 (2) من قانون الأجانب والحماية الدولية.  
507 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية، شباط 2018؛ محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018؛ محام في رابطة محامي مرسين، شباط 2018.  
508 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنقرة: كانون الثاني 2018؛ محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018؛ محام في رابطة محامي غازي عنتاب، آذار 2018.

التوكيل الرسمي.<sup>509</sup> علاوة على ذلك ، فإن إصدار التوكيل والتفسير ينطوي على تكاليف مالية تختلف تبعاً لمسافة مركز الإزالة ولغة الفرد. تبلغ الرسوم حوالي 180 ليرة تركية في قيصري، ولكنها تتراوح من 400 ليرة تركية إلى 700 ليرة تركية في أنطاليا، ومن 500 ليرة تركية إلى 800 ليرة تركية لمراكز الترحيل في اسطنبول، و1500 ليرة تركية للمطارات.<sup>510</sup>

ومع ذلك، رأت المحكمة الإدارية في أنقرة أن الوصول إلى المشورة القانونية هو حق إنساني أساسي وينبغي منحه للاجئين دون اشتراط توكيل قانوني.<sup>511</sup>

علاوة على ذلك، عندما يُعين محام من قبل نقابة المحامين لتمثيل شخص بموجب خطة المساعدة القانونية، يمكن أن يكون خطاب التعيين الرسمي بديلاً مؤقتاً بدلاً من توكيل قانوني موثق. وبشكل فعلي، تقبل المحكمة في إزمير تمثيل المتقدمين المحتجزين بموجب وثيقة تعيين المساعدة القانونية دون توكيل قانوني.<sup>512</sup>

### ج. المعاملة الخاصة لجنسيات معينة في الاحتجاز

لا توجد سياسة معروفة للمعاملة التفضيلية للأشخاص المحتجزين على أساس الجنسية، رغم أن بعض مراكز الترحيل تحتجز، حسب ملاحظات الجهات المعنية ، فئات سكانية محددة. على سبيل المثال، تحتجز إزمير (هارماندالي)<sup>513</sup> وقيصري<sup>514</sup> وهاتاي مجموعات مختلطة، بما في ذلك المهاجرين غير الشرعيين والمقاتلين الأجانب، وغالباً ما تحتفظ غازي عنتاب بالسوريين الذين صنفوا على أنهم YTS (مقاتل إرهابي أجنبي)، وتشاناكاليه تحتجز بشكل أساسي التركمان العراقيين. في مراكز النقل مثل غازي عنتاب يوزع الأشخاص عبر طوابق مختلفة حسب الجنسية، على الرغم من خضوعهم لظروف الاحتجاز نفسها.<sup>515</sup>

خلال عام 2018، استهدف مواطني أفغانستان بشكل خاص من خلال ممارسات الاعتقال والاحتجاز التعسفي بهدف ترحيلهم.<sup>516</sup> ويعتبر إرزورم مركز النقل الرئيسي الذي يستخدم لاحتجاز الرعايا الأفغان رغم أنه احتجزت جنسيات أخرى هناك.<sup>517</sup>

في نهاية عام 2018، لاحظ المحامون اتجاهاً لإطلاق سراح التركمان العراقيين من مراكز النقل بعد انتهاء فترة الستة أشهر دون أي مبرر آخر.<sup>518</sup>

<sup>509</sup> رابطة محامي إزمير، تموز 2017، 18-19. اظر أيضاً إلى حقوق اللاجئين في تركيا، العوائق أمام الحق في الانتصاف القانوني الفعال: يواجه

اللاجئون في تركيا مشكلة في منحهم حق التوكيل الرسمي ، شباط 2016، متوفر على: <http://bit.ly/1PLX9SH> <sup>510</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي قيصري، شباط 2019؛ محام في رابطة محامي أنطاليا، آذار 2019؛ رابطة حقوق اللاجئين الدولية، شباط 2019.

<sup>511</sup> 20 كانون الثاني 2018، متوفر باللغة التركية على <http://bit.ly/2CG9RCI> <sup>512</sup> المعلومات مقدمة من Mülteci-Der ، كانون الأول 2017؛ محام من رابطة محامي إزمير، شباط 2019. انظر أيضاً إلى محكمة مقاطعة أنقرة، الدائرة العاشرة، القرار 1267/2017 ، 20 كانون الأول 2017.

<sup>513</sup> خلال زيارة لجنة حقوق الإنسان والمساواة في عام 2018 ، احتجز المركز مواطنين من أفغانستان وسوريا والعراق وأنغولا والجزائر والمغرب وإيران والصين والولايات المتحدة وباكستان وغامبيا والكونغو وكوبا ومصر وجمهورية أفريقيا الوسطى. اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، 18/2018، كانون الثاني 2018، الصفحة 19.

<sup>514</sup> خلال زيارة لجنة حقوق الإنسان والمساواة في عام 2018 ، ضم المركز مواطنين من أفغانستان وسوريا والعراق وإيران ودول آسيا الوسطى: اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، 14/2018، تشرين الثاني، الصفحة 17.

<sup>515</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

<sup>516</sup> انظر المثال 'المهاجرون الأفغان في تركيا ، حياة مليئة بالتحديات ، 28 شباط 2019، المتوفر على: <https://bit.ly/2CyRSRb> ، إيفرنسيل،

28 شباط 2019، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2CtMnmF> ، "الترحيل الجماعي للأفغان من تركيا: آلاف المهاجرين تم إعادتهم إلى بلادهم كإجراء ترحيل"، 21 حزيران 2018، المتوفر على: <https://bit.ly/2IMx4Ni>

<sup>517</sup> خلال زيارة لجنة حقوق الإنسان والمساواة في عام 2018 ، احتجز المركز مواطنين من أفغانستان وباكستان والعراق وفلسطين وإيران ومصر وميانمار وروسيا وسوريا وتركمانستان وبنغلاديش: اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، *Erzurum Geri Gönderme Merkezi Ziyareti*، 16/2018 ، كانون الأول 2018، الصفحة 24.

<sup>518</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنقرة، كانون الأول 2019.

## محتوى الحماية الدولية

يوفر قانون الأجانب والحماية الدولية ثلاثة أنواع من وضع الحماية الدولية وفقاً لسياسة "التقييد الجغرافي" لتركيا بشأن اتفاقية اللاجئين لعام 1951.

1. الأشخاص الذين يندرجون ضمن تعريف اللاجئ في المادة من اتفاقية 1951 والذين ينتمون إلى "بلد أوروبي"<sup>519</sup> مؤهلون للحصول على صفة اللاجئ بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية، مع الاعتراف الكامل بالتزامات تركيا بموجب اتفاقية 1951. يجب أن يوفر الوضع القانوني التركي للاجئين بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية الحقوق والاستحقاقات وفقاً لمتطلبات اتفاقية عام 1951، بما في ذلك إمكانية الدمج القانوني طويل الأجل في تركيا. وقد اعترف فقط بثلاثة أشخاص كلاجئين اعتباراً من كانون الثاني 2018،<sup>520</sup> على الرغم من أن تقرير الجمعية الوطنية الكبرى في آذار 2018 أشار إلى 70 شخصاً يتمتعون بصفة اللاجئ.<sup>521</sup>

2. الأشخاص الذين يندرجون ضمن تعريف اللاجئ في المادة من اتفاقية عام 1951 لكنهم ينتمون إلى ما يسمى بـ "بلد المنشأ غير الأوروبي"، يمنحوا بدلاً من ذلك وضع اللاجئ المشروط بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية. ويعدّ وضع اللاجئ المشروط مفهوم قانوني تركي مقدم من قانون الأجانب والحماية الدولية لغرض التمييز في المعاملة بين اللاجئين من نوع الاتفاقية لعام 1951 القادمين من دول "غير أوروبية" وأولئك الذين ينتمون إلى دول "أوروبية". تمنح صفة اللاجئ المشروط للمستفيدين مجموعة من الحقوق والاستحقاقات أقل من تلك الممنوحة لحاملي وضع اللاجئ وأصحاب الحماية الفرعية في بعض النواحي. والأهم من ذلك، لا يُعرض على اللاجئين الشرطيين إمكانية الاندماج القانوني طويل الأجل في تركيا، ويستبعدوا من حقوق لم تشمل الأسرة.

3. ومن الممكن للأشخاص الذين لا يستوفون معايير الأهلية الخاصة بصفة اللاجئ أو بصفة اللاجئ المشروط، لكن مع ذلك سيتعرضون لعقوبة الإعدام أو التعذيب في بلد المنشأ في حالة إعادتهم، أو سيكونون "معرضين لخطر فردي يتمثل في عنف عشوائي" بسبب حالات الحرب أو النزاع المسلح الداخلي، التأهل للحصول على وضع الحماية الفرعية بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية. يعكس الوضع القانوني التركي للحماية الفرعية تعريف الحماية الفرعية المنصوص عليه في توجيه تأهيل الاتحاد الأوروبي. على غرار حاملي مركز اللاجئ المشروط، يحصل المستفيدون من الحماية الفرعية على مجموعة أقل من الحقوق والاستحقاقات بالمقارنة مع حاملي صفة اللاجئ ويمنعون من الاندماج القانوني طويل الأجل في تركيا. ومع ذلك، وعلى عكس اللاجئين المشروطين، يمنح المستفيدين من الحماية الفرعية حقوق لم تشمل الأسرة في تركيا.

<sup>519</sup> لغرض "التقييد الجغرافي" فيما يتعلق بتفسير اتفاقية عام 1951، تعتبر حكومة تركيا الدول الأعضاء في مجلس أوروبا "بلدان منشأ أوروبية".  
<sup>520</sup> T24 var. 3 kişi var. mülteci statüsünde 4.3 milyon göçmen yaşıyor; Türkiye'de 17, '، كانون الثاني 2018، المتوفر في اللغة التركية على: <http://bit.ly/2D4ByFa>  
<sup>521</sup> الجمعية الوطنية الكبرى، آذار 2018.

## أ. الحالة والإقامة

### 1. تصريح إقامة

#### مؤشرات: تصريح إقامة

1. ما هي مدة تصاريح الإقامة الممنوحة للمستفيدين من الحماية؟

- ❖ صفة لاجيء 3 سنوات
- ❖ صفة لاجيء مشروط سنة واحدة
- ❖ الحماية الفرعية سنة واحدة

استناداً إلى ما جاء في قانون الأجانب و الحماية الدولية يتعين على الرعايا الأجانب الذين يسعون للبقاء في تركيا بطريقة شرعية أن يحصلوا على تصريح إقامة. كما و إن هناك ستة أنواع من تصاريح الإقامة متوفرة للمواطنين الأجانب. <sup>522</sup> ولا يتم تحديد وثيقة حاملي الحماية الدولية الصادرة لأصحاب الوضع الدولي أو وثيقة الحماية المؤقتة الصادرة للمستفيدين من الحماية المؤقتة على أنها "تصاريح إقامة" على هذا النحو في القانون التركي. لا ينص قانون الأجانب والحماية الدولية على منح تصاريح الإقامة لحاملي حالة الحماية العالمية أو للمستفيدين من الحماية المؤقتة.

وبدلاً عن هذا يحدد القانون بأن هذه الفئات من الرعايا الأجانب "مغفأة من متطلبات تصريح الإقامة" وهذا ينطبق أيضاً على فئات أخرى من الرعايا الأجانب. <sup>523</sup> وبدلاً عن ذلك فإنهم يتوسمون البقاء في تركيا على أساس وثائق وضع الحماية الدولية التي يكون باب عضويتها مفتوحاً على التوالي. كما و أنه من الأفضل أن تحل وثيقة حامل الحماية الدولية "محل تصريح الإقامة" بمعنى أن تكون معادلة لتصريح الإقامة للشخص المعني بمعنى التصريح بالبقاء القانوني في تركيا. <sup>524</sup>

ومع ذلك فهناك اختلافات في الوثائق الممنوحة و هذا استناداً على حالة الحماية التي تلقاها المستفيد. و بينما يتم منح اللاجئين وثيقة هوية حامل حالة الحماية الدولية مع فترة صلاحية مدتها 3 سنوات، <sup>525</sup> و يتم إصدار وثيقة اللاجئين المشروطين و المستفيدين من الحماية الفرعية و هذه الوثيقة صالحة لمدة عام واحد. <sup>526</sup>

وعلى ما يبدو أن اللائحة التنظيمية بشأن الأجانب و الحماية الدولية تتجاهل إلى الآن القواعد المنصوص عليها في البند رقم 83 من قانون الأجانب والحماية الدولية كما و يوفر للأشخاص الذين منحوا تلك الحماية الدولية و التي ستصدر وثيقة هوية حامل حالة الحماية الدولية و ستكون صلاحيتها بدون تاريخ انتهاء أي ستبقى فعالة إن لم يلغها المدير العام لإدارة الهجرة. <sup>527</sup>

لذلك يمكننا القول بإيجاز أن القانون لا يقدم إرشادات تشريعية واضحة بشأن مدة الإقامة القانونية المتصورة بشأن حاملي حالة الحماية الدولية بغض النظر عن نوع الحماية المقدمة لذلك الشخص. و ستبقى حالة الحماية الدولية مع حاملي وثيقة الحماية الدولية صالحة إلى أن تلغها المديرية العامة لإدارة الهجرة. وهذا بمعنى أن تقدير إنهاء وثيقة تعريف صاحب حالة الحماية الدولية وبالتالي المدة الفعلية للإقامة القانونية الممنوحة من قبل مركز الحماية الدولية تُترك لتقدير المديرية العامة لإدارة الهجرة.

افتراضياً، وفي ضوء قانون عدم الإعادة القسرية للاجئين بحسب المادة 4 من قانون الأجانب و الحماية الدولية، وفي غياب إجراءات إيقاف اللجوء أو التراجع عنه، من غير الواضح سواء كانت ستحل ظروف أخرى تجعل من المبرر إيقاف لجوء قد مُنح للاجئ.

<sup>522</sup> البند رقم 30 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية

<sup>523</sup> البند رقم 20 (1) (غ) من قانون الأجانب و الحماية الدولية و نقلاً عن المادة 83 و المادة 93(2) من لائحة شؤون الأجانب والحماية الدولية.

<sup>524</sup> البند رقم 83(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

<sup>525</sup> البند رقم 83(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

<sup>526</sup> البند رقم 83(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

<sup>527</sup> البند رقم 93(1) من لائحة شؤون الأجانب والحماية الدولية.

ومن ناحية أخرى، من وجهة نظر أحد المستفيدين من الحماية الدولية، بما أن وثيقة الحماية لا تؤدي لإقامة طويلة الأجل في تركيا ولا يُحسب الوقت الذي يُقضى في تركيا على أساس الحماية من بين السنوات الخمس للحصول على جنسية، فإن الإطار التشريعي في تركيا يفشل بتقديم أي شكل من الاندماج القانوني طويل الأمد للاجئين.

يجب تفسير هذا النهج المعتمد من قانون الأجانب و الحماية الدولية والذي تدعمه الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على أنه امتداد لسياسة 'التقييد الجغرافي' المستمرة التي تتبعها تركيا فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951

## 2. التسجيل المدني

### 2.1. التسجيل المدني لطفل مولود حديثاً

يعتبر تسجيل المواليد حق وواجب على الأجانب بمن فيهم المستفيدين من الحماية الدولية، يجب أن تُبلغ إدارة الإسكان والسجل المدني التابعة للمحافظة المعنية بالولادات التي تحدث في تركيا، و يكون هذا الإبلاغ عن طريق الأم أو الأب أو الوصي القانوني على الطفل، في حال غياب الوالدين أو الأوصياء القانونيين، فإن الجدة أو الجد أو أخ بالغ أو أخت بالغة أو شخص مرافق للطفل يجب أن يُبلغ إدارة الإسكان والسجل المدني.

يجب أن يُبلغ عن الولادة لإدارة الإسكان والسجل المدني خلال 30 يوماً، بعد تسجيل الطفل تصدر شهادة ميلاد له، فإن عملية تسجيل الطفل وإصدار الشهادة مجانيين.

ويعدُّ الإبلاغ عن ولادة الطفل للإدارة العامة للهجرة أمر ضروري لأنه سيحصل على وثيقة تتعلق بوضعه في تركيا، يمنح التسجيل الأطفال إمكانية الحصول على حقوقهم مثل التعلم والعناية الصحية، يثبت تسجيل الولادة عمر الطفل ويحميه من أن يكون فريسة سهلة للاتجار بالبشر أو عمالة الطفل أو التبني غير القانوني أو الاستغلال الجنسي، ويثبت التسجيل أيضاً الصلة الأبوية بين الطفل وأهله ويحمي وحدة العائلة ويمكنه المساعدة أيضاً بلم شمل الطفل وأهله مستقبلاً في حال فراقهم.

ويؤثر حاجز اللغة على عملية تسجيل الطفل في الواقع. 528

### 2.2. تسجيل الزواج مدنياً

يُطبق القانون التركي على جميع إجراءات الزواج الخاصة بالمتقدمين والمستفيدين من الحماية الدولية. بموجب القانون التركي، تملك السلطات التركية صلاحية عقد قران مواطن تركي و متقدم أو مستفيد أو اثنين من المتقدمين أو المستفيدين من جنسيات مختلفة. تخضع جميع حالات الزواج التي تعقدها السلطات التركية للقانون المدني التركي وللتشريعات ذات الصلة.

ويُعقد القران موظفو شؤون الزواج في إدارات الزواج بالبلديات. لذا يتعين على الأفراد الذين يعترمون الزواج تقديم الوثائق ذات الصلة إلى البلديات. الوثائق ذات الصلة هي:

- عريضة الزواج: يجب على الزوجين تقديم عريضة زواج (evlenme beyannamesi)، موقعة من الشخصين المتقدمين للزواج.
- وثيقة العزوبة التي تشهد أن المتقدمين غير متزوجين بالفعل.
- تقرير طبي يؤكد أن المتقدمين غير مصابين بأمراض من شأنها أن تمنع الزواج.
- وثيقة تسجيل مقدم طلب اللجوء: وثيقة هوية مقدم طلب اللجوء أو وثيقة هوية حامل حالة اللجوء
- أربع صور شخصية

لا يُعترف بالزيجات غير الرسمية في تركيا، يُشرع الزواج الإسلامي (الذي يعقده شيخ) فقط بعد أن يُعقد الزواج الرسمي.

### 3. الإقامة الطويلة الأمد

لا تنطبق توجيهات الاتحاد الأوروبي على الإقامة في تركيا بيد أنه فيما يتعلق بوضع الإقامة الطويلة الأمد بموجب القانون التركي ، تنص المادة 42 (2) من قانون الأجانب و الحماية الدولية الذي يتعلق بـ 'تصاريح الإقامة طويلة الأمد' في تركيا على أن المستفيدين من الحماية الدولية (اللجوء) ليسوا مؤهلين للحصول على تصريح إقامة طويلة الأمد.

### 4. التجنيس:

#### مؤشرات: التجنيس

1. ما هي فترة الانتظار للحصول على الجنسية؟ 5 سنوات
2. عدد اللاجئين الحاصلين على جنسية عام 2018؟ غير متوفر

وفقاً للقانون رقم 5901 المتعلق بالمواطنة التركية، هنالك ثلاث إجراءات ليحصل المواطنون الأجانب على الجنسية، يمكن الحصول على الجنسية خلال:

- الطريقة الاعتيادية: طبقاً لها، يجب أن يمتلك المواطن الأجنبي في تركيا وثيقة إقامة سارية المفعول لمدة خمس سنوات، لا يجب أن يغادر الأجنبي تركيا أكثر من 180 يوماً خلال فترة إقامته البالغة خمس سنوات، إن تجاوز هذه المدة، وعليه قضاء خمس سنوات أخرى.
- بعد انتهاء السنوات الخمس، ليس من الممكن الحصول على الجنسية مباشرة، فأولاً تقوم لجنة الجنسية بإجراء تقييم الوضع الاقتصادي والسلوك الاجتماعي لمقدم الطلب ثم تُجري الشرطة المحلية ووكالات الاستخبارات الوطنية تحريات أمنية حوله ثم تُرسل المعلومات إلى الإدارة العامة للجنسية بوزارة الداخلية. في حال عدم وجود أي مشكلة بنهاية التحقيق، يحصل مقدم الطلب على الجنسية بمقتراح من الإدارة العامة للجنسية وموافقة من وزير الداخلية.
- الزواج من مواطن(ة) تركي(ة):  
إن دام الزواج 3 سنوات ولا يزال سارياً، يحصل مقدم الطلب على الجنسية ولكن عليه الخضوع للكشف الأمني أيضاً.
- ظروف استثنائية: تُمنح الجنسية المبنية على ظروف استثنائية غالباً ودون شروط أو امتلاك وثيقة إقامة للأجانب ذوي المهارات الصناعية أو من يساهمون في التقدم الرياضي أو الاجتماعي أو الحضاري أو الاقتصادي أو العلمي في تركيا. وذلك بهدف منح الأشخاص المؤهلين الجنسية التركية بأسرع وقت ممكن.

بينما استطاع بعض حاملي الجنسية السورية ذوي اللجوء المؤقت الحصول على الجنسية بحسب إجراء الظرف الاستثنائي (انظر إلى اللجوء المؤقت: الجنسية)، الحصول على الجنسية لغير السوريين لا يُطبق حالياً.

### 5. التوقف و مراجعة حالة الحماية

#### مؤشرات: التوقف

1. هل تُجرى مقابلة شخصية مع اللاجئة كإجراء خلال معظم حالات إيقاف اللجوء؟  
نعم  لا
2. هل يؤمن القانون جلسة استئناف بعد أول حكم يُصدر خلال إجراءات الإيقاف؟  
نعم  لا
3. هل يُمنح اللاجئة حق تعيين مستشار قانوني مجاناً خلال أول حكم على أرض الواقع؟  
نعم  بصعوبة  لا

تحدد المادة 85 من قانون الأجانب والحماية الدولية الأسس والقوانين الإجرائية المتعلقة بإيقاف اللجوء.

تتضمن الأسس لإيقاف صفة لاجئ الحالات التالية حيث اللاجئ: 529

1. يقرر طوعاً الاستئصال بحماية بلاده
2. يرغب باستعادة الجنسية التي خسرها
3. اكتسب جنسية أخرى ويحظى بحماية بلد آخر
4. عاد طوعاً إلى بلاده
5. لم يعد بإمكانه رفض الاستئصال بحماية بلاده أو أن الظروف التي مُنح اللجوء لأجلها لم تعد موجودة، يجب أن تقيم الإدارة العامة للهجرة سواء كان التغيير في البلاد أو الأصل أو الظروف ذو أهمية ودائم. 530

قد تتوقف أيضاً الحماية الفرعية حين تتغير الظروف للدرجة التي لا يعود بها من حاجة إلى اللجوء. 531

يُقرر الإيقاف على أسس فردية، حين تنطبق أسس الإيقاف 532، ترسل الإدارة العامة للهجرة لمحة عن الوضع للاجئ بشكل كتابي، ويمتلك اللاجئ الفرصة لتقديم أسباب تدعو للمواصلة باللجوء بشكل لفظي أو كتابي 533، تشير الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على أن الملاحظات اللفظية أو الكتابية يجب أن تُقدم خلال "فترة زمنية معقولة"، دون تحديد وقت زمني لإرسال اللاجئ رداً إلى الإدارة العامة للهجرة. 534

يجوز تقديم استئناف ضد قرار الإيقاف بنفس الشروط المنصوص عليها في الإجراءات الاعتيادية: استئناف، و يكون هذا التقديم إما أمام لجنة تقييم الحماية الدولية في غضون 10 أيام أو أمام المحكمة الإدارية المختصة في غضون 30 يوماً. 535

## 6. سحب حالة الحماية

### مؤشرات: سحب حالة الحماية

1. هل يتم إجراء مقابلة شخصية للمستفيد في معظم الحالات من الناحية العملية في إجراء السحب؟  
نعم  لا
2. هل ينص القانون على الطعن في قرار الانسحاب؟  
نعم  لا
3. هل يمكن للمستفيدين الحصول على المساعدة القانونية المجانية في المقام الأول من الناحية العملية؟  
نعم  بصعوبة  لا

يخضع الانسحاب عن حالة الحماية الدولية (إلغائها) للمادة رقم 86 من لائحة شؤون الأجانب و الحماية الدولية وينص القانون على أن تلك الحالة يجب أن تسحب إذا كان المستفيد: (أ) منح الحماية عن طريق وثائق مزيفة واحتيال و خداع أو حجب الحقائق أو أن كان (ب) ممن تم استقصائه من الحماية الدولية. 536

529 البند رقم 85 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

530 البند رقم 85 (2) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

531 البند رقم 85 (3) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

532 البند رقم 97 (3) من تشريعات تطبيق قانون الأجانب والحماية الدولية.

533 البند رقم 85 (4) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

534 البند رقم 97 (1) من تشريعات تطبيق قانون الأجانب والحماية الدولية.

535 المادة (1)80 (أ) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

536 البند رقم 86 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.



بينما لا يوفر صراحة قانون الأجانب و الحماية الدولية المستوى ذاته من الضمانات في إجراءات الانسحاب عند تقديم الطلب كما هو الحال في حالة إيقاف اللجوء ( الترحيل) كما و أنه لا يشير إلى المستفيد/ة الحق لتقديم ملاحظاته-ها.<sup>537</sup> ويقدم احتمالية إرسال الملاحظات كتابياً أو شفويًا " في غضون مدة معقولة" في لائحة شؤون الأجانب والحماية الدولية.<sup>538</sup> هناك بعض الحالات التي تم الإبصار عنها و هي في مرحلة إلغاء حالة الحماية الدولية فعلياً.

خلال عام 2016 أيدت المحكمة الإدارية في بورصة قرار سحب الحماية الدولية الذي أُخذ ضد شخص إيراني وهذا الشخص قد خرق التزامه بالبقاء بمدينته المخصصة كما و أنه قد ارتكب جريمةً في مدينة أخرى.<sup>539</sup>

---

<sup>537</sup> البند رقم 86(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

<sup>538</sup> البند رقم 98 (1) لائحة شؤون اللاجئين و الحماية الدولية

<sup>539</sup> المحكمة الإدارية الأولى في بورصة ، القرار 2016- 784 الصادر في 12 نيسان 2016.

## ب. لم الشمل

### 1. المعايير و الشروط

#### مؤشرات :لم الشمل

1. هل هناك فترة انتظار قبل أن يتمكن اللاجئ من تقديم طلب لم شمل ؟  
نعم  لا

❖ ما هي المدة إن كان الجواب أجل؟  
2. هل يحدد القانون حد زمني لتقديم وثيقة لم شمل العائلة؟  
نعم  لا

❖ إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو الحد الزمني؟  
3. هل يحدد القانون حد أدنى للدخل؟  
نعم  لا

يخضع لم الشمل للمادتين 34-35 من قانون الأجنبي والحماية الدولية، بينما يسمح القانون للاجئين والمستفيدين من الحماية الفرعية بلم الشمل مع عائلاتهم،<sup>540</sup> بشروط تفضيلية مقارنة بالأجنبي الآخرين، يُستثنى من ذلك ذوي اللجوء المشروط، وهذا مشمول أيضاً بأن المستفيدين من الحماية لا يُمنحون وثيقة إقامة، بينما يطالب القانون الراعي بأن يكون قد عاش أكثر من سنة في تركيا بوثيقة إقامة،<sup>541</sup> للاجئين والحاصلين على الحماية الثانوية يُستثنون من هذا الشرط، ولكن ذوي اللجوء المشروط لا يُستثنون.<sup>542</sup>

يمكن للاجئ أو المستفيد من الحماية الثانوية لم الشمل مع أفراد العائلة مما يلي:<sup>543</sup>

- زوجة وفي حال الزواج متعدد الزوجات لا يمكن لم الشمل إلا مع زوجة واحدة.<sup>544</sup>
- أطفال قاصرين أو أطفال قاصرون للزوجة.
- أطفال بالغين أو أطفال بالغين للزوجة.

كاد أن يوقف قانون لم الشمل في تركيا عام 2017 نهائياً، طبقاً لملاحظات المحامين، الإدارة العامة للهجرة لم تسمح للمستفيدين من الحماية الدولية بتقديم لم شمل إلا إن كان الزوجية قد قُبِلَ إعادة توطينه ببلد آخر وكانت عائلته تجتمع به قبل رحيلهم عن تركيا فقط،<sup>545</sup> يبدو أن الموقف قد حُلَّ عام 2018 حيث عاد القانون للعمل، واستقبل تورك كيزلاي 540 طلب لم شمل عام 2018 بما فيهم طلبات من سوريين تحت الحماية المؤقتة وسوف يكبر فريق معاملات لم الشمل خلال 2019.<sup>546</sup>

وتستغرق العملية ما بين 6 أشهر وسنة حتى تصل العائلة إلى تركيا.<sup>547</sup>

<sup>540</sup> البند رقم 34 (1) من قانون الأجنبي والحماية الدولية؛ البند رقم 30 (1) (د) من الأنظمة المتعلقة بالأجنبي والحماية الدولية.

<sup>541</sup> البند رقم 35 (1) من قانون الأجنبي والحماية الدولية.

<sup>542</sup> البند رقم 35 (1) من قانون الأجنبي والحماية الدولية.

<sup>543</sup> البند رقم 34 (1) من قانون الأجنبي والحماية الدولية؛ البند رقم 30 (2) الأنظمة المتعلقة بالأجنبي والحماية الدولية.

<sup>544</sup> البند رقم 34 (2) من قانون الأجنبي والحماية الدولية؛ البند رقم 30 (3) الأنظمة المتعلقة بالأجنبي والحماية الدولية.

<sup>545</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية، شباط 2018؛ محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018؛ محام في رابطة محامي

مرسين، شباط 2018؛ رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء، آذار 2018.

<sup>546</sup> المعلومات مقدمة من الهلال الأحمر التركي ، شباط 2019.

<sup>547</sup> المصدر السابق ذاته.

## 2. حالة وحقوق أفراد العائلة

عند الوصول إلى تركيا ، يحصل أفراد الأسرة على "تصريح إقامة عائلية" لمدة أقصاها عامين.<sup>548</sup> يمكن لحاملي هذا التصريح الوصول إلى مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي دون الحصول على تصريح إقامة طالب.<sup>549</sup>

هذا ويمكن لأفراد الأسرة البالغين الحاصلين على تصريح إقامة عائلية التقدم بطلب للحصول على تصريح إقامة قصيرة الأجل بعد 3 سنوات من الإقامة في تركيا.<sup>550</sup> ولكن يمكن التنازل عن هذا الشرط في الحالات التي يكون فيها الزوج أو الزوجة ضحية للعنف المنزلي،<sup>551</sup> أو في حالة وفاة الكفيل.<sup>552</sup>

## ت. التنقل و الحركة

### 1. حرية التنقل

قد تقيّد المديرية العامة لإدارة الهجرة إقامة اللاجئين الشرطية والمستفيدين من الحماية الفرعية داخل مقاطعة معينة وفرض متطلبات الإبلاغ ، لأسباب تتعلق بالأمن العام والنظام العام.<sup>553</sup> في حين أن قانون الأجانب و الحماية الدولية لا يشير إلى اللاجئين ، الذين يجب أن يتمتعوا بحرية التنقل عبر أراضي تركيا وفقاً لأحكام المادة 26 من اتفاقية اللاجئين لعام 1951 ، فإن الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية تضيف أن قيود الإقامة "قد تنطبق أيضاً على حاملي وضع اللاجئ".<sup>554</sup>

تكمل الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية المادة 82 من قانون الأجانب والحماية الدولية بإضافة معايير عند تحديد المحافظة التي سيسمح للاجئ المشروط أو حامل الحماية الفرعية الإقامة فيها مثل "طلب الشخص ، وضعه الخاص أو وضعها، الوضع الطبي والتعليمي ، علاقات القرابة ، الثقافة ، الظروف الشخصية وقدرة المحافظات".<sup>555</sup>

ويخضع المستفيدون بشكل عملي من الحماية الدولية لنفس سياسة تثبتت " المدن المخصصة" التي تحكم حركة طالبي اللجوء (انظر شروط الاستقبال: حرية التنقل).

### 2. ثبوتيات السفر

تنص المادة 84 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية على أنه "يجب" تزويد اللاجئين بوثائق سفر (اللاجئين) على النحو المشار إليه في اتفاقية اللاجئين لعام 1951. تحدد المديرية العامة لإدارة الهجرة "شكل ومحتوى ومدة الصلاحية" لوثائق السفر (اللاجئ) التي ستصدر لحاملي وضع اللاجئ وفقاً لاتفاقية 1951.<sup>556</sup> لا يحدد القانون ولا لائحته التنفيذية مدة صلاحية صارمة لوثائق سفر اللاجئين.

فيما يتعلق باللاجئين المشروطين والمستفيدين من الحماية الفرعية ، "إذا قاموا بطلب وثيقة سفر" ، فسيتم "تقييم" طلبهم بالرجوع إلى المادة 18 من قانون الجوازات .<sup>557</sup> تنظم المادة 18 من قانون الجوازات إصدار وثائق السفر الخاصة التي يمكن إصدارها للرعايا الأجانب المشار إليهم باسم "جوازات السفر التي تحمل ختم الأجانب فقط" "Yabancılar Mahsus Damgalı (Pasaport) ."

على هذا النحو، لا يُصدر اللاجئون المشروطون وحاملو الحماية الفرعية مستندات السفر الخاصة بالاتفاقية ولكن "يجوز" إصدار نوع آخر من وثائق السفر يشار إليها باسم "جواز سفر يحمل ختم الأجانب فقط". تقترح الصياغة المستخدمة في المادة

548 البند رقم 34 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

549 البند رقم 34 (4) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

550 البند رقم 34 (5) من قانون الأجانب والحماية الدولية .

551 البند رقم 34 (6) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

552 البند رقم 34 (7) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

553 البند رقم 82 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية؛ البند رقم 110 (4) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.

554 البند رقم 110 (5) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.

555 البند رقم 110 (1) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.

556 البند رقم 104 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.

557 البند رقم 84 (2) من قانون الأجانب والحماية الدولية؛ البند رقم 104 (2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.

84 (2) من قانون الأجانب و الحماية الدولية أن قرار منح أو عدم منح وثيقة سفر بناءً على طلب لاجئ مشروط أو حامل حماية ثانوي يخضع لتقدير المديرية العامة لإدارة الهجرة وبالتالي فهذا لا يعدُّ حقاً من حقوقهم.

بموجب المادة 18 من قانون الجوازات ، هناك نوعان من "جواز السفر الذي يحمل ختم الأجانب فقط":  
- النوع الذي يجيز خروج واحد أو دخول واحد وله مدة صلاحية مدتها شهر واحد ؛ و  
- النوع الذي يجيز خروج واحد وإدخال واحد. تخضع مدة صلاحية هذا النوع من جواز السفر لتقدير وزارة الداخلية ولكن "يجب ألا تقل عن 3 أشهر".  
لم تُشاهد أي تقارير عن "جوازات سفر تحمل ختم الأجانب فقط" الصادرة إلى اللاجئين المشروطين أو حاملي الحماية الفرعية الموجودين حالياً في تركيا حتى الآن.

### 3. إعادة التوطين

تعمل المفوضية بالتعاون مع المديرية العامة لإدارة الهجرة على تحديد الحالات الأكثر ضعفاً وتقييم أهليتها لإعادة التوطين. واعتباراً من 10 أيلول 2018، كانت المديرية العامة لإدارة الهجرة تحدد مسبقاً الحالات بناءً على الضعف وتحيلها إلى مفوضية شؤون اللاجئين، على غرار الإجراء المتبع بالفعل للمستفيدين من الحماية المؤقتة (انظر الحماية المؤقتة: إعادة التوطين). وتتخذ البلدان المستقبلية القرارات النهائية بشأن إعادة التوطين . وفي عام 2018 ، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 16402 حالة لإعادة التوطين، معظمها يتعلق باللاجئين السوريين.

هذا ويواجه اللاجئون المشروطون تأخيرات شديدة في الوصول إلى فرص إعادة التوطين ،<sup>558</sup> وغالباً ما يعتمدون على جنسية المستفيد. أما بالنسبة للمواطنين الإيرانيين فقد سجلوا طلبات الحماية الدولية الخاصة بهم في عام 2017 ، وكان أقرب موعد لمقابلة إعادة التوطين مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في 2020، في حين أعطي مواطنين عراقيين مواعيد لموايد 2024. ولكن يواجه الأفغان فترات انتظار أطول بكثير لإعادة التوطين.<sup>559</sup>

وسلط الضوء على تقليل تعهدات إعادة التوطين في عامي 2017 و 2018 كتحدٍ خطير من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأن هناك حاجة إلى مزيد من تدابير تقاسم المسؤوليات لدعم تركيا.<sup>560</sup>

تتناول كل من اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) إجراءات إعادة التوطين في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر البلد الرائد لإعادة التوطين من تركيا. ولكن توقفت إجراءات إعادة التوطين في الولايات المتحدة في الوقت الحالي. ومنذ عام 2016 ، لم يأت أي مسؤول هجرة إلى تركيا لإجراء مقابلات شخصية مع حاملي الحماية الدوليين المدرجين في قائمة المفوضية. اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة والمنظمة الدولية للهجرة هي فقط منظمات وسيطة تدير القضايا التنظيمية والتشغيلية ولكنها تتلقى طلبات كثيرة من المستفيدين لتسريع العملية.

### ث. السكن

على غرار حالة المتقدمين (انظر شروط الاستقبال: السكن) ، يتوقع من المستفيدين من الحماية الدولية تأمين السكن من خلال وسائلهم الخاصة في تركيا.

558 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية ، شباط 2019.

559 المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية، شباط 2019.

560 المعلومات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شباط 2018.

## ج. العمل و التعليم

### 1. الدخول إلى سوق العمل

فيما يتعلق بالحق في العمل ، يميز القانون بين مختلف فئات المستفيدين من الحماية الدولية. يمكن للاجئين وأصحاب الحماية الفرعية الوصول إلى العمل أو العمل الحر بعد الحصول على وضع ، على أساس وثيقة هوية حامل الحماية الدولية الخاصة بهم دون تلبية متطلبات إضافية.<sup>561</sup>

تتمتع هذه الفئات من المستفيدين أيضاً بمعاملة تفضيلية فيما يتعلق بتطبيق اختبارات سوق العمل. لا يمكن فرض أي قيود قطاعية أو جغرافية على الوصول إلى العمل على اللاجئين أو المستفيدين من الحماية الفرعية الذين أقاموا في تركيا لمدة 3 سنوات أو المتزوجين من مواطن تركي أو لديهم طفل تركي.<sup>562</sup>

وعلى العكس ، يخضع اللاجئون المشروطون لنفس القواعد التي يخضع لها مقدمو طلبات الحماية الدولية. يُطلب منهم التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل ، أو للحصول على إعفاء من تصريح العمل في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية ، بعد 6 أشهر من منحهم الحماية.<sup>563</sup> ولذلك قد يخضعون أيضاً لقيود قطاعية أو جغرافية على الوصول إلى سوق العمل. (انظر شروط الاستقبال: الوصول إلى سوق العمل).

وبشكل فعلي، يبدو أن عددًا قليلاً فقط من اللاجئين المشروطين يمكنهم الوصول إلى تصاريح العمل.<sup>564</sup>

### 2. الحصول على التعليم

لا يفرق قانون الأجانب و الحماية الدولية بين المتقدمين للحصول على الحماية الدولية والمستفيدين منها فيما يتعلق بالحصول على التعليم (انظر شروط الاستقبال: الوصول إلى التعليم).

## ح. الرعاية الاجتماعية

لا يفرق قانون الأجانب و الحماية الدولية بين المتقدمين والمستفيدين من الحماية الدولية فيما يتعلق بالمساعدة الاجتماعية (انظر أشكال ومستويات شروط الاستقبال المادية).

## خ. الرعاية الصحية

لا يفرق قانون الأجانب و الحماية الدولية بين المتقدمين والمستفيدين من الحماية الدولية فيما يتعلق بالرعاية الصحية (انظر شروط الاستقبال: الرعاية الصحية).

<sup>561</sup> البند رقم 89 (4) قانون الأجانب والحماية الدولية ؛ البند رقم 4 لائحة تصريح العمل لمقدمي الطلبات والمستفيدين من الحماية الدولية.  
<sup>562</sup> البند رقم 18 من لائحة تصريح العمل لمقدمي الطلبات والمستفيدين من الحماية الدولية.  
<sup>563</sup> البند رقم 89 (4) (أ) قانون الأجانب والحماية الدولية؛ البنود رقم 6 و 9 من لائحة تصريح العمل لمقدمي الطلبات والمستفيدين من الحماية الدولية.  
<sup>564</sup> منظمة اللاجئين الدولية، أنا أبحث فقط عن حقوقي: لا يزال يتعذر الوصول إلى التوظيف القانوني بالنسبة للاجئين في تركيا، كانون الأول 2017، المتوفر على: <http://bit.ly/2ylz434>، 5.

# الحماية المؤقتة

## إجراءات الحماية المؤقتة

إنّ الأساس القانوني لأنظمة الحماية المؤقتة لعام 2014 (TPR) هو المادة 91 من قانون الأجانب والحماية الدولية . لذلك ، من الناحية الفنية كجزء من التشريعات الثانوية ، يجب أن تكون أحكام نظام الحماية المؤقتة وتنفيذها متوافقة متنسقة مع الإطار المعياري العام الذي وضعه قانون الأجانب والحماية الدولية ذاته.

بموجب النظام الرئاسي الجديد المعمول به منذ عام 2018 ، استبدلت جميع الإشارات إلى "مجلس الوزراء" في قانون الأجانب والحماية الدولية بمصطلح "الرئاسة" ، وذلك منذ إلغاء مجلس الوزراء. <sup>565</sup> ولم يجرى أي تعديل على أنظمة الحماية المؤقتة بعد. ومن أجل التوضيح ، تشير الأقسام التالية إلى "الرئاسة" بدلاً من "مجلس الوزراء".

عُيّنَت المديرية العامة لإدارة الهجرة كوكالة متخصصة مرخص لها باتخاذ قرار بشأن أهلية الأشخاص للحماية المؤقتة في تركيا ، وذلك في ضوء النطاق المنصوص عليه في قرار إعلان الرئاسة ومعايير الأهلية العامة المنصوص عليها في أنظمة الحماية المؤقتة. <sup>566</sup> وتقع مسؤولية الإقامة والخدمات الأخرى على عاتق المديرية العامة لإدارة الهجرة وذلك بعد إصلاح جرى في آذار 2018. <sup>567</sup> لذلك ، تحملت الوكالة مسؤولية جميع التدابير المتعلقة بالحماية المؤقتة من هيئة إدارة الكوارث والطوارئ (Afet ve Acil Durum Yönetimi Başkanlığı, AFAD). <sup>568</sup>

### أ. نطاق وإجراءات التنفيع

تعتبر الحماية المؤقتة ضمن نطاق المادة 91 من قانون الأجانب والحماية الدولية تدبيراً تقديرياً قد يُنشر في حالات التدفق الجماعي للاجئين حيث تكون المعالجة الفردية لاحتياجات الحماية الدولية غير عملية نظراً لوجود أعداد كبيرة. <sup>569</sup> وعلى هذا النحو، لا تُعرّف الحماية المؤقتة بموجب أنظمة الحماية المؤقتة كشكل من أشكال الحماية الدولية ولكنها تدبير تكميلي يستخدم في الحالات التي تعتبر فيها معالجة الأهلية الدولية الفردية للحماية غير عملية.

ويُعلن عن أنظمة الحماية المؤقتة بقرار من هيئة الرئاسة. <sup>570</sup> ويجب أن يحدد قرار الإعلان نطاق المستفيدين وتاريخ بدء أنظمة الحماية المؤقتة ومدته ، وذلك عند الضرورة. <sup>571</sup> وقد يُحدّد أو لا يحدّد قيوداً على تنفيذ أنظمة الحماية المؤقتة لمنطقة محددة في تركيا. ويجب إنهاء أنظمة الحماية المؤقتة الحالي المعمول به بموجب قرار الرئاسة <sup>572</sup>

هذا وتمتّع الرئاسة بسلطة إصدار قيود على تدابير الحماية المؤقتة المعمول بها ، أو تعليق التدابير الحالية لفترة محددة أو إلى أجل غير مسمى، "في حالة وجود ظروف تهدد الأمن القومي والنظام العام والأمن العام والصحة العامة". <sup>573</sup> وفي مثل هذه الحالة ، ولدى هيئة الرئاسة صلاحية التقدير لتحديد تفاصيل المعاملة الحالية للمستفيدين المسجلين للحماية المؤقتة والتدابير التي ستنطبق على الأشخاص ضمن نطاق أنظمة الحماية المؤقتة الذين يقترّبون من حدود تركيا بعد قرار الحد أو التعليق. وتختلف تدابير التقييد أو التعليق المحددة بشكل واسع وغامض عن الإنهاء الفعلي لأنظمة الحماية المؤقتة عن طريق قرار الرئاسة وفقاً للمادة 11 من نظام الحماية المؤقتة.

<sup>565</sup> البند رقم 71 من المرسوم رقم 703 الصادر في 9 تموز 2018.

<sup>566</sup> البند رقم 10 من أنظمة الحماية المؤقتة.

<sup>567</sup> اللائحة 11208/2018 المعدلة لأنظمة الحماية المؤقتة.

<sup>568</sup> المرسوم الرئاسي رقم 4 الصادر في 14 تموز المعمل لواجبات ومهام سلطة إدارة المخاطر و الكوارث.

<sup>569</sup> البند رقم 1 و 3 من أنظمة الحماية المؤقتة.

<sup>570</sup> البند رقم 9 من أنظمة الحماية المؤقتة.

<sup>571</sup> البند رقم 10 من أنظمة الحماية المؤقتة.

<sup>572</sup> البند رقم 11 من أنظمة الحماية المؤقتة.

<sup>573</sup> البند رقم 15 من أنظمة الحماية المؤقتة.

## ب. معايير الحماية المؤقتة

### 1. معايير الأهلية

إن السمة الرئيسية والمبرر لنهج الحماية المؤقتة بشكل عام هي الاهتمام بسرعة باحتياجات الحماية لعدد كبير من طالبي الحماية في حالة التدفق الجماعي للاجئين حيث تعتبر المعالجة الفردية غير عملية وغير ضرورية على حد سواء. ويهدف نهج الحماية المؤقتة إلى التطبيق بشكل قاطع على جميع الأشخاص ضمن نطاق المستفيدين المدرجين من قبل الحكومة المضيفة واستفادتهم منه، وذلك دون أي تقييم شخصي لاحتياجات الحماية الدولية.

وعلى الرغم من أن قرار الرئاسة مطلوب عمومًا لإعلان نظام الحماية المؤقتة، في حالة وجود أنظمة الحماية المؤقتة المعمول بها للأشخاص الذين يفرون من النزاع في سوريا، اختارت الحكومة التركية إضفاء الطابع الرسمي على نظام الحماية المؤقتة القائم بالفعل منذ عام 2011 عن طريق مادة مؤقتة مدرجة في النص الرئيسي لأنظمة الحماية المؤقتة ذاتها – وذلك بدلاً من إصدار قرار رئاسة منفصل.

#### 1.1. "المواطنون السوريون الذين لا يحملون أي جنسية واللاجئون"

تنص المادة 1 من أنظمة الحماية المؤقتة على وجه التحديد على أن "المواطنين السوريين وعديمي الجنسية واللاجئين" الذين وصلوا إلى تركيا، سواءً بشكل فردي أو كجزء من حركة جماهيرية للناس، بسبب الأحداث التي تنكشف في سوريا، مؤهلون للحماية المؤقتة في تركيا.

ويبدو أن هذه الصيغة تشير إلى أنه بالإضافة إلى المواطنين السوريين، فإن الأشخاص عديمي الجنسية القادمين من سوريا، بمن فيهم أفراد السكان الفلسطينيين عديمي الجنسية الذين كانوا مقيمين في سوريا عند بداية النزاع في عام 2011، مشمولون في نظام الحماية المؤقتة. وتتفق الممارسة مع هذا التفسير، حيث يسجل الفلسطينيون عديمي الجنسية من سوريا كمستفيدين من الحماية المؤقتة.<sup>574</sup>

#### 1.2. "الوصول مباشرة من سوريا"

تحتوي المادة 1 من أنظمة الحماية المؤقتة على صيغة تُفسر من الناحية العملية من قبل مسؤولي الحدود كشرط للمستفيدين المحتملين للوصول مباشرة من سوريا، بدلاً من السفر إلى تركيا من أو عبر دولة ثالثة.

ويتحدث البند عن أشخاص "يصلون إلى حدودنا" أو "عبروا حدودنا"، سواء "فردياً" أو "كجزء من حركة جماعية للناس". ولذلك فإنه في الواقع لا يوضح المتطلبات الواضحة للوصول مباشرة من سوريا على الإطلاق. ويمكن فهم الشخص الذي يستقل طائرة من بلد ثالث ويهبط في مطار تركي تماماً بأنه "وصل إلى حدودنا" بشكل فردي". ولكن منذ 8 كانون الأول 2016، لم تعد تركيا تدير نظاماً بدون تأشيرة للسوريين الذين يدخلون عن طريق البحر أو الجو.

وجمع بين فرض متطلبات التأشيرة للأشخاص القادمين بحراً أو جواً مع التطبيق الصارم للمادة 1 المؤقتة من أنظمة الحماية المؤقتة. وفقاً لذلك، فإن المديرية العامة لإدارة الهجرة لا تقبل سوى نظام الحماية المؤقتة بالنسبة للسوريين الذين يصلون مباشرة من سوريا.<sup>575</sup> ويستبعد القادمين عبر دولة ثالثة من نظام الحماية المؤقتة. وعلى الرغم من أنه ينبغي السماح لهم بالتقدم للحصول على الحماية الدولية بموجب قانون الاجانب والحماية الدولية، إلا أنهم في الواقع غير مسجلين كمتقدمين للحماية الدولية. ويشمل ذلك المواطنين السوريين الذين قد يصلون عبر بلد آخر حتى إذا كان أفراد أسرهم في تركيا يستفيدون بالفعل من الحماية المؤقتة.<sup>576</sup>

وفي بعض الحالات، قامت مديرية إدارة الهجرة بإحالة هؤلاء الأشخاص للحصول على تأشيرة قصيرة الأجل ثم إذن إقامة قصيرة المدى.<sup>577</sup> ولا يمكن الوصول إلى الرعاية الصحية وغيرها من المزايا مجاناً على تصريح إقامة قصيرة الأجل. وبناء

574 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية، آذار 2019.

575 زينب كيفيليسيم، "اللاجئون السوريون من المثليات والمتلبيين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً في تركيا"، 2016، 29.

576 المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية، آذار 2019.

577 المصدر السابق ذاته.



على حالتين معروفتين في عام 2018 ، لم يُسمح للسوريين القادمين من الأردن إلى مطار إزمير بالحصول على الحماية المؤقتة وأعيدوا إلى الأردن.<sup>578</sup>

### 1.3. تاريخ التوقف في 28 أبريل 2011

توفر المادة 1 المؤقتة من أنظمة الحماية المؤقتة أيضاً تاريخاً نهائياً لإدراجها في نظام الحماية المؤقت. وتنص على أن الأشخاص الذين وصلوا من سوريا من 28 نيسان 2011 أو في وقت لاحق يجب معاملتهم حصراً في إطار نظام الحماية المؤقتة. على هذا النحو، يجب منعهم من تقديم طلب حماية دولي منفصل. إذا كانوا قد تقدموا بالفعل بطلب للحماية الدولية قبل نشر أنظمة الحماية المؤقتة في 22 تشرين الأول 2014، فقد علقت هذه الطلبات واعتبر الأشخاص المعنيين بدلاً من ذلك كمستفيدين مؤقتين من الحماية.

وأُتيح للأشخاص الواصلون إلى تركيا قبل 28 أبريل 2011 ممن قدموا بالفعل طلباً للحماية الدولية خيار ما إذا كانوا يرغبون في البقاء ضمن إطار إجراءات الحماية الدولية أو الاستفادة من الحماية المؤقتة. ومع ذلك، فإن عدد المواطنين السوريين المعنيين بهذا الحكم محدود للغاية، لأن عدد طالبي اللجوء السوريين في تركيا في أوائل عام 2011 قبل بداية النزاع في سوريا كان منخفضاً للغاية.<sup>579</sup>

### 1.4. مواطنون سوريون يحملون تصاريح إقامة منتظمة

وبالمثل، يُسمح لأي مواطن سوري يقيم بصفة قانونية في تركيا اعتباراً من 28 أبريل 2011 أو ما بعده ، على أساس تصريح إقامة منتظم خارج إطار اللجوء تماماً - مثل الجنسيات الأخرى للأجانب المقيمين قانوناً - بخيار مواصلة قانون الإقامة في تركيا على هذا الأساس ، إلا إذا كان يرغب في التسجيل كمستفيد من الحماية المؤقتة. في الواقع ، لا يزال يحتفظ عدد صغير نسبياً من المواطنين السوريين الذين يصلون إلى تركيا قانوناً بجوازات سفر سارية المفعول في الفترة منذ اعتماد أنظمة الحماية المؤقتة في 22 تشرين الأول 2014 بهذا الخيار.

وإذا أراد المواطنون الأجانب طلب تصريح إقامة والحصول عليها بعد وصولهم إلى تركيا ، يتعين عليهم دخول البلد بشكل قانوني بجواز سفر ساري المفعول وإما على أساس تأشيرة الإقامة القصيرة أو لأسباب الإعفاء من التأشيرة بناءً على الجنسية. ومنذ عام 2016، لم تعد تركيا تسمح بالدخول دون تأشيرة للمواطنين السوريين. وإحدى المشكلات التي يواجهها حاملو تصريح الإقامة السوريون هي أنه عندما تنتهي فترة صلاحية جواز سفرهم ولم ينجحوا عموماً في تمديده، فإنهم لم يعودوا مؤهلين لتمديد تصريح إقامتهم.

ومع ذلك، تفيد التقارير أن هناك بعض السوريين الذين يمكنهم تمديد جوازات سفرهم في القنصلية السورية في اسطنبول.<sup>580</sup>

## 2. إيقاف الحماية المؤقتة

### مؤشرات :إيقاف

1. هل تجرى مقابلة شخصية لمستفيد الحماية المؤقتة في معظم الحالات عملياً في إجراءات التوقف؟  
نعم  لا
2. هل ينص القانون على الطعن في قرار الدرجة الأولى في إجراءات التوقف؟  
نعم  لا
3. هل يمكن للمستفيدين الحصول على المساعدة القانونية المجانية في المقام الأول وبشكل عملي؟  
نعم  بصعوبة  لا

تتوقف حالة الحماية المؤقتة لمستفيد معين حيث: 581

### 1. يغادر تركيا طوعياً

<sup>578</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير، آذار 2019.  
<sup>579</sup> اعتباراً من 31 كانون الأول 2010، لم يكن هناك سوى 224 مواطناً سورياً مسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين والسلطات التركية كملتسمي لجوء: المعلومات المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، كانون الأول 2015.  
<sup>580</sup> المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء.  
<sup>581</sup> البند رقم 12 (1) من أنظمة الحماية المؤقتة .

2. عند الاستفادة من حماية بلد ثالث
3. عند قبوله في دولة ثالثة لأسباب إنسانية أو لإعادة التوطين.

هذا وقد أصبحت العودة الطوعية قضية بارزة في نظام الحماية المؤقتة في عام 2018. وصرح وزير العدل مؤخراً أن 315,000 مواطن سوري غادروا تركيا للعودة إلى بلدهم الأصلي وأنه من المتوقع عودة المزيد مع إنشاء مناطق آمنة في بلدهم.<sup>582</sup> ولكن يجب قراءة هذا التصريح بحذر في حال طوعية العائدين إلى سوريا ، وفي حال عودة الأشخاص الذين سافروا إلى سوريا إلى تركيا.

## 2.1. طوعية العودة إلى الوطن

لا تحدد أنظمة الحماية المؤقتة كيفية تقييم معيار التوقف للمغادرة الطوعية من تركيا. وعملياً ، عندما يشير أحد المستفيدين من الحماية المؤقتة إلى نية العودة إلى سوريا ، يتعين عليه مقابلة لجنة تتألف من المديرية العامة لإدارة الهجرة ، مفوضية شؤون اللاجئين والمجتمع المدني؛ ولكن المجتمع المدني لا يتواجد بشكل فعلي في المقابلة. ومن الممكن أن يحضر محام المقابلة. وتقوم اللجنة بتقييم ما إذا كانت العودة طوعية بالفعل و هناك أسباب كامنة وراء ذلك. وغالباً ما ترتبط حالات العودة بأشخاص لديهم ممتلكات أو وظيفة في سوريا.<sup>583</sup>

وبحسب ما ورد بدأت المديرية العامة لإدارة الهجرة بسؤال المستفيدين من الحماية المؤقتة في حزيران 2018 في اسطنبول عما إذا كانوا على استعداد للعودة إلى عشرين بدعم مالي من المديرية العامة لإدارة الهجرة ولكن توقفت هذه الممارسة في أيلول 2018.<sup>584</sup>

هذا وقد واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إدارة عمليات العودة الطوعية في عام 2018 ومراقبة مقابلات الإعادة الطوعية التي أجريت لـ 10,395 أسرة في مديرية إدارة الهجرة في غازي عنتاب وهاتاي وشانلي أورفا وكلس وكهرمان مرعش وعثمانية وأنقرة وإزمير طوال العام.<sup>585</sup>

وعندما تنتهي الحماية المؤقتة بناءً على الإقلاع ، تصدر المديرية العامة لإدارة الهجرة "رمز V87" (أجنبي عائد بإرادته) لتمييز الشخص على أنه "أجنبي عاد طوعاً". وعادةً ما يترك الشخص على الحدود ويتولى عملية العودة الخاصة به أو بها.<sup>586</sup> ومع ذلك، لا يطلع المستفيدين دائماً على هذه العملية بشكل كافٍ.

علاوة على ذلك، لا يتبع إجراء المقابلة الواردة سابقاً في مراكز الترحيل. ولا يخضع الأشخاص الذين يوقعون على وثائق العودة الطوعية - غالباً بعد ضغط من السلطات (انظر احتجاز طالبي اللجوء) - لمقابلة مع لجنة تهدف إلى إثبات ما إذا كانت العودة طوعية.<sup>587</sup>

## 2.2. إعادة الدخول بعد التوقف

من الشائع أن يعود اللاجئين إلى سوريا لأسباب إدارية مثل تجديد جواز السفر ، ومن ثم العودة إلى تركيا.<sup>588</sup>

يقيم قبول الأشخاص الذين استفادوا سابقاً من الحماية المؤقتة في تركيا ولكن أوقف وضعهم بشكلٍ فردي من قبل المديرية العامة لإدارة الهجرة.<sup>589</sup> وتعدُّ المديرية العامة لإدارة الهجرة مخولة بمنح أو منع الوصول المتجدد إلى حالة الحماية المؤقتة عند تكرار الوصول إلى تركيا.

ولا تزال هناك حالات لأشخاص توقفت حالة الحماية المؤقتة خاصتهم، وأصدر "رمز 87V" (أجنبي عائد بإرادته)، لعدم تمكنهم من إعادة الوصول إلى الحقوق عند العودة إلى تركيا. فعلى سبيل المثال ، أفيد أن حوالي 500 سوري في ماردين

<sup>582</sup> هاربيت، 2 آذار 2019، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2Ybg71a> ، انظر أيضاً هاربيت، 24 شباط 2019، المتوفر باللغة

التركية على: <https://bit.ly/2JrTphH> ، التي تصرح أن السوريين في المحافظات الحدودية ينتظرون المغادرة.

<sup>583</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

<sup>584</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

<sup>585</sup> المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تركيا: أهم مستجدات العمليات 2018، موجودة على موقع <https://bit.ly/2Cr3tBB>

<sup>586</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

<sup>587</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

<sup>588</sup> المعلومات مقدمة من مركز كركاباك الثقافي، شباط 2019.

<sup>589</sup> البند رقم 13 من أنظمة الحماية المؤقتة.

يعيشون دون وضع قرب الحدود بعد أن توقفت حالة الحماية المؤقتة خاصتهم ثم عادوا بعد ذلك إلى تركيا.<sup>590</sup> ولم يخطر هؤلاء الأشخاص من قبل السلطات على الحدود بشكل كافٍ عن التزاماتهم تحت الحماية المؤقتة وعن عواقب مغادرة البلاد.

ومع ذلك ، أصدرت المديرية العامة لإدارة الهجرة تعميماً في 7 كانون الأول 2019 يُطلب من مديرية إدارة الهجرة رفع "رمز 87V" (أجنبي عائد بإرادته) فيما يتعلق بالأشخاص العائدين إلى تركيا بعد توقيع "وثيقة العودة الطوعية" ، وخاصة النساء الحوامل والمسنين والأطفال ، اعتباراً من 1 كانون الأول 2019 ، للسماح لهم بإعادة الوصول إلى الخدمات. ويتطلب التعميم أيضاً أن تقدم مديرية إدارة الهجرة معلومات مفصلة للمستفيدين من الحماية المؤقتة بشأن الآثار القانونية لتوقيع "وثيقة العودة الطوعية".

لقد أثارت مسألة التوقف في سياق إعادة قبول المواطنين السوريين من اليونان إلى تركيا بموجب بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا. وقدم تعديل على أنظمة الحماية المؤقتة في 5 أبريل 2016 لتوضيح أن المواطنين السوريين الذين دخلوا تركيا بعد 28 أبريل 2011 والذين عبروا بشكل غير منظم إلى جزر بحر إيجة بعد 20 مارس 2016 ، "قد" يزودوا بحماية مؤقتة.<sup>591</sup> وتشير إحصائيات المديرية العامة لإدارة الهجرة إلى 351 "مهاجر غير شرعي" سوري أعادتهم تركيا في الفترة من 4 أبريل 2016 إلى 18 مارس 2019.<sup>592</sup>

### 3. استبعاد و إلغاء الحماية المؤقتة

#### مؤشرات: إلغاء الحماية المؤقتة

1. هل تجرى مقابلة شخصية لمستفيد الحماية المؤقتة في معظم الحالات فعلياً في إجراء الإلغاء؟

نعم  لا

2. هل ينص القانون على إمكانية الطعن في قرار الإلغاء؟

نعم  لا

3. هل يمكن للمستفيدين الحصول على المساعدة القانونية المجانية في المقام الأول وبشكل عملي؟

نعم  بصعوبة  لا

تستبعد الفئات التالية من الأشخاص من الاستفادة من الحماية المؤقتة في تركيا:<sup>593</sup>

1. الأشخاص الذين يوجد سبب جاد للاعتقاد بأنهم ارتكبوا أفعالاً محددة في المادة رقم 1 (ف) من اتفاقية 1951؛
2. الأشخاص الذين يوجد سبب جاد للاعتقاد بأنهم شاركوا في أعمال وحشية ، لأي سبب كان ، قبل الوصول إلى تركيا؛
3. الأشخاص الذين شاركوا أو أثاروا جرائم أو أفعال مشار إليها في 1 و 2 أعلاه؛
4. الأشخاص ، الذين شاركوا في نزاع مسلح في بلد المنشأ ، لم يتوقفوا بشكل دائم عن الأنشطة المسلحة بعد وصولهم إلى تركيا؛
5. الأشخاص الذين ثبت أنهم شاركوا في أنشطة إرهابية أو خططوا لها أو شاركوا فيها؛
6. الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب جريمة خطيرة وبالتالي يعتبرون تهديداً للمجتمع. وأولئك الذين يُعتبرون خطرين على الأمن القومي والنظام العام والأمن العام؛

<sup>590</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير، آذار 2019.

<sup>591</sup> البند المؤقت رقم 1(6) من أنظمة الحماية المؤقتة، على النحو الوارد في البند رقم 1 من اللائحة 8722/2016 الصادر في 5 نيسان 2016.

<sup>592</sup> المديرية العامة لإدارة الهجرة، إحصائيات العودة ، المتوفر على: <http://bit.ly/2AMI7g5>

<sup>593</sup> البند رقم 8 (1) من أنظمة الحماية المؤقتة.

7. الأشخاص الذين ارتكبوا، قبل وصولهم إلى تركيا، جرائم يعاقب عليها بالسجن في تركيا، وغادروا بلد المنشأ أو الإقامة لتفادي العقوبة؛
8. الأشخاص المدانين بجرائم ضد الإنسانية من قبل المحاكم الدولية؛
9. الأشخاص الذين يرتكبون أيًا من الجرائم المدرجة في المادة 4 (7) من القانون الجنائي التركي، أي الجرائم المتعلقة بأسرار الدولة والتجسس.

وُطبق هذا الإلغاء بشكل عملي على حاملي الحماية المؤقتة المعيّنين كالمقاتلين الإرهابيين الأجانب (YTS)، على سبيل المثال، حتى في الحالات التي لم تؤد فيها الإجراءات الجنائية إلى الإدانة.<sup>594</sup> وفي بعض الحالات، أمرت المديرية العامة لإدارة الهجرة أيضًا بالإلغاء بناءً على المادة 8 (1) (هـ) من أنظمة الحماية المؤقتة،<sup>595</sup> وقد طُبق أيضًا في حالات التضارب بين البيانات الشخصية في وثيقة تعريف الحماية المؤقتة وجواز السفر الخاص باللاجئ، التي اعتبرت على أنها توفير معلومات مضللة إلى المديرية العامة لإدارة الهجرة.<sup>596</sup>

وتُعدُّ المديرية العامة لإدارة الهجرة هي المسؤولة والمصرح لها لتنفيذ والانهاء من تقييمات الاستبعاد وإبلاغ قرارات الاستبعاد إلى الأشخاص المعيّنين. يتعين إلغاء حالة الحماية المؤقتة خاصتهم عند تحديد أن المستفيد الحالي يقع ضمن أسباب الاستبعاد المذكورة أعلاه.<sup>597</sup>

ومع ذلك، نظراً لأن قانون الأجانب والحماية الدولية ينص على عدم التقييد بعدم الإعادة القسرية، فقد يخضع المستفيدون من الحماية المؤقتة أيضًا لإجراءات الترحيل دون إلغاء وضعهم. وقد تكررت حالات الترحيل هذه في عام 2018 (انظر الحماية من الإعادة القسرية).

## ت. الدخول للحماية المؤقتة و التسجيل

### 1. الدخول إلى الأراضي

#### مؤشرات: الدخول إلى الأراضي

1. هل هناك أي تقارير) تقارير المنظمات غير الحكومية، وسائل الإعلام، شهادات، إلخ (عن الأشخاص الذين رفضوا الدخول عند الحدود وعادوا دون فحص احتياجات الحماية خاصتهم؟

نعم  لا

في حين تنص المادة 6 من أنظمة الحماية المؤقتة على حماية جميع الأشخاص الذين يدخلون في نطاق اللائحة من الإعادة القسرية، فإن الإطار العام الذي وضعته أنظمة الحماية المؤقتة لا يضمن صراحة حق الوصول إلى الأراضي التركية للمستفيدين المحتملين. ويجوز للأشخاص الذين يقتربون من حدود تركيا بدون وثيقة سفر صالحة الدخول إلى أراضيها وفقاً لتقدير المحافظة.<sup>598</sup>

وعلاوة على ذلك، تتمتع الرئاسة بصلاحيّة تقديرية لإصدار إما "قيود" أو "تعليق" لتدابير الحماية المؤقتة الحالية المعمول بها "في حالة وجود ظروف تهدد الأمن القومي والنظام العام والأمن العام والصحة العامة"، بما في ذلك إمكانية فرض "التدابير الإضافية المتعلقة بالتنقل الجماعي للأشخاص على طول الشريط الحدودي لتركيا أو خارج حدود تركيا".<sup>599</sup> ويبدو أن هذه

<sup>594</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير، آذار 2019.

<sup>595</sup> انظر المثال، المحكمة الإدارية في إزمير، القرار 692/2018، الصادر في 29 تشرين الثاني 2018، الذي أبطل قرار الإلغاء على أساس أن الإدانة لم تثبت.

<sup>596</sup> المعلومات مقدمة الرابطة الدولية لحقوق اللاجئين، شباط 2019.

<sup>597</sup> البند رقم 12 (2) من أنظمة الحماية المؤقتة.

<sup>598</sup> البند رقم 17 (2) من أنظمة الحماية المؤقتة.

<sup>599</sup> البند رقم 15 أنظمة الحماية المؤقتة

الصيغة تشير إلى أن الحكومة التركية قد تختار إغلاق حدود تركيا أمام الأشخاص الذين يلتمسون الحماية المؤقتة في تركيا ، إما لفترة محددة أو إلى أجل غير مسمى، حيث تتطلب اعتبارات الأمن القومي والنظام العام والأمن العام والصحة العامة ذلك.

وكان الدخول عبر الحدود البرية التركية السورية محدودًا من خلال قيود مختلفة. وأكملت تركيا بناء جدار خرساني بطول 764 كيلومتراً على الحدود السورية في حزيران 2018 وقامت بتركيب الكاميرات وأنظمة الإضاءة في بعض أجزائها.<sup>600</sup> ويمتد الجدار على طول المحافظات الحدودية مثل غازي عنتاب، كلس، هاتاي، ماردين وشرناق. وذكرت منظمة رصد حقوق الإنسان أن الحدود التركية السورية "مغلقة فعلياً أمام طالبي اللجوء الجدد" في الوقت الراهن.<sup>601</sup> وفي آذار 2019، أعلنت تركيا عن فتح نقطة عبور حدودية في منطقة عفرين ، تحت اسم "فرع الزيتون".<sup>602</sup>

ولكن لم يوقف الحاجز المادي الوافدين تمامًا ، رغم أنه أدى إلى تفاقم الصعوبات في عبور الحدود التركية السورية. وبحسب ما ورد، اضطر اللاجئون إلى تسلق الجدار الحدودي،<sup>603</sup> أو رشوة حرس الحدود لدخول تركيا.<sup>604</sup> ووفقاً للإحصاءات المتاحة، اعتقلت القوات المسلحة ما لا يقل عن 224358 شخصاً كانوا يحاولون عبور الحدود السورية بشكل غير قانوني في عام 2018 وحده.<sup>605</sup>

يبدو أن هذه الأرقام تشير إلى عدد أكبر بكثير من السوريين المعتقلين على الحدود العام الماضي من تلك المشار إليها في الإحصائيات الرسمية حول مخاوف المهاجرين غير الشرعيين. وتشير أرقام المديرية العامة لإدارة الهجرة لعام 2018 إلى ما مجموعه 268,003 من المهاجرين غير الشرعيين قبض عليهم في جميع أنحاء البلاد، ومنهم 34,053 فقط من المواطنين السوريين.<sup>606</sup>

هذا واستمرت مزاعم الدحر والعنف على الحدود التركية السورية. وفي تقرير 2018 ، أشارت منظمة رصد حقوق الإنسان إلى 137 حادث اعتراض للسوريين بعد عبور الحدود بين كانون الأول 2017 و آذار 2018. ووصف تسعة أشخاص 10 حوادث بين كانون الأول 2017 و آذار 2018 ، حيث أطلق حرس الحدود النار عليهم أثناء محاولتهم العبور، مما أسفر عن مقتل 14 شخصاً وإصابة 18 آخرين. واحتُجز السوريون في منشآت عند المعابر الحدودية والمراكز الأمنية في هاتاي و "جسر الصداقة" على نهر العاصي ، قبل طردهم من قبل حرس الحدود بالمئات، وفي بعض الأحيان، بالآلاف وفقاً للتقرير.<sup>607</sup> ولكن نفت وزارة الداخلية هذه الادعاءات.<sup>608</sup>

وتجدر الإشارة إلى الوضع الخاص لمجموعة من 2,000 شخص دخلوا تركيا ولكن ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الحماية المؤقتة. ويعيش هؤلاء الأشخاص في مخيمات مؤقتة في ديريك ، هاكاري في ظروف قاسية دون حماية من الطقس البارد أو الوصول إلى الخدمات أو السلطات.<sup>609</sup>

## 2. التسجيل تحت الحماية المؤقتة

تُعد مديرية إدارة الهجرة المسؤولة رسمياً عن تسجيل المستفيدين من الحماية المؤقتة. ومع ذلك، في عام 2018، توقفت مديرية إدارة الهجرة بالفعل في المحافظات الكبرى مثل إسطنبول وهاتاي وماردين عن تسجيل ومنح الوثائق للاجئين السوريين الوافدين

<sup>600</sup> دابلي صباح ، "تركيا تنهي بناء الجدار الأمني بطول 764 كم على الحدود السورية" ، 9 حزيران 2018، المتوفر على: <https://bit.ly/212bOD0> ؛ هاربيت، "تركيا تعمل على تحسين أمن الحدود بنظام ذكي"، 6 كانون الثاني 2019، المتوفر على: <https://bit.ly/2EqALRx>

<sup>601</sup> منظمة رصد حقوق الإنسان، التقرير العالمي 2019: تركيا، المتوفر على: <https://bit.ly/2W2P1bl>

<sup>602</sup> رصد الشرق الأوسط، "ستفتح تركيا بوابة الحدود مع عفرين السورية الأسبوع المقبل - وفقاً لما أدلى به الوزير"، 5 آذار 2019، المتوفر على: <https://bit.ly/2ukw1s9>

<sup>603</sup> هاربيت ، "لقطات تبين أن السوريين يقومون بتوسيع الجدار الحدودي التركي باستخدام السلال ، 7 أيلول 2018، المتوفر على: <https://bit.ly/2EEpObI>

<sup>604</sup> مجموعة الأزمات الدولية، تخفيف المخاطر على اللاجئين السوريين الشباب في تركيا ، شانلي أورفا ، شباط 2019، المتوفر على: <https://bit.ly/2tSkVdX>

<sup>605</sup> المصدر السابق ذاته، 21-6-2019

<sup>606</sup> المديرية العامة لإدارة الهجرة، إحصائيات الهجرة غير الشرعية ، المتوفر على: <https://bit.ly/2BO8chL>

<sup>607</sup> منظمة رصد حقوق الإنسان، "الترحيل الجماعي للسوريين من تركيا، 22 آذار 2018، المتوفر على: <https://bit.ly/2IFZjr8>

<sup>608</sup> وزارة الداخلية، الاستجابة لمنظمة رصد حقوق الإنسان، 21 آذار 2018، المتوفر على: <https://bit.ly/2unxG2Y>

<sup>609</sup> إيفرنسيل، "2' bin mülteci bu kışı da çadırlarda karşıladı"، 25 تشرين الثاني 2017، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/214Wqip>

حديثاً ، باستثناء الحالات العرضة للخطر.<sup>610</sup> ويواصل آخرون مثل شانلي أورفا تسجيل المستفيدين من الحماية المؤقتة ، لكنهم توقفوا عن تسجيل المتقدمين للحماية الدولية.<sup>611</sup>

تجمع المديرية العامة لإدارة الهجرة البيانات البيومترية، بما في ذلك بصمات الأصابع ، أثناء التسجيل وتحفظ بالملفات الإلكترونية لكل مستفيد في نظام إدارة الملفات الإلكتروني للوكالة المسمى "Göç-Net" قاعدة بيانات. Göç-Net هي بوابة داخلية متاحة فقط لموظفي المديرية العامة لإدارة الهجرة المزعمين لتسهيل إجراءات التسجيل.<sup>612</sup>

## 2.1. عمليات التفتيش الأمنية والأمنية وما قبل التسجيل

كما نوقش في الأهمية، تنص المادة 8 من أنظمة الحماية المؤقتة على أحكام لاستبعاد الأشخاص من الحماية المؤقتة ، دون تحديد إجراء لتقييم الاستبعاد. ومع ذلك ، كما تنص المادة 22 من أنظمة الحماية المؤقتة على عدم إعطاء الأشخاص المصممين على الوقوع ضمن أسباب الاستثناء بطاقة هوية الحماية المؤقتة، فهذا يعني أن مقابلة التسجيل يجب أن تتضمن أيضاً كشف استبعاد المتقدمين.

وتمت بلورة هذا بشكل عملي من خلال مرحلة ما قبل التسجيل قبل مرحلة التسجيل على الحماية المؤقتة أدخلت في آذار 2016. ويجري ما قبل التسجيل بهدف إجراء عمليات الفحص الأمني في غضون 30 يوماً ، حيث تحدد طرائقها من خلال تعميم غير منشور.

ويتم تحويل السوريين القادمين إلى تركيا من اليونان بموجب بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا أيضاً إلى مرحلة ما قبل التسجيل.<sup>613</sup> وفي مواقع عديدة جميع أنحاء تركيا، ونظراً للأعداد الكبيرة ونقص المترجمين الشفويين وإجراء الفحوصات الأمنية ، يُمنح المتقدمون مواعيد ما قبل التسجيل ولكن يواجهون تأخيرات كبيرة قبل التسجيل، والتي قد تستغرق عدة أشهر وتختلف من مقاطعة إلى أخرى.<sup>614</sup> ويواجه المتقدمون أيضاً عوائق عملية أخرى للتسجيل، مثل الأخطاء من جانب مسؤولي المديرية العامة لإدارة الهجرة، والتي لا يمكن تصحيحها إلا بعد تدخل قانوني وذلك يستغرق وقتاً طويلاً.<sup>615</sup>

هذا ويؤدي التأخير في التسجيل إلى مشاكل في الوصول إلى الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات ، والتي تتطلب من المستفيد الحصول على بطاقة هوية الحماية المؤقتة ورقم تعريف الأجانب (YKN) ، ويُدْرَج هذا الرقم في البطاقة.<sup>616</sup>

ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى استلام فئات معينة من الفئات العرضة للخطر بطاقة تعريف الحماية المؤقتة دون انتظار فترة الثلاثين يوماً لمرحلة ما قبل التسجيل. وهذا يشمل: (أ) الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-12 سنة؛ الأشخاص الذين يحتاجون إلى علاج طبي عاجل؛ النساء الحوامل؛ كبار السن والأطفال غير المصحوبين بذويهم.<sup>617</sup> ويتمتع الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، مثل الأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية أو النساء في مراحل متقدمة من الحمل، بالأولوية في إجراءات التسجيل.

## 2.2. استكمال التسجيل لدى مديرية إدارة الهجرة

بعد الانتهاء من مرحلة ما قبل التسجيل ، يتعين على مقدم الطلب المثل أمام مديرية إدارة الهجرة في غضون 30 يوماً للحصول على بطاقة هوية الحماية المؤقتة. ولذا يؤدي عدم الظهور أمام مديرية إدارة الهجرة بعد 15 يوماً من انقضاء مهلة 30 يوماً

<sup>610</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019. انظر أيضاً منظمة رصد حقوق الإنسان، توقف تركيا عن تسجيل طالبي اللجوء السوريين ، 12 تموز 2018، المتوفر على: <https://bit.ly/2uq5FWg> ؛ هاربيت، "توقف الحكومة التركية عن نقل السوريين إلى إسطنبول" ، 9 شباط 2018، المتوفر على: <https://bit.ly/2HPa9NL> .

<sup>611</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي شانلورفا، شباط 2019.

<sup>612</sup> المعلومات مقدمة من مديرية إدارة الهجرة في إزمير، كانون الأول 2017.

<sup>613</sup> المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في اليونان، "الرد على استفسار يتعلق بملاحظات المفوضية حول السوريين المقبولين في تركيا" ، 23 كانون

الأول 2016، المتوفر على: <http://bit.ly/2B5lykY> . انظر إلى يوراكنتيف، "تمنع تركيا وصول المفوضية إلى اللاجئين السوريين" ، 19

كانون الثاني 2017، المتوفر على: <http://bit.ly/2BFsuYp> .

<sup>614</sup> في فوننيا، أفيد أن التسجيل يستغرق شهرين لكتابته، جُمعت المعلومات عقب زيارة إلى منظمة غير حكومية، شباط 2019.

<sup>615</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018.

<sup>616</sup> في بعض الحالات، أمرت المحاكم بالسماح للأشخاص المستضعفين بالحصول على الرعاية الصحية. انظر المثال، محكمة الأطفال الثانية في

غازي عنتاب ، القرار الصادر في 18 تموز 2016.

<sup>617</sup> تعميم المديرية العامة لإدارة الهجرة رقم 10/2017 الصادر في 29 تشرين الثاني 2017 عن المبادئ والإجراءات للرعايا الأجانب تحت الحماية المؤقتة.

دون سبب وجيه إلى تنشيط رمز "71V" على "موقع غير معروف". فإن رمز "71V" يعمل على تعليق إجراء التسجيل ولا يمكن رفعه إلا بعد تأكيد مديرية إدارة الهجرة على استمرار الإجراء أو بعد تسجيل سجلات البحث والاعتقال في قاعدة البيانات. 618

### 3. الاستئناف

نظراً لأن أنظمة الحماية المؤقتة ذاتها لا تحتوي على حكم مخصص يسرد سبل الانتصاف المحددة للأشخاص المعنيين ضد القرارات السلبية، فإن جميع تصرفات وإجراءات السلطات المختصة ضمن نطاق أنظمة الحماية المؤقتة تخضع لقواعد المساءلة العامة المستمدة من القانون الإداري التركي، ما لم يكن هناك سبيل انتصاف مخصص مقدم في قانون الأجانب والحماية الدولية نفسه.

وكما هو مذكور في الحماية الدولية: النقل والإعادة القسرية، هناك سبيل انتصاف مخصص مقدم من قانون الأجانب والحماية الدولية ضد قرارات الترحيل. وفقاً للمادة 53 من قانون الأجانب والحماية الدولية، يمكن الطعن في قرارات الترحيل في المحكمة الإدارية المختصة في غضون 15 يوماً. ويكون للطعن في قرارات الترحيل أثر تلقائي في التعليق، باستثناء الاستئنافات ضد قرارات الترحيل لأسباب: (1) القيادة أو العضوية أو الدعم لمنظمة إرهابية أو جماعة إجرامية موجهة نحو المنفعة؛ (2) تهديد النظام العام أو الصحة العامة؛ أو (3) العلاقة بالمنظمات الإرهابية التي تحددها المؤسسات والمنظمات الدولية. 619 يتعين على المحكمة الإدارية المختصة الانتهاء من الطعن في غضون 15 يوماً. وتكون قرارات المحكمة الإدارية بشأن طعون الترحيل نهائية، ولا يجوز استئنافها في محكمة عليا.

هذا وتخضع جميع السيناريوهات الأخرى للقرارات والممارسات غير المواتية المحتملة لقواعد المساءلة العامة المستمدة من القانون الإداري التركي. بموجب المادة 125 من الدستور التركي، تخضع جميع أعمال الإدارة وأفعالها للمراجعة القضائية. وفقاً للمادة 7 من قانون إدارة إجراءات المحكمة، يجب الطعن في تصرفات الإدارة وأعمالها في غضون 60 يوماً في المحاكم الإدارية المختصة. ولا تتمتع الطلبات المقدمة من المحكمة الإدارية عموماً بأثر تعليق تلقائي، ولكن يمكن لمقدمي الطلبات تقديم طلب وقف تنفيذ مرتبط، والذي من المحتمل الموافقة عليه. ولا يوجد توقيت زمني محدد بشكل عام للمحاكم الإدارية لإنهاء الاستئناف. ويمكن الطعن في الأحكام غير المواتية للمحاكم الإدارية في المحكمة الإدارية العليا.

### 4. المساعدة القانونية

تضمن المادة 53 من أنظمة الحماية المؤقتة الحق في أن يمثلها محام فيما يتعلق بمسائل القانون والإجراءات مقابل السلطات. كما تشير إلى أحكام المساعدة القانونية الممولة من الدولة (عدلي ياردم) المنصوص عليها في قانون المحامين، الذي ينص على المساعدة القانونية الممولة من الدولة للأشخاص الذين لا يستطيعون دفع أتعاب محام.

في تركيا، تقدم نقابات المحامين المساعدة القانونية التي تمولها الدولة، مع مراعاة اعتبارات "الوسائل" و "المزايا". ويقوم مشروع تنفذه كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واتحاد نقابات المحامين في تركيا في جميع أنحاء 18 محافظة بتمويل نقابات المحامين على وجه التحديد لقضايا الحماية الدولية والمؤقتة (انظر الحماية الدولية: الإجراءات المعتادة: المساعدة القانونية).

وهناك عقبة أخرى تتعلق بمتطلبات توكيل رسمي موثق (انظر الحماية الدولية: الإجراءات المعتادة: المساعدة القانونية). ووفقاً لنشرة اتحاد الموثقين 3/2016، وتدرج وثيقة تعريف الحماية المؤقتة في قائمة الوثائق التي يقبلها الموثقون العموميون. ومع ذلك، يظل بعض الموثقين مترددين في منح التوكيل الرسمي على أساس هذه المستندات.

تضمن المادة 51 من أنظمة الحماية المؤقتة للأشخاص المعنيين وممثلهم القانونيين الوصول إلى الملفات والوثائق، وذلك باستثناء "المعلومات والوثائق المتعلقة بالأمن القومي والنظام العام وحماية الأمن العام ومنع الجريمة والاستخبارات". ويولد

618 المصدر السابق ذاته.

619 البند رقم 53 (3) من قانون الأجانب والحماية الدولية، بصيغته المعدلة بموجب المادة 35 من مرسوم الطوارئ 676 الصادر في 29 تشرين الأول 2016. يستشهد الحكم بالبرقم 54 (1) (ب)، (د) و (ك) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

هذا الاستثناء الواسع بشكل مفرط خطر أن المحامين الذين يمثلون الأشخاص الذين يسعون إلى الطعن في معاملتهم سيُمنعون في بعض الحالات من الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة. وفي السياق الإقليمي الحالي والبيئة الأمنية، ومع التركيز الشديد على تحديد الأشخاص الذين لهم صلات مزعومة بالجماعات الإرهابية والقيام بمنعهم، فإن القيود التي تسمح بها المادة 51 من أنظمة الحماية المؤقتة على وصول المحامين إلى الملف تثير القلق.

توفر المادة 51 من أنظمة الحماية المؤقتة أيضاً ضمانات لسرية المعلومات والمستندات الشخصية.

### ث. الاحتجاز في إطار الحماية المؤقتة

وكقاعدة عامة، لا ينبغي احتجاز المستفيدين من الحماية المؤقتة. وذلك لأن أنظمة الحماية المؤقتة لا تتضمن أي حكم صريح يحكم الاحتجاز الإداري للأشخاص في نطاق الحماية المؤقتة التي تحدد الأسباب والضمانات الإجرائية المطبقة. ومع ذلك، تنص المادة 35 من أنظمة الحماية المؤقتة على أنه يجوز منع المستفيدين الذين لا يمثلون للالتزامات المنصوص عليها في اللائحة مؤقتاً أو بشكل دائم من الإقامة خارج مركز الإقامة المؤقتة. وعند تطبيق هذا الحكم، يُمنع المستفيدون من مغادرة المخيم، وبذلك يكونون في الواقع في حالة احتجاز.

كما نوقش في القسم الخاص بالسكن، فإن مخيمات السوريين التي يشار إليها رسمياً باسم "مراكز الإقامة المؤقتة" قد أنشأتها أصلاً سلطة إدارة المخاطر والكوارث وتقوم بإدارتها. ولكن منذ تشرين الأول 2015، تدير المديرية العامة لإدارة الهجرة المخيم الموجود في منطقة دوزيجي في محافظة عثمانية وبدأت في استخدامه كمركز احتجاز فعلي لاحتجاز مواطنين سوريين مختارين بشكل أساسي.<sup>620</sup> وحدث ذلك قبل النقل العام للمسؤولية عن إدارة المخيم وتقديم الخدمات من سلطة إدارة المخاطر والكوارث إلى المديرية العامة لإدارة الهجرة، وهذا بعد تعديل أنظمة الحماية المؤقتة في آذار 2018.<sup>621</sup> ويصنف دوزيجي حالياً على أنه مركز إزالة مؤقت (انظر مكان الاحتجاز).

بموجب التعميم الصادر في 25 تموز 2014، يكون هذا الحكم ذا صلة بالمستفيدين الذين يهددون النظام العام أو الأمن، بجملة أمور، منها التسول أو العيش في الشارع.<sup>622</sup> وبناء على هذا التعميم، أبلغ في سنوات سابقة عن حالات لسوريين محتجزين داخل المخيمات وغير مسموح لهم بالمغادرة بعد اعتقالهم بسبب التسول.<sup>623</sup> وحدث هذا أيضاً لمجموعات مثل دوم اعتقلوا بسبب التسول أو العيش في خيام. ونُقلت عائلات دوم قسراً إلى المخيم الموجود في منطقة دوزيجي في عثمانية ولم تستطع المغادرة ما لم يوقعوا على وثائق العودة الطوعية.<sup>624</sup> ولكن توقفت هذه الممارسة في 2018.<sup>625</sup>

بالإضافة إلى ذلك، فرض الاحتجاز - بشكل تعسفي - في بعض الحالات كعقوبة ضد المستفيدين من الحماية المؤقتة الذين ينتهكون التزامهم بالبقاء في المقاطعة المخصصة لهم، وعلى الرغم من أن هذا الأمر في هذا الصدد غير موحد. فعلى سبيل المثال، ينقل المستفيدين من الحماية المؤقتة المقبوض عليهم بسبب الخروج غير النظامي عن طريق البحر إلى مراكز الترحيل واحتجزوا هناك حتى الانتهاء من التسجيل المسبق، ما لم يشكلوا تهديداً للسلامة العامة والأمن.<sup>626</sup>

قد يخضع المستفيدون من الحماية المؤقتة للاحتجاز بغرض الترحيل (انظر الحماية الدولية: أسباب الاحتجاز) حيث يلغى وضعهم أو يقعون في نطاق الاستثناءات من مبدأ عدم الإعادة القسرية (انظر الحماية من الإعادة القسرية).

<sup>620</sup> مجلس أوروبا للمثليين الخاصين وللجنين والمهاجرين، تقرير عن مهمة البحث عن الحقيقة في تركيا، 10 آب 2016، الصفحات 4. 1(ب) و 9-2(ف).

<sup>621</sup> البند رقم 37 (3) من أنظمة الحماية المؤقتة، المعدلة حسب اللائحة 11208/2018.

<sup>622</sup> تعميم وزارة الداخلية 429/2014 الصادر في 25 تموز 2014.

<sup>623</sup> زينب كيغيبسيم، "العنف القانوني ضد اللاجئين السوريين في تركيا"، الدراسات القانونية للسيدات، 2016، نقلاً عن منظمة العفو الدولية 2015.

<sup>624</sup> المعلومات مقدمة من مركز كيركيك الثقافي، شباط 2018.

<sup>625</sup> المعلومات مقدمة من مركز كيركيك الثقافي، شباط 2019.

<sup>626</sup> المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء، شباط 2018.



## محتوى الحماية المؤقتة

يوفر إطار الحماية المؤقتة الذي وضعته أنظمة الحماية المؤقتة ، أولاً وقبل كل شيء ، وضعا قانونياً داخلياً للمستفيدين الذين يمنحون إقامة قانونية في تركيا؛<sup>627</sup> حماية من العقوبة بسبب الدخول أو التواجد غير القانونيين<sup>628</sup> والحماية من الإعادة القسرية.<sup>629</sup>

ولخص تطور الخطاب وسياسة الاندماج للاجئين السوريين على النحو التالي:

"يمكن الإشارة إلى السنوات الأربع الأولى على أنها الفترة الأولى التي نظرت فيها كل من السلطات والسوريين إلى الأزمة كمشكلة قصيرة المدى إلى حد ما ، وهو افتراض أخذ لأجله خطوات لتلبية الاحتياجات المؤقتة مثل الإقامة والتغذية والصحة بدلاً من التخطيط لحياة جديدة.

وتشمل الفترة الثانية السنوات 5 و6 و7 و8 وهي السنة الحالية. ففي هذه الفترة، وأصبح هناك عملية تنقل للسوريين ضمن تركيا نظراً لتوقع أن الأزمة لن تُحل في وقت قصير. فهاجر السكان السوريون الذين اعتادوا العيش حول المدن الحدودية وجنوب شرق الأناضول مؤخراً إلى المدن الصناعية حيث يكون سوق العمل أكثر نشاطاً، و تستضيف إسطنبول وحدها اليوم حوالي 600 ألف سوري. وكانت النقاط المحورية في هذه الفترة عبارة عن المشاركة في فرص التعليم ، والاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال، وزواج الأطفال، وعمل الأطفال، ومشاكل الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، والمعوقين، والمسنين، إلخ، وأصبحت الحماية بارزة خلال هذه الفترة وركزت الجهات الفاعلة بشكل أكبر على القضايا الواردة أعلاه. وإضافة إلى ذلك، أصبح الوصول إلى سبل العيش وسوق العمل من الموضوعات الأكثر أهمية. ونتيجة للتنقل في تركيا وزيادة المشاركة في سوق العمل في هذه الفترة، أصبح السوريون أكثر وضوحاً في تركيا.<sup>630</sup>

أحدث نقل المسؤولية عن المستفيدين من الحماية المؤقتة من سلطة إدارة المخاطر والكوارث إلى المديرية العامة لإدارة الهجرة تغييرات في تقديم الخدمات في عام 2018، وذلك مع تولي المديرية العامة لإدارة الهجرة الأنشطة. ولا تزال عدة جهات فاعلة نشطة في تقديم الخدمات والأنشطة التي تهدف إلى تعزيز دمج المستفيدين من الحماية المؤقتة في تركيا ، وذلك مع تزايد الاعتراف بفرص الاستيطان طويلة المدى في البلاد.<sup>631</sup> تدير الهلال الأحمر التركي 15 مركزاً اجتماعياً للمهاجرين في مواقع مختلفة في جميع أنحاء البلاد. وتلعب البلديات أيضاً دوراً رئيسياً في تقديم الخدمات ودعم التكامل من خلال المشاريع. ولكن رغم هذه التدابير المرحب بها، يؤدي عدم وجود خطة تكامل وطنية إلى التشتت وعدم التنسيق في مجال التكامل.

هذا وتنشط المنظمات غير الحكومية الدولية أيضاً في المحافظات الحدودية منذ بداية النزاع السوري. فعلى سبيل المثال، كان هناك ما يقرب من 150 منظمة غير حكومية في عام 2015 بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية في غازي عنتاب. وفي الوقت الحالي، فإن نطاق أنشطة المنظمات غير الحكومية الأجنبية محدود ويخضع للمراقبة الدقيقة من قبل مديرية إدارة الهجرة المختصة ، حيث تحتاج المنظمات إلى الحصول على تصريح للعمل في تركيا ويجب تجديده بانتظام.<sup>632</sup> وهي تقوم عموماً بأنشطة عبر الحدود في سوريا بالتعاون مع المديرية العامة لإدارة الهجرة وغيرها من السلطات. ولقد واجهوا في السابق تأخيرات شديدة في الحصول على تصاريح إقامة لعمالهم الأجانب ، ولكن يبدو أن الوضع قد وجد له حلاً اعتباراً من عام 2018.

<sup>627</sup> البند رقم 25 من أنظمة الحماية المؤقتة.

<sup>628</sup> البند رقم 5 من أنظمة الحماية المؤقتة.

<sup>629</sup> البند رقم 6 من أنظمة الحماية المؤقتة.

<sup>630</sup> رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء و هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييم احتياجات النساء والفتيات السوريات تحت وضع الحماية المؤقتة

في تركيا ، حزيران 2018، المتوفر على <https://bit.ly/2z8zb5k>، 65.

<sup>631</sup> أكاديمية الشرطة الوطنية التركية، الهجرة الجماعية والسوريين في تركيا ، تشرين الثاني 2017، 21.

<sup>632</sup> للحصول على قائمة بالمنظمات النشطة ، انظر وزارة الداخلية ، منظمات المجتمع المدني الأجنبية المصرح لها بالعمل في تركيا ، المتوفر على:

<https://bit.ly/2TZyYgU> .

## أ. الحالة والإقامة

### 1. الحماية من الإعادة القسرية

تضمن المادة 6 من أنظمة الحماية المؤقتة الحماية من الإعادة القسرية للأشخاص الذين يمنحون الحماية المؤقتة. ومع ذلك، قدم استثناء لهذه القاعدة عن طريق مرسوم الطوارئ في تشرين الأول 2016، شريطة أن يتخذ قرار الترحيل "في أي وقت أثناء إجراءات الحماية الدولية" ضد مقدم الطلب لأسباب: (1) القيادة أو العضوية أو دعم منظمة إرهابية أو جماعة إجرامية موجهة نحو المنفعة؛ (2) تهديد النظام العام أو الصحة العامة؛ أو (3) العلاقة بالمنظمات الإرهابية المحددة من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية.<sup>633</sup> ووحد هذا الإصلاح بموجب القانون رقم 7070 في 1 شباط 2018.

وتزايد إصدار قرارات الترحيل للسوريين على أساس الأحكام الواردة أعلاه في عام 2018،<sup>634</sup> على غرار الأشخاص الذين يبحثون عن الحماية الدولية في تركيا.

وفي إحدى الحالات، ألغت المحكمة الإدارية في إزمير قراراً بترحيل مواطن سوري لأسباب تتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب (YTS)، نظراً لعدم وجود دليل على وجود أنشطة إرهابية وأنه لا يزال هناك تحقيق جنائي معلق.<sup>635</sup> ولكن في قضية مختلفة تتعلق بمواطن سوري محتجز لأسباب أمنية عامة أثناء سير الإجراءات الجنائية، رفضت محكمة الصلح في هاتاي أن تأمر بالإفراج عن المعتقل خوفاً من فراره.<sup>636</sup> وفي قضية أخرى، رفضت المحكمة إنهاء الاحتجاز<sup>637</sup> على الرغم من وجود تدبير مؤقت من المحكمة الدستورية.<sup>638</sup>

للاطلاع على مناقشة السوابق القضائية للمحاكم الإدارية والمحكمة الدستورية بشأن عدم التقيد بعدم الإعادة القسرية، انظر أيضاً الحماية الدولية: الإزالة والإعادة القسرية.

### 2. وثيقة تعريف بالحماية المؤقتة

توفر أنظمة الحماية المؤقتة إجراءات التسجيل و يتوخى إصدار وثائق تعريف الحماية المؤقتة ( Geçici Koruma Kimlik (Belgesi) للمستفيدين عند التسجيل.<sup>639</sup> وتعمل هذه البطاقة كوثيقة تؤكد حالة الشخص المعني كمستفيد من الحماية المؤقتة.

وتستبعد المادة 25 من أنظمة الحماية المؤقتة بشكل صريح المستفيدين من الحماية المؤقتة من إمكانية الدمج القانوني طويل المدى في تركيا. ووفقاً للمادة 25، لا تعمل وثيقة تعريف الحماية المؤقتة الصادرة للمستفيدين كتصريح إقامة، وقد لا تؤدي إلى "تصريح إقامة طويلة المدى" في تركيا وفقاً للمادتين 42 و 43 من قانون الأجانب والحماية الدولية.

هذا وتدرج وثائق تعريف الحماية المؤقتة رقم تعريف الأجانب (YKN) المخصص لكل مستفيد من قبل الإدارة العامة لشؤون السكان والمواطنة، فيعين في تركيا رقم تعريف الأجانب لجميع الرعايا الأجانب المقيمين بشكل قانوني والذي يعمل على تسهيل وصولهم إلى جميع الخدمات الحكومية.

كما يمنح طالبي الحماية الدولية والأشخاص الحاصلين على وضع لاجئ في إطار قانون الأجانب والحماية الدولية ما يشبه رقم تعريف الأجانب وحالياً، تبدأ جميع أرقام تعريف الأجانب المخصصة لجميع فئات المواطنين الأجانب المقيمين بشكل قانوني، بما في ذلك المستفيدون من الحماية المؤقتة، بالرقم 99.

<sup>633</sup> البند رقم 54 (2) من قانون الأجانب والحماية الدولية، بصيغته المعدلة بموجب المادة 36 من مرسوم الطوارئ 676 الصادر في تشرين الأول 2016. يستشهد البند المادة 54 (1) (ب)، (د) و(ك) من قانون الأجانب والحماية الدولية، الي أدرج بموجب مرسوم الطوارئ 676.

<sup>634</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير، آذار 2019.

<sup>635</sup> المحكمة الإدارية الأولى في إزمير، القرار 1608/2017، الصادر في 28 شباط 2018.

<sup>636</sup> محكمة الصلح الثانية في هاتاي، القرار 476/2019، الصادر في 31 كانون الأول 2019. انظر أيضاً إلى المحكمة الإدارية في هاتاي، القرار

887/2018، الصادر في 18 كانون الثاني 2019.

<sup>637</sup> محكمة الصلح الثانية في هاتاي، القرار 4287/2018، الصادر في 27 تشرين الثاني 2018.

<sup>638</sup> كانت المحكمة الدستورية قد منحت تدابير مؤقتة في 16 شباط 2018، وأمرت باتخاذ تدابير مؤقتة مرة أخرى: المحكمة الدستورية، القرار

33177/2018، الصادر في 21 كانون الأول 2018.

<sup>639</sup> البند رقم 2 من أنظمة الحماية المؤقتة.

ففي السابق، نظراً لوجود مشكلات فنية في رقم تعريف الأجانب بدءاً بأرقام غير 99، لم يتمكن بعض المستفيدين من الحماية المؤقتة من الوصول إلى حقوق مثل الرعاية الصحية.<sup>640</sup> ولكن حُلّت هذه المشاكل في وقت كتابة هذا التقرير.<sup>641</sup>

هذا واستكملت عملية التحقق من بيانات السوريين وتحديثها في إطار الحماية المؤقتة في نهاية عام 2018، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.<sup>642</sup> وقد أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 96% من هدف التحقق عبر تركيا قد تحقق من خلال هذه العملية.<sup>643</sup> ووفقاً للجهات المعنية، فإن عملية التحقق غطت فقط حوالي 50 إلى 60 ٪ من المستفيدين من الحماية المؤقتة في مناطق مثل إسطنبول أو شانلي أورفا أو هاتاي.<sup>644</sup>

### 3. التجنيس

كما تمت مناقشته في الحماية الدولية: التجنيس، يمكن منح الجنسية من خلال: (أ) الإجراءات المعتادة، بعد 5 سنوات من الإقامة؛ (ب) الزواج من مواطن تركي؛ أو (ج) إجراء الظروف الاستثنائية.

ولا يمكن اعتبار الوقت الذي يقضيه اللاجئ في تركيا بموجب وثيقة تعريف الحماية المؤقتة على أنه يفي بمتطلبات الإقامة القانونية لمدة 5 سنوات دون انقطاع والذي تعد شرط مسبق في طلبات الحصول على الجنسية التركية. وصرح وزير الداخلية في كانون الثاني 2019 أن هناك 53,099 سورياً متجنساً في تركيا، رغم أن هذا الرقم يشمل الأشخاص الذين وصلوا على تصاريح إقامة قبل عام 2011.<sup>645</sup> وارتفع هذا الرقم إلى 79,894 اعتباراً من آذار 2019.<sup>646</sup>

ويمكن للمستفيدين من الحماية المؤقتة الذين وصلوا بعد عام 2011 الحصول على الجنسية فقط من خلال الزواج من مواطن تركي أو خلال الظروف الاستثنائية. ولكن تمنح الجنسية في ظل ظروف استثنائية بناءً على بعض المواصفات والمعايير مثل المهارات التي يمكن أن تسهم في تركيا. وتمنح الجنسية بشكل عام للسوريين المؤهلين تأهيلاً عالياً بشكل فعلي، ولكن يمكن للفئات الأخرى الحصول عليها أيضاً.<sup>647</sup>

وقد بدأت الحكومة أيضاً بدراسة أولية لتقديم الجنسية التركية للسوريين المؤهلين. وفي هذا السياق، فحصت حالة ما يقارب 10,000 عائلة بالتعاون مع المديرية العامة لإدارة الهجرة وهذا ما يساوي 20,000 شخص. وبدأت مناقشة المعلومات المجموعة عن العائلات في لجنة المواطنة. وتعدّ معالجة هذه الحالات هي عملية طويلة حيث أن جزءاً كبيراً من المعلومات عن السوريين يستند إلى بياناتهم الخاصة.<sup>648</sup>

هناك عملية تجري في إطار المواطنة في ظل ظروف استثنائية لمنح الجنسية التركية للمستثمرين الأجانب وبالتالي ضمان تدفق رأس المال إلى تركيا. ووفقاً لهذا الترتيب المخطط، وذلك في مقابل شراء عقار لا يقل عن 1 مليون دولار أو الاستثمار في رأس مال ثابت لا يقل عن 2 مليون دولار، أو خلق فرص عمل جديدة لما لا يقل عن 100 شخص أو إيداع 3 ملايين دولار على الأقل في تركيا شريطة عدم سحبها لمدة ثلاث سنوات أو شراء سندات حكومية بقيمة 3 ملايين دولار ولكن دون بيعها لمدة ثلاث سنوات، أو الحصول على صندوق استثمار بقيمة 1.5 مليون دولار.<sup>649</sup>

640 للمزيد من التفاصيل، انظر في قاعد بيانات اللجوء، بلد التقرير تركية، تحديث 2017، آذار 2018، و هو متوفر على الموقع <https://bit.ly/211S9fS> 27 – 28.

641 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، آذار 2019.

642 المديرية العامة لإدارة الهجرة، 22 آذار 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2p1ttBt>

643 المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، تركيا: أهم مستجدات العمليات 2018، المتوفر على: <https://bit.ly/2Cr3tBB>

644 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

645 هابيرتورك، 19 كانون الثاني 2019، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2YcMBb5>. أشار بيان سابق إلى 36، سوري متجنس:

17 كانون الأول 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2YiChOZ>

646 مولتيسالار ديرانجي، 28 آذار 2019، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2FycEVd>

647 المعلومات مقدمة من الرابطة الدولية لحقوق اللاجئين، شباط 2019، رابطة محامي إسطنبول، شباط 2019.

648 الجمعية الوطنية الكبرى، Göç ve Uyum Raporu، آذار 2018.

649 الجمعية الوطنية الكبرى، Göç ve Uyum Raporu، آذار 2018.

ولكن على الرغم من هذه المبادرات، لا يزال غالبية السوريين غير مؤهلين للتجنس في ظل الظروف الاستثنائية المذكورة أعلاه.<sup>650</sup> ولا تطبق معايير التجنس بشكل ثابت،<sup>651</sup> في حين تختلف مدة العملية أيضاً. ففي هاتاي تستغرق العملية 7 أشهر، بينما في غازي عنتاب قد تستغرق سنوات.<sup>652</sup>

يُمنح الأطفال غير المصحوبين بذويهم الذين يقيمون في ملاجئ حماية الطفل الجنسية إذا ثبت عدم وجود أقارب لهم في تركيا.<sup>653</sup> فقد نوقش الوضع القانوني للأطفال المولودين في تركيا في تقرير صدر عام 2018 عن لجنة حقوق اللاجئين التابعة للجمعية الوطنية الكبرى.<sup>654</sup> فوفقاً للتقرير، هناك 27,6000 طفل مولود في تركيا دون جنسية (haymatlos)، حيث أنهم لا يحملون أوراق هوية سورية ولا تركية.<sup>655</sup>

هذا وبلغ عدد الأطفال السوريين المولودين في تركيا خلال السنوات الثماني الماضية 40521 طفلاً في شباط 2018.<sup>656</sup>

## ب. لم الشمل

يبدو أن المادة 49 من أنظمة الحماية المؤقتة تمنح المستفيدين من الحماية المؤقتة إمكانية "طلب" لم شمل الأسرة في تركيا مع أفراد الأسرة خارج تركيا. في حين تنص هذه المادة أن على المديرية العامة لإدارة الهجرة تقييم مثل هذه الطلبات، فإن صياغة هذه المادة لا تشير بشكل صارم إلى الحق في لم شمل الأسرة للمستفيدين. ولكن صيغت بالأحرى كاحتمال يخضع لتقدير المديرية العامة لإدارة الهجرة.

وفقاً للمادة 3 من أنظمة الحماية المؤقتة، يجري تعريف زوج أو زوجة المستفيد، والأطفال القُصّر والأطفال البالغين المعالين على أنهم أفراد الأسرة. وتنص المادة أيضاً على أنه "في حالة الأطفال غير المصحوبين بذويهم،" يجب الشروع في خطوات لم شمل الأسرة دون تأخير ودون حاجة الطفل إلى تقديم طلب".

ويعدُّ الهلال الأحمر التركي الممثل الرئيسي الذي يعمل على طلبات لم شمل الأسرة، وخاصة لم شمل الأطفال بعائلاتهم في تركيا، بينما تدير سلطة إدارة المخاطر والكوارث طلبات لم شمل الأسرة في المناطق الحدودية. ووفقاً لإحصائياتهم، تلقى الهلال الأحمر التركي حتى الآن 540 طلب لم شمل الأسرة، معظمها من عائلات سورية.<sup>657</sup> وحقق الهلال الأحمر التركي حتى الآن 16 عملية لم شمل في تركيا من خلال عمليات التحقق من المعلومات والشبكات في بلد المنشأ. كما أنها توفر مرافقة في حالة لم شمل الأطفال في تركيا.

وفي عام 2017، عُلق الحق في لم شمل الأسرة بالكامل في تركيا. ووفقاً لملاحظات المحامين، لم تسمح مديرية إدارة الهجرة للمستفيدين من الحماية المؤقتة بالتقدم بطلب لم شمل الأسرة، إلا إذا قُبِل الكفيل لإعادة التوطين في بلد آخر وكانت الأسرة تنضم إليه قبل المغادرة.<sup>658</sup> ولكن على ما يبدو أن هذه حلت هذه المشكلة في عام 2018 (انظر أيضاً الحماية الدولية: لم شمل الأسرة).

<sup>650</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنقرة، كانون الثاني 2019.

<sup>651</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

<sup>652</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

<sup>653</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

<sup>654</sup> الجمعية الوطنية الكبرى، آذار 2018.

<sup>655</sup> هاربيت، 19 كانون الثاني 2018، المتوفر باللغة التركية على: <http://bit.ly/2DGdCJr>

<sup>656</sup> مولتجبلر درنيغي، 28 آذار 2019، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2FycEVd>

<sup>657</sup> المعلومات مقدمة من الهلال الأحمر التركي، شباط 2019.

<sup>658</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية، شباط 2018؛ محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018؛ محام في رابطة محامي

مرسين، شباط 2018؛ رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء، آذار 2018.

## ت. الحركة و التنقل

### 1. حرية التنقل

#### مؤشرات: حرية التنقل

1. هل هناك آلية لتفريق المستفيدين في جميع أنحاء أراضي البلد؟  
نعم  لا

2. هل ينص القانون على فرض قيود على حرية الحركة؟  
نعم  لا

قد يتضمن قرار إعلان الحماية المؤقتة الصادر عن الرئاسة تنفيذ تدابير الحماية المؤقتة لمنطقة معينة داخل تركيا بدلاً من التنفيذ على مستوى البلاد.<sup>659</sup> هيئة الرئاسة لها سلطة إصدار قيود على تدابير الحماية المؤقتة المعمول بها ، أو تعليق التدابير الحالية لفترة محددة أو إلى أجل غير مسمى ، "في حالة وجود ظروف تهدد الأمن القومي والنظام العام والأمن العام والصحة العامة"<sup>660</sup>.

تنص المادة 33 من أنظمة الحماية المؤقتة أيضاً على أن المستفيدين من الحماية المؤقتة "ملزمون بالامتثال للمتطلبات الإدارية، والتي سيؤدي فشلها إلى عقوبات إدارية". وقد يكونون "ملزمين بالإقامة في المقاطعة المخصصة أو مركز الإقامة المؤقت أو أي مكان آخر" والامتثال "لمتطلبات الإبلاغ على النحو الذي تحدده محافظات المقاطعات"، وذلك كمتطلبات أخرى. وتسمح هذه المادة بوضوح للمديرية العامة لإدارة الهجرة بالحد من حرية حركة المستفيدين من الحماية المؤقتة في مقاطعة معينة أو معسكر معين أو موقع آخر.

ومع ذلك، لم يكن حتى آب 2015 إلى أن فرضت سلطات الحكومة التركية تعليمات مخصصة لتطبيق الضوابط والقيود المفروضة على حركة السوريين داخل تركيا. وفي 29 آب 2015، أمر تعميم غير منشور للمديرية العامة لإدارة الهجرة سلطات المقاطعة بوضع مجموعة من التدابير للسيطرة على حركة السوريين داخل تركيا ومنعها.<sup>661</sup> وأصبحت هذه التدابير معروفة عندما بدأت الأجهزة الأمنية، ولا سيما في المقاطعات الجنوبية، تتصرف وفقاً لهذه التعليمات وبدأت في اعتراض السوريين الذين يسعون للسفر إلى المناطق الغربية من البلاد. ويبدو أن الدافع وراء هذا الإجراء هو وقف المعابر البحرية غير النظامية المتزايدة للمواطنين السوريين إلى الجزر اليونانية على طول ساحل بحر إيجه. وفرضت قيود على الحركة بشكل أكثر صرامة تجاه المستفيدين من الحماية المؤقتة وذلك بعد بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا. لذلك أصبح الحصول على تصريح بالسفر خارج المقاطعة المحددة أكثر صعوبة ، في حين ازدادت أيضاً التفقيشات الأمنية الروتينية غير المعلنة في العناوين المسجلة للمستفيدين.<sup>662</sup>

يحدد تعميم المديرية العامة لإدارة الهجرة رقم 10/2017 الصادر في 29 تشرين الأول 2017 أن مديرية إدارة الهجرة قد تفرض التزامات الإبلاغ على المستفيدين من الحماية المؤقتة عن طريق واجب التوقيع. وقد يؤدي عدم الامتثال لالتزامات الإبلاغ لمدة ثلاث مرات متتالية دون عذر مقبول إلى سحب حالة الحماية المؤقتة وإلغائها وإصدار رمز "71V" استناداً إلى "موقع غير معروف" للشخص.

ويمكن للمستفيدين طلب وثيقة تفويض السفر من أجل السفر خارج المقاطعة المسجلين فيها. وتصدر هذه الوثيقة وفقاً لتقدير المحافظة المختصة ولا يجوز أن تتجاوز مدة 90 يوماً، وذلك مع إمكانية التمديد لمدة 15 يوماً أخرى. ويجب على المستفيد إخطار المحافظة فور عودته إلى المحافظة. ويؤدي الفشل في القيام بذلك بعد انقضاء فترة التسعين يوماً إلى ظهور رمز "71V"

<sup>659</sup> البند رقم 10(1) (ش) من أنظمة الحماية المؤقتة.

<sup>660</sup> البند رقم 15 (1) من أنظمة الحماية المؤقتة.

<sup>661</sup> تعميم المديرية العامة لإدارة الهجرة رقم 22771-000-55327416 الصادر في 29 آب 2015 عن "تنقل السكان السوريين ضمن نطاق الحماية المؤقتة".

<sup>662</sup> الممثل الخاص لمجلس أوروبا المعني بالهجرة، تقرير عن مهمة البحث عن الحقيقة في تركيا ، 10 آب 2016، الصفحة IV. 5.

"موقع غير معروف"، ونتيجة لذلك تسحب حالة الشخص ضمناً. ويلغى تنشيط هذا الرمز إذا قام الشخص بتقديم تبرير مقبول لمديرية إدارة الهجرة، ولكن بعد تقييم الحالة.

ومع ذلك يبدو أن حركة المستفيدين من الحماية المؤقتة مستمرة. لا تكتشف إحصائيات المديرية العامة لإدارة الهجرة حول المخاوف المتعلقة بالهجرة غير النظامية الدخول غير النظامي من المخارج غير النظامية من تركيا، ومع ذلك تشير إلى أن غالبية المخاوف تحدث في المقاطعات الغربية والجنوبية. وبحلول نهاية عام 2018، استحوذ السوريون على 34053 من إجمالي عدد المخاوف البالغ 268,003 في جميع أنحاء البلاد.<sup>663</sup> وعلى وجه التحديد، أبلغ خفر السواحل عن وجود ما مجموعه 26,678 شخصاً أُقبض عليهم للهجرة غير القانونية في البحر في عام 2018، مقارنة بـ 21937 في عام 2017 و 37,130 في عام 2016.<sup>664</sup> ولا تصنف إحصاءات خفر السواحل حسب الجنسية.

قد يتنقل المستفيدون من الحماية المؤقتة بين المحافظات، من بين أمور أخرى، للبحث عن عمل. وهذا هو حال أغلب السوريين الذين يعيشون في شانلي أورفا أو إسطنبول والذين ينتقلون إلى أنقرة للحصول على فرص عمل. وللمحد من العمالة غير الرسمية، وفرت وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية لأصحاب العمل إمكانية إصدار إعلان رسمي واحد أمام كاتب عدل عند بدء المستفيد العمل، وذلك لكي يتسنى لهذا المستفيد نقل مكان إقامته خلال 30 يوماً. ومع ذلك، نظراً للعقبات التي تحول دون الحصول على تصريح عمل (انظر الدخول إلى سوق العمل)، ولأن أصحاب العمل لا يقومون بإصدار التصاريح الرسمية اللازمة بسرعة، فإن المستفيدين غير قادرين على تغيير عنوانهم من مكان التسجيل الأول إلى أنقرة.

## 2. وثائق السفر

تنص المادة 43 من أنظمة الحماية المؤقتة على أنه إذا قدم المستفيدون من الحماية المؤقتة طلباً للحصول على وثيقة سفر، فسيتم "تقييم" هذه الطلبات في إطار المادة 18 من قانون الجوازات. وكما هو موضح في الحماية الدولية: وثائق السفر، تنص المادة 18 من قانون الجوازات على نوعي "جواز السفر الذي يحمل ختم الأجانب فقط" بفترات مختلفة من الصلاحية. ولذلك، لا يتوقع إطار الحماية المؤقتة الحالي توفير مستندات السفر (لللاجئين) للمستفيدين من الحماية المؤقتة بالمعنى المقصود في اتفاقية 1951.

ومن الجدير بالذكر أن الجهات المعنية ليست على علم بأي من "جوازات السفر مع ختم الأجانب فقط للمواطنين" التي تصدر إلى مستفيد الحماية المؤقتة. ومع ذلك، هناك حالات يُسمح للمستفيدين من الحماية المؤقتة بالسفر بجوازات سفرهم السورية إلى بلدان ثالثة لأغراض خاصة، حيث يواجه هؤلاء الأفراد في بعض الحالات صعوبات في دخول تركيا عند العودة.

## 3. إعادة التوطين و المغادرة من أجل لم الشمل

### 3.1. الإجراء العام

تقوم المديرية العامة لإدارة الهجرة بالتحديد المسبق لحالات إعادة التوطين في قائمة الحماية المؤقتة المسجلة من خلال مديرية إدارة الهجرة وتقوم بإحالات إلى المفوضية في القوائم. عندما تحدد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتقدمين الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين من هذه القوائم، فإنها تقدمهم إلى بلدان ثالثة.

ويتخذ القرار النهائي من قبل الدول الثالثة. يفحصون الملفات ويقررون ما إذا كانوا سيقبلون المتقدمين المعنيين، خاصة بعد إجراء فحوصات أمنية. تنظم المنظمة الدولية للهجرة تنفيذ الفحوصات الصحية وإعداد وثائق السفر والتوجيه الثقافي لمن يقبلون لإعادة التوطين.

يخضع رحيل المستفيدين من الحماية المؤقتة إلى بلدان ثالثة لغرض إعادة التوطين لإذن المديرية العامة لإدارة الهجرة.<sup>665</sup> يجب إصدار ما يسمى "إذن الخروج" من أجل السماح للمستفيد بالمغادرة من تركيا إلى دولة ثالثة إما لغرض الزيارة المؤقتة أو بصفة دائمة لغرض إعادة التوطين.

ينطبق الشرط نفسه على إذن الخروج على المستفيدين من الحماية المؤقتة أثناء عملية المغادرة من تركيا بغرض لم شمل الأسرة مع أفراد الأسرة في بلدان ثالثة. يجب على السوريين الذين يسعون لرحيل لم شمل الأسرة من تركيا التسجيل أولاً في المديرية

663 المديرية العامة لإدارة الهجرة، إحصائيات الهجرة غير الشرعية، المتوفر على: <http://bit.ly/2BO8chL>

664 خفر السواحل، إحصائيات الهجرة غير الشرعية، المتوفر على: <https://bit.ly/2UbudA9>

665 البند رقم 44 من أنظمة الحماية المؤقتة.

العامّة لإدارة الهجرة كمستفيد حماية مؤقتة قبل أن يتمكنوا بعد ذلك من طلب "تصريح خروج" والحصول عليه لمغادرة تركيا إلى دولة ثالثة. 666 كما تدعم المنظمة الدولية للهجرة عملية مغادرة لم شمل الأسرة إلى ألمانيا. 667

ومع ذلك ، يصدر لبعض ملفات تعريف المستفيدين من الحماية المؤقتة رمز "91V" الذي يشير إلى "حاملي الحماية المؤقتة الذين يحتاجون إلى إذن الخروج" الذي يمنعهم من مغادرة تركيا. وعادة ما تصدر هذه الرموز "91V" للسوريين المؤهلين تأهيلاً عالياً.

ووفقاً لإحصاءات المديرية العامة لإدارة الهجرة، نُقل ما مجموعه 15046 لاجئاً إلى بلدان ثالثة في الفترة من 2014 إلى 14 آذار 2019 ، وبشكل أساسي إلى كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج.

### 3.2. خطة إعادة التوطين (1:1)

حدد بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا الصادر في 18 مارس 2016 إجراء إعادة توطين محدد ("خطة 1:1") ، وبموجب ذلك سيعاد توطين مواطن سوري من تركيا إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لكل مواطن سوري عاد من اليونان إلى تركيا، مع مراعاة معايير العرضة للخطر المحددة من قبل الأمم المتحدة. 668

وفي الواقع ، قد تختلف المشاركة في إعادة التوطين من منطقة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال ، في حين قد يكون المستفيدون من الحماية المؤقتة المقيمين في اسطنبول وإزمير مهتمين بشكل عام بإعادة التوطين بموجب مخطط 1:1، لكن هذا ليس خياراً يتبعه الأشخاص الذين يعيشون في غازي عنتاب أو هاتاي.

فبين 4 نيسان 2016 و 14 آذار 2019، أُعيد توطين الأعداد التالية من اللاجئين في الاتحاد الأوروبي بموجب مخطط 1:1

إعادة توطين اللاجئين السوريين بموجب خطة 1:1 : 14 آذار 2019	
بلد الوجهة	عدد الأشخاص الذين أُعيد توطينهم
ألمانيا	7,230
فرنسا	3,636
هولندا	3,547
فنلندا	1,510
بلجيكا	1,230
السويد	1,159
إسبانيا	602
إيطاليا	382
النمسا	213
لوكسمبورغ	206
كرواتيا	152
البرتغال	142
ليتوانيا	102
استونيا	59
لاتفيا	46
سلوفينيا	34
مالطا	17
مجموع	20,267

المصدر: المديرية العامة لإدارة الهجرة، الحماية المؤقتة: <http://bit.ly/1Np6Zdd>.

666 المعلومات مقدمة من الرابطة الدولية لحقوق اللاجئين، شباط 2019.  
667 المنظمة الدولية للهجرة، Göç ve Entegrasyon، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2uwAnfM> .  
668 مجلس الإتحاد الأوروبي، بيان تركيا في الإتحاد الأوروبي ، 18 آذار 2016، الصفحة 2.

## ث. السكن

### مؤشرات: السكن

1. إلى متى يحق للمستفيدين الإقامة في المخيمات؟ غير منظم
2. عدد المستفيدين المقيمين في المخيمات اعتباراً من 10 كانون الأول 2019 143558

### 1. مراكز الإقامة المؤقتة

لا توفر أنظمة الحماية المؤقتة الحق في المأوى الذي توفره الحكومة للمستفيدين من الحماية المؤقتة. ومع ذلك ، فإن المادة 37 (1) من أنظمة الحماية المؤقتة، بصيغتها المعدلة في عام 2018 ، تسمح للمديرية العامة لإدارة الهجرة ببناء مخيمات لاستيعاب المستفيدين من الحماية المؤقتة. 670 ويشار إلى هذه المخيمات رسمياً باسم مراكز الإقامة المؤقتة. 671 ويتضمن تعديل آخر لقانون الأجانب والحماية الدولية في عام 2018 أحكاماً بشأن تمويل المخيمات التي أنشأتها المديرية العامة لإدارة الهجرة. 672

وتخول المادتين 23 و 24 أنظمة الحماية المؤقتة المديرية العامة لإدارة الهجرة تحديد ما إذا كان يجب إحالة مستفيد الحماية المؤقتة إلى أحد المخيمات القائمة أو السماح له بالإقامة خارج المخيمات بناء على إمكانياته في محافظة تحددها المديرية العامة لإدارة الهجرة. وتخول المادة 24 من أنظمة الحماية المؤقتة للمديرية العامة لإدارة الهجرة بالسماح للمستفيدين من الحماية المؤقتة بالإقامة خارج المخيم في المحافظات التي تحددها المديرية العامة لإدارة الهجرة. وتلتزم أيضاً بأنه من بين المستفيدين من الحماية المؤقتة الذين يعيشون خارج المخيمات ، يمكن استيعاب المحتاجين مالياً في مرافق أخرى حددتها المحافظة.

واعتباراً من 10 كانون الثاني 2019 ، كان هناك 13 مخيماً واسعاً من هذا النوع يستوعب ما مجموعه 143,558 مستفيد من الحماية المؤقتة ، موزعة على 8 محافظات في جنوب تركيا في المنطقة الحدودية السورية الأكبر. 673 ولكن تكلفة تشغيل المعسكرات وتوفير الخدمات فيها كبيرة. 674

وإن عدد مراكز الإقامة المؤقتة في انخفاض مستمر. فقد أغلقت ستة مخيمات في عام 2018 ، منها ثلاثة في غازي عنتاب وواحد في ماردين وواحد في أدي يامان وواحد في شانلي أورفا ، ويرجع ذلك أساساً إلى القيود المالية. 675 ومن بين اللاجئين الذين استضافوا في المخيمات الستة البالغ عددهم 99,902 لاجئاً ، تلقى حوالي 101,000 لاجئاً مساعدات نقدية و استأجروا شققاً في المناطق الحضرية ، بينما نقل الباقي إلى مراكز إقامة مؤقتة أخرى. 676 ومع ذلك ، تشير التقارير إلى أن السلطات بصدد إنشاء مخيم كبير في سيلفيغو ، هاتاي بالقرب من الحدود السورية. 677 وبالنظر إلى أن إغلاق المخيمات كان تطوراً حديثاً نسبياً ، فمن المتوقع أن تصبح نتائجه أكثر وضوحاً في المستقبل القريب. فوفقاً للجهات المعنية، من المحتمل أن يواجه اللاجئون الذين يغادرون المخيمات صعوبات في تأمين التعليم والسكن في المناطق الحضرية. 678

ومن الجدير بالذكر أن الأوضاع في مراكز الإقامة المؤقتة كانت جيدة بشكل عام ، على الرغم من أن دراسة حديثة أجرتها كل من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجدت أن عدداً كبيراً من النساء يغادرن

669 دويتشه فيله، 7 شباط 2019. المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2Tgc3Ja>

670 البند رقم 37 (3) من أنظمة الحماية المؤقتة بصيغته المعدلة وفق اللائحة 11208/2018 .

671 البند رقم 3 من أنظمة الحماية المؤقتة.

672 البند رقم 121 أ من قانون الأجانب والحماية الدولية، المدرج خلال المادة رقم 71 (ب) الحكم رقم 703 الصادر في 9 تموز 2018.

673 المديرية العامة لإدارة الهجرة، الحماية المؤقتة ، المتوفر على: <http://bit.ly/1Np6Zdd>

674 أكاديمية الشرطة الوطنية التركية، الهجرة الجماعية والسوريين في تركيا ، تشرين الثاني 2017 ، 21.

675 كومهريت، '3.5 milyon aştu' ، 22 تشرين الثاني 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2FiRR4n>

676 المصدر السابق ذاته، قامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بمساعدة 69175 ، اللاجئين الذين حصلوا على منح للانتقال إلى المخيمات ،

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تركيا: أهم مستجدات العمليات 2018 ، المتوفر على: <https://bit.ly/2Cr3tBB>

677 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي شانلي أورفا، شباط 2019.

678 رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء و هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييم احتياجات النساء والفتيات السوريات تحت وضع الحماية المؤقتة

في تركيا ، حزيران 2018، المتوفر على <https://bit.ly/2z8zb5k> ، 21.



المخيمات وينتقلن إلى أماكن حضرية بسبب سوء ظروف المعيشة. ومع ذلك ، وبخلاف الهلال الأحمر التركي والمنظمات غير الحكومية التي لديها اتفاقيات تعاون رسمية ، لا يمكن للمنظمات الأخرى الوصول إلى المخيمات إلا عند الطلب.

## 2. المناطق الحضرية والريفية

مع انخفاض الحجم الإجمالي للسكان المستفيدين من الحماية المؤقتة في المخيمات، فإن الغالبية العظمى من السكان الحاليين الخاضعين لنظام الحماية المؤقتة في تركيا يقيمون خارج المخيمات في المناطق السكنية في جميع أنحاء تركيا. ومن 10 كانون الثاني 2019، بلغ إجمالي عدد السكان المستفيدين من الحماية المؤقتة المسجلين لدى السلطات التركية 3,628,180، و 4 % منهم جرى إيوائهم في مراكز الإقامة المؤقتة، في حين كان 3,484,562 يقيمون خارج المخيمات (انظر الإحصائيات).

وسُجل أكثر من نصف 3.6 مليون سوري في 4 من أصل 81 مقاطعة تركيا (إسطنبول، شانلي أورفا، هاتاي وغازي عنتاب). ويقدر أن هناك ما بين 300,000 إلى 400,000 سوري غير مسجل يعيشون في المدن.<sup>679</sup>

بينما تستضيف إسطنبول أكبر عدد من المستفيدين المسجلين للحماية المؤقتة، فإن هذا لا يعادل سوى 3.7% من سكانها. وعلى العكس، فإن المستفيدين من الحماية المؤقتة يقابلون 21.4 % من السكان في غازي عنتاب، و 22.2 % في شانلي أورفا، و 27.3 % في هاتاي و 82.2 % في كلس<sup>680</sup>.

وفقاً لتقرير الأكاديمية الوطنية للشرطة:

"بينما يقطن جزء كبير من اللاجئين الذين لا يقيمون في المراكز في منازل يستأجرونها إما من أموالهم أو بدعم من المنظمات غير الحكومية أو بمساعدة بعض المواطنين ، فجزء منهم يقيم في أحياء مدمرة من المدن تم إجلاؤهم كجزء من مشاريع التحول الحضري. وتجدر الإشارة إلى أن الذين يعيشون في هذه الأحياء يعيشون حياتهم في ظل ظروف قاسية ويحرمون من ظروف السكن الصحي. وعلى الرغم من أن اللاجئين القادرين على استئجار منزل يفترض أنهم لا يواجهون أي مشاكل، إلا أنه يجب مراعاة أن الغالبية العظمى من اللاجئين يعانون من ظروف اقتصادية سيئة. ويعيش اللاجئون الذين يعانون من ظروف اقتصادية سيئة في مجموعات أو يجبرون على العيش في منازل منخفضة التكلفة وغير صحية لتقليل تكاليف السكن ... مساكنهم المعيشية هي في الغالب شقق صغيرة ومظلمة ورطبة وغير صحية في الطابق الأرضي أو في الأقبية. وتؤثر الظروف غير الصحية لهذه الشقق تأثيراً مباشراً على صحة اللاجئين وتسبب لهم مشاكل صحية مختلفة."<sup>681</sup>

ويختلف مستوى الشمول ونوعية الإقامة لمستفيدي الحماية المؤقتة من مقاطعة إلى أخرى. " قد يكون لدى السوريون الذين يمتلكون القدرة المادية أو الأقارب الأتراك لمساعدتهم في شراء العقارات مساكن جيدة ، بينما لا يمتلك السوريون آخرون ذات المقدرة فيبحثون عن أماكن إقامة في الطوابق السفلية و المستودعات ومخازن الأكواخ المغلقة بأغطية من البلاستيك أو النايلون."<sup>682</sup>

هذا ويعيش الكثير من السوريين في أظنة ومرسين في ظروف سيئة في خيام أقيمت في مناطق زراعية.<sup>683</sup>

ويعيش مئات من السوريين غير القادرين على تحمل أسعار الإيجارات المتزايدة في أنقرة في خيام من النايلون في منطقتي دكمن وكاراكوسونلار.<sup>684</sup> ويستخدم بعض اللاجئين الخيام أيضاً في هاتاي.<sup>685</sup> ففي آذار 2018، أبلغ عن عدة مئات من الأشخاص يعيشون في مجمع من المنازل المهجورة التي كانت في الأصل مخصصة للفلل الفاخرة في منطقة بيليك دوزو في اسطنبول، وذلك بسبب توقف مشروع البناء منذ عام 2009.<sup>686</sup>

وقد وجدت الأبحاث الحديثة التي أجرتها جامعة غازي عنتاب ، بناءً على دراسة استقصائية شملت 1824 شخصاً في 129 أسرة سورية في غازي عنتاب، أن متوسط 6.6 مقيم في كل أسرة و تستوعب 30% من الأسر التي شملها المسح أكثر من عائلة واحدة.<sup>687</sup> ونشرت نتائج مماثلة في حزيران 2018 بواسطة رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء مع هيئة

679 مجموعة الأزمات الدولية، اللاجئون السوريون في تركيا: نزح قليل التوترات المدنية ، كانون الثاني 2018، المتوفر على:

<http://bit.ly/2BCrMto> 17.

680 المديرية العامة لإدارة الهجرة، الحماية المؤقتة ، المتوفر على: <http://bit.ly/1Np6Zdd>

681 أكاديمية الشرطة الوطنية التركية، الهجرة الجماعية والسوريين في تركيا ، تشرين الثاني 2017، 20-21.

682 رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء و هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييم احتياجات النساء والفتيات السوريات تحت وضع الحماية المؤقتة

في تركيا ، حزيران 2018، المتوفر على <https://bit.ly/2z8zb5k> 21.

683 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية، شباط 2018؛ رابطة محامي أظنة، شباط 2018؛ رابطة محامي مرسين، شباط 2018.

684 بير و بير ، 26 تشرين الثاني 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2XXXXOwb>

685 رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييم احتياجات النساء والفتيات السوريات تحت وضع الحماية

المؤقتة في تركيا ، حزيران 2018، 22.

686 ميلنت، 16 آذار 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2FpCNTZ>

687 ديكن، 19 تشرين الأول 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2TZoYn5>

الأمم المتحدة للمرأة بناءً على مسح شمل 1230 امرأة. وأفاد أن حوالي نصف النساء اللائي شملهن الاستطلاع يعشن في أسر يتجاوز عدد سكانها سبعة أشخاص.<sup>688</sup>

هذا وأبلغ عن حوادث التوتر والعنف من قبل السكان المحليين ضد السوريين. فتلقت سبع أسر سورية في ماردين رسائل في شباط 2019 تهددهم بالعنف إذا رفضوا مغادرة الحي في غضون سبعة أيام.<sup>689</sup> وتعرض اللاجئون في إيلازيه للعنف العنصري في أيلول 2018، وطلب منهم مغادرة حي أرتوكلو بعد تعرض متاجرهم للهجوم.<sup>690</sup> وأبلغ أيضاً عن حادثتين خطيرتين في بورصا في تموز أيلول 2018.<sup>691</sup> وقُتل شخصان في حادث مختلف وقع في شانلي أورفا في أيلول 2018، وبعد ذلك جمع المحافظ "قادة الرأي" السوريين لمناقشة قضايا التماسك.<sup>692</sup> وفي دينيزلي، إثر اعتقال ستة سوريين باتهامات بالاعتصاب، تم إلقاء 927 سورياً من مقاطعة كالي في تشرين الأول 2018 لتجنب العقاب الغوغائي الجماعي من قبل السكان المحليين.<sup>693</sup> ويقود المحافظون في مختلف المقاطعات مجموعات تنسيق الهجرة التي تهدف إلى تحسين التماسك الاجتماعي. وفي قيصري، على سبيل المثال، تزور هذه المجموعة عائلة من اللاجئين كل أسبوع.<sup>694</sup> ومن ناحية أخرى، صرح حاكم هاتاي قبل الانتخابات المحلية في 31 آذار 2019 أنه يجب على السوريين تجنب مغادرة منازلهم في يوم الانتخابات.<sup>695</sup>

وفي السنوات السابقة، وقعت حادثة محاولة عقاب جماعي غوغائي واحدة في 16 تموز 2016 في سيليتير ("حلب الصغيرة")، الواقعة في ألتنداغ، أنقرة، حيث يقم حوالي 40,000 لاجئ.<sup>696</sup>

وفي عام 2017، سجل ما يصل إلى 181 من التوترات الاجتماعية والحوادث الإجرامية على مدار العام، بينما من المحتمل أن الكثير منها لم يبلغ عنه.<sup>697</sup> وفي مرسين، أدت التوترات في حي أضنة ليو في نيسان 2017 إلى إلقاء اللاجئين السوريين.<sup>698</sup> وتعرضت منازل السوريين في حي ببي شيهير في قونيا للهجوم من قبل السكان المحليين بعد قتال بين رجال سوريين وأتراك في عام 2016. وقال السكان المحليون: "لم نعد نريد السوريين في ببي شيهير".<sup>699</sup>

وفي عام 2018، تلقى أمين المظالم 37 شكوى ضد التمييز العنصري ووجد انتهاكات في قضيتين.<sup>700</sup>

688 رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييم احتياجات النساء والفتيات السوريات تحت وضع الحماية المؤقتة في تركيا، حزيران 2018، 26.

689 إيفرنسيل، 24 شباط 2019، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2WfFJrS>.

690 جازيت دوفار 7 أيلول 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2TCvQaW>.

691 هاربيت 13 أيلول 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2DRza8i>. سيوتنيك، 3 تموز 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2GmGLgN>.

692 هاربيت، 30 أيلول 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2D7niNY>؛ أونيدو، 'Emniyet Açıkladı: 30 أيلول 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2Gbm7Ru>.

693 أونيدو، 11 تشرين الأول 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2TOaTx>.

694 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

695 جمهوريت، 4 شباط 2019، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2YbB5N7>.

696 للمزيد من المعلومات، انظر رابطة محامي أنقرة، خبر صحفي، المتوفر باللغة التركية على: <http://bit.ly/2FoQYFQ>؛ مازومدير 16

تموز 2016، المتوفر باللغة التركية على: <http://bit.ly/2FqdzCb>.

697 مجموعة الأزمات الدولية، اللاجئين السوريين في تركيا: نزع فتيل التوترات المدنية، كانون الثاني 2018، 3-4.

698 السي إن إن، 18 نيسان 2017، المتوفر باللغة التركية على: <http://bit.ly/2EGNXEZ>.

699 T 24 12 تموز 2016، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2J1E0R2>.

700 المعلومات مقدمة من أمين المظالم، 21 كانون الثاني 2019.

## ج. العمل و التعليم

### 1. الدخول لسوق العمل

#### مؤشرات :الدخول لسوق العمل

1. هل يسمح القانون بالدخول لسوق العمل للمستفيدين؟  
نعم  لا

❖ إذا كانت الإجابة بنعم، متى يمكن للمستفيدين الوصول إلى سوق العمل؟ 6 أشهر  
2. هل يسمح القانون بالحصول على عمل فقط بعد اختبار سوق العمل؟  
نعم  لا

3. هل يسمح القانون لطالبي اللجوء بالعمل في قطاعات محددة فقط؟  
نعم  لا

❖ إذا كانت الإجابة بنعم ، حدد القطاعات:

4. هل يحدد القانون حد أقصى لوقت عمل المستفيدين؟  
نعم  لا

❖ إذا كانت الإجابة بنعم ، حدد عدد الأيام في السنة

5. هل هناك قيود على الدخول إلى العمل بشكل عملي؟  
نعم  لا

#### 1.1. الشروط القانونية والعقبات التي تحول دون الدخول بشكل فعلي

يحق للمستفيدين من الحماية المؤقتة التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل على أساس بطاقة تعريف الحماية المؤقتة، وذلك وفقاً للوائح والتعليمات التي يتعين على الرئاسة توفيرها.<sup>701</sup> وتنظم لائحة تصاريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة، المعتمدة في 15 كانون الثاني 2016، إجراءات منح تصاريح العمل للأشخاص الخاضعين للحماية المؤقتة.

ويجب على المستفيدين من الحماية المؤقتة التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل للدخول إلى سوق العمل.<sup>702</sup> ويمكن تقديم طلب للحصول على تصريح عمل بعد 6 أشهر من منح حالة الحماية المؤقتة،<sup>703</sup> من قبل صاحب العمل من خلال نظام عبر الإنترنت أو من قبل المستفيد نفسه في حالة العمل الحر.<sup>704</sup>

وتنص اللائحة على إعفاء من الالتزام بالحصول على تصريح عمل للزراعة الموسمية لأعمال الثروة الحيوانية.<sup>705</sup>

ولكن في هذه الحالة ، يجب على المستفيدين تقديم طلب إلى محافظة المقاطعة ذات الصلة للحصول على إعفاء من تصريح العمل.<sup>706</sup> ويجوز لوزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية أيضاً أن تحد من عدد المقاطعات التي قد يعمل فيها المستفيدون من الحماية المؤقتة في ظل الزراعة الموسمية لوظائف الثروة الحيوانية.<sup>707</sup> وبالإضافة إلى القواعد الخاصة في سياق العمل الزراعي والحيواني، تحظر اللائحة على المستفيدين التقدم للوظائف التي قد لا يؤديها إلا المواطنون الأتراك.<sup>708</sup>

701 البند رقم 29 من أنظمة الحماية المؤقتة.

702 البند رقم 4 (1) من لائحة تصاريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.

703 البند رقم 5 (1) من لائحة تصاريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.

704 البند رقم 5 (2)-(3) من لائحة تصاريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.

705 البند رقم 5 (4) من لائحة تصاريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.

706 المصدر السابق ذاته.

707 البند رقم 5 (5) من لائحة تصاريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.

708 البند رقم 6 (2) من لائحة تصاريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.

وعند البت في منح الحق في التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل ، تأخذ وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية في الاعتبار المقاطعة التي يقيم فيها المستفيد بشكل أساسي.<sup>709</sup> ومع ذلك، فقد تتوقف الوزارة عن إصدار تصاريح العمل فيما يتعلق بالمقاطعات التي تحددها وزارة الداخلية للحد من مخاطر التي تؤثر على النظام العام أو الأمن العام أو الصحة العامة.<sup>710</sup>

هذا ويجوز للوزارة أيضاً تحديد حصة للمستفيدين من الحماية المؤقتة بناءً على احتياجات القطاعات والمحافظات.<sup>711</sup> ولكن لا يجوز أن يتجاوز عدد المستفيدين النشطين في مكان عمل معين 10٪ من القوة العاملة، ما لم يثبت صاحب العمل أنه لن يكون هناك مواطنون أتراك قادرين على تولي هذا المنصب. وإذا كان هناك أقل من 10 أشخاص في مكان العمل ، فيمكن تعيين مستفيد حماية مؤقت واحد فقط.

تبلغ رسوم تصريح العمل 537 ليرة تركية/ 119 يورو.<sup>712</sup> وبموجب اللائحة، لا يجوز مقاضاة المستفيدين المؤقتين أقل من الحد الأدنى للأجور.<sup>713</sup>

وقد ازداد عدد تصاريح العمل الصادرة للمستفيدين من الحماية المؤقتة ببطء بعد اعتماد اللائحة في 15 كانون الأول 2016. ومع نهاية عام 2017 ، كان هناك ما بين 6000 و 8000 شركة يملكها مواطنين سوريين.<sup>714</sup> وفي عام 2018 ، أعدت 1595 شركة سورية جديدة لمواطنين سوريين.<sup>715</sup> وفي شانلي اورفا، على سبيل المثال، وقعت جمعية رجال الأعمال السوريين مذكرة تفاهم لاستثمار 80 مليون ليرة تركية لإنشاء 20 مصنعا بقدرة توظيف إجمالية قدرها 1500 عامل.<sup>716</sup>

ومع ذلك، ووفقاً لآخر الأرقام التي زودت بناءً على طلب من عضوفي البرلمان إلى مركز اتصالات الرئاسة (Cumhurbaşkanlığı İletişim Merkezi, CİMER)، فإن عدد تصاريح العمل الممنوحة للمستفيدين السوريين في مجال الحماية المؤقتة من 1 كانون الثاني 2016 إلى 30 أيلول 2018 كان 27930. ومن بين هؤلاء، أصدر 25457 تصريحاً للرجال و2473 تصريحاً للنساء.

فيما يلي المحافظات الرئيسية التي تصدر تصاريح عمل لحاملي الحماية المؤقتة:

المحافظة	عدد التصاريح
اسطنبول	7,857
غازي عنتاب	3,369
بورصا	3,240
كهرمان مرعش	2,313
مرسين	1,617
أنقرة	1,002
قونيا	945
هاتاي	900
كوجايلي	804
أضنة	641
الأخرى	5,242
العدد الكلي	27,930

<sup>709</sup> البند رقم 7 (1) من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.

<sup>710</sup> البند رقم 7 (2) من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.

<sup>711</sup> البند رقم 8 من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.

<sup>712</sup> منظمة اللاجئين الدولية، أنا أبحث فقط عن حقوقي: العمل بشكل قانوني غير مسموح للاجئين في تركيا ، كانون الأول 2017، المتوفر على:

<http://bit.ly/2ylz434>، 5.

<sup>713</sup> البند رقم 10 من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.

<sup>714</sup> منظمة اللاجئين الدولية، لا يزال العمل بشكل قانوني غير مسموح للاجئين في تركيا ، كانون الثاني 2017، 2، 5، مجموعة الأزمات الدولية،

اللاجئين السوريين في تركيا: نزاع قتيل التوترات المدنية ، كانون الأول 2018، 17.

<sup>715</sup> مؤسسة أبحاث السياسة الاقتصادية التركية ( Aralık·TEPAV - Suriye Sermayeli Şirketler Bülteni ، 2018 ، 25 شباط

2019، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2WbJhLw>

<sup>716</sup> هاربيت، 'Suriyeli iş adamlarından Türkiye'ye yatırım' ، 7 تشرين الأول 2018، المتوفر باللغة التركية على:

<https://bit.ly/2OfAy9> .

المصدر: ODATV ، <https://bit.ly/2TOfQ5v>

المهن الرئيسية التي حصل عليها المستفيدون السوريون في مجال الحماية المؤقتة على تصاريح عمل هي كما يلي:

تصاريح العمل للمستفيدين من الحماية المؤقتة حسب المهنة: 1 كانون الثاني 2016 - 30 أيلول 2018	
المهنة	عدد التصاريح
أعمال يدوية	2,411
عامل النسيج	1,117
مدير مهام	653
طبيب معالج	554
ممرض/ة	543
مدير إداري	521
موظف مكتب	460
فريق الدعم	452
منظف	433
مهن أخرى	20,786
مجموع	27,930

المصدر: ODATV ، <https://bit.ly/2TOfQ5v>

ولقد ارتفع إجمالي عدد تصاريح العمل الصادرة للمستفيدين من الحماية المؤقتة إلى 32,199 في 15 شباط 2018.<sup>717</sup> وتوضح هذه الأرقام أن عدد تصاريح العمل الصادرة لا يزال يمثل أقل من 1٪ من المستفيدين من الحماية المؤقتة الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 64 عامًا في تركيا.<sup>718</sup>

وتعدّ منظمات المجتمع المدني وجهة مهمة في تأمين العمل للسوريين تحت الحماية المؤقتة. ووفقاً للجهات المعنية ، كان هناك 150 منظمة غير حكومية وطنية ودولية وحوالي 14,000 موظف يعملون في غازي عنتاب بحلول نهاية عام 2015. ومع ذلك ، وحتى ذلك التاريخ ، بدأت الدولة مراقبة صارمة للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة على الحدود. و لقد أدت المخالفات من جانب المنظمات غير الحكومية الدولية فيما يتعلق بالالتزام بتوظيف أشخاص يحملون تصاريح عمل إلى عدد كبير من الغرامات الإدارية. وفي إحدى الحالات ، ألغت محكمة الصلح في هاتاي هذه الغرامة لأنها تتعارض مع أحكام الحماية الخاصة للمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة الإنسانية في قانون تصاريح العمل للأجانب واتفاقية اللاجئين.<sup>719</sup>

وعلى الرغم من الإطار القانوني المقدم في عام 2016 لتنظيم الدخول إلى سوق العمل للمستفيدين من الحماية المؤقتة ، فلا تزال هناك ثغرات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على العمل بشكل فعلي. ويتلقى المستفيدون معلومات قليلة أو معدومة عن نظام تصاريح العمل ، حيث لا يزال عدد المراكز المجتمعية التي تقدم معلومات حول هذه الفرص محدودًا ؛ ويشرف الهلال الأحمر التركي على 15 مركزاً في 14 مقاطعة بدءاً من تشرين الأول 2018.<sup>720</sup>

## 1.2. ظروف العمل

<sup>717</sup> مولتلسلبر ديرانجي، 28 آذار 2019، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2FycEVd> .  
<sup>718</sup> المديرية العامة لإدارة الهجرة، إحصائيات الحماية المؤقتة، 21 كانون الأول 2017.

<sup>719</sup> محكمة الصلح الأولى في هاتاي، القرار 180/2016 ، 31 آذار 2016.  
<sup>720</sup> 301 للمزيد من المعلومات، انظر الهلال الأحمر التركي، الأزمة السورية: عملية الإغاثة الإنسانية ، تشرين الأول 2018، المتوفر على: <https://bit.ly/2UUS3h0> .

يتأثر المستفيدون من الحماية المؤقتة في تركيا بالممارسة الواسعة للانتشار للعمالة غير المعلنة في ظل ظروف العمل المتدنية والأجور المنخفضة.<sup>721</sup> وتزدهر العمالة غير المعلنة في القطاع الزراعي، ولا سيما في مقاطعات مثل أضنة<sup>722</sup>. وعلى الرغم من المبادرات كتدريب حديث على المهارات الزراعية الذي تموله المفوضية في جنوب شرق تركيا،<sup>723</sup> يعمل السوريون لساعات طويلة - وتتجاوز في كثير من الحالات 11 ساعة في اليوم - مقابل 38 ليرة تركية/ 8.37 يورو، و يقتطع جزء من هذه الأجور "المتعهدين" الذين يجعلون أنفسهم كوكلاء توظيف.<sup>724</sup> وفي محافظات أخرى مثل موغلا ، كثيرا ما تحدث العمالة غير المعلنة في قطاع البناء،<sup>725</sup> بينما تنتشر هذه العمالة في أنقرة في صناعة تصنيع الأثاث في ألتنداغ. وفي إسطنبول، نشر تقرير صادر عن اتحاد عمال المعادن المتحدة عن وضع اللاجئين السوريين في صناعة النسيج.<sup>726</sup> ووفقاً للتقرير، فإن أجور 46% من السوريين و 20% من العمال الأتراك تقل عن الحد الأدنى للأجور. يمكن القول أن الأجر الأدنى لا ينطبق على أجهزة النسيج التي تعمل بدون ترخيص ومن حيث التقسيم الطبقي للأجور في سوق العمل ، فإن الرجال الأتراك هم في القمة ، تليهم النساء الأتراك ، بينما الرجال السوريون قريبا من القاع و أما النساء السوريات فهم في القاع تماماً. غالباً ما أدت ظروف العمل غير المقبولة في المراكز الحضرية إلى حركات واسعة النطاق مثل إضراب صانعي الأحذية في تشرين الثاني 2017 (سايا إيسكيليري) في المدن الكبرى بما في ذلك إسطنبول وإزمير وأضنة وغازي عنتاب وقونيا ومانيسا ، والتي تتطلب عمالة قانونية وظروف عمل أفضل في ورشات العمل.<sup>727</sup>

كما أن تدهور ظروف الصحة والسلامة في العمل أمر مثير للقلق. ووفقاً لإحصائيات مجلس صحة وسلامة العمال، فقد 108 لاجئ حياتهم في حوادث متعلقة بالعمل في عام 2018. وحدثت الوفيات في مكان العمل غالباً في قطاعي الزراعة والبناء،<sup>728</sup> وفي المصانع أيضاً خلال حوادث الحريق.<sup>729</sup>

وتواجه النساء، على وجه الخصوص ، تحديات كبيرة في الوصول الفعال إلى سوق العمل. ويرجع ذلك، من ناحية، إلى عقبات مثل نقص رعاية الأطفال ونقص المعلومات وفرص التدريب.<sup>730</sup> ومن ناحية أخرى، فإن الأدوار التقليدية للجنسين المخصصة للنساء كقائمين على الرعاية ، وخاصة في المناطق الجنوبية من تركيا مثل شانلي أورفا، وهذا يعني أن وصول المرأة إلى الأماكن العامة محدود مقارنة بالرجال ، في حين أن فرص التدريب تدور حول المهن التقليدية مثل تصفيف الشعر أو الخياطة.<sup>731</sup> وبالإضافة إلى ذلك ، حيث تشغل النساء في قطاع الغزل والنسيج أعمالهن خارج بيوتهن ، غالباً ما يتعرضن للتمييز وسوء المعاملة. وهذا هو الحال بالنسبة للورشات التي تعمل بدون ترخيص (Merdivenaltı atölyeleri). وفي إسطنبول، تعمل النساء والفتيات في الجزء الخلفي من الطوابق السفلية وفي غرف بدون نوافذ لساعات طويلة.<sup>732</sup>

721 منظمة اللاجئين الدولية، لا يزال العمل بشكل قانوني غير مسموح للاجئين في تركيا ، كانون الأول 2017.7 مناقشة التأثير على سوق العمل، انظر إلى Ege Aksu et al . ، "تأثير الهجرة الجماعية للسوريين على سوق العمل التركي"، ورقة عمل جامعة Koç 1815 ، كانون الأول 2018، المتوفر على: <https://bit.ly/2U64aKJ>

722 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018.

723 منظمة الأغذية والزراعة، "اللاجئون السوريون يكتسبون مهارات العمل الزراعية وفرص العمل في تركيا"، 29 تشرين الثاني 2017، المتوفر على: <http://bit.ly/2z44zPs>

724 في إزمير، انظر إلى Association of Bridging People، "العمل الزراعي الموسمي في تركيا: حالة توربالي" ، 13 كانون الأول 2017، المتوفر على: <http://bit.ly/2AupjAr> . في أضنة، انظر إلى ورشة التطوير ، الأراضي الخصبة: حياة مريرة - تقرير تحليل أوضاع العمال السوريين في الزراعة الموسمية في سهل أضنة ، تشرين الثاني 2016، المتوفر على: <http://bit.ly/2BL7EJH> ، IRIN: "الحصاد الذي لا ينتهي: اللاجئون السوريون المستغلون في المزارع التركية" 15 كانون الأول 2016، المتوفر على: <http://bit.ly/2CKijRs>

725 المعلومات مقدمة من جمعية تضامن المرأة في بودروم، كانون الأول 2017.

726 اتحاد عمال المعادن المتحدة، Suriyeli Sığınmacıların Türkiye'de Emek Piyasasına Dahil Olma Süreçleri ve Etkileri: İstanbul Tekstil Sektörü Örneği، حزيران 2017، المتوفر باللغة التركية على: <http://bit.ly/2Dlrq6p>

727 Göçmen Dayanışma Ağı، حول سايا (shoe-upper) مقاومة العمال، 1 كانون الأول 2017، المتوفر على: <http://bit.ly/2B8UCSo>

728 مجلس صحة وسلامة العمال، "Savaştan kaçıp geldiler iş cinayetinde can verdiler" ، 12 أيلول 2017، المتوفر باللغة التركية على: <http://bit.ly/2DWzIQy>

729 انظر المثال، "Önlem için daha kaç Suriyeli ölecek"، Anayurt ، بخصوص خمسة عمال سوريين غير معلنين توفوا في حريق في مصنع. <https://bit.ly/2Y5QqyZ>

730 منظمة اللاجئين الدولية، لا يزال العمل بشكل قانوني غير مسموح للاجئين في تركيا، كانون الأول 2017، 5، 11-12.

731 ريجين هيرويغ، "أعباء المرأة السورية المتعددة في سوق العمل وفي المنزل"، 3 كانون الأول 2017، المتوفر على: <http://bit.ly/2kNpSQ8> ؛ "استراتيجيات مقاومة اللاجئين السوريات في شانلي أورفا" (2017) 3:2 Movements ، المتوفر على: <http://bit.ly/2CK78bN>

732 باتايا بوستانسي، "Merdivenaltı Tekstil Atı"، Merdivenaltı Meşşu Etmeyin: 30 ، Iyelerinde Mülteci Kadın Olmak، المتوفر باللغة التركية على: <http://bit.ly/2CLBLNF>

ويشكّل سوق العمل التركي أيضاً مخاطر عالية على الأطفال، وذلك نظراً للظاهرة الواسعة الانتشار لعمالة الأطفال واستغلالهم في مجالات مثل الزراعة<sup>733</sup> ومصانع الغزل<sup>734</sup> والنسيج والمطاعم في مدن مثل أنقرة. وفي قطاع الغزل والنسيج، هناك حوالي 19 ٪ من القوى العاملة تحت السن القانونية، في حين أن هذا العدد يصل إلى 29٪ فيما يتعلق بالسوريين. ويظهر الأطفال السوريون العاملون الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة بوضوح أكثر في الصناعة من الأطفال الأتراك.<sup>735</sup> وقام مجلس صحة وسلامة العمال بتوثيق حالة طفل سوري عمره 5 سنوات أُجبر على العمل في غازي عنتاب في عام 2017.<sup>736</sup> ووفقاً للرابطة الطبية التركية، يعمل الأطفال في الصناعات النسيجية لمدة 12 ساعة مقابل 300 ليرة تركية شهرياً.<sup>737</sup>

وأعلن عام 2018 كعام مكافحة عمالة الأطفال في تركيا. وأعلنت وزارة العمل والضمان الاجتماعي (آنذاك) عن خطة عمل وطنية مدتها ست سنوات لمكافحة عمل الأطفال في عام 2017، وأعلن عن مشروع بقيمة 10 ملايين ليرة تركية للمنظمات غير الحكومية والهيئات العامة للقيام بأنشطة في 10 مدن رائدة خلال هذه الفترة.<sup>738</sup> وأنشأت هيئات مراقبة مخصصة مؤخراً بغرض منع عمل الأطفال في ست مدن بموجب خطة العمل الوطنية.<sup>739</sup>

## 2. الوصول إلى التعليم

### مؤشرات: الوصول إلى التعليم

1. هل ينص القانون على امكانيه حصول الأطفال المستفيدين علي التعليم؟

نعم  لا

2. هل يمكن للأطفال الحصول علي التعليم بشكل فعلي؟

نعم  لا

وبموجب القانون التركي، يتألف "التعليم الأساسي" للأطفال من 12 عاماً و هو مقسم إلى 3 مستويات لكل منها 4 سنوات. ولدى جميع الأطفال في الولاية القضائية التركية - بمن فيهم الرعايا الأجانب - الحق في الحصول على خدمات "التعليم الأساسي" التي تقدمها المدارس العامة. ولجميع الأطفال المسجلين كمستفيدين من الحماية المؤقتة الحق في التسجيل في المدارس العامة لأغراض التعليم الأساسي.

### 2.1 المدارس العامة

إن المدارس العامة في تركيا مجانية وهم يدرسون باللغة التركية ويدرسون منهجاً موحداً لوزارة التعليم الوطني، ولديهم ترخيص وكامل الصلاحية بإعطاء الشهادات والدبلومات للأطفال الأجانب.

<sup>733</sup> ورشة التطوير، تحليل الثغرات والتوصيات التشريعية من أجل منع عمل الأطفال في الزراعة، آب 2018، المتوفر على:

<https://bit.ly/2HyTvCm> ؛ انظر رابطة محامي أضنة، 'Baromuz Doğankent çadır bölgesindeki Suriyeli mülteci çocukları ziyaret etti'، 17 كانون الثاني، المتوفر باللغة التركية على: <http://bit.ly/2Hv1w89>

<sup>734</sup> المفوضية الأوروبية، برنامج التعليم والحماية للأطفال السوريين والعرضة للخطر في سن المدرسة المضيفة، في لبنان والأردن وتركيا،

Ares (2017) 3292256، 30 حزيران 2017، المتوفر على: <http://bit.ly/2BMs0SK>، 4. انظر أيضاً، 'Günde 12، Birgün'،

'Saat çalıştırılıp ayda 300 TL kazanıyorlar'، 20 آب 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2HG2KzY>؛

Siyasi Haber، دوتشه ويللي، الأيدي الصغيرة والأرباح الكبيرة: عمالة الأطفال السوريين في تركيا، 5 كانون الأول 2017، المتوفر على:

<http://bit.ly/2BLmlqF>؛ فاينانشال تايمز، 'يوم على أرض المصنع مع لاجئ سوري شاب'، 20 أيلول 2017، المتوفر على:

<http://on.ft.com/2hh9Tbh>، بي بي سي، 'اللاجئون الأطفال في تركيا يصنعون ملابس للمتاجر البريطانية'، 24 تشرين الأول 2016،

المتوفر على: <http://bbc.in/2ey7Zka>

<sup>735</sup> اتحاد عمال المعادن المتحدة، Suriyeli Sığınmacıların Türkiye'de Emek Piyasasına Dahil Olma Süreçleri ve

Etkileri: İstanbul Tekstil Sektörü Örneği، حزيران 2017، المتوفر باللغة التركية على، <http://bit.ly/2Dlrq6p>

<sup>736</sup> مجلس صحة وسلامة العمال، 'Göçmen çocuk sömürüsü: 5 yaşında çocuklar çalıştırılıyor'، 28 آذار 2017، المتوفر

باللغة التركية على: <http://bit.ly/2FoFzpu>

<sup>737</sup> بيرجون، 'Günde 12 saat çalıştırılıp ayda 300 TL kazanıyorlar'، 20 آب 2018، المتوفر باللغة التركية على:

<https://bit.ly/2HG2KzY>

<sup>738</sup> خطة العمل الوطنية لمكافحة عمل الأطفال، 29 آذار 2017، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2GhE6q0>

<sup>739</sup> المعلومات مقدمة من ورشة التطوير، شباط 2019.

ومن أجل التحاق بالمدارس العامة يلزم ان يكون لدي الأطفال وآباءهم بطاقات هوية للمستفيدين من الحماية المؤقتة ويمكن تسجيل الأطفال الذين لم يتم تسجيلهم بعد بصفه مؤقتة باعتبارهم "طالباً ضعيفاً"، وهو ما يعني ان بإمكانهم حضور الفصول الدراسية ولكنهم لن يقدموا اي وثائق أو دبلومات في المقابل، ما لم يستكملوا تسجيل الحماية المؤقتة في وقت لاحق واعترف رسمياً من قبل المدرسة.<sup>740</sup>

وفي الحالات التي يلتحق فيها طفل اجنبي بالمدارس العامة ، تتولى المديرية الإقليمية للتعليم الوطني مسؤوليه فحص وتقييم الخلفية التعليمية السابقة للطالب وتحديد المستوى الذي ينبغي أن يكون عليه الطفل المسجل. وفي حالة عدم وجود مستندات تتعلق بالخلفية التعليمية السابقة ، تجري المديرية الإقليمية الاختبارات والمقابلات اللازمة لتقييم مستوى الصف المناسب للطلاب. وفي منتصف ال 2018 ، أطلقت وزارة التعليم الوطني برنامجاً للتعليم المعجل للوصول إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-18 عاماً وفقدوا ثلاث سنوات أو أكثر من الدراسة في 9 مقاطعات تجريبية.<sup>741</sup> وقد وصل البرنامج إلى 6,600 الأطفال بحلول نهاية 2018.<sup>742</sup>

وتخطط وزارة التعليم الوطني لبناء 220 مدرسة جديدة في 19 مقاطعة بتمويل من الاتحاد الأوروبي في إطار مرفق اللاجئين في تركيا ، لزيادة معدل التحاق بالمدارس.<sup>743</sup> ومن المقرر بناء 57 مدرسة أخرى بحلول 2021 في 12 مقاطعة بتمويل من البنك الدولي.<sup>744</sup>

ومع ذلك، وفقاً لتقرير اليونسكو، فإن عدد المعلمين الإضافيين اللازمين لتدريس الأطفال اللاجئين السوريين في سن الدراسة يصل إلى 80,000.<sup>745</sup>

اعتباراً من نهاية عام 2018، سُجِّل قرابة 590114 طفلاً تحت الحماية المؤقتة في المدارس العامة ومراكز التعليم المؤقت،<sup>746</sup> معدلات التعليم هي 96.3% للمدرسة الابتدائية و58.1% للمدرسة المتوسطة و 26.4% للمدرسة الثانوية.<sup>747</sup>

على الرغم من هذه التدابير، تقدر اليونيسف ما يصل إلى 400000 طفل خارج المدرسة.<sup>748</sup> وترتبط معدلات التسرب، وخاصة في المدارس الثانوية بعوامل مثل ارتفاع مستوى عمالة الأطفال في سوق العمل<sup>749</sup> والزواج المبكر<sup>750</sup> ويؤثر الخوف من الترحيل أيضاً على ارتيادهم للمدرسة، حيث يؤثر على حوالي 8,500 طفل في بورصا مثلاً.<sup>751</sup> في الوقت نفسه، يظل معدل التمييز والتحامل والتهمر مرتفعاً في المدارس العامة، سواء من الزملاء التلاميذ أو المدرسين، لا تُقدم دروس إضافية في اللغة التركية للأطفال اللاجئين حتى يتمكنوا من متابعة المنهج بفعالية.

في عام 2016، تم إطلاق مشروع مدته سنتان بعنوان 'تشجيع اندماج الأطفال السوريين في نظام التعليم التركي' في إطار مرفق اللاجئين في تركيا.<sup>752</sup> يهدف المشروع إلى دعم أنشطة وزارة التعليم الوطنية الهادفة لدمج الأطفال اللاجئين في نظام التعليم العام. أتم المشروع تمويل قرابة 6000 مدرس تركي للتدريب اللغوي وإسداء المشورة للأطفال السوريين في المدارس

<sup>740</sup> بينيت، 'Suriyeli Olmayan Mülteci Çocukların Eğitime Erişimleri Yok'، 31 أيار 2017، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2pG75JK>

<sup>741</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط-2019.

<sup>742</sup> التنسيق المشترك بين الوكالات في تركيا ، تركيا ، قطاع التعليم: 4Q 2018 ، المتوفر على: <https://bit.ly/2uoBxtT>

<sup>743</sup> هاربيت، 'Suriyeli göçmenlerin yoğun olduğu 19 ile 220 yeni okul yapılıyor'، 17 شباط 2017، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2UL84WJ>

<sup>744</sup> البنك الدولي ، "مدارس مرنة ، مجتمعات قادره على الصمود: تحسين البنية التحتية التعليمية للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في تركيا 20 كانون الأول 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2UhtbIK>

<sup>745</sup> هاربيت، 'Anadolu lisesi öğrencilerine atölyelerde eğitim'، 19 آذار 2019، متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2Y9Ljh7>

<sup>746</sup> يونيسيف، تركيا: 2018 نتيجة إنسانية، كانون الأول 2018 ، 3.

<sup>747</sup> رابطة الجامعات الأوروبية، "دخول السوريين إلى التعليم العالي في تركيا" 5 آذار 2019، متوفر على <https://bit.ly/2UTsNra>

<sup>748</sup> يونيسيف، تركيا: 2018 نتيجة إنسانية، كانون الأول 2018 ، 3.

<sup>749</sup> الأطفال في القطاع الزراعي مثلاً لا يُسجلون في المدارس. المعلومات مقدمة من ورشة التطوير، شباط 2019 .

<sup>750</sup> المعلومات مقدمة من الدكتور علي ظافر ساروجولو، مركز شرطة الهجرة، جامعة أنقرة بلدريم بايزيف، كانون الثاني 2019 .

<sup>751</sup> بوستا، 'Sınır dışı oluruz' korkusuyla 8 bin 500 Suriyeli çocuk okula gönderilmiyor'، 3 أيار 2018، متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2UNKXLC>

<sup>752</sup> وفد الاتحاد الأوروبي إلى تركيا "الاتحاد الأوروبي ووزارة التعليم التركية تطلق مشروع بقيمة 300 مليون يورو لتحسين حصول الأطفال السوريين على التعليم" تشرين الأول 2017، متوفر على <https://bit.ly/2Tw7kmZ>



العامّة، وحقق نتائج إيجابية.<sup>753</sup> ومُولت فصول الدعم في مجالات مثل الكيمياء والرياضيات وما إلى ذلك في إطار مشروع بعنوان 'أستاذي'.<sup>754</sup>

لضمان دخول الأطفال إلى نظام التعليم، يُمول برنامج آخر هو تحويل المال الشرطي للتعليم من قبل الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية والمساعدات الإنسانية ويُنفذ من خلال شراكة وثيقة بين وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية ووزارة التعليم الوطني وسلطة إدارة المخاطر والكوارث والهلال الأحمر التركي واليونيسيف. يوفر برنامج تحويل المال الشرطي للتعليم للأسر العرضة للخطر من اللاجئين مدفوعات نقدية كل شهرين لمساعدتهم على إرسال أطفالهم وإبقائهم في المدرسة (انظر الرعاية الاجتماعية). المساعدة النقدية متوفرة فقط للأشخاص الذين يمكنهم تقديم مستندات التسجيل المدرسي إلى وحدات الخدمة الاجتماعية بالوزارة. يمكن أن تتلقى الأسرة مدفوعات شريطة أن يذهب الطفل إلى المدرسة بانتظام؛ لا ينبغي أن يغيب الطفل عن المدرسة لأكثر من 4 أيام في شهر واحد.<sup>755</sup> وبحسب للهلال الأحمر، في الحالات التي لم يحضر فيها الطفل المدرسة لأكثر من 4 أيام، يقوم ضباط الحماية التابعون لهم بزيارة الأسرة للتعرف على سبب الغياب.

تعد عمالة الأطفال وزواج الأطفال وتتم الأقران من العوامل الأكثر شيوعاً<sup>756</sup> وبحسب الملاحظات من أرض الواقع فإن تحويل المال الشرطي للتعليم كان أكثر فعالية على مستوى المدارس الابتدائية.<sup>757</sup>

بشكل أعم، يقدر الخبراء نقص التعليم باعتباره سمة مشتركة بين السكان السوريين في تركيا. وفقاً لمسح استقصائي أفاد بأن 33% من المستطلعين أميين، بينما أفاد 13% آخرون أنهم يعرفون القراءة والكتابة دون الالتحاق بالمدرسة.<sup>758</sup>

## 2.2. مراكز التعليم المؤقت

قدم تعميم وزارة التعليم الوطني 21/2014 بشأن 'الخدمات التعليمية للمواطنين الأجانب' المؤرخ 23 أيلول 2014 مفهوم مركز التعليم المؤقت (Geçici Eğitim Merkezi, GEM) وقدم إطاراً قانونياً للإشراف على المدارس الخاصة المذكورة أعلاه ومراقبتها بإدارة من الجمعيات الخيرية السورية - التي كانت موجودة حتى الآن خارج الإطار التنظيمي لوزارة التعليم، وبالتالي كانت غير قانونية ولكن سمحت بها السلطات المحلية. تُعرّف مراكز التعليم المؤقت على وجه التحديد على أنها مدارس أُسست بغرض تقديم الخدمات التعليمية للأشخاص الذين يصلون إلى تركيا لفترة مؤقتة كجزء من التدفق الجماعي.

وبشكل عام يتمتع الأطفال المقيمون في المخيمات بإمكانية الحصول على التعليم الأساسي بشكل أساسي في مراكز التعليم المؤقت المدارة داخل المخيمات دون أي عوائق. من ناحية أخرى يملك الأطفال في سن المدرسة خارج المخيمات خياران إما الالتحاق بمدرسة عامة في المنطقة المحلية حيث يقومون بتدريس المناهج المدرسية التركية ويعلمون باللغة التركية، أو ارتياد مراكز التعليم المؤقت.

يوجد حوالي 1000 مدرس تركي و11500 مدرس سوري متطوع في مراكز التعليم المؤقت. تقدم اليونيسيف مساعدة مالية لـ 10,000 معلم سوري متطوع. في هذا السياق، يُدفع رسوم قدرها 600 ليرة تركية/ 120 يورو شهرياً للمعلمين في مراكز الإقامة المؤقتة، ويُدفع 900 ليرة تركية شهرياً للعاملين خارج المخيمات. تدعم المنظمات غير الحكومية ما تبقى من 1500 معلم متطوع.<sup>759</sup>

هذه المدارس السورية الخاصة ليست مجانية بالعموم. إنها تطلب من الطلاب درجات متفاوتة من الرسوم. لا يزال من غير الواضح مدى صلاحية أي شهادات تُصدرها مراكز التعليم المؤقتة في حين أن سلطات مديريةية التعليم في المقاطعة مخولة بتحديد إذا وأين قد يُقبل الطفل لاحقاً سواء في مدرسة عامة أو في جامعة في تركيا. هناك تحد آخر يتعلق بنوعية التعليم الممنوح في

753 المعلومات مقدمة من الهلال الأحمر التركي شباط 2019، الدكتور علي ظافر ساروجولو، مركز شرطة الهجرة، جامعة أنقرة بلديم بايزيف، كانون الثاني 2019

754 المعلومات مقدمة من الهلال الأحمر التركي، شباط 2019.

755 المفوضية الأوروبية "في تركيا، يزيد برنامج التحويلات النقدية المشروطة للتعليم من التحاق الأطفال السوريين وغيرهم من الأطفال اللاجئين بالمدارس" 13 شباط 2018، متوفر على <https://bit.ly/2GaW25O>

756 المعلومات مقدمة من الهلال الأحمر التركي، شباط 2019.

757 المعلومات مقدمة من الدكتور علي ظافر ساروجولي، مركز سياسة الهجرة، جامعة أنقرة بلديم بايزيف، كانون الثاني 2019.

758 هلا جيزيتيشيز، 50% من السوريين في تركيا لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة، 10 تشرين الأول 2018 متوفر على <https://bit.ly/2u6t91Q>

759 الجمعية الوطنية الكبرى، Göç ve Uyum Raporu، آذار 2018.

مراكز التعليم المؤقت لأن المقررات تُدرس من قبل المعلمين السوريين وغالباً ما يكونون متطوعين بحاجة إلى أجر واحتراف.<sup>760</sup>

خطت وزارة التربية الوطنية للتخلص التدريجي من مراكز التعليم المؤقت<sup>761</sup>. اعتباراً من أيلول 2016 فصاعداً، يجب تسجيل جميع الأطفال السوريين الذين يدخلون رياض الأطفال أو الصف الأول في المدارس التركية وليس في مراكز التعليم المؤقت، كما شجعت وزارة التعليم الأطفال الذين يلتحقون بالصف الخامس والتاسع على التسجيل في المدارس التركية.

يتناقص عدد مراكز التعليم المؤقت تدريجياً.<sup>762</sup> اعتباراً من أيلول 2017، كان هناك 404 مركزاً عاملاً في 20 مقاطعة في تركيا، وبهم دورات باللغة العربية ودورات اللغة التركية المكثفة.<sup>763</sup> بالنسبة لبعض أصحاب المصلحة، تُغلق مراكز التعليم المؤقت بسرعة كبيرة وسيؤدي ذلك إلى صعوبات يواجهها المعلمون في تعليم المناهج الدراسية لفئات مختلفة من الأطفال الأتراك والسوريين.<sup>764</sup>

### 2.3. التعليم العالي

للمستفيدين من الحماية المؤقتة أيضاً الحق في تحصيل التعليم العالي في تركيا. من أجل التقدم والتسجيل في مؤسسة للتعليم العالي، يتعين على الطلاب إكمال 12 سنة من التعليم الأساسي التركي أو ما يعادلها. يمكن أيضاً الموافقة على الأطفال الذين حصلوا على شهادة معتمدة من مراكز التعليم المؤقت لأنها تفي بهذا المطلب بناءً على تحديد التعادل الذي تصدره مديرية التعليم المختصة في المقاطعة.

في تركيا، يخضع القبول في الجامعات لشرط امتحان القبول الجامعي الموحد وبعض المتطلبات الإضافية لكل جامعة. يستطيع الطلاب الذين بدأوا دراستهم الجامعية في سوريا ولكنهم لم يتمكنوا من إكمالها أن يطلبوا من الجامعات الاعتراف بالاعتمادات (الصفوف) التي اجتازوها. تتخذ كل جامعة قراراً بشأن الاعتراف بالصفوف الدراسية التي أُجيزت في سوريا وقد يختلف القرار من قسم إلى آخر.<sup>765</sup>

تُغطى رسوم التعليم للطلاب السوريين من قبل رئاسة جاليات الأتراك في الخارج والجاليات الأخرى للعامين الأكاديميين 2017-2018 و2018-2019 للجامعات الحكومية؛<sup>766</sup> دوناً عن الجامعات الخاصة ولكن سيظل الطلاب بحاجة إلى تغطية تكاليف النقل المحلي والكتب ونفقات المعيشة. هناك عدد من المنظمات التي تقدم منحة للطلاب السوريين لتحصيل التعليم العالي في تركيا. من هذه المنظمات: رئاسة جاليات الأتراك في الخارج والجاليات الأخرى، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال برنامج المنح الدراسية، والمنظمات غير الحكومية مثل (SPARK)). تغطي المنح الدراسية الممنوحة من خلال رئاسة جاليات الأتراك في الخارج والجاليات الأخرى وبرنامج المنح الدراسية تكاليف التعليم وتدفع للطلاب بدل شهري لمصاريف الإقامة والمعيشة.<sup>767</sup>

وفقاً لإحصائيات مجلس التعليم العالي، ارتفع عدد الطلاب السوريين المسجلين في مؤسسات التعليم العالي التركية من 14747 خلال العام الدراسي 2016-2017 إلى 20701 في العام الدراسي 2017-2018، ويبلغ حالياً 27606. من بينهم 61٪ من الرجال و39٪ من النساء.<sup>768</sup>

يمكن للمستفيدين من الحماية المؤقتة بصرف النظر عن أعمارهم الاستفادة من دورات تعليم اللغة المجانية وكذلك الدورات المهنية التي تقدمها مراكز التعليم العامة التي تنظمها كل مديرية تعليمية في المقاطعة. كما تقدم بعض المنظمات غير الحكومية دورات لغة مجانية ودورات مهنية للمستفيدين من الحماية المؤقتة في بعض المناطق. هذا هو الحال في المراكز المجتمعية التي

<sup>760</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018، المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

<sup>761</sup> هاربيت، " الحكومة توجه الأطفال اللاجئين السوريين إلى المدارس التركية" 3 أيلول 2017، متوفر على <http://bit.ly/2FqQVhs> ، انظر أيضاً مجموعة الأزمات العالمية، اللاجئين السوريين في تركيا: نزع فتيل التوترات المدنية، 18 كانون الثاني 2018.

<sup>762</sup> المعلومات مقدمة من الدكتور علي ظافر ساروجلي، مركز سياسة الهجرة، جامعة أنقرة يلدريم بايزات، كانون الثاني 2019

<sup>763</sup> هاربيت، " الحكومة توجه الأطفال اللاجئين السوريين إلى المدارس التركية" 3 أيلول 2017، متوفر على <http://bit.ly/2FqQVhs>،

<sup>764</sup> المعلومات مقدمة من دراسات يوسفور للهجرة، كانون الثاني 2019 .

<sup>765</sup> مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التعليم، متوفر على <https://bit.ly/2E5kEXt>

<sup>766</sup> التشريع 2018/12007 المؤرخ 27 حزيران 2018، متوفر بالتركية على <https://bit.ly/2OthDXK>

<sup>767</sup> مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التعليم، متوفر على <https://bit.ly/2E5kEXt>

<sup>768</sup> رابطة الجامعات الأوروبية، "دخول السوريين إلى التعليم العالي في تركيا" 5 آذار 2019، متوفر على <https://bit.ly/2UTsNra>

يديرها الهلال الأحمر التركي على سبيل المثال والتي قدمت التدريب المهني إلى 24869 شخصاً حتى الآن.<sup>769</sup> يوجد لدى الهلال الأحمر 15 مركزاً اجتماعياً ويؤسس مركزاً جديداً في كوجالي<sup>770</sup>.

## ح. الرعاية الاجتماعية

لا يفرق القانون بين المستفيدين من الحماية المؤقتة ومقدمي الطلبات والمستفيدين من الحماية الدولية فيما يتعلق بالمساعدة الاجتماعية (انظر أشكال ومستويات ظروف الاستقبال المادي).

ركزت برامج المساعدة النقدية التي ينفذها الهلال الأحمر التركي من خلال بطاقة مصرفية مخصصة (*Kızılaykart*) بشكل أساسي لكن ليس حصرياً على المستفيدين من الحماية المؤقتة. وتشمل هذه ما يلي:

شبكات الأمان الاجتماعي للطوارئ: أُطلق برنامج (شبكات الأمان الاجتماعي للطوارئ) بتمويل من الاتحاد الأوروبي في 28 تشرين الثاني 2016 بواسطة برنامج الغذاء العالمي، الهلال الأحمر التركي ووزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، وذلك بتنسيق من سلطة إدارة المخاطر والكوارث.<sup>771</sup> الأسر التي تحت رعاية دولية أو حماية مؤقتة والمستبعدة من العمل المسجل مؤهلة للحصول على المساعدة بموجب شبكات الأمان الاجتماعي للطوارئ، التي تمتد إلى بدل شهري قدره 120 ليرة تركية 24 يورو لكل فرد من أفراد الأسرة من خلال البطاقة المصرفية.<sup>772</sup> المتقدمين للحماية الدولية ينحدرون ضمن نطاق هذا البرنامج.

في سياق شبكات الأمان الاجتماعي للطوارئ، تقدم البطاقة الغذائية التي طُورت بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي تقنية البطاقة الذكية طُورت للأشخاص المحتاجين لتلبية جميع احتياجاتهم في متاجر المواد الغذائية.<sup>773</sup> يستطيع حامل هوية الحماية الدولية الذهاب لأي من مؤسسات المساعدة الاجتماعية والتضامن في مدنهم المخصصة وملاً نموذج للحصول على البطاقة الغذائية. إذا كان مقدم الطلب يعاني من إعاقة، فيجب إثبات ذلك من خلال تقرير طبي. كما تُعطى الأولوية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة عملياً. بعد 5-9 أسابيع، يمكن لمقدمي الطلبات استلام بطاقتهم جاهزة للاستخدام من البنك المتعاقد معه.

تعطي شبكات الأمان الاجتماعي للطوارئ 1545674 مستفيداً اعتباراً من شباط 2019، منهم 1361402 (88.1%) من السوريين. تقع غالبية المستفيدين في غازي عنتاب (213602)، تليها إسطنبول (213602)، شانلي ورفا (153090)، هاتاي (137290) وأنقرة (94,049) وأضنة<sup>774</sup> (86281).

- برنامج داخل المخيمات: يقدم هذا البرنامج مساعدات نقدية للاجئين المقيمين في 6 مراكز للإقامة المؤقتة. بلغ عدد المستفيدين 90659 في شباط 2019.<sup>775</sup>
- تحويل المال الشرطي للتعليم (CCTE): يهدف برنامج تحويل المال الشرطي للتعليم الممول من الاتحاد الأوروبي إلى دعم أسر اللاجئين في إرسال أطفالهم إلى المدرسة (انظر الدخول إلى التعليم) من خلال تقديم مدفوعات كل شهرين. تختلف المبالغ المصروفة كل شهرين حسب مستوى التعليم: بالنسبة للمدرسة الابتدائية، يتلقى الصبيان 35 ليرة تركية، وتتلقى الفتيات 40 ليرة تركية، بينما يحصل الصبيان في المدارس الثانوية على 50 ليرة تركية والفتيات 60 ليرة تركية.

<sup>769</sup> الهلال الأحمر التركي، عملية المساعدات الإنسانية السورية، شباط 2019، متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2Ycy9jo> انظر أيضاً الهلال الأحمر التركي، المستفيدون السوريون من مركز أنقرة الاجتماعي، أيلول 2018، متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2Yx50zB>

<sup>770</sup> المعلومات مقدمة من الهلال الأحمر التركي، شباط 2019.

<sup>771</sup> المفوضية الأوروبية، وصلت شبكة الأمان الاجتماعي للطوارئ للاتحاد الأوروبي إلى مليون لاجئ في تركيا، 17 تشرين الأول 2017، متوفر على <http://bit.ly/2ztLNSN>

<sup>772</sup> برنامج الغذاء العالمي، أسئلة وأجوبة عن شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ، كانون الأول 2016، متوفر على <http://bit.ly/2o41iPQ>

<sup>773</sup> الهلال الأحمر التركي "البطاقة الغذائية للهلال الأحمر التركي تدعم جميع السوريين" 31 كانون الأول 2015، متوفر على <https://bit.ly/2G8LjIT> وبالتركية على <https://bit.ly/2lQQf2G>

<sup>774</sup> الهلال الأحمر التركي، عملية المساعدات الإنسانية السورية، شباط 2019، متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2Ycy9jo>

<sup>775</sup> المصدر السابق ذاته.

يُصرف تحويل المال الشرطي للتعليم إلى 487089 مستفيدًا اعتباراً من شباط 2019، منهم 416347 (8.8%) سوريون. يقع غالبية المستفيدين في إسطنبول (69183)، غازي عنتاب (61991)، هاتاي (52935) وشانلي أورفا (42732).<sup>776</sup>

ركز تحويل المال الشرطي للتعليم بشكل أساسي على أطفال المدارس الابتدائية، وهم 430657 مستفيد. التحق 37757 مستفيد بالمدرسة الثانوية و 14314 رياض أطفال. و 1078 آخرين يحضرون برنامج التعلم السريع (HEP.<sup>777</sup>)

ساهم الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية والمساعدات الإنسانية بمبلغ 34 مليون يورو للعام الدراسي الجاري و50 مليون يورو إضافية للعام الدراسي 2018-2019 لتوسيع البرنامج ليشمل الأطفال اللاجئين في تركيا. بتمويل يبلغ 84 مليون يورو، تعد هذا أكبر مساهمة من الاتحاد الأوروبي للتعليم في حالات الطوارئ. يُدعم البرنامج أيضاً من قبل حكومي النرويج والولايات المتحدة الأمريكية مع توقع انضمام شركاء آخرين في المستقبل.<sup>778</sup>

## خ. الرعاية الصحية

### 1. شروط الرعاية الصحية المجانية:

تشمل جميع المستفيدين من الحماية المؤقتة المسجلين، سواء المقيمين في المخيمات أو خارج المخيمات، بموجب نظام التأمين الصحي العام (GSS) في تركيا ولهم الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المجانية المُقدمة من مقدمي خدمات الرعاية الصحية العامة.<sup>779</sup> المطالبة بالحصول مسبقاً على هوية الحماية المؤقتة قد يكون عقبة أمام الحصول على الرعاية الصحية في الواقع، على الرغم من أن التحسينات لُوحتت في هذا الصدد (انظر وثيقة تعريف الحماية المؤقتة).<sup>780</sup>

يحق للمؤهلين للحصول على الحماية المؤقتة والذين لم يكملوا تسجيلهم أن يحصلوا على الخدمات الطبية الطارئة والخدمات الصحية المتعلقة بالأمراض المعدية التي تقدمها مؤسسات الرعاية الصحية الأولية.

يحق للمستفيدين من الحماية المؤقتة فقط الحصول على خدمات الرعاية الصحية في المقاطعة التي يُسجلون فيها ولكن في حالة عدم توفر العلاج المناسب في مقاطعة التسجيل أو عند الضرورة لأسباب طبية أخرى، يمكن إحالة الشخص المعني إلى مقاطعة أخرى.<sup>781</sup>

'اختبار الدخل' للتقييم يعني تصنيف المستفيد وفقاً لمستوى الدخل. يحصل الأشخاص في الفئة "صفر" على أقساط رعاية صحية مغطاة بالكامل، بينما الأفراد في الفئات الأولى (1G) والثانية ((2G) والثالثة ((3G) يدفعون بشكل متناسب بعض تكاليف الرعاية الصحية الخاصة بهم.<sup>782</sup>

### 1.1 نطاق توفير الرعاية الصحية

بموجب النظام الصحي التركي، يجري التمييز بين مؤسسات الرعاية الصحية العامة الأولية والثانوية والثالثية. تُصنف المراكز الصحية ومراكز رعاية الأمومة والرضع وتنظيم الأسرة ومستوصفات مرض السل الموجودة في كل مقاطعة تابعة لكل محافظة على أنها مؤسسات رعاية صحية أولية. تُصنف المستشفيات الحكومية كمؤسسات رعاية صحية ثانوية. تُصنف مستشفيات البحث والتدريب والمستشفيات الجامعية على أنها مؤسسات رعاية صحية ثالثية.

<sup>776</sup> المصدر السابق ذاته

<sup>777</sup> المصدر السابق ذاته

<sup>778</sup> المفوضية الأوروبية: في تركيا، يزيد برنامج تحويل المال الشرطي للتعليم من الالتحاق بالمدارس من قبل الأطفال السوريين وغيرهم من الأطفال اللاجئين، في 13 شباط 2018

<sup>779</sup> البند رقم 27 من أنظمة الحماية المؤقتة

<sup>780</sup> المعلومات مقدمة من Mülteci-Der

<sup>781</sup> باساك بيلتشن وديلارا يورتسفن، وصول السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة إلى نظم الرعاية الصحية (2018) 115، رسائل الهجرة 133،

118

<sup>782</sup> الهلال الأحمر التركي، المستفيدون السوريون من مركز أنقرة الاجتماعي، أيلول 2018، المتوفر على <https://bit.ly/2Yx50zB>

يحق للمستفيدين من الحماية المؤقتة الوصول تلقائياً إلى خدمات التشخيص والعلاج وإعادة التأهيل الأولية في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية. تقوم هذه المراكز الأولية أيضاً بالكشف والتحصين للأمراض المعدية والخدمات المتخصصة للرضع والأطفال والمراهقين بالإضافة إلى خدمات الصحة الإنجابية والأمومة.

يحق أيضاً للمستفيدين من الحماية المؤقتة ارتياد المستشفيات العامة في مقاطعتهم تلقائياً. بيد أن خضوعهم للرعاية الطبية والعلاج في المستشفيات الجامعية ومستشفيات البحث والتدريب يكون على أساس إحالة من مستشفى حكومي.<sup>783</sup> وفي بعض الحالات، قد تكون إحالة المستفيد من مستشفى حكومي إلى مستشفى خاص حين يكون العلاج المناسب غير متوفر في أي من مقدمي الرعاية الصحية العامة في المحافظة. في مثل هذه الحالة، تُعوض المستشفيات الخاصة من خلال مخطط الاستراتيجية العالمية للمأوى ولا يُؤخذ أي مال من المستفيد.

وكقاعدة عامة، تحدث الإحالة إلى المستشفيات الجامعية والمستشفيات الخاصة فقط لخدمات الطوارئ والعناية المركزة وكذلك إصابات الحروق وعلاج السرطان. أصبح من المؤكد اتباع هذه القاعدة في هاتاي، أضنة ومرسين، حيث لا يمكن للمستفيدين من الحماية المؤقتة الوصول إلى مستشفيات البحث والتدريب دون إحالة طبيب. غير أن التكاليف لا تغطيها الدولة على الفور. بدءاً من آب 2018، أعلنت المستشفيات الخاصة في غازي عنتاب وهاتاي وشانلي أورفا أنها لم تتلق مالياً لتغطية التكاليف الطبية للمستفيدين من الحماية المؤقتة منذ عشرة أشهر.<sup>784</sup>

يكون حصول المستفيدين من الحماية المؤقتة على خدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية مشروطاً فيما إذا كانت المشكلة الصحية المعنية تدخل في نطاق توجيهات التطبيقات الصحية ((SUT). لمعالجة المشكلات الصحية التي لا تدخل في نطاق توجيهات التطبيقات الصحية. أو نفقات العلاج المتعلقة بالقضايا الصحية التي تغطيها توجيهات التطبيقات الصحية. ولكنها تتجاوز الحد الأقصى لمبالغ التعويض المالي المسموح بها من توجيهات التطبيقات الصحية، قد يُطلب من المستفيدين دفع مبلغ إضافي. على سبيل المثال، لا تُغطي تكاليف الجراحة التعويضية بخدمات الرعاية الصحية في أضنة، مما يشكل عقبة مهمة.<sup>785</sup>

تمتد تغطية الرعاية الصحية المجانية لمستفيدي الحماية المؤقتة المسجلين إلى خدمات الصحة العقلية التي تقدمها مؤسسات الرعاية الصحية العامة. كما يقدم عدد من المنظمات غير الحكومية مجموعة من الخدمات النفسية والاجتماعية في بعض المواقع في جميع أنحاء تركيا بإمكانيات محدودة. الحاجة إلى دعم الصحة العقلية ملحة. أكدت جامعة مرمره في عام 2018 أن 6 من كل 10 أطفال لاجئين سوريين يعانون من أمراض نفسية مثل اضطرابات ما بعد الصدمة والاكتئاب.<sup>786</sup>

بتمويل من الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية والمساعدات الإنسانية حتى نهاية عام 2019، أنشأ مشروع صحة " Geçici Koruma Altındaki Suriyelilerin Sağlık Statüsünün ve Türkiye Cumhuriyeti Tarafından (SIHHAT) " (Sunulan İlgili Hizmetlerin Geliştirilmesi) 187 مركزاً صحياً للمهاجرين للمستفيدين السوريين من الحماية المؤقتة في 28 محافظة. يمكن للسوريين التعامل مع هذه المراكز كمؤسسات للرعاية الصحية الأولية. توظيف مراكز صحة المهاجرين 790 طبيبياً سورياً و 790 ممرضاً و 300 موظف دعم و 84 فنياً و 960 دليلاً للمرضى.<sup>787</sup>

## 1.2. تكاليف الدواء

وفقاً لتوجيهات التطبيقات الصحية، من المتوقع أن يساهم الأشخاص المشمولون بنظام التأمين الصحي العام بنسبة 20% من إجمالي تكاليف الأدوية الموصوفة. تنطبق نفس القاعدة أيضاً على المستفيدين من الحماية المؤقتة، بينما سُدد الباقي مسبقاً بواسطة سلطة إدارة المخاطر والكوارث بعد تعديل أنظمة الحماية المؤقتة في آذار 2018، سُددت تكاليف الدواء التي أُصدر فواتير لها

<sup>783</sup> المصدر السابق ذاته.

<sup>784</sup> سوزو، 'Özel hastaneler savaş mağduru'، 21 آب 2018، متوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2ujKi8B>

<sup>785</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018

<sup>786</sup> ديكن، 'Araştırma: Türkiye'deki Suriyeli her 10 çocuktan altısında psikiyatrik hastalık var'، 1 أيار 2018،

متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2HF5BJH>

<sup>787</sup> SIHHAT، 'Proje Faaliyetleri'، المتوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2UUEZbi>

بعد 16 آذار 2018 .<sup>788</sup> من قبل مديرية إدارة الهجرة بينما تظل سلطة إدارة المخاطر والكوارث مسؤولة عن سداد التكاليف التي حُررت فواتيرها قبل ذلك التاريخ.<sup>789</sup>

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يدفع المستفيدون 3 ليرة تركية/ 0.66 يورو لكل سلعة دوائية إن كان هناك ثلاثة عناصر وما يقل عن ذلك، و 1 ليرة تركية/ 0.22 يورو لكل سلعة إن كانت الوصفة تزيد عن ثلاثة عناصر.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالحصول على الدواء، يُلاحظ وجود تعقيدات وتنفيذ غير متسق في جميع أنحاء البلاد. من المتوقع أن يحل توجيه وزارة الصحة بشأن 'خدمات الرعاية الصحية الواجب تقديمها للمستفيدين من الحماية المؤقتة' بتاريخ تشرين الثاني 2015 مشاكل التنفيذ المستمرة والتعقيدات. اشتكى اتحاد الصيدليات لسلطة إدارة المخاطر والكوارث من عدم وجود تنسيق فيما يتعلق بالجهة المسؤولة التي يمكن للمستفيدين من خلالها المطالبة بتغطية تكاليف الأدوية.<sup>790</sup> من الناحية العملية، فإن عدد السوريين الذين يواجهون صعوبات فيما يتعلق بهذه المسألة ليس ضئيلاً.

## 2. عقبات الحصول على الخدمات بشكل عملي

يمثل حاجز اللغة أحد المشكلات الرئيسية التي يواجهها المستفيدون من الحماية المؤقتة في السعي للحصول على خدمات الرعاية الصحية.<sup>791</sup> كما أن حاجز اللغة يعيق الحصول على علاج الصحة العقلية.<sup>792</sup> على الرغم من وجود مترجمين فوريين متاحين في بعض مؤسسات الصحة العامة في بعض المقاطعات في الجنوب من تركيا، إلا أنه في معظم مرافق الرعاية الصحية بما في ذلك مراكز صحة المهاجرين، لا تتوفر خدمات ترجمة فورية من هذا القبيل.<sup>793</sup> ومن العقبات العملية الرئيسية التي تواجه اللاجئين هي أن المستشفيات في تركيا تحجز مواعيد للمرضى عبر الهاتف. ونظراً لأن مراكز حجز المواعيد في المستشفيات لا تقدم خدماتها بأي لغة أخرى غير التركية، فإن المواطنين الأجانب يحتاجون إلى مساعدة متحدث تركي حتى في مرحلة حجز الموعد.

تدير وزارة الصحة خط ساخن مجاني يوفر خدمات ترجمة فورية محدودة للمستفيدين من الحماية المؤقتة والأطباء والصيدال. ولكن لا يوفر الخط الساخن أي مشورة عامة للمستفيدين حول نظام الرعاية الصحية أو المساعدة في الحصول على المواعيد في المستشفيات. يدير المجلس الدانماركي للاجئين أيضاً خدمة الخط الساخن المجانية المحدودة التي تقدم خدمات الترجمة الفورية للسوريين باللغتين العربية والتركية بغرض تسهيل التفاعل مع مقدمي الرعاية الصحية. يقدم الهلال الأحمر التركي من جانبه مترجماً وأخصائياً اجتماعياً في إطار مشروع مركز حماية الطفل واللذان يرافقان الأطفال في المستشفيات في أنقرة عند الحاجة. ويوجد مترجم فوري واحد في مشفى Numune ومشفى Dişkapı State في أنقرة.

يدير الهلال الأحمر التركي أيضاً مراكز مجتمعية تقدم خدمات في مجال الصحة والحماية. هناك 15 مركزاً قيد العمل حالياً ومن المقرر إنشاء مركز جديد في كوجالي.<sup>794</sup> تحدد هذه المراكز احتياجات المستفيدين من الحماية المؤقتة، على سبيل المثال الوصول إلى الرعاية الصحية، وكذلك تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.<sup>795</sup>

تواجه العرصة للخطر والمهمشة مثل عملي الجنس تحديات أكثر حدة للوصول إلى الخدمات بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية بسبب قيامهم بممارسة الجنس بشكل غير رسمي وغالباً ما يكون ذلك من خلال الوسطاء - الذين يكونون في بعض الحالات من مرتكبي التمييز والعنف - وتحت ظروف عمل قاسية.<sup>796</sup> لم يكن عدد من المشتغلين السوريين بالجنس الذين

<sup>788</sup> البند رقم 27 من أنظمة الحماية المؤقتة ، بصيغته المعدلة بموجب اللائحة 11208\2018.

<sup>789</sup> اتحاد الصيدليات "Geçici Koruma Altındaki Yabancılar Ait Reçeteler Hakkında": 19 آذار 2018، متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2uxeBvq>

<sup>790</sup> اتحاد الصيدليات، رسالة إلى سلطة إدارة المخاطر والكوارث 23 كانون الثاني 2016، المتوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2E5sQXE>

<sup>791</sup> باسك بيلتشن وديلارا يورتسفن، "حماية السوريين مؤقتاً من إمكانية الوصول إلى نظام الرعاية الصحية" (2018) 15:1 رسال الهجرة 133،

118.

<sup>792</sup> ديك، "Araştırma: Türkiye'deki Suriyeli her 10 çocuktan altısında psikiyatrik hastalık var"، 1 أيار 2018، متوفر

باللغة التركية على <https://bit.ly/2HF5BJH>

<sup>793</sup> معلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019

<sup>794</sup> المعلومات مقدمة من الهلال الأحمر التركي، شباط 2019

<sup>795</sup> للمزيد من المعلومات، انظر إلى الهلال الأحمر: الأزمة السورية: عملية الإغاثة الإنسانية، أيلول 2017، المتوفر على :

<http://bit.ly/2Fs2YZ>

<sup>796</sup> جمعية ريد أمبريلا للصحة الجنسية وحقوق الإنسان، السوريون تحت "الرعاية المؤقتة" في تركيا والعمل الجنسي، 2017، متوفر على

<http://bit.ly/2nW06B3> 65- 71

قابلتهم جمعية ريد أمبريلا للصحة الجنسية وحقوق الإنسان في عام 2017 على دراية بمراكز الفحص والاستشارة لفيروس الإيدز وكان لديهم معرفة محدودة بمراكز الرعاية الصحية التي يمكنهم الذهاب إليها إذا لزم الأمر.<sup>797</sup>

## د. ضمانات الفئات المعرضة للخطر

كما هو الحال مع قانون الأجانب والحماية الدولية، تحتوي أنظمة الحماية المؤقتة أيضاً على تعريفات لـ 'الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة' و 'الأطفال غير المصحوبين بذويهم' وتوفر ضمانات إضافية. وبحسب المادة 3 من أنظمة الحماية المؤقتة، يجب تصنيف 'القاصرين غير المصحوبين بذويهم، الأشخاص ذوو الإعاقة والمسنين والنساء الحوامل والآباء العازبين الذين لديهم أطفال مرافقين وضحايا التعذيب أو الاعتداء الجنسي أو غيره من أشكال العنف النفسي أو الجسدي أو الجنسي' على أنهم 'أشخاص ذوي احتياجات خاصة'.

تعد أنظمة الحماية المؤقتة وغيرها من الأنظمة الثانوية ذات الصلة التي توفر الإطار القانوني والإجراءات لتوفير الخدمات للمستفيدين من الحماية المؤقتة وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية جهة مسؤولة عن 'الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة'.

على النحو المنصوص عليه في نشرة الشهر الرابع 2014 من سلطة إدارة المخاطر والكوارث بشأن 'إدارة الخدمات للأجانب بموجب نظام الحماية المؤقتة'، فإن 'الخدمات مثل الإقامة والرعاية والإشراف على القاصرين غير المصحوبين بذويهم والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة هي مسؤولية وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية. الوزارة مسؤولة عن إحالة الأشخاص المعرضة للخطر إلى مراكز الأطفال أو ملاجئ النساء أو غيرها من الأماكن المناسبة

إن تحديد الهوية وتسجيلها كـ 'شخص ذي احتياجات خاصة' يمنح المستفيدين ضمانات إضافية وأولوية في الحصول إلى الحقوق والخدمات. ينبغي توفير 'خدمات الرعاية الصحية، والمساعدة النفسية والاجتماعية، وإعادة التأهيل وغيرها من خدمات الدعم مجاناً وعلى أساس الأولوية، مع مراعاة حدود القدرات'.<sup>798</sup>

### 1. الأطفال تحت الحماية المؤقتة غير المصحوبين بذويهم

تُعرّف المادة الثالثة من أنظمة الحماية المؤقتة 'القاصر غير المصحوب بذويه' بأنه 'طفل يصل إلى تركيا دون أن يرافقه شخص بالغ مسؤول عنه قانونياً أو بحكم العرف، أو إذا ترك الطفل غير مصحوب بعد دخوله إلى تركيا، بشرط أنه لم يخضع بعد ذلك لرعاية نشطة من شخص بالغ مسؤول'.

تعدُّ تركيا طرف في اتفاقية حقوق الطفل وتتوافق معايير حماية الطفل المحلية عموماً مع الالتزامات الدولية. وفقاً للقانون التركي يجب وضع الأطفال غير المصحوبين بذويهم بمجرد تحديدهم تحت حماية الدولة مع بذل العناية الواجبة تحت سلطة وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية.

تنص المادة 48 من قانون الحماية المؤقتة على معاملة الأطفال غير المصحوبين بذويهم وفقاً لتشريعات حماية الطفل ذات الصلة ومع مراعاة مبدأ 'المصالح الفضلى'. يوفر التوجيه الصادر عن وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية لعام 2015 بشأن الأطفال غير المصحوبين توجيهات إضافية فيما يتعلق بالحقوق وإجراءات الحماية وتنفيذ الخدمات للأطفال غير المصحوبين. يعين التوجيه مديرية الهجرة الإقليمية باعتباره المؤسسة الحكومية المسؤولة عن تحديد وتسجيل وتوثيق الأطفال غير المصحوبين. تُسند إلى مديرية الهجرة الإقليمية أيضاً مسؤولية توفير المأوى للأطفال غير المصحوبين بذويهم حتى الانتهاء من التقييم العمري والفحوصات الصحية وإجراءات التسجيل/التوثيق التي يحال بعدها الطفل إلى وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية.

بمجرد قيام مديرية الهجرة الإقليمية بإحالة الطفل إلى مديرية حماية الطفل التابعة لوزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية ذات الصلة، يُنقل الأطفال المستفيدين من الحماية المؤقتة غير المصحوبين بعمر 0-12 إلى مؤسسة حماية الطفل التابعة لوزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية. يمكن وضع الأطفال غير المصحوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 عاماً والذين

<sup>797</sup> المصدر السابق ذاته 67-68  
<sup>798</sup> البند رقم 48 من أنظمة الحماية المؤقتة

لا يظهرون أي احتياجات خاصة في 'وحدات مخصصة لحماية الطفل' تقدم الخدمات داخل مياحي المعسكرات التابعة لمديرية حماية الطفل بالمقاطعة التابعة لوزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية. ومع ذلك عملياً لا تُستخدم آليات الإحالة المنصوص عليها في توجيه عام 2015 وفقاً لملاحظات العاملين على الأمر.<sup>799</sup>

وفقاً لقانون الحماية المؤقتة، يُوضع الأطفال غير المصحوبين بذويهم بشكل رئيسي في ملاجئ وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، لكن قد يُوضعون أيضاً في مراكز الإقامة المؤقتة إن كان بالإمكان ضمان الظروف الملائمة.<sup>800</sup> عملياً الأطفال غير المصحوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و18 عاماً يُنقلون إلى أقرب إدارة لحماية الطفل في المقاطعة. هؤلاء الأطفال ليسوا سوريين فقط، بل هم أطفال من أفغانستان والعراق والصومال وجنوب إفريقيا. يُوضع الأطفال غير المصحوبين بذويهم في وحدات حماية الطفل التي أنشأتها الوزارة في آري، قونيا، يوزغات، غازي عنتاب، بيليجيك، أرزينجان، إسطنبول وفان. اعتباراً من مارس 2018، كان هناك 288 طفلاً في هذه المراكز. 8 أطفال تعنتي بهم عائلات. تُقدم خدمات الدعم الاجتماعي والاقتصادي إلى 450 طفلاً يعيشون مع أسرهم.<sup>801</sup>

يدير الهلال الأحمر التركي أيضاً مركزاً لحماية الطفل (*Çocuk Koruma Merkezi*) بموجب مشروع تجريبي تم إطلاقه في مارس 2017. ويكمن اختلافه عن مراكز حماية الطفل من الأطفال اللاجئين في دوره الأساسي بالحفاظ على التكامل والاندماج الاجتماعي للأطفال اللاجئين، حالياً لا يوجد سوى مركز واحد تم إنشاؤه ويقع في التينداغ في أنقرة، بالقرب من المركز الاجتماعي التركي الذي يديره الهلال الأحمر التركي. يعيش الأطفال المستفيدون من مركز حماية الطفل مع أسرهم. هناك مستفيدون من مجموعة من الأنشطة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 عاماً، بمن فيها صفوف الدراما والموسيقى واللغة التركية، وسيُفتح لاحقاً صفوف باللغة العربية،<sup>802</sup> المركز قد دعم 36.163 طفلاً حتى الآن.<sup>803</sup>

ووفقاً لبروتوكول التعاون الموقع بين الوزارة و *Insani Yardim Vakfi* في عام 2015، يُنشئ 'مركز حياة الأطفال' في ريهانلي في هاتاي. يوجد بالمركز دور لرعاية الطفل حيث ستُوفر خدمات التعليم الأساسي والسكن والصحة وإعادة التأهيل. من المخطط رعاية 990 طفلٍ يتيم في 55 مكاناً، 20 منهم للفتيات و35 للفتيان. وفقاً لتقرير صادر عن الجمعية الوطنية الكبرى في آذار 2018، فقد قرابة 53253 طفلاً ممن يعيشون خارج المخيمات أحد الوالدين، بينما فقد 3969 طفلاً آباءهم في المخيمات، وفقد 390 أمهاتهم و290 فقدوا كليهما.<sup>804</sup>

تأثرت السلامة النفسية الاجتماعية للأطفال السوريين في تركيا بشكل واضح من الآثار المؤلمة للحرب والفرار، وكذلك الحرمان، وقلة فرص التفاعل الاجتماعي، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وفقاً لتقرير المفوضية الأوروبية نقلاً عن أرقام من قبل الحكومة، فإن ما يقدر بنحو 25٪ من الأطفال السوريين يعانون من اضطرابات النوم.<sup>805</sup> تلاحظ جامعة مرمره أن 6 من كل 10 أطفال لاجئين سوريين يعانون من أمراض نفسية مثل اضطرابات ما بعد الصدمة والاكتئاب.<sup>806</sup>

## 2. النساء والفتيات تحت الحماية المؤقتة

### 2.1 الحماية من العنف الأسري

فيما يتعلق بحماية المرأة، يشير البند رقم 48 بأنظمة الحماية المؤقتة إلى القانون التركي رقم 6284 بشأن حماية الأسرة ومنع العنف، والتشريعات التنفيذية لهذا القانون التي تنص على سلسلة من تدابير الوقاية والحماية للنساء اللاتي يقعن ضحية أو في خطر العنف.

799 المعلومات مقدمة من محامي برابة محامي أنقرة، آذار 2019  
800 البند رقم (3)30 من أنظمة الحماية المؤقتة كما أدخلتها تشريعات 11208\2018، الحكم السابق في المادة 23(4) قانون الحماية المؤقتة ألغي بموجب التعديل.

801 الجمعية الوطنية الكبرى، *Göç ve Uyum Raporu*، آذار 2018

802 للمزيد من المعلومات، انظر إلى الهلال الأحمر: الأزمة السورية: عملية الإغاثة الإنسانية، أيلول 2017 متوفر على: <http://bit.ly/2Fsj2YZ>

803 الهلال الأحمر التركي، *Suriye insani yardım operasyonu*، شباط 2019، المتوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2Ycy9jo>

804 الجمعية الوطنية الكبرى، *Göç ve Uyum Raporu*، آذار 2018

805 المفوضية الأوروبية، برنامج التعليم والحماية للأطفال السوريين والعرضة للخطر الذين في سن ارتياد المدرسة، في لبنان والأردن وتركيا، آريس

(2017) 3292256، 30 حزيران 2017، متوفر على: <http://bit.ly/2BMs0SK>

806 ديكين، "البحث: ستة سوريين يعانون من اضطرابات نفسية بين كل 10 أطفال في تركيا"، 1 أيار 2018، متوفر باللغة التركية على

<https://bit.ly/2HF5BJH>



هذه الضمانات لها أهمية خاصة في ضوء المخاطر المستمرة للعنف القائم على أساس الجنس أو حتى الوفاة والذي يؤثر بشكل عام على النساء في تركيا. <sup>807</sup> كما أوضحت دراسة في حزيران 2018 أنه نظراً للظروف المعيشية المكتظة التي تجد فيها النساء أنفسهن في المناطق الحضرية (انظر السكن) فإن 'مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي ، والإيذاء الجنسي للفتيات وزواج الأطفال في الأماكن المكتظة عالية ويصعب معالجتها'. <sup>808</sup> من حوادث العنف هذه في عام 2017 اغتصاب امرأة سورية حامل ثم قتلها فيما بعد مع طفلها البالغ من العمر 10 أشهر في محافظة سكاريا <sup>809</sup>. في عام 2018 قُتلت امرأة سورية على يد عمها في بورصة <sup>810</sup>.

يجب أن تحمي سلطات الدولة المختصة النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسري أو من هم عرضة للعنف الجنسي أو القائم على نوع الجنس من قبل أشخاص غير أفراد الأسرة. عندما تتصل امرأة بالشرطة أو بأي مؤسسة حكومية أخرى أو تقوم جهة ثالثة بإبلاغ السلطات وبحسب الحالة ينبغي اتخاذ تدابير وقاية أو حماية. يمكن للنساء المستفيدات من الحماية المؤقتة الاستفادة من هذه التدابير.

بناءً على إحالة من أي من الشرطة، يمكن إحالة النساء إلى مراكز القضاء على العنف ( *Şiddet Önleme ve İzleme Merkezi, ŞÖNİM* ) ، التي تحيلها بعد ذلك إلى ملاجئ النساء ( *kadın konukevi* ) التابعة لوزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية والبلديات أو المنظمات غير الحكومية وفقاً للقدرات المتاحة.

غير أن المشكلة تكمن في أن عدد ملاجئ النساء تركيا وقدرتهم أقل بكثير من الحاجة (انظر الحماية الدولية: احتياجات الاستقبال الخاصة). يوجد في تركيا قرابة 144 مأوى موزعة على 79 بلدية، وتبلغ سعتها الإجمالية 3454 مكاناً. <sup>811</sup> ووفقاً للخبراء، يجب أن يكون عدد المراكز حوالي 8000 لتلبية الاحتياجات الحالية. <sup>812</sup> نظراً لأن المقصود من الملاجئ هو استيعاب كل من النساء التركيات والأجانب وسوف تتأثر أيضاً الأجانب والمستفيدات من الحماية المؤقتة والحماية الدولية من مشاكل القدرة. <sup>813</sup> الحاجة إلى ملاجئ النساء في مناطق مثل غازي عنتاب، أضنة، شانلي ورفا ملحة للغاية. <sup>814</sup>

في الحالات العاجلة، قد تبقى النساء غير المقيمت في الملاجئ في 'بيوت الرحمة' التي تديرها البلديات لمدة 2-3 أيام. وعلى سبيل المثال، تدير بلديات ألتنداغ و يانيمالا و أولوس والبلدية المركزية في أنقرة هذه البيوت.

من القيود العملية الأخرى ذات الصلة، أنه على الرغم من أن القانون ينص بوضوح على أن النساء المعرضات لخطر العنف والنساء اللاتي تعرضن بالفعل للعنف يجب أن يكن قادرات على الوصول إلى الملاجئ، ويكون ذلك بسبب مشاكل الاتساع بشكل عملي، فقط النساء اللاتي تعرضن بالفعل للعنف يستطعن المكوث في الملاجئ. في معظم الحالات، تطلب الملاجئ أيضاً التأكد من أن العنف 'حدث حقاً' وتطلب أدلة مثل تقرير الاعتداء أو التحقيق الجنائي، رغم أن الممارسة ليست موحدة في جميع أنحاء البلاد. فإن الملاجئ في غازي عنتاب تطلب تقارير طبية وتساءل النساء عما إذا كانوا قد قدموا تقريراً إلى الشرطة، بينما لا يفعلون في عثمانية <sup>815</sup>.

<sup>807</sup> لتري أشكال القتل والإيذاء الجنسي، انظر هاربيت، "409 نساء مقتولات، 387 أطفال مُستغلين جنسياً في تركيا، تقرير في 2017" الثاني من كانون الثاني 2018 متوفر على <http://bit.ly/2IYHgC6> ، انظر أيضاً لمرصد حقوق الإنسان والمهاجرين والقسريين في تركيا ، عام الإفلات من العقاب: قاعدة بيانات مرئية لمدة عام عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالمهاجرين 14 تموز 2017.

<sup>808</sup> رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء وهيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، تقييم الاحتياجات للنساء والفتيات السوريات اللاتي يخضعن لوضع الحماية المؤقتة في تركيا، 26 حزيران 2018.

<sup>809</sup> هاربيت، 'امرأة سورية حامل تعرضت للاغتصاب، قُتلت مع طفل في شمال غرب تركيا'، 7 تموز 2017، المتوفر على <http://bit.ly/2z3hUaE> ، انظر أيضاً لأخبار لاجئي تركيا، تركيا تسجن اثنين مدى الحياة بتهمة قتل لاجئة سورية وطفلها، 16 كانون الثاني 2018، متاح في <http://bit.ly/2mS4jzV>

<sup>810</sup> كومهربيت، 'حادثة فظيعة في بورصة: دبما البالغة من العمر 18 عاماً كانت لديها طفل بين ذراعيها عندما عُثر على جثتها'، 20 حزيران 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2Fohm4e>

<sup>811</sup> وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، "137 مأوى لا يكفي 'بيان صحفي، 6 أيلول 2018، المتوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2Ofi7AT>

<sup>812</sup> جيزيت دوفار، 'Türkiye'de 137 sığınma evi var, en az 8 bin olmalı' ، 29 تشرين الثاني 2017، متوفر باللغة التركية على <https://bit.ly/2GgWH5D>

<sup>813</sup> المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء، شباط 2018

<sup>814</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019

<sup>815</sup> المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019

كقاعدة عامة، تستطيع للنساء اللاتي يُوضعن في الملاجئ البقاء في المنشأة لمدة تصل إلى 6 أشهر. يمكن تمديد هذه الفترة على أساس استثنائي. يُدعى ضحايا الاتجار بالبشر إلى مغادرة البلاد في غضون شهر واحد (انظر الحماية الدولية: احتياجات الاستقبال الخاصة).<sup>816</sup>

تشير أنظمة مأوى النساء الصادرة في عام 2013 بوضوح إلى أنه حتى يتم قبول امرأة في مأوى، لا يُطلب منها تقديم وثيقة هوية صالحة. ومع ذلك، فإن وثيقة هوية الحماية المؤقتة مطلوبة في أرض الواقع من النساء الساعيات للقبول في الملاجئ.

وتشير في الواقع إلى استمرار العقوبات أمام الحماية الفعالة للمرأة من العنف المنزلي. في موغلا، على سبيل المثال، حيث لا تزال زيجات الأطفال متكررة للغاية بين السوريين، تواجه النساء والفتيات مجموعة من الصعوبات، تتراوح بين التأخير لمدة تصل إلى يوم واحد في مراكز الشرطة إلى ميل السلطات دوماً لجلب الجاني إلى مركز الشرطة رغم رفض الضحية للمصالحة، لا تُوضع النساء في الملاجئ إلا إذا رفضن المصالحة.<sup>817</sup> ووفقاً للمنظمات التي تساعد النساء والفتيات اللاجئات هناك ووعي ومشاركة محدودان في هذه الحالات من جانب نقابة المحامين في موغلا.<sup>818</sup>

وأخيراً، فإن اللاجئات اللاتي يأوين في ملاجئ يمكن ان يواجهن مخاطر العنف من نساء أخريات.<sup>819</sup>

## 2.2. تعدد الزوجات والزواج التقليدي

إضافةً إلى العنف، فإن حماية النساء والفتيات دون سن الثامنة عشرة المتورطات في الزيجات التقليدية والزيجات غير الرسمية- بما في ذلك الفتيات اللواتي يكن في مكان "الزوجات الثانية" والفتيات اللاتي يبعن للزواج من قبل أسرهن هي شاغل هام،<sup>820</sup> ومستمر كما أنها تفاقمت مع الزيادة في عدد الوافدين من اللاجئيين السوريين،<sup>821</sup> واستمرت في عام 2018.<sup>822</sup> وفي حين تجرم الممارستين بموجب القانون التركي فإن الزيجات القائمة على تعدد الزوجات معترف بها قانونياً في سوريا والنساء لا يدركن دائماً الاختلافات بين الإطار القانوني للبلدين وحقوقهما فيها. وقد أدت هذه المشاكل أيضاً إلى زيادة في معدلات الطلاق المبكر بين الفتيات دون سن الـ 18،<sup>823</sup> فضلاً عن ارتفاع عدد الأطفال الذين هجرتهم أمهاتهم بسبب الزواج من رجال أتراك.<sup>824</sup>

وعلى الرغم من تجريم القانون التركي فإن الفرص المتاحة للمستفيدين من قانون الحماية المؤقتة محدودة للمطالبة بالضمانات القانونية وتدابير الحماية ذات الصلة لعدم كفاية المعلومات العامة والعرض البالغ القصر في خدمات المشورة والمساعدة القانونية المتاحة للاجئات. بالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تمتنع السلطات العامة مثل مؤسسات الرعاية الصحية، عن الوفاء بالتزامها القانوني بإبلاغ الشرطة بحالات زواج الأطفال.<sup>825</sup> حيث يقومون بإبلاغ السلطات ويمتنع ضباط الشرطة عن التحقيق في القضايا.<sup>826</sup>

<sup>816</sup> المعلومات مقدمة من جمعية تضامن المرأة، شباط 2019

<sup>817</sup> المعلومات مقدمة من جمعية التضامن مع المرأة في بودروم، كانون الأول 2017، رافقت المنظمة عدة فتيات حوامل بعمر الخامسة عشر ولدوا في المستشفيات.

<sup>818</sup> المصدر السابق ذاته.

<sup>819</sup> المعلومات المقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019

<sup>820</sup> انظر إلى دوتشي ويلي، *Kadınlar ikinci eş bulma sitelerine karşı isyanda*، كانون الأول 2017، المتوفر باللغة التركية على: <http://bit.ly/2CF5Q5b>. انظر أيضاً جمعيه المظلة الحمراء للصحة الجنسية وحقوق الإنسان، والسوريين تحت "الحماية المؤقتة" في تركيا والعمل الجنسي، 2017، 103.

<sup>821</sup> زينب كيغليسيم، "العنف القانوني ضد اللاجئات السوريات في تركيا"، الدراسات القانونية للسيدات، 2016.

<sup>822</sup> المعلومات المقدمة من رابطة التضامن النسائية في بودروم، آذار 2019.

<sup>823</sup> المعلومات المقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

<sup>824</sup> المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إسطنبول، آذار 2019.

<sup>825</sup> المعلومات المقدمة من رابطة التضامن النسائية في بودروم، 2017. ورافقت المنظمة العديد من الفتيات الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين

15 سنة للولادة في مستشفيات في موغلا. انظر أيضاً اخبار سبوتنيك، "اسطنبولدا بير hastaneye بوس 392 suriyeli هامل محتوي getirildi"، 15 تموز 2018، متوفر بالتركية في: <https://bit.ly/2TZkuwU>، بالإشارة إلى 392 الفتيات الحوامل التركيات والسوريات اللاتي لم يبلغ عنهن في مستشفى الولاية بمدينة باهيجلار في إسطنبول؛ و مؤسسة هاينريش بول، ' ارتفاع معدلات الحمل دون السن الأدنى بين الطفلات

اللاجئات والشابات تركيا '، 29 كانون الثاني 2018، المتوفر على <http://bit.ly/2BM185i>، التالي: الإشارة إلى ما لا يقل عن 5 السوريات من بين 115 الفتيات الحوامل القاصرات اللاتي يعالجن مستشفى كانوني سلطان سليمان للتدريب هاربيت، ' Suriyeli 14 yaşındaki çocuğun hamile olduğu ortaya çıktı

من العمر في دزيتشي، عثمانية. 29 كانون الأول 2017، متاح بالتركية في: <http://bit.ly/2seuu91>، على قناة حامل في الرابعة عشره

<sup>826</sup> معلومات مقدمه من السيد Mülteci-Der، كانون الأول 2017.

ولا تتوفر إحصاءات عن هذه التقارير على نطاق البلد. وتلقت وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية 186 تقريراً في منطقة ادرنة عن الفئات الحوامل في عام 2017. 827

وتقدم أنقرة مبادرات مثل مركز حماية الطفل الذي يديره الهلال الأحمر التركي في التينداغ ، وتوفر معلومات للنساء عن الحمل المبكر وزواج الأطفال والتحرش الجنسي وحقوق الإنجاب ومنع الحمل كما ويدير مركز رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء أيضاً مراكز صحة ومشورة المرأة في عدد من المقاطعات بما في ذلك مرسين ويقدم دورات دراسية في مجال اللغات والرعاية الصحية من بين خدمات أخرى. 828 وتقدم جمعية التضامن النسائية في بودروم دورات تدريبية وحلقات عمل بشأن الصحة الجنسية والنظافة إلى جانب المشورة القانونية وأنشطة الانخراط الاجتماعي. 829

تقدم (كبير) تركيا معلومات الزواج المبكر والقسري الهامة لأعضاء الجالية السورية والتركية في غازي عنتاب وكلس وشانلي أورفا من خلال المناسبات الاجتماعية ، وواحدة عن المشورة القانونية وتمكين الفتيات المهددات بالزواج المبكر للوصول إلى سبل الانتصاف القانوني بالتنسيق مع السلطات التركية ومن خلال النهج القائم على الحقوق ، كما وتدريب (كبير) أعضاء المجتمع السوري على رسائل الحماية الرئيسية ، بما في ذلك الزواج المبكر والتي يتم نشرها من خلال مقاربة مبتكرة من النظراء إلى النظراء وأماكن حماية المعلومات المجتمعية القائمة على الرعاية. 830

بالإضافة إلى ذلك ، فإن تعدد الزوجات يؤثر على حصول اللاجئين على حقوق معينة مثل الرعاية الاجتماعية فعلى سبيل المثال لا تقدم المساعدة الممنوحة بموجب الوحدة الخاصة الا زوجة واحدة ولكل أسرة معيشية مسجلة. 831

وأخيراً، فإن مسألة الزيجات التقليدية لا تقتصر على المرأة في تركيا. ووثقت التقارير أيضاً حالات اللاجئين الذين بيعوا للزواج أيضاً. 832

### 2.3. حالات العاملين في مجال الجنس

وعلاوة على ذلك، فإن فئات محددة مثل العمل بالجنس في وضع ضعيف بوجه خاص بسبب التفسير المتواتر للعمل الجنسي باعتباره سلوكاً يهدد النظام العام أو الصحة العامة في تركيا. 833

وعلى وجه الخصوص، فإن تعديل القانون المذكور بموجب مرسوم الطوارئ رقم 676، باستثناء عدم الإعادة القسرية، يضمن للأشخاص الذين يشكلون، في جملة أمور، تهديداً للنظام العام أو الصحة العامة أن يكون لهم اثر على العاملين بالجنس الذين يستفيدون من الحماية المؤقتة. وفي هذا الصدد، يلاحظ مثلاً ان العاملين بالجنس كانوا من بين 376 شخصاً محتجزين في مركز الترحيل في أيدين وقت قيام لجنة حقوق الإنسان بزيارة الجمعية الوطنية الكبرى في 25 تشرين الأول 2017. 834

### 3. الناجون من التعذيب تحت الحماية المؤقتة

ويحدد كل من قانون الأجانب والحماية الدولية و أنظمة الحماية المؤقتة "الأشخاص المعذبين" الذين نجوا من بين ذوي الاحتياجات الخاصة ويحصل هؤلاء الناجون - مثلهم مثل سائر المستفيدين من الحماية المؤقتة- على مجموعة من خدمات الرعاية الصحية في المستشفيات العامة بما في ذلك المساعدة النفسية. وهناك أيضاً عدد قليل من المنظمات غير الحكومية التي تتخصص في خدمات العلاج وإعادة تأهيل للناجين من التعذيب.

827 ديموكراتير، 'Edirne'de 186 çocuğun hamile bırakıldığı tespit edildi'، 9 آذار 2018، المتوفر باللغة التركية على: <https://bit.ly/2ufHgCl>

828 المعلومات التي قدمها الأمين السيد اسام في شباط 2018.

829 المعلومات المقدمة من رابطة التضامن النسائية في بودروم ، آذار 2019.

830 المعلومات المقدمة من كير تركيا ، 2019 شباط.

831 المعلومات المقدمة من منظمة غير حكومية ، 2019 شباط.

832 News Deeply ، "كنت شينا اشتريته": الرجال السوريون يتزوجون من أجل النجاة ، 21، شباط 2018 ، المتوفر على <http://bit.ly/2sPp58E>

833 الرابطة الحمراء للصحة الجنسية وحقوق الإنسان ، السوريون تحت "الحماية المؤقتة" في تركيا والعمل الجنسي ، 2017 ، 53-54. ويستند التقرير إلى مقابلات مع 26 من المشتغلين بالجنس في سوريا ، فضلاً عن مجموعة من السلطات ومنظمات المجتمع المدني.

834 الجمعية الوطنية الكبرى ، İzmir-Aydın Geri Gönderme Merkezleri İnceleme Raporu ، تشرين الثاني 2017.

#### 4. الأشخاص من أصحاب الهويات الجنسية المختلفة الخاضعون للحماية المؤقتة

والأشخاص المثليين والمثليات ومغايري الهوية الجنسية والمتحولين جنسياً لا يتم إدراجهم بوصفهم فئة من "الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة". ويؤثر عدم وجود إجراءات تسجيل تراعي الفوارق بين الجنسين في إطار نظام الإعاقة على قدرتها على الكشف عن ميولها الجنسية أو هويتها الجنسية أو تسجيلها كأشخاص ذوي احتياجات خاصة.<sup>835</sup> وبشكل عملي، على الرغم من ان وصولهم لإعادة التوطين عادةً ما تكون كأولوية، ولكنها لا تزال تواجه تأخيرات شديدة لمدة سنتين تقريباً قبل ان تتاح لها إمكانية التوطين.<sup>836</sup>

ويشعر اللاجئون المثليون بأنهم غير آمنين وعرضة للخطر بسبب مناخ من التمييز واسع النطاق رغم أنهم ينظرون عموماً إلى المجتمعات المضيفة التركية على أنها أكثر تسامحاً من المجتمعات السورية.<sup>837</sup> ويتم استهدافهم أيضاً بجرائم الكراهية والعنف. وفي 25 تموز 2016، أفادت التقارير بأن رجلاً سورياً في إسطنبول اختطف علي يد مجموعة من الرجال واغتصب وضرب مراراً وتكراراً قبل ان يقتل.<sup>838</sup> وهناك قضية مرفوعة ضد الجناة معروضة حالياً على المحكمة الجنائية.<sup>839</sup>

وتواجه النساء السوريات المتحولات بمن فيهن العاملات بالجنس، معاملة تمييزية- في بعض الحالات عنيفة- في اتصالاتهم مع السلطات و بدءاً من التعامل مع سلطات الشرطة والتسجيل لدى المديرية العامة أو الحصول على خدمات الرعاية الصحية أو السكن.<sup>840</sup> وفي حادثة واحدة من جرائم الكراهية ابلغ عنها في 17 كانون الأول 2016 في إسطنبول، قُتلت امرأة من العاملات بالجنس علي يد شخص تظاهر بأنه زبون.<sup>841</sup>

ويشكل الميل الجنسي أيضاً عاملاً يعوق حصول الناس على السكن إذ أن المستفيدين من الحماية المؤقتة الذين يعيشون في شقق مكتظة مع مواطنين سوريين آخرين كثيراً ما يضطرون إلى المغادرة أو الموافقة على الاعتداء الجنسي عندما يتم الكشف عن ميولهم الجنسية.<sup>842</sup> وفي حالات أخرى فإن التمييز الذي يأتي من أفراد الأسرة أو المجتمعات المحلية يدفع الأشخاص المتحولين إلى الانتقال إلى مدن كبيرة في تركيا.<sup>843</sup> وحتى في المدن الكبيرة مثل إسطنبول، يواجه المثليون حواجز من حيث الحصول على الرعاية الصحية والكثير قد ذكروا أنهم غير قادرين حتى على الاقتراب من مؤسسات الرعاية الصحية الرسمية ويفضلون الذهاب إلى شركاء المفوضية المنفذين<sup>844</sup> ويعوق التمييز حصولهم على الرعاية الصحية بما في ذلك في المراكز الصحية للمهاجرين (انظر الرعاية الصحية<sup>845</sup>).

وقد أيدت نقابة المحامين في هاتاي مؤخراً حالة امرأة متحولة تعيش في مركز الإيواء المؤقت وتسعى لإجراء جراحه لتغيير جنسها و وقد منحت المحكمة الإذن اللازم لإجراء عملية جراحية في مستشفى حكومي.<sup>846</sup>

#### 5. الأقليات العرقية الخاضعة للحماية المؤقتة

ولا يمكن التأكد من عدد أفراد الأقليات الاثنية، مثل جماعات الروم والدوم واللوم من سوريا، ولكن من المرجح أن يكون حوالي 20000 في مقاطعتي غازي عنتاب وشانلي أورفا<sup>847</sup>.

<sup>835</sup> زينب كيغليسيم، "اللاجئون السوريون المثليون في تركيا"، 2016، 31.

<sup>836</sup> المصدر السابق ذاته.

<sup>837</sup> المرجع السابق ذاته، 32-33.

<sup>838</sup> kaos GL، 'اسطنبولا Suriyeli eşcinsel مولههيم öldürüldü'، 3 آب/أغسطس 2016، متاح بالتركية في: <http://bit.ly/2BiCwKf>.

<sup>839</sup> kaos GL، 'وسام Sankari davası ertelendi'، 19 أيلول 2017، متاح بالتركية في: <http://bit.ly/2AV7s7Q>.

<sup>840</sup> الرابطة الحمراء للصحة الجنسية وحقوق الإنسان، السوريون تحت "الحماية المؤقتة" في تركيا والعمل الجنسي، 2017، 88-89، 97.

<sup>841</sup> 'Suriyeli' kos GL، عبر الكادان اسطنبولا öldürüldü'، 20 كانون الأول 2016، متاح بالتركية في: <http://bit.ly/2CdWsCq>.

<sup>842</sup> زينب كيغليسيم، "اللاجئون السوريون المثليون في تركيا"، 2016، 34.

<sup>843</sup> المرجع السابق ذاته، 95-96. انظر أيضاً "الحياة كلاجئه متحولة جنسيا في تركيا"، 10 حزيران 2016، المتوفر على:

<http://bit.ly/2j1jh4c>

<sup>844</sup> زينب كيغليسيم، "اللاجئون السوريون المثليون في تركيا"، 2016، 34.

<sup>845</sup> المعلومات المقدمة من منظمة غير حكومية شباط 2019.

<sup>846</sup> المعلومات المقدمة من نقابة المحامين في أنطاكية، شباط 2018.

<sup>847</sup> المعلومات المقدمة من مركز كركياك الثقافي، شباط 2019.

وتفضل هذه المجموعات السكانية عدم الإقامة في مراكز الإيواء المؤقتة نظراً لتفضيلها التنقل في جميع أنحاء البلد، ولكن أيضاً بسبب التمييز من جانب المسؤولين والمجموعات العرقية الأخرى المقيمة في تلك المخيمات<sup>848</sup>. أصحاب المصلحة لم يشهدوا حالات اللاجئين دوم المنقولين قسراً إلى مراكز الإيواء عام 2018.<sup>849</sup>

ففي غازي عنتاب، تقطن هذه المجموعات عموماً في المناطق الريفية، وتعمل في الأعمال الزراعية الموسمية وتمتنع عن التسجيل خشية التعرض للتمييز من قبل السلطات العامة.<sup>850</sup>

ووفقاً للنتائج التي توصل إليها مركز كركياك الثقافي، أدى إغلاق مركز التعليم المؤقت إلى زيادة في نوعية التعليم. غير أن هذه الجماعات تواجه تمييز متزايد إزاء الحصول على الرعاية الصحية في المستشفيات العامة والمراكز الصحية للمهاجرين.<sup>851</sup>

وغالبا ما تعمل هذه المجموعات في ظروف أسوأ من اللاجئين السوريين غير العجر في العمل الزراعي الموسمي. تعيش الأسر عموماً معاً في المناطق الريفية ولكن في المدن الكبيرة فإنها تفضل ان لا تكون مرئية والعيش منفصلة عن بعضها البعض. وبشكل عام فإنهم يعملون في مزارع كبيره في محافظات الأناضول الوسطى مثل قونيا أو اسكي شيهير أو أك ساراي ولكنهم يواجهون انتهاكات كبيره واستغلالاً مالياً كما ويصلون إلى مستويات منخفضة تصل إلى نصف الرسوم اليومية المقدمة لغير العجر السوريين.

وهم في ظل الحماية المؤقتة ولكنهم عموماً يتلقون إصدارات قديمة من وثائق التعريف مثل بطاقات (ضيف) و بطاقات رقم تعريف الأجانب بدءاً الرقم "98" (انظر تعريف الحماية المؤقتة) أحد أسباب ذلك هو الخوف الكبير من التعرض للتمييز في مديرية إدارة الهجرة. وهم لا يمثلون بواجباتهم بالإبلاغ ولذلك لديهم صعوبات كبيرة تعيقهم من الحصول على الخدمات الأساسية.

<sup>848</sup> ورشة عمل التنمية ، المهاجرون دوم من سوريا: الذين يعيشون في القاع ، تشرين الثاني 2016 ، المتوفر على: <http://bit.ly/2j2BwpQ>

<sup>849</sup> المعلومات المقدمة من مركز كركياك الثقافي، شباط 2019.

<sup>850</sup> المعلومات مقدمة من مركز كركياك الثقافي، شباط 2018.

<sup>851</sup> المعلومات مقدمة من مركز كركياك الثقافي، شباط 2019.